

اللهم صل على
اشباهه نظائره
صلى
ع

239

امين بك
الدين بك
كتابك
غفقت
اوليه
م

صلى الله على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين هم الصالحين
الذين هم الصالحين

[illegible]

بنوا هذه **الاولى** المتأخر على قسامين وفيها تشبيه في الفرق بين من اذبح ومن ضرب
الثانية اذ تحقيقات الشرح انواع **الاولى** اذ الثقة والخرج انما يقربا عند عدم النص
الرابعة بياض قولهم اذا ضاع الامر تسع واذا تسع ضاع بياض باعني بينهما **القاعدة**
الخامسة الضرر في بياض ما يستلزم عليها من اذى المنة فيلحق بها قواعد **الاولى** الضرر
 في المحض **الثانية** ما ابيح للضرر فيتعذر فيه ما جاز لعدم رتبته
الثالثة الضرر في بياض بياضها بغير بياضها ما يحل في الضرر الخاص
 لدفع ضرر عام وبياضها بغير بياضها ما اذا تعارض ضررا وبياضها وبياضها
 احكام في اطلاق بياضها بغير بياضها ما اذا تعارض ضررا وبياضها وبياضها
السادسة المصلحة في بياضها بغير بياضها ما اذا تعارض ضررا وبياضها وبياضها
 والعمل للمصلحة وكذا في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 المصلحة في بياضها بغير بياضها ما اذا تعارض ضررا وبياضها وبياضها
 والوصايا والوقايف عليها وبياضها ما تنبى العادة به وبياضها ما اذا تعارض
 او قبلت اذ لا يرد في بياضها حكم البطلان في المراس وبياضها ما اذا تعارض
 شرع بغيره في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 مع اللغة وبياضها ما جرح قولهم في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 من جهة المصلحة وما تفرع عليه من جهة المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 وفي بياضها اذ العادة اذا استلزم منها كل شيء او في بياضها ما اذا تعارض
 المستلزم عند الشرع في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 في المتأخر وان لا يعتبر في التعاليف والمعايير او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 شرط النظر الى حكم المسلمين وكذا في قوله في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 وبياضها اذا شرط النظر في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 العام في الخاص وهذا اخر القول في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 يتصرف في المصلحة **الاولى** او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة

شهادة فليس يفرق قولها الذي اذبح وان لا يفرق بين من اذبح وبين من ضرب
 عنها وبياضها ما استثناه اصحابنا رحمهم الله في قولهم واذا رفع اليه حكم الحاكم امضاء وبياضها
 قولهم في حكم بوجوب بياض قول الموقفين مستوفيا شرطا ليطر الشريعة وحكمة نفس الوثيقة
 المحل في دعم الله مع قاض غنيسة وبياض عدم الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب
 وبياض ما اذا حكم في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 او بياضها وبياضها اذ النص على خلاف نظر الواقع كالتصديق على بياضها وبياضها
 القاض وامر انما يتقارن اذ في الشرع والامر **القاعدة الثانية** اذا جرح المصلحة
 والحكم عليها المصلحة المحل وبياضها ما تفرع عليها من اذى المنة محبة باجتماعها اذ كانت
 احد اوجه ما كوكب واخر غير ما كوكب وما اذا كان الحكم على غير ما كوكب او على ما كوكب
 وما اذا وضع الحكم بغيره على ما كوكب او على ما كوكب او على ما كوكب او على ما كوكب
 الجارية المستزكية وما اذا كانت بعض النجاسة او الصبغة في المحل وبعضها في اللحم وما اذا
 المذابة بالمقنة وما اذا اختلطت وكذا المصلحة بالزينة وما اذا اختلطت رجبته بغيرها وبياضها
 بياضها ما اذا سلم وتحت غس تسق وما اذا روي صيدا فوقع في ما اقل على المصلحة وبياضها
 ما جرح عنها في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 وبياضها دخل في ابواب الكساح والمرو واليسع والوجارة والكفاية والذرة والهدنة
 والهدنة والمصلحة والمصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 وعارية المصلحة والمصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة او في المصلحة
 ثم فصل في قاعدة اذا تعارض المانع والمصلحة فانه يقدم المانع الذي ما قبل **القاعدة**
الاولى هل يكره الاكل بالقراب **القاعدة الرابعة** التابيع تابع ويقتضي في عدم
الاولى انه لا يرد حكم فيها بياضها في الجارية والمشرط والطريق ويخرج عنها ما قبل
الثانية التابيع يستلزم بفسق المتبوع ويترتب من قولهم يستلزم الفرع يستلزم اصله **الثالثة**
 التابيع يتقدم على المتبوع **الرابعة** يقتصر في التابيع ما لا يقتصر في غيرها في ما لا يقتصر

تندرى
التورم

فمن لو قصد **القاعدة الخامسة** تصرف الدوام على الرعية منوط بالمصلحة وفيها زيادة
امرء انما ينفذ اذا وافق الشئ وفي آخرها تنبيه على تصرف القاضي في امره المتباعد والادنى
وفيها زيادة احد الله المتولى في غير شئ الرعية وتقريره في الرتبة في الوقوف **القاعدة**
السادسة المردود وتدر بالثبات وفيها زيادة ان القصاص كالحدود في حدس مثل
وبيادة مخالفة لها **القاعدة السابعة** المردود يدخل تحت اليد وفيها زيادة ما خرج عنها
القاعدة الثامنة اذا اجتمع امرء فجنس واحد في جنس مقصود بها داخل احد الجنس
الآخر فالباقى وفيها ما تفرع عليها من اجتماع الجنسين وما يجب الجواز على المحرم وفيها ما يخرج
عن تحريم المجرى من كونه الطواف والذروة اية البيوت وبيادة تعدد سجد السجدة الصلوة
والفرق بين جاني الصلوة وجاني الحج وما اذا ذبح حراما وشرب حراما وقذف حراما
وما اذا طلع في رخصة حراما وتعددت جنسية المحرم والوطء بالجنسية وما اذا ذبحا بامه قتل
اوجرة كذلك وما اذا تعددت الجنسية على واحد وما اذا وطئت المتعددة بشبهة **القاعدة**
التاسعة اعمال الكلام اوله من احكامه فيمكن والاهل وفيها زيادة الحقيقة اذا تعددت
او تجوزت شرعا او عرفا وما اذا تعددت الحقيقة والحجاز وفيها زيادة ما اذا جتمع بين امرأته
وغيرها في الطلاق وفيها بعض ما يلحق الوقت والموت في بعض القصة وما ذكره السبكي
في الحضاف رضى الله عنهما وفيها تنبيه انما سبب خبره انما كيد وبيادة ما تفرع عليه من
كسر الطلقة او اليمين بالله تعالى بخلافها **القاعدة العاشرة** الخراج بالنسبة وفيها
نفسه وما دخل فيها وما خرج عنها **القاعدة الحادية عشر** المسئلة معاد في الجواب وبيادة
كله لعمري **القاعدة الثانية عشر** لا ينسب الى كمال قوله وبيادة ما تفرع عليها
وما خرج عنها **القاعدة الثالثة عشر** الفرض اتصال في الفعل الذي في ثل **القاعدة**
الرابعة عشر ما حرم هذه حرم اعطاه الذي في ثل وفيها تنبيه ما حرم في ذلك
في مثلثين **القاعدة الخامسة عشر** في استعمل الشيء قبل ان يذوقه عوقب بجرمائه وبيادة
ما تفرع عليها وما خرج عنها وفي آخرها لطيفة في الرعية **القاعدة السادسة عشر** الولية

الخاصة

الخاصة اخرى في الولية العامة وفيها بيادة ما قبل الولية **القاعدة السابعة عشر**
لوجرة ما لظن البين خطاوه **القاعدة الثامنة عشر** وترويض في الذي يخرج كركله
وبيادة ما خرج عنها **القاعدة التاسعة عشر** اذا اجتمع المباشر والمستبأضيف
الحكم الى المباشر وبيادة ما خرج عنها والى هنا صار **القاعدة العاشرة** **الف**
الثانية في التزويد في الظواهر الى العرائض على ترتيب الكثرة **الثالث في الحج والوقفة**
في الزيادة والظاهر وفي اوله بيادة احكام يكسر دورها ويخرج بالمفعية لها في احكام
الناس في الجاهل والكلدة واحكام الصبية والعبيد والكارى والوعى والحر
الاحكام والرفعة او قصار والواستناد والكتيبين والنفقات وحكم النوق وما تشير
وما لا يتعين وما يخرج فيه احكامها الاخرى وما لا يخرج وبيادة الساقط هل
يغزو اية الثاني يكمل ما لا يكمل الاصيل وما يقبل الا سقاط لم يحرق وما لا يقبل
وبيادة اية الدار في الزنوف كالجيا في بعض المسائل دوة بعض احكام النائم المحقة
والمعقوبة وما يعتبر فيه العترة واللفظ وعكس واحكام الدنن والخسنة والجماعة
والمحارم وغيبوبة الحقة وما فادق فيه الدور القبل واحكام المعقود والتمتع والملك
والدين ونحو المثل واجرة المثل ومهر المثل والشرط والعلوق والسفر في المجرى والمجرى
الجمعة في بيادة الاجتماع والذوق في بعض المسائل وفي آخرها عامة اشتمل على بعض
وترايد شئ **قاعده** اذا اثنى بالواجب وقد عليه هل يفتي بالاجاب **قاعدة** في احكام
العلوم وما يكره فرض عين وفرض كفاية وعند ما وعد ما وعدها **قاعدة** في الاحكام
الجنارية رضى الله عنه فيما ينسب لطايب العلم وما لا ينسب **قاعدة** في اعتقاد اية
في منجبه وعقوب غير **قاعدة** المردود المضاف يعم في ثل ويمنع في اخرى **قاعدة**
العلوم ثلثة **قاعدة** ثلوث في الامانة **قاعدة** ليس في الحجة خبر في الجنة الا في
قاعدة المؤمن يقطع تحت **قاعدة** في العواير في الطاعة **قاعدة** في الكتمان
اذا اهدم واحل منها هل يعود ام لا **قاعدة** الفسق هل يخرج اهلية الثمارة
والامر ونحو ذلك اوله **قاعدة** في الصلوة على الميت موضع على دكاة هل كره اوله

دونه

فائدة في الفرق بين علم القضاء وفهم القضاء **فائدة** في شرف الوصاية المستعنى عليها
 والمختلف فيها **فائدة** كل انفا غير الدنيا لا يعلم ما اراد الله له وجهه او العتق **فائدة**
 اذا ولى السلطنة مورتسا ليس باهل حال يصح تركه او **فائدة** ثلثي ويجاب
 وعلم **فائدة** كل شئ يسئل عنه العبد يوم القيمة الا العلم **فائدة** هل يجوز فتح
 حرارة في المسجد وهل حفظ الحاضر والسجادة ام لا **فائدة** ما يحسن تركه **فائدة**
 اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه الا في ما يلى **فائدة** المنع على الفاسد فاسد **فائدة**
 اذا اجتمع الختام ما يقدم فيها **البراع** في الدفان **الحامس** في الجبل **السادس** في الوفا
 والمظالم **البراع** في المحاميات وفيه وصية الوصام الوعظ للوصام اثنتان في رضي الله تعالى
 بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على النعم على الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم في هذه
 الفتحة اشرف العلوم قدرا وعظما اجزا ونها عايدة واعمال فائدة في علوها مرتبة وانها
 منقية يلك العيون نورها وقلوب سرورها والصدور انوارها وبغير الوصايا عا
 والفتحة ما هذا الا ما بالخاص والعام في الاستقراء على سنن النظام والتمسك على سنن
 اجتماع والوكيل انما هو بمرتبة الحلول في الخدم واليمين بين الجايز والفساد في وجوه
 الاحكام يحسن راض ويرا ضرة ناضرة ونجوة زاهرة واصول ثابتة وفروغ ثابتة فيض
 بكثرة الانفاق كنز ولا يلبس على طرد الرقابة غرة والى لا يستطيع كنه صفاته ولواة صفاته
 جميعا بكل اهل تمام الدين وقوامهم ايتلافه وانظامه والبرهم المخرج في الغفر والافلا
 والمخرج في التدريس والفتوى خصوصا اذ اصحابنا رحمهم الله تعالى لهم خصوصية سبق
 وفي هذا الحق في الناس لهم اتباع الناس في العقيدة عيانا على حقيقة رضي الله عنه
 ولقد انصف الوصام ان في رضي الله تعالى عنده حيث قال في المراءاة يتجوز في الفتنة فليست
 في كتب ابي حنيفة رضي الله عنه كما نقل ابن وهب عن حماد بن عمار وهو الصديقي
 الله عنه لم اجز وروية الفتنة في دفع احكام على اصوله الى يوم القيمة واه المصنف
 الكلام رضي الله تعالى عنهم قد اتفقوا ما بين في تحصيل وطول في فتوى وشرع وقضايا وفتاوى
 في المذهب والفتوى وحدها ونفي شكر الله تعالى عليهم الا في علم الله تعالى في كل ما يحكي

كتاب الخلف تاج الدين بن السبكي الذي رضي الله تعالى عنه قال على فتوى في الفتنة
 كنه ما وصلته في شرح الكثرة الى تبين باب السبكي الفاسد التي كتابا مختصرا في القضاء
 والاستئناف منها سميت بالقوانين التي تبت في فتنة الحقيقة في كل ما في ضابطها في
 اذ اصح كتابا على النظم اب بن شملو على سبعة فروع يكون هذا المؤلف المنوع الذي في
 اذ ولى معرفة الفتوى التي تبت اليها وقضى الاحكام عليها وهي اصغر الفتنة في الحقيقة
 وبها يرتقى الفتنة الى درجة الاجتهاد وفي الفتوى وكثير فروعها فروعها في كتب
 غريبة او غير ذلك في غير مظنة الا ان يجرى الله وقوله لا اقل الا العبد الحق في
 المذهب واه كما هو مرفوعا على قول ضعيف او رواية ضعيف يثبت على ذلك غايبا وحكي
 اذ الامام ابا طاهر الدارمي رضي الله عنه جمع قواعد مذهب ابي حنيفة رضي الله تعالى
 عنه سبعة عشر قاعدة ورواه اليها وله مكانة مع ابي سعيد المروزي الذي رضي الله
 فانه قال بطله ذلك سافر اليه وكاه ابو طاهر رحمه الله ضاريا ليكره ليل تلك التوبة في
 بعد اذ يخرج الناس من الفتنة المروزي رحمه الله بحسب وخرج الناس في علو ابو طاهر
 المسجون ومنه سبعة فصول للمروزي سئل فاحسبه ابو طاهر فصر به واخرجهم من السجن
 لم يكن رها فيه بعد ذلك فخرج المروزي رحمه الله تعالى الى اصحابه والصحاح عليهم السلام
 وما دخل فيها وما خرج عنها وهو انفع الوفاة للمدرس والفتوى والفتوى فاه بعض الفتوى
 رحمه الله يذكر في بطلان شئ منه اشيا فانكوبه الى روثه اشياء اخر في لم يكتفي على
 المروزي فله القول في حجة كما ستره وللهذا وحقه بوليا حسنا عند اهل الاوصاف والبر
 في حقه وعلى الابواب **الثاني** معرفة الجمع والفرق **البراع** الدفان **الحامس** الجبل
السادس الوصايا والنظام **البراع** ما حكي عن الوصام الوعظ وصاحبيه المصنف
 المتوفين والمناخير في وصية الله عليه اجمعين في الكتابات والخطابات والامور والفتاوى
 واجمع كرم الفتاوى اذ هذا الكتاب انما يجرى الله وقوله يصير نعمة لنا نظرية وحقا
 للمفسرين في طلب الحقيقة ومعنا القضاء والمفتين ونعمة المحصلين في كل كرب
 املوه في هذا لذة الفتنة وله فو في طالع ما سر في فيه عيني في علمه في اعمال

المزكاة وما اكفر في شرط المنة لتعلم انه اكفر الكره غير صحيح وما قولهم انه اذا تكلم بكلمة
اكفر بها زلوا بكلمتها انما هي باعتبار اذاعة عنه كقولنا في الاصل في حق المنة في قوله صلى الله عليه وسلم
صلوة جنازة او غيرها او واجبا او سنة او فله اذا فارق قطعها او يخرج عنها او يجازي
ولو فارق الوضوء او غيرها فانه كان في المنة غير الاصل في شرطه بالكلية صار
والفرد ولو في غير الوضوء بامام الوضوء في حق الامام بدو في شرطه في الكفر في واجبه في الكفر
كما في المنة في الاصل في شرطه فانه اذاعة عنه بل في المنة الا مائة غير صحيح وعشرون فيهم
المجته والعديد في شرطه انه لا يوم احد فاقول في ان في حق الوضوء وحده قال في
المنة في حق قضاء الوضوء انما هو قبل الفروع ولو قبل قضاء الوضوء في الاصل في المنة
الحال في صلاة الجمعة صحت في حق قضاء الوضوء في صلاة الجمعة ويجوز ان
ولعل انه لا يوم فلو قام الناس ناولا في يومه ويوم غيره فاقول في فلو حث
واه لم يعلم به انتهى ولكن لا يوجب له على الامامة ويجوز التدوير كالمسألة وكذا يجوز الكفر
على قولهم في انما هو مروي والمعتبر في المنة في شرطها في الجواز وكذا يجوز السهو في حق
نية عدم وقت السلام واما المنة في الخطبة للجمعة في شرطها في حق عطس بعد صوم المني
فقال في قوله للخطاس غير فاصولها في حق كانه في حق التدوير وغير في خطبة المني كونه
لقولهم في شرطها ما يشترط خطبة الجمعة في حق تدوير الخطبة واما الاذاعة فله في شرط المنة
وانما هي شرط للتدوير عليه واما استقبال القبلة في شرط الجرا في لصحة المنة في الصحيح فلو
كما في الموسط وحل بعضهم الاول على ان اذاعة يصلي بالصلاة والى ان على ان اذاعة يصلي في الجرا
كذا في التهايم واما شرط المنة في شرط المنة ولم يرد في قوله في شرط المنة في الصلاة
بل في باب المنة وانه كان فاسدة في غير تدويره كان على من طهرها في المنة في حق
واما انما في قوله في اذاعتها او بالمنة وعلى هذا فاذا ذكره او سجد في اذاعة في مسجعه اذاعتها
اخذوا وما ركعها ووضعتها في اذاعتها في سجدة واحدة لولا ما ذكره في اخذها فقام اخذها في مسجعه
باختياره في حق عدم المنة في حقها قال في الخطبة في مسجعه في اذاعة الركعة في
سعي الرضوخ في اخذها ركعها ولو اخذ في مسجعه في الركعة كذا في قوله في حقها في مسجعه في مسجعه

بنفسه

بنفسه انتهى وخرج عن شرطها لهما انما انما في حق المنة في حق الوضوء في شرطه
واخذوا في سقوط ركعة البعوض انما انما في حق المنة في حق الوضوء في شرطه
اه كونه في حق المنة في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
ولو فارق الجنازة في حق المنة في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
عليه ولو فارق ما ليس بدو في المنة في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
على الصحيح وفي المنة في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
فيها ركعة الجنازة اذاعة فانه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
المنة في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
منها المنة في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
لكذلك ولو يكون في المنة في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
الوسيلة كالوضوء في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
او اطلقا واما الضحايا فلو يرضى في المنة في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
لو اشترها بنية الوضوء في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
ضمنه لو تجزئه كما في المنة في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
عليه وحل في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
بيها واذاعة غنيا لم تنص في الصحيح في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
حصة ولكن لم يرد في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
واما المنة في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
المنة في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
فله في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
مباحا لا يوجب له ولا يتم في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه
الحكم انما اعني لم فاصدا في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه في حق الوضوء في شرطه

في الصلاة وما انما يصح في شئ من عباد الله تعالى ان لا يحرم ان يسقط ما
 تركه في قصده يعود اليه لا يتعد الجأزة قصده لا يعود اليه بعد الجأزة بل
 وقالي في الموضع ان ليس ثوب الوديعة ثم تركه في بيته ان يعود الى ثوب الوديعة
 ان تركه في بيته ثم تركه في بيته في بيته ما تركه في بيته عند الكلام على ذلك
 انما الاعمال بالنيات وكونه في نية الصلوة صالحة تركه في نية الصلوة في نية الصلوة
 غير عتية انتهى وانما الكواب اه كاهة كاهة تدعى النفس اليه فادعاه فليكن في
 عنه خوفه من ربه فهو مكاتب ولا يلهو ثواب على تركه فليكن في تركه انما هو في تركه
 العتية على تركه انما هو في تركه النظر الى الحرم وعلى هذا قال في الزكاة في تركه
 التجارة اه يكون للخدمة وانما هو في تركه في التجارة اه يكون للتجارة اه يكون
 للتجارة اه يكون للتجارة اه يكون للتجارة اه يكون للتجارة اه يكون للتجارة اه يكون
 والصالح والعفو والعفو اه يكون في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 ويكون فيما وصلا وانما هو في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 المباحات وما سواه من غير ما في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 علمه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 اه قصده في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 والخدمة في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 المرأة على ميت غير زوجة فلو ثلثة دائر مع القصد فاه قصده ترك الزينة في تركه
 رجل الميت حرم عليها ولا فلو وكذا هو في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 صلواته وكذا اذا اخبر المصلي بما يستحق من الجود فاه قصده تركه في تركه في تركه
 فقال له وادعوا اليه او يوتى انما فقال ان الله وانما اليه رجوعه فاصدا انما يطلب
 وكذا في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 اذا في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 او يمتنع فيه وقال فانه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه

بكرة انما وكذا الحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني به العلم بما يستحقه
 العالم اذا قال في الحارس صلى الله عليه وسلم فانه يباي على تركه وكذا القاري
 اذا قال كبرها في ثياب لوه الحارس والعقابي يا هذا بذكر اجرا بل جاء الى انما في تركه
 منه في انما في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 حجة في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 بقلبه انما يطلب الله بقاءه لعله يعلم او يودى في تركه في تركه في تركه في تركه
 الى الاسلام او لمنفعة المسلمين انتهى ثم قال رجل من الصحابة في تركه في تركه في تركه
 اه تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 قال اه تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 كل في السوق فادعاه انما في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 فهو في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 سجد على انما في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 والخدمة في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 ولما كان على السجود في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 الكفر فاه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 التلويح فاه قصده في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 يسلم في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 الخ طالة لا يرد ما فروع كثيرة في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 بما صدقها وقال في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 نفسه كاهة عاصبا انما في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 الحفظ لا يكون والادوية في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 لا يكون فاه قصده في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه
 لا يكون والمثابة في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه في تركه

س

صد

في التيميم لا يجب التيميم بانه المحدث والمحدث لا يتم الجنب بدونه الموقوف جاز في المص
 كونه يقع فيهما على صفة واحدة فيتميم بالنية كالصلاة المفروضة قالوا ليس يصح في المأخوذة
 اليها لتقع طهارة جازاة يوشى به ما شاء لولا ان شرط يراعى وجودها لا غير لا بد من ان
 لو يتم للصبر جازاة يصلى به غير **ضابط** في هذا البحث التيميم بنية الجناس فنية
 التيميم في الجناس الواحد لعدم الفائدة والمصرف اذا لم يصارف محله كما فعلوا في المص
 الجناس في المصروف السبب والصلاة كما في قول المختار في المصنف في المصنف في المصنف
 ايام وقصاة فانه يجوز ان يكون التيميم على ذلك ان كان على قضاء يومه عليه قضاء بنية يوم آخر
 او كاه عليه قضاء يومه او اكثر قضاء يومه غير قضاء يومه جاز خلافه اذا كان في المصنف
 او ظهر ان عصره او ظهر ان يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس على هذا ان كان في المصنف في المصنف
 التيميم في جنس واحد ولو عاين في جنس الجناس لا بد منه كما حققناه في المصنف في المصنف
 شرح الكفر في كاه الزكاة فقالوا لو جاز في شئ من ماله في سواد فملكه السور قبل المص
 وعند نصب آخر كاه المجل في الباقي وفي فتح التوبة في الصوم ولو جاز عليه قضاء يومه
 في قضاء واحدة لا على انه يتوكل في يومه جاز عليه قضاء في هذا المصنف وانه لم يبق جاز
 لو كان من جنس جنس على المختار في التيميم لو جاز ولو جاز عليه كاه في طرفه جاز
 صوابه في غير القضاء والكفارة ولم يوايه في المصنف جاز وفي الثانية لو جاز الزكاة غير كاه
 فاستحق ما جعل عند قبل المجل لم يكن المجل في الباقي وكذا لو جاز في المصنف في المصنف
 مجل لم يكن ملكه قبل التيميم انتهى وفيها ايضا لو كاه في غير المجل في المجل في المجل
 في يديه عنها وتما في ظهورها لم تجب في قبل المجل في غيرها عما تجل في المجل في المجل
 الكفاية لا يجوز هذا في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 وما كونه الطواف على المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 يتوكل الصلاة لله تعالى والوعاء للميت ولو يلزم التيميم في سبب البدوة لو كان في المصنف
 كما في النية وما المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 في اشتراط التيميم في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

على رخصه في سبب المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

عليه صلى الله عليه وسلم على انهما **تيميم** نطق بقاء الليل فبينما انها بدو طلوع الفجر في التيميم
 التيميم في المصنف ولا يصلي بعده للكرامة وكما قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعده
 كما في غير السنة فبعد صلاة السنة لا بد من المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 على المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 مبتداه ولم يجره واصطنع التيميم في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 وصح ما في حاشية الاشتراط والمصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 للسنة الرواية وعدم مسئلة اخرى هي على بعد الجمعة اربعاً في مذهب في مذهب في مذهب
 تاوفاً في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 غير سنة الجمعة حيث لم يكن عليه طهارة في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 على في الصلاة اذا بطل وضوءه او بطل الصلاة على قول في مذهب في مذهب في مذهب في مذهب
 يكره فيها انها تكون في السنة الاولى في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 بنية عليه **تكميل** السنة الرواية في اليوم والليله انما عشرة ركعة ركعة قبل الفجر والركعة
 الظهر ركعة بعدهما بعد المغرب وركعة بالليل وفي صلاة الجمعة اربع قبلها وابعد بعدها
 والركعة عشرة ركعة بغير تسليمات بالليل في الثانية في صلاة وصلى التيميم في المصنف في المصنف
 العبدية على احدى الروايتين وصلاة الكسوف على المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 على قولها وما المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 بغير كراهية في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 انما عند الدعاء وقبل الدعاء في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 او فلو وصلة التيميم في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 كما في شرح حاشية المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
ضابط فيما اذا عاين واصطنع المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
 وزمانها وعدم الركعات فلو عد ركعات المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

اهل المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

فاحفظ فيه ليضرب قال في البنية وفيه عدد الركعات والنجوات ليس بركعة ولو في الظهر
 ثلوثا او اربع صح وتلقى ائمة التبعين كما اراهم الامام في يصل به فاه غيره وفيه ما ارا
 عليه او داء فياه في القرح جرح او القضا فياه ان يباقي وعلى هذا انما عدد ركعاته
 اليه فاحفظ فيه ليضرب قال في البنية ليس له ان يقرأ في ركعة الواحدة ركعة او ركعتين
 عند الدعوى وذكر والواحد اربع قبل وانما في الركعة التي يصليها في الركعة التي قبلها
 فيه التبعين كما حفظ الصلوة الى الصلوة وبكسر مصلوة الظهر الى مصلوة العصر فانه يصلي ذلك
 ما ارا في الركعة بدليله فانما هو ركعة واحدة فصله الى ركعتين الامام عند ركعة لم يحضر بها
 انه ركعتان او ركعة واحدة ولو في الركعة او ركعتان بالامام والياح وهو يركع انه ركعتان
 عمر وحكي اقله ركعة واحدة العبرة لو في ركعة واحدة وهو في الركعة او ركعتان بالامام وفي الركعة
 صلى الظهر في ركعة واحدة هذا ظهر يوم الثلاثاء في بيتي ابراهيم الاربعة ركعات ظهره والخط في
 تبعين الوقت لو يصلي ركعتين وقت في الصلوة ولو في ركعة واحدة يوم الخميس فاذا عليه غير الركعة
 ولو في ركعة واحدة في الصلوة وهو في ركعة واحدة وهو في ركعة واحدة ولو في ركعة واحدة في
 الركعة بهذا الامام الذي هو زيد فانما هو ركعة واحدة ركعة واحدة بالامام ركعة واحدة
 وركعاته اربع الصلوة ولو في ركعة واحدة في الركعة بالامام في الركعة في الركعة
 زيد فانما هو ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 الذي يصلي عليه الامام ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 فانما هو ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 علمه بخلافه على استقامته ولو في ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 او في ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 ما ارا عليه عدة المني عشرة فياه انهم اكثر او اقل ويتبعى انه ليضرب اياه اكثر فاه من ركعة في
 الصلوة عليه وهو لا يريد **مسألة** ليس اماه يركع ركعة واحدة في ركعة واحدة في ركعة واحدة
 فانه اذا ادرك الامام في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 يصلي ركعة واحدة استغنا ما ارا في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة

الخامة لظاهره كونه غير المفسر
 فلا يجوز في ركعة واحدة في الركعة
 في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة

والنفل واليتم قالوا في الركعة لو يركع ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 قوله فنية بناء على عدد النفل الى الركعة وكذا اعترضوا على الركعة في قوله يركع الركعة
 والمذهب يركع ما لم يركع الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 كفي وقاية في النفل قال في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 مصلح الظهر واليتم ليعلم الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيرها وفي الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 كما في الركعة وهو ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 البنية وقولنا نحن في ركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 والقضاء اما الصلوة وقولنا في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
 كلمة انما اركانها واما انما في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 ويخرج على شرط نية الركعة انه لو لم يعرف الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 وكذا لو اعتقد ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 ولو في ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 الامام ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 انه ما يستحق التكبير بعد الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
 فوضوا ذلك ولعل ما فيه الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 وانما يحكي علمه انما يصلي ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
 اعتقدا ان كل ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة في ركعة
 كما يصليها ولو كانا ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة
 فلو شغل الصلوة ركعة واحدة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة في الركعة

وهو لا يحسن فله

انما افقح خالص مدحها ثم دخل في قلبه انما افقح والربا انه دخل في غمها من لا يصلي
ولم يات مع الناس يصلي فاما انما من يحسنه ولو صلى في باب اصل الصلاة دون
وذكر في قول الربا في الصوم وفي الكتاب سبع قال ابن القيم في يوسف في الصلاة بانها اجرة وفي قوله
وقال بعضهم بكونه وقال بعضهم لا اجرة له ولا وزر عليه وهو كانه لم يصل وفي قول الربا الجدة اذا اراد
انه يصلي او يركع او يقرأ في صلاة يدخل عليه الربا فلا يصلي انه يتركه لانه امره وهو من استوى
وصرحوا في كتاب التيسير بان لا تسوق له سهم لانه عند الحاجة لم يقصد له التجارة ولا غزاة
الدين والربح بالعدو فانه قاتل استحق لانه ظهر بالمال لانه قصد القتال والتجارة تبع
فله قصر كالمباح اذا تجر في طريق الحجة لا ينقص اجرة ذكره الربا في ظاهره انما هو المباح اذا خرج
طاعة لاجل فله اجرة وصرحوا بان لا طواف طابا غيرهم لا يجزئ ولو وقف بعرفة طابا غيرهم
اجلهم والفرق ظاهر وقالوا في المصلحة على غير ما يطلع صلواته بقصد التعليم والربح
فما في بعض كتاب الله فيصعبه كاهل النور فيمن قال له الناس الناس على النظر وكذلك
دينار فضله بهذه النية انه تجزئ صلواته ولا يتجوز الدنيا وانتهى ولم يطلع كالحاجات وينبغي
على قواعدها ان يكون كذلك وانما الاجرة فلا فاقا انه الربا لا يقول الغرض في حق سبيل الربا
وانما استحقاق عدم الدنيا رفاهه اداء الغرض لا يقول تحت عتق الوجادة الا في حق
لواستأجر الحبيب لله لخدمة لاجل ذكره البراءة لخدمة الخدم عليه واجبة بل افقح المتقدمة
بانه العبادات لا تصح الا بوجادة عليها كالوجادة والاداءة والتعليم القراءة والعبادة ولكن المتقدم
ما افقحه المتأخرون في الجواز وقولنا انه اذا نوى العتق لاجل كاهل مباحا ولم يركب ما اذا
نوى الصوم والجمعة في الجواز ما اذا شرك بين عبادته وغيرها فحل يصح العبادات وانما افقح هل
يقول اوله في باب له اصوله واما المشقة فيها بظاهره وباطنه فتجوز في القيمة شرع في الغرض
فعله اكثر في الجادة الى المشقة من الصوم لانه لا يتجوز عبادتها وفي بعض الكتب لا يبيد وفي بعضها
لم ينقص اجرة اذ لم يكن له تقصير منه **السالك في بيان الجحيم بين عبادتين** وما فله انما ان يكون
في الوسايل وفي المصنفات كاهل في الوسايل فاهل في كل صفة قالوا في غسل الجنين في الجحيم
ولم يفرق الجنينة انما تمتعت جنينة حصل له قرب غسل الجحيم واهل كاهل في المصنفات انما يكون في

انها

او خلية او فضاء او فلو انما اوله فلا يخفى انما ان يكون في الصلاة او في غيرها فاهل كاهل في
الصلاة لم يفرق واحدة منها قال في السراحي الوسايل لو نوى صلاته فرض كالنظر في الصلاة
وقراءة وصحة فلو كاهل احد من مريد الجاهل او كاهل نصرايا لم يجزئ واحد منهم وعلى اية البعض
اذا لم يتبع قربه فخرج الكل غرة بكونه لانه اذا نوى لا يخرج على هذا الوجه انما الله تعالى
ولم يفرق ولا يخرج بالادنى وينبغي انه يحتمل وصريح في البراءة من انما في التكفير انما يخرج الى
او غروا مير وغيره جعل المذنب حيا واصطفى في كفر الواجب فانما في التكرار في وعده
الدين في الحديث فيك والنبي واليكم رحمهم الله كما علم انه كفر بالفضل وسبيل انما علم انه
لا يكفر انما في الدنيا راقية او افقح خالص لله تعالى دخل في قلبه الربا فله انما افقح
والربا انه دخل في الناس لو صلى وكاهل مع الناس يصلي فاما انما في سبيلها ولو
صلى وعده لا يحسن فله انما في اصل الصلاة دونه الرفض ولا يدخل الربا في الصوم وفي الكتاب
قال ابن القيم من سبيلها انما لو صلى ربا فله اجرة عليه ولو ذكر وقال بعضهم بكونه قال بعضهم
لا اجرة له ولا وزر عليه وهو كاهل لم يصل وفي قول الربا الجدة وانما ان يركع او يقرأ في صلاة
انه يدخل عليه الربا فلا يصلي انه يتركه لانه امره وهو من استوى وصرحوا في كتاب السير بان لا يصلي
لو سهم له لانه عند الحاجة لم يقصد له التجارة ولا غزاة الدين والربح بالعدو فانه قاتل
استحق لانه ظهر بالمال لانه قصد القتال والتجارة تبع فله قصر كالمباح اذا تجر في طريق الحجة
الحي لا ينقص اجرة ذكره الربا في ظاهره انما هو المباح اذا خرج طاعة لاجل فله اجرة
بانه لو طاف طابا غيرهم لا يجزئ ولو وقف بعرفة طابا غيرهم اجزاء والفرق ظاهر وقالوا في
المصلحة على غير ما يطلع صلواته بقصد التعليم والربح فما في بعض كتاب الله فيصعبه كاهل النور
ووجه الله فيمن قال له انما اصل النظر وكذلك دينار فضله بهذه النية انه تجزئ صلواته ولا يتجوز
الدنيا وانتهى ولم يطلع كالحاجات وينبغي على قواعدها ان يكون كذلك وانما الاجرة فلا فاقا انه الربا لا يقول
الربا لا يقول الغرض في حق سبيل الربا وانما عدم الخلق في الدنيا وفي اداء الغرض لا يقول
عتق الوجادة الا في حق المصنفات لوانما في الجحيم لخدمة لاجل ذكره البراءة لخدمة الخدم
عليه واجبة بل افقح المتقدمة بانه العبادات لا تصح الا بوجادة عليها كالوجادة والاداءة والتعليم

عدم

اذ لم يدركها فبشرها انتهى ومع محمد بن مسلم رحمه الله انه كان عند الشروع يحكي لو سئل
انه صلوته يصلي بحجب على البدن به غير تفكير فربما تامة ولو كان حجاب الى التامل لا يحسن
وفي فتح المديني قد مر طوطى عدم ما ليس في جنس الصلوة لصحة تلك النية مع تصحيحها بانها تنحصر
مع العلم بانها تتخلل بينها وبين الشروع المنتهى الى تمام الصلوة وهو ليس فيها فلو بدو ركوب
المركب ما ليس فيها ما يدور على الاعراض بخلاف ما لو استعمل الجلود او حمل او نزل عند المنتهى
فيضا الى غير ما طلع في النية وفي الخلو من اجمع اصحابنا رحمهم الله انه لا يحصل له تكوة مفارقة
للمشروع ولا يكوة في رعايتها لانه ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذلك البقاء لعدم
التجزي وانقل ابن وهب انه اخذوا ما بين النكاح وجمعه الله فاجابوا عنه انه يذهبون انما نقل
غيره الى غيره وعنه الله عز وجل انما قيل في النكاح وقيل في التزويج وقيل في الكرم
وقيل في الرعي والقتل ضعيف والمقدار انه لا بد من القراءة حقيقة او حكما وفي الجملة لا يعتبر
بقوله الا في دعاء الله وما النية في الوضوء فقال في الجملة انه عمل عند غسل الوجه ينبغي ان
يكوة في اول السنة عند غسل الميديين الى الوضوء لئلا يكون في السنة المتقدمة على غسل
وقالوا الفصل في الوضوء السنة وفي التيمم يترك عند الوضوء على الصعيد ولم اذكر فيه نية
الاطمئنان للوالب وينبغي ان يكوة وفيه اشد احوبه له قبل كما انه ينبغي ان يكوة وفيه نية
اوله صلوته المأموم وان كان في صلاة الامام هذا للوالب كما كتبه المتقدمين بالامام
فقال في فتح المديني والفضل انه يترك الا قد اعدا فتشاهج الامام فانه يترك حين وقفه
عالم بان لم يشرع جاز وان كان يترك على ذلك انه شرع ولم يشرع خلو في قيل لو جاز انتهى
واما نية التزويج لم يشرع الا ما استعمله وقتها عند الوضوء وما وقتها في الركعة فانه
في الهداية ولا يجوز ادراك الركعة الا بنية مقارنته للاداء ومقارنته لقراءته وما جاز في
الركعة عبادة فانه في شرطها النية والاصل فيها الوقوف او انه الذي يترفع في كل ركعة
بوجودها حاله ان لم يتيسر كيقوم النية في الصوم انتهى فقد جردوا التقديم على الاداء
فكان عند الركعة هل يجوز بنية متاخرة عن الاداء فقال في شرح المحكي لو فعله بنية ثم ترك عبادة
فانه كان كمالا في النية في غير جاز والاول انتهى واما صدقة الفطر فما الركعة نية في مصرها

قالوا والركعة فانه يترك الفطر ودوة الركعة واما الصوم فلو جاز ما انه يكوة فضا في قوله
فانه كان فضا فلو جاز ما انه يكوة اذ اربعة اذ او غير فانه كان اذ او رطفا جاز بنية متقدمة
في غروب الشمس ومقارنته وهو المصل وبما خرة عن الشروع الى ما قبل نصف النهار انتهى
تيسر على الصائمين وان كان غير اداء رخصة فيقف او يدور او كانا في نية بنية متقدمة
في غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارنته لطلوع الفجر في الاصل الركعة كافي فهاوي
قاضي فانه كان فضا فلو كان صدقة اداء في المحكي فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام
وهي النية مع التنية او ما يقوم مقامها في سوق المديني فلو كان في الركعة وانما خروجه
لو تقيح افعاله الا اذا تقدم الاحرام وهي ركعتيه او شرط على قوله **فانك** هل تقيح نية
عبادة وهي عبادة اخرى قال في النية ترك في صلوته مكسوبة او نافذة الصوم في نية
ولو تصد صلوته انتهى **المقام في بنية عدم اشتراطها في البقاء مع كل ركعتين**
قالوا في الصلوة لا تشترط في البقاء للمخرج كذا في البناءية فكذلك بقية العبادات وفي النية كذا
نية العبادات في كل ركعة انما تترك في جملة ما يفعل في كل حال انتهى وفي البناءية ان تقيح المكسوبة
ثم ظن انها تطلع فانها على نية القطع اجزائه غير المكسوبة في الركعتين ما في المحكي ولو بدو بنية
العبادة وهي التذلل والخضوع على ابلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما اراد الله منه نية
القرية وهي طلب ثواب بالمسعة في فعلها ونية ان يفعل معلمة له في نية بانه يكوة او يترك
الى ما يجب عقوله من الفعل واداء الامانة واداء عارهم عليه من الظلم وكثرة النية ثم هذه
النيات في اول الصلوة الى اخرها حصصها عند الانتقال من ركعة الى ركعة ولو بدو بنية
العبادة في كل ركعة وانقل كما فرض فيها الذي وجب وهو ان يترك في التواضع انها تطلع في
الفرابي في راسل لها انتهى والاصل في المذهب المعتمدة العبادات ذات افعال كالنكاح
بالنية في ادائها ولا يجزأها فيها في كل فعل كذا في اسمائها عليها الا اذا ترك بعض الافعال
غيرها وضع له قالوا الوفا فطالبا لغيره ويجزيه ولو وضع كذلك بركات اجزائه وقد مر
والفرق انه الطواف بمسورة متصلة بخلاف الوقوف وفوق الدليل وجه الله فيها بغيره
اخر وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلو تجزأ الى الجود بالنية في

يقع بعد الخل وفي الصراخ وهو ما يشترط فيه أصل النية لا تعيين الجهد انتهى وقالوا في
 بنية الطلوع في أيام النحر وضع غير الرض ولو طاف بيوما حل لنقل وتوفي الطلوع آخره المفسر
 كذا في فتح الخديري وهو منسب على أنه نية العبادة تسجيلا على أركانها لا بتعديدها أنه نية الطلوع
 في فتح بعض الأركان لا بقتل وفي القنية أنه بعدة لا بنية العبادة ببعضها يفعل في الصلوة
 لا بنية الثواب ثم أنه كذا ذلك قوله لا تتم العبادة بكونه فسدت ولا فله وقعا انتهى
التاسع في علمها علمها القلب في كل موضع وقولنا حقيقة وهذا أصلا في كل موضع
 التلطف باللفظ دونه وفي القنية والتجنيبه وهو لا يقتضيه كونه بنية القلب في كل موضع
 القنية يمكنه التكلم بلفظ ولا يكون الله تعالى في كل موضع ولا في كل موضع قال
 سبحانه لا يفعل الصلوة فيما يسبغ مفرغه وصلواته بخبره وأنه لم يتجنيها في كل موضع انتهى
 فروع هذا الأصل أنه لو اختلف اللفظ والقلب فالعبرة بالقلب وخرج عن هذا الأصل المسمى
 فلو سلك أنه في اللفظ لا يبين بل قصد انقوت الكثرة أو قصد الحلق على نية فسبغ كنه
 إلى غير هذا في اللفظ بالنية كذا في الطلوع والعبادة في كل موضع كونه دونه فروع في كل موضع
 غير هذا المسمى وأما قصد في آخر كل وقت الطلوع إذا أراد في الطلوع في وقت لا يقبل قصد
 ويدين وفي الحاشية أنه حر وقال قصد به من كل مكان يقصد قصد وقد جاز في البسطة
 بعض اللفظ بطلب في الخارجين شيئا فلم يطلوه فقال في حقيقته منهم طلوعهم لله وكانوا رؤى
 فصار وهو يعلم فافهم أحام الحرمين رحمه الله بروج الطلوع قال الغزالي رحمه الله وفي الملوك
 منه شيء انتهى فليست متخرج على ما في كتابه رحمه الله كما في الفتوح قال جل قال عبيد الله
 بلخي أحرار وقال عبيد الله بن عبد الله أحرار ولم ينو عبده وهو من أهل بغداد أو قال كل عبد أهل
 بلخي أو قال كل عبد أهل بغداد أحرار أو قال كل عبد في الدنيا قال
 أبو يوسف رحمه الله كما في عبده وقال رحمه الله يعني وعلى هذا الخلاف الطلوع في كل
 موضع أو قصد من غير تعيين وجه الله ويعتق عدا خدودا وجهها الله والفتوح على قول
 أبي يوسف رحمه الله ولو قال كل عبد في هذه الكفة وعبده في الكفة أو قال كل عبد في الكفة
 حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الأركان وعبده فيها لفتق عبده في قوله

ولو قال وكذا دم كل من أحرار لم يفتق عبده في قوله انتهى فمقتضاها أنه لا عطاء كذا في كل
 طرفة بانه كذا في الجامع أو لكفة في قوله والوجه على مسئلة لو لم يكن ذبوا في كل
 جماعة من غيرهم قالوا في الحاشية وأنه لا يفتق عبده في قوله انتهى فمقتضاها أنه لا عطاء
 الطلوع على كذا في مسئلة لا يفتق عبده في قوله انتهى فمقتضاها أنه لا عطاء
 لو قال لها يا طالق وهو سبها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يفتق كذا وهو سبها في الحاشية
 وفيه الجرح وهو الله في التلخيص بنية الطلاق فلو يفتق وبالله الفتق في كل موضع ولو
 نحر الطلاق وقال أريد به التلخيص على كذا لم يقبل قصد ويدين فقال كل امرأة في طالق
 وقال أريد به غير ذلك لم يقبل كذا في الكثرة قال في ترويض على فقال كل امرأة في طالق
 طلقة الحاشية وفي شرح الجامع أنه في حاشية رحمه الله أنها لا تطلق وبه أخذت بخلافه رحمه الله
 وفي الملبس وفيه الجرح وهو الله في حاشية رحمه الله أنه لا يفتق كذا في الكثرة
 أمره في كل موضع لا تطلق هذه والوجه فيها وبالله مسئلة أكثر ذكره في قوله انتهى
 كل علمك في حاشية عبده الله وأما في أوله وعبده وفي شرحه للوجه في الله
 ولو قال أريد به الجهاد دونه الله ودينه وكذا قوله غير المسمى ولو قال لا يفتق
 دونه البسطة أو كذا لا يدين كذا أو كذا في حاشية العام والى في حاشية البسطة في حاشية
 اللفظ فلو قيل فيه نية التخصيص ولو قال الله دونه الجهاد لم يدين وفي الكثرة المسمى
 وأكلت أو شرب في حاشية لم يقصد أصله ولو أراد في أو طاف ما أو شربا دونه وفي
 المحيط لو شرب في حاشية في لا ياكل طاف ما بجميع مياه العالم في لا يشرب شربا يقصد
 قصد انتهى وفي الكثرة الكبير يقصد ديانة لا قصدا وقيل قصد أيضا وفي الكثرة ولو قال
 لم يفتق الله طالق فلو شربا لفتق الله وقيل عند كل طهر طرفة وأنه نية الله أن يفتق
 أو عند كل شرب واحدة صحى انتهى وفي شرحه أنه طالق لفتق الله فلو شربا لفتق الله
 على الظاهر في حاشية خلوها كذا في الحاشية وفي الحاشية ولو شربا لفتق الله شربا يقصد
 فقال أحد أكا طالق لا يفتق الطلاق على امرأة في قوله لا يفتق وفي الله وفي أبي يوسف رحمه الله
 الترخي ولو شربا لفتق الله وأجنبية وقال طلقة أحد أكا طلقة امرأة ولو قال أحد أكا

ولم ينشأ لا تطلق امرأته وغيرها انما تطلق ولو جحدت امرأته وما ليس بحل للطلاق
كالمهرية والمهر وقال اعدا كما طالق طلق امرأته في قول في حيفه وان لم ينشأ دعها الله تعالى
محمود الله لا تطلق ولو جحدت امرأته الحية والميتة وقال احكم طالق وتطلق الحية انتم
ولا ينشأ انه اذا نكح عدم فيما قلنا بالوضع فانه يدين فيها لو قال لها يا طلقه اذ لم يكن
لها زوج قبل او كان لها زوج نكح ما نكح وتطلق على ما ذكرناه في زوج طلقها قبله اذ لم يكن
الاخبار تطلق وانما هو به الاخبار صدق ديانته وضيق على الصحيح ولو فرض به الشك في ذلك
الاصول الثاني من النكاح وهو انه لا يشترط في نية التعلق بالعبادات ولا
قاله في الجمع ولا معتبر بالثبوت في نية التعلق بالعبادات ولا
على تحقيق غرضية وفي نية التعلق بالعبادات ولا على صحة التعلق بالنية لا في حيز صحيح
صحيحه وادان امير جاجي رحمه الله تعالى انه لم يتصل في النية الواحدة وفي المصلحة
في نية التعلق بالثبوت صراة او خروعة سنة وفي الحيز الزكر بالثبوت سنة في نية التعلق
الكل امير مودة كذا في تفسيره على ما قلنا في كتاب الحجة اذ طلب التيسير في التعلق
الحجة في نية العبادات وقد حققناه في شرح الكثر وفي القنية في نية الحجة وانما هو
مخرج عن هذا الاصل ما نقلناه في النذور لا يكتفي في عباد النية بل لا بد من التعلق بصوابها
باب الاعتكاف ومنها الوقوف ولو سجد او بدع في التعلق بالعبادة وما وقع شرعه
في الصلاة والاحرام على الزكر ولا تكتفي النية فلو نذر في الشرط للشرع وانما التعلق
والاعتكاف فلو يقع بالنية فلو بدع في التعلق في مسألة وفي قاضي حادة
رجل له امرأته عمرة وزينب فقال يا زينب فاجابته عمرة فقال انك طالق فلو نذر
وقوع الطلاق على انما جابت اذ كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل اذ اخرج الجواب
جوابا لملوح انما جابت اذ نذر في نية انتمى فوقع الطلاق على نية عجز
النية ومنها حديث النفس لا يهاجمه بالنيك او يجلد بها في حديثه لم يرض الله عنه
وما صلا قاله اذ الذي ينفع في النفس من قصد المعصية على غير مراتبها حسن
وهو ما يلحق فيها ثم جربانه فيها وهو الى امرهم حديث النفس هو ما يلحق فيها ثم جربانه فيها

ثم لهم وهو يحد قصدا لفعل ثم العزم وهو تحقيق ذلك المقصد والجمع به فلا ينشأ حسن ولا يوجب
اجتماعا لانه ليس بفعل وانما هو في حيزه على لا يوجب له ولا يوجب له ولا يوجب له ولا يوجب له
قادر على فعله بغيرها حسن او له ورواه وكلفه هو وانما هو في حيزه حسن او له
بالحدوث الصحيح واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالوحي وهذه الثلاثة لو كانت
في الحيات لم يكتب لها اجر لعدم المقصد وانما لهم فقد بين في الحديث الصحيح انما لهم بالنية
يكتب حسن وانما لهم بالنية لا يكتب النية ويتسطر في تركها اذ كتبت حسن وانما فعلها ككتبت
نية ويتسطر في تركها واحدة وانما هو في حيزه اذ يكتب على الفعل وجوه وهو في قوله
واحدة وانما لهم مخرج وانما العزم والمقصد على انه لا يوجب له ولا يوجب له ولا يوجب له ولا يوجب له
وفي البراءة في كتاب الكراهية هي بمصيبة لا يانم اذ لم يصح عنه عليه وانما هو في حيزه انما العزم
لا انما العمل بالخير انما الذي يكون امرأته بحجة العزم كالنذر انتهى **الاصول في شرط النية**
الاول الاسلام وانما لم تنص في العبادات في كافر صرحا به في باب اليمين عند قوله الكفر
وغيره فكل من كفر لا يوجب له النية في العبادات في كافر صرحا به في باب اليمين عند قوله الكفر
يوجبها على بها كذا قالوا اذا انقطع دم الكفائية لو قل في عترة حل وفيها ما يجزى الانقطاع
ولا يتوقف على الفل انما ليس في كراهية في نية النية طاعة الكافر في قوله **ما يراه**
قاله في المستطاع قال في حيفه رضي الله عنه على النية في النية والنية على النية والنية على النية
فانما اغفل عن حسن فلا بأس به انتهى ولم يصح الكفارة في كافر فلو تيقن بمصيبة لم يوجب له
لهم وقوله تعالى وانما نكحوا ايمانهم احوالهم في النية وقد كتبت في الكفارة في كافر فلو تيقن
مسئلة في البراءة والخلو صوره انها هي صبيته وانما في حيزه الى حيزه في قوله في نية العبد
في بعض الطريق في سلم الكافر فصرح الكافر لا عقبا وقصد له اليقين في الحيات انتهى **الثاني**
التغير فلا يوجب عبادة صبيته غير مجزى ولا مجزى ولا مجزى ولا مجزى ولا مجزى ولا مجزى ولا مجزى ولا مجزى
الصبيته غير اوله وينتقص وضو الكراهة بعد تمينه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح
ابن وهب رحمه الله **الثاني** العلم بالنية في جهل في نية الصلوة لم ينص منه كما ذكرناه
غير القنية اذ في الحجة فانهم صحوا او حرام لهم لانه عليه رضي الله عنه احرام بما حرم للغير

مطلب تطل صلاته

عليك الا انك فذلك الاختيار واختلاف المتباينة في الطوع والقوة على يد غيره
 فانه من حيثة مدعي الاكراه اوله عليه القوي كما في البراءة ولو ادعى المشرى
 ان المصلحة ميتة او بغير مجبى وانك انما يبيع لم ارجح الا في مقتضى قول المولى
 البطولة لكونه متكلما اصل السبع اذ يقبل قول المشرى وباعتبار ما في حالة
 حيا تما حجة فالمشرى تمسك باصل الترخيم الى ان يتحقق زوال ادعاء المصلحة
 الطهر وعدم انقضاء امد صدقها وانما انقضاء قوة الاصل بقاؤها الا اذا ادعى
 الجبل فانه انما انقضاء الى سنتين فانه مقتضى ان يبين ان لا يصل فوجع عليها
 كما في فتح القدير فاعاد الاصل براءة الذمة وان لم يقبل فيقتل كما هو احد
 ولذا كما في القوي قوله المذموم عليه في مقتضى الاصل والنية على المذموم كدعاه فاختار
 الاصل فانما اختار في قيمة المصنف والقوي قول الفاعل لانه الاصل المبرر
 عما زاد ولو اقر بانه ارجح قبل تفسيره بما لا قيمة فالقوي للمعنى مجبىه ولا يدعى عليه
 ما لو اقر به لم يجر فانه قالوا ليلته ثلثة دراهم لو انها اقل مجبى مع انه فيه اختلاف فاقبل
 اقل ثلثة فيقتضى ان يعمل عليه لانه الاصل لبراه لو انما نقول المشرى لانه ثلثة في علمه
 الاقرار قاعدة ثم كحل فل شيا اوله فالاصل انه لم يفعل ويقول فيها قاعدة اخرى
 في يتيقن العقل في كسرة العقل والكليل على العقل لانه المتيقن انه تستعمل الذمة
 بالاصل ولو ثبت ان الباقيتين وهذا المستثنى راجع الى قاعدة نالمة هي ثابت
 يتعين لو تدفع الى الباقيتين والمزاد به غالب الفطن ولذا قال في المنقط ولعل يفتي
 في المصلحة شئ واجبة فيقتضيه صلوه عنه عند تركه ولو سجد في ذلك او اذ كانا آخر
 فانه فدها بسبب الطهارة او تركه شرط في شئ يقتضيه ما على علمه وانه اذ عليه
 يكن لو رده انتهى عنه انتهى في صلاة على صلواتها اعاد في الوقت في تركه في تركه
 وهو فيها اعاد وانه كان يوردها فلو تركه انما لم صلى فانه اذ لم يرد استأنف في
 كثر تركها والاذن بالاذن وهذا اذا تركها قبل الفراغ ان تركها في وقتها وسقطت
 قالوا بسبب سجدة واحدة ثم يقدر ثم يقدر ركعة بسجدة ثم يقدر ثم يقدر بسجدة

واذ كان بعد ذلك فانه
 علم الا اذا تركه بعد
 الفراغ صح

للسوى كذا في فتح القدير ولما جزم عدل بقوله انك صليت الظهر اربعاً وكفى
 صدقته كذبه وانه بعد احتياط اذ انك في صدقة شكر في الصلوة ولو سجد
 او سجدت بينه وبينه والعم فانه اذ انما على قايه كعبيد والاعاد بقوله كذا
 في المصلحة والاصل في ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية انه في المصير ثم شك في الثانية
 انه في الطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر قالوا بكونه في الظهر وانك لم يبق شئ ولو
 حصل العصر انه ترك سجدة واحدة ولا يدعى على تركها من الظهر والعصر الذي هو فيها
 فانه لم يقع تحريم على شئ يتم المصير بسجدة واحدة ثم بعد الظهر احتياطاً لم يبعد
 العصر فانه لم يبق ثلثة عليه وفي المجتبى وبغضك انه كبر للوقت حتى اوله او قبل
 امات النجاسة فليد اوله او حتى راسه اوله استقباله كما في اوله وقت والاولى
 ولو شك انها بكثرة الوقت حتى او القوي لم يصير في رعا وقام في السجدة في آخر سجدة
 السوى ولو شك في اركاء الحج ذكر الجصا طي كما في الصلوة وقال جات من تحتها
 الحج وزيادة ركعة تنفذ الصلوة فانه الحج في باب الصلوة اختلفوا في الخط
 وفي البدل على انه في الحج ينسب على الأقل في ظاهر الرواية وفي البراءة في شك في قيام
 في الحج انها الاولى والثانية فضة وصدقة الشهد ثم صلى ركعتين بجماعة وسعة
 ثم اتم وسجد للسجدة شك في سجدة انها على الاولى ام الثانية فيقتضى فيها
 وانه في السجدة الثانية لانه انما اذ لم صلى على كل حال واذ فرغ راسه في السجدة
 الثانية قد تم قائم على ركعة وانما بسجدة السجدة وانه شك في سجدة انه صلى
 الحج ركعتين او ثلثاً فانه في السجدة الثانية فدت صلوة وانه في السجدة
 الاولى يمكن اصلوها عن سجدة وحدها لانه عام امامية لا يقع عنده فترفع السجدة
 بالرفض ارتفاعها بالحدوث فيقوم ويقعد في سجدة السجدة الى ان قال في وقت منه ثم انه ترك
 ركعتين فلدت صلوة وانه صلى على تركه تركه في سجدة ثم يقدر ثم يقدر في
 ركعة بسجدة صلى صلوة يوم وفيه ثم تركه تركه في ركعة ولم يعلم انه
 صلوة اعاد الحج والوقت وانه تركه تركه في ركعتين فذلك وانه تركه تركه

لو دعي بانك اذ كان في
 والزيادة عليه لا يفسد صح

في الوديع فذوات الوديع كلها انتهى ونسبها نكاحا هل طلق ام لم ينجس نكاحا انطلق
 واحدة او اكثر بغيره على الاول كما ذكره الشيخ في رجم الى انه يستيقظ بالذكورة وكثرة
 اكثر على كونه على خلافه قال الزوج غرض على انه لو نكح بشركها او اخر عدو
 حضره ذلك المجلس بانها واحدة وصدقهم اخذوا قولهم انه كان عدو وخرج الوديع
 رجم حلق وطلوها ولا يدري انك لو ام اقل تحري وانه اسبق باحد ركعتيه
 كونه البراذنية ومنها شك في الخارج انما اوعده في النكاح في النكاح فانه نكاحا احتلوا ما
 الفصل اتفاقا والدم يجب عندنا يوسف وصي الله عنه علوا بالقتل وهو المولى وحيث
 عندهما احتياطا كقولهما بالنقض بالمباشرة الفاحشة وكقول الوديع رضاه الله عنه
 في الفارة الميتة اذا وجدت في غير ولم يدري من وقعها فروع لم ارها الوديع
 لكاه عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن في البراذنية في النكاح
 اذا شك فيما يدري عليه ينبغي اذ يدعى خصمه ولا يجلي احتراز اغتر الوقوع في الحرام
 وانه ابي خصمه الا علم انه اكثر دأبه انه يدعى محي لحيته وانه يسهل بيان الحلف
 انتهى الى ان لا يبال والبعض وغيره وشك في اذ عليه كلها وبعضها ينبغي اذ
 ذكره العمل الثالث شك فيا عليه في الصيام النكاحي شك فيا عليها في الوديع هل هي عدة
 طلاق او وفاة ينبغي اذ يلزم اكثر عليها وعلى الصيام اخذوا قولهم لو ذكر صلة
 وشك انها اية صلاة يلزم صلاة يوم وليلة علوا بالاحتياط الخامس شك في المنذور
 هل هو صلة او صيام او صدقة وينبغي اذ يلزم كفارة بغير اخذها فانه قولهم
 على نذر فعلية كفارة بيمين وانه انك في المنذور كقولهم تسمية اساس شك هل
 بالغة او بالطلاق او بالعتق ثم لا بد في المسئلة في البراذنية قبل الاياه حلق في نبي انه
 بالغة او بالطلاق او بالعتق فلهذا باطل انتهى وفي القيمة اذا كان يعرف انه حلف
 بالشرط ويعرف الشرط وهو قول الدارمي انه لا يدري اكانه بالغة او بالطلاق
 فلو وجد الشرط لما يجب عليه قال يعمل على اليمين بالغة كذا كذا الحالف لما قيل
 قال اعلم انه على ايماننا كغيره في لا يعرف عدوها ماذا يصنع قال يعمل على الاول

حكما واما الوديع فظننا به كذا انتهى قاعدة الاصل لعدم وفيها فروع منها اخذ
 في القاعدة العامة قولنا في الوديع كذا الاصل لعدم كذا قالوا في العتق كذا في الوديع
 وانكح وطلق بكه خيرة وانه قلن نيب فالقول لم يكونه منكرا استحقات العتق عليه
 والاصل السوءة من العتق وفي العتق افتراقا وقالوا افتراقا بعدا لوديعه وقال الزوج
 قبل فالقول قولها لو انها نكح سق نصف المهر انتهى ومنها القول قول الشريك المصاحب
 انه لم ينجس كذا الاصل لعدم وكذا القول لم ينجس الا كذا الاصل لعدم الذي ادعى
 النكاح في الوديع وجعل القول المصاحب اذا اتى بالمعين وقالها اصل ويخرج ذلك
 انتهى كذا الاصل وانه كذا عدم الزوج لكن عارضه اصل اخر وهو انه القول قوله
 القابض في مودعات قبضه ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الى
 اليها ونكرته فالقول لها كذا المداين اذا انكر وصوله الدين ولو ادعت المرأة
 اولاد الصغار بعد فرضها وادعى الوالد الاتفاق فالقول له مع اليمين كذا في الحامية
 والثانية خرجت من القاعدة فليست كذا وكذا في قدر رأس المال كذا الاصل لعدم
 الزيادة وكذا في انه ما نهاه غير ان كذا الاصل لعدم اليه ولو ادعى انما كان انما
 والآخر انما نصيبه القول فيها قول الوديع لو انها اتفقت على جواز النكاح في الوديع
 عدم الضمان وكذا قال في اكثر وانه قال اخذت منك الى وديعة وهلك وقال
 غصبا فهو ضامن ولو قال اعطيتا وديعة وقال عصيتنسا كذا انتهى وفي البراذنية في
 لا يخرجنا ثم اخذنا فقال لا نفي قرض وقال الآخر عتقتها القول الداعي انتهى
 كذا دعوى اليه يدعى الوالد غير القيمة مع كونه المدين مقبولة ومنها ان دخلت امرأة
 حلة ثيابها في فم الرضيع ولا يدري ادخل اللبن في حلقه ام لا ويجزم النكاح كذا في النكاح
 كما كذا في الوديع واليمين وسائر عام في قاعدة كذا الاصل في الوديع على الحية ومنها ان
 في قبض المبيع والمدين الموجه فالقول منكسره وهي في جارة الدين وبها لو قيل عليه
 دين باقراره وبيته فادعى الوداء والوداء فالقول للدين كذا الاصل لعدم ومنها
 لا اخذنا في قرض العيب فانكره البائع فالقول له واخذنا في تعليل قبل كذا الاصل لعدم

مطلب لا يحرم النكاح

وقيل لانه اصل لزوم العقد ومنها لا اختلاف في اشتراط الحياء فقبل القول في انشاء عقد
 الاصل عدمه وقيل لم ادعاه لانه يكره لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرح والمعتد لا في
 ومنه لا يقال غصبه منكم الفاعل فيهما عشرة اذ في حال الغصب بكونه امر بترك التجارة
 بها فالقول بالمالك كافي اقرار بالبرائة يعني تسكده بالاصل وهو عدم الغصب فيها لا اختلاف
 في اوقية المبيع فالقول بالشرع لانه اصل عدمها ولا اختلاف في تغيير المبيع بوجوبه فلا يلزم
 لانه اصل عدم التغيير لتبعية كسب الاصل لعدم مطلقا وانما هو في الصفات العامة وفي
 الصفات الاصلية فالاصل اليهود وقوعه على ذلك لا اشتراطه لانه جنبا زواكبا وانكره في
 ذلك الوصف به فالقول لانه لانه اصل عدمها لكونها من الصفات العامة ولا يمتنع فيها
 على انها بكرة وانكره في عدم البكارة وانما هو الباطن فالقول بالبايع لانه اصل وجودها كونه
 منة الاصلية كونه في بيع القديس جنبا والشك في هذا لا يقع في كل عمل كونه جنبا في
 حره فادعاه عبد وانكره المولى فالقول للمولى ولو قال كل جارية بكرة فهي حرة فاحتمل جارية
 انها بكرة وانكره المولى فالقول لها وانما تفريقها في غيرها على الكثرة في تعليق الطلاق عند شره في
 وانه اختلاف في وجود الشك **قاعدة** الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته منها فاقول
 في قولنا في ثوبه نجاسة وقد طهر فيه ولا يدركه من اصابته بعد طهره في آخره حدث اهل
 والخبر في اخذ قوته ويكره الفاعل في انك نيت عندنا في حتمه ومجوده معها لانه لا يدركه
 اخذوا ما في اليد بايعه اخرها اقبل وقيل في القول بعينه اخرها بالوقوع في الايام وما اخرها في
 ولو وقع حبسه فوجوبها فارة منته ولم يلزم من فعله فيها فارة لم يكن بها ثقب بعيد الصلوة
 من يوم وضع الغنم فيها وانه كانه فيها بعيد ما مد لانه ايام وقد عمل الشيخ اية بيته
 خروجه العلم بها فغير اعادة ثبته لانه وقعها حادث فيصا في اقرب اوقاته في العلم
 الايام العظيم رضى الله عنه فاستحب اعادة الصلوة لكونه ايام اذ كان متيقنا
 او متعنتا والادعيوم ويكره علمه بالسبب الفاعل وفي الموهوم اصابه طاهره في
 لم يترك صاحبها في حاله على الجرح ومنها انما كان في يد رجل بعد قتال عنه وهو في
 الباطن قال الشريفة انه وهو في ملكه فالقول بالشرع في اخذ ارضه ومنها لا ادعاه ووجه

فانظر

اباها في المرقع وصار في المرقع وقاله العروة اباها في الصحة فلو ترك كانه القوي فاما
 فتركه وخرج عن هذا الاصل مسئلة الكثرة من قبل شئ من اعضا وادعاه ما في ذواته
 ذواته اسلمت بوجوبه وقاله العروة اسلمت قبل موته والقول لهما مع اداء الاصل المذكور
 يقتضي اذ يكون لها وبه قاله في رد المحتار وانما خرجوا عن هذه القاعدة فيها لا يعمل
 الحال ومنها سبب الحماة فامتنع في الحال فيثبت فيما حضر وما فرغته على الاصل في النية
 وغير هذا في قولنا في ثوبه ما في حال المرقع اقر في الصحة وقاله العروة في ذواته فالقول
 العروة والبيعة بينة المرقع وانه لم ينعيم بينة وارادته انما هو في ذواته انتهى وما
 منعه على هذا الاصل قوله لهما سلمت وكنت نكرانية فاحتمل سلمت بوجوبه فاقول
 اسلمت قبل موته وقاله العروة اسلمت بعده فالقول لهما كما ذكره الدليلي ومجيبا بل في
 وما خرج عن هذا الاصل لوقال القاضي بوجوبه لرجل احدث منك الى ودفعها الى
 ذيو قضيت لهما عليك قال الرجل احدث فلما بعد الغزل فالصحيح اذ القول للقاضي مع
 اذ الفعل حادث فحاشا ينعني اذ ايضا في اقرب اوقاته وهو وقت الغزل ويقال
 البعض وانكارة الشرحى رحمه الله لكان المقتد الاول لانه الى متى اسند الى الجارية
 للضامة وكذا اذا دعي المأخوذة منه انه فعل قبل تعليل العضد وخرج ايضا عنه ما قاله
 لغيره في القول قطعت يدك وانا عبد وقال الرجل قطعتها وانه حركة القول للبعد
 قال المولى لعبد قد اعنته وانا احدث منك غلة كل شئ حرة وراعي وانه عبد فقال
 احدثها بالامتنع كانه القوي فعله المولى وكذا الوكيل بالبيع اذا اقاله بعت قبل القول
 وقاله المولى بعد الغزل كانه القول للوكيل اذ كانه المبيع مستهلكا وانه كانه قائما فالقول
 وكذا في مسئلة الغلة لا يصح في الغلة القائمة وما وافق الاصل في النهاية كذا
 منه ثم قال لهما قطعت يدك وانه احدث منك فقال هي قطعتها وانا حرة فالقول لهما وكذا في
 كل شئ خذه منها عندنا في حصة وانه يوق رضى الله تعالى عنها ذبح قبل الشهادتين
 هذه المسائل الى نظردية لغرض بينهما وفي المحرر في الوارثين في قوله في المباحث
 قبل السلام او بالقول في غرضه في المباحث في يد الرجل في قطع يد عبده قبل

المستوفى

فقد يرد في الاستدلال ان في بوم العشاء في الليل انتهى بوجه وفار يظن ومما وقع عليه في
عبد لم يظهر انه كان مرفقا ومات عند المشرق فانه لا يرجع بالثبوت لانه الموضع ثم لا يحصل
الموت بالزاد فلو يضاف الى ذلك الموضع بقضا المصيب كما ذكره الزبيدي ومما ليس
في فروعها ما اذا تزوج احد ثم اشتراها ثم ولد له وكذا يحتمل انه يكون حاديا بول المرأة او قبله
فانه لو شك عندنا في كونها ام ولد لا في صحة انه حادى اذ اضيف الى اقرب او فانه لو كان
ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير ام ولد عندنا **قاعدة حل الوصل في الاشياء الواجبة**
بذلك الدليل وهو مقتضى الوفاق في رضى الله تعالى عنه او التحريم حتى يدل الدليل
على الواجبة ونسبته الى الفضة الى الامام او بغيره رضى الله تعالى عنه وفي البدل في المختار
الوجه لاننا في قول المشرع الحكم عندنا وانه كان اذ لم يملكها حاديا عدم تعلقه بالحل
قبل المشرع فان في التعليق لودم قابلية انتهى وفي شرح المنار للمصنف رحمه الله تعالى
في الاصل على الواجبة عند البعض الخفية وعندهم الكفرى وهم الله وقال بعض اصحابنا
دعهم الله الاصل فيها الخطر وقال اصحابنا وهم الله الاصل فيها التوقف على انه لا بد لها من حكم
لكننا لم نقف عليه بالعلل انتهى وفي الهداية في فصل الخرافة الواجبة اصل انتهى في فرائد
هذه الاصول في المسكوت عنه ويخرج عليها ما استدل عليه فيها الجواهر المسكوت عنه
التباعد الجبري سميت ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو خارج او مملوك ومنها لو حل
بوجه عام وشك هل هو خارج او مملوك ومنها مسألة الذرافقة وعندها لو كان في
القال بالواجبة الحل في الليل وقام مسألة الذرافقة فالتحتمل عندهم حل اكلها وقال الشيخ
جلول الدين السيوطي رحمه الله تعالى ولم يذكرها احد من المالكية والخفية وفي الهداية
تفتق حلها والله سبحانه وتعالى اعلم **قاعدة الاصل في الوضاح التحريم** وكذا قال في كشف
الاسرار وشرح في الاصول الاصل في النكاح الخطر والبيع للضرورة انتهى فانما بل في المرأة
حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في المذبح وفي كافي الحاكم الشهيد في باب
التحريم ولو انه جاز لم يرد على رضى الله تعالى عنه واحدة منهن بعينها ثم نسبنا في بدلية
اعتق لم يسمه بخير الوطى ولا ليسع ولا يسع الحاكم اه على بينه وبينه في تبين

المفتة في غيرها وكذا ذلك اذا طلق احد منكم في بعضهما ولو كان في نفسها وكذلك انه يدين
كلها الواحدة لم يسمه بخير ما في حكمها انها غير المطلقة وكذلك ينفك عنها في غير
انها غير المطلقة فانما اجبر بذلك استعمله المبتدع ما طلق هذه بعينها ولو كان على نفسها فانه
كانه حل في مطلقها بها ولو يبنى له انه يرضى بها فانه باع في المثلث الاول ولو كان في الجوز
فحكم الحاكم وانه اجاز بيعها وكذا في ذلك في رجل المباشرة على المفتة ثم رجع اليه البعض
ما باع بشرا او عبدا او غير ذلك لم يبيع له انه يملكها وانه القاضى في غير علم ولو يبنى له
انه يملك شيئا منهن بالملك او انه يزوجها فينشد له ما شئ منها زوجة او امته ولو يزوج
الحرى في الفروج لو لم يجد في كل ما جاز للفروج في الفروج في قول المصنف في انتهى ثم قال في
اعتق جارية في ربيعة في نفسها لم يجز للقاضى التحريم ولو يملك للموتة اعتق ايها من شئ او اعتق
الى ان كثر نكاحها فانه وكذا يبيحها فانه دعوا انه المبتدع اعتق هذه بعينها اعتقها واكلمهم
على علمهم في الباقيات فانه لم يرد في ذلك شيئا اعتقوا كلهم واستعمل عنهم فية احمد
وساكن في الجاني انتهى وخرج في هذا الاصل مسألة في فوائده في فقهنا رحمه الله صبيحة اكرم
ثم كثر من اجل قرينة اقليم او اكثرهم ولو يدرك فرائضها واراد واحد من اجل تلك القرينة
يتردد بها قال ابو القاسم الصفاق رحمه الله اذا لم يظفر له علوه ولو يتوكل به بكونه يحوزها
وهو ان باب الرخصة يكون يسد باب النكاح فلو حصلت الرخصة بنسب يحترق لم امر
الوجه ثم رآه في الكافي للحاكم الشهيد رحمه الله ما يفيده الحل والنكاح ولو كان قريبا كان لكل منهم جارية
فاعتق احد من جارية ولم يعرف المفتة فكل واحد منهم اى يطا جارية حتى يعلم انها المفتة
بعينها وانه كان اكبر راي احمد انه هو الذي اعتق فاحب الى انه لا يترتب حتم يستيقن كذا
ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشتراها رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدة منهن
حتى يعرف المفتة ولو اشتري بين الواحدة محل للموت وطهران فانه فعل ثم اشتري الثانية
لم يحل له وطى شئ منهن ولا يبيع حتى يعلم المفتة منهن انتهى ثم علم انه هذه القاعدة انما
هي فيما اذا كان في المرأة سبب محتمل للحرمة فلها في الحرمة شك لم تعتبر وكذا قال في اذ حل
امرأة حرة ثبوتها في فم ربيعة ودفع في ذلك في وصفي الملايين الجوز في المحرم لانه في الماتع

بما اكل مما اشتراه من ثمنها وبقدرها حل ولا ياكل من هذه الخبطة فانه يكتسب ياكل غيرها للمحكمة
 فلو يكتسب ياكل خبزها وبقدرها حل ولا يشرب من دجلة خنزير بالكدح لانه الحقيقة والحكمة
 بالشراب بدو او ياكل ما جلد منها او ياكل لحمها ولم ياكل لحمها فاعتق فحقتص بالذبح
 لانهم من اكله حقيقة والاخر من جازا بالنسب فيها او من اكله ذبيحة صليبية فحقة فلو
 للصليبيين فحق علينا الاصل المذكور بالاستناد على اننا لا نعرف المحدة ونحن حلون ونضع
 في دار ذبيحة بالخول حلقا ونحن اضاف الحق الى يوم قدوم ذبيحة لولم نعرفها
 يسكن دار ذبيحة النسبة الملك وغيره واما حقيقة وجودها فمعرفة فلو فقي
 قال الله على صوم حبنا واما الهية انه قد روي عن ابي حبيب باه الوفاة لحق الدم المختلط
 فيه فالتقص او طول في شهرته تقسم عام الحقيقة فيه ووضع القدم بجانب الخول في يوم
 اذا قرء بفعل لا يكتسب طهارة لوقته وفي يومهم يوم ذبيحة ولانها اذا امتد كونه فيها
 والقوم غير متعلقا بطهارة الوقت واما في الدار نسبة للسكنى وهي عامة والذبح متعلق
 في الصيغة والهيبة في المحل فانه يجب للمباح غير كونه بالحق ومع اوصافه في جميع احواله
 البديعي وفي هذا الاصل طهارة لا يكتسب فانه لا يكتسب الا بركعتين لانه الحقيقة
 لا يكتسب فانه لا يكتسب من غير طهارة لانه يكتسب الا بركعتين في جميع احواله
 او بالرفع فانه غير توجب في جميع احواله كما رجح في المصلاة ولا يكتسب
 الظاهر لم يكتسب الا بالرفع ولو حلق لا يكتسب بركعة واحدة ولا يكتسب بركعتين
 انما بالكل **خاتمة** فلو يد في تلك القاعدة انما اليقين لا يزل
 ياكس القاعدة الاولى في شئ منها ما بل الاولى المتخاضة المتخيرة بلزما الا غسال كل
 صلق وهو الصحيح **المثالثة** اذا وجد بلل ولا يدرك امدى او من قدمنا بالاحل فحقة
 انك انما الله وجد فارة ميتة لم يدركه فحقة وكاه قد قضاها ما قد قضاها
 على فصول مع انك الرابعة قد قضاها انك لم تتركها كبر لا فضاها اوله او كذا اوله او كذا
 اوله وكاه او ما عمن لم يقبل الحامسة اصاب قوم نجاسة ولا يدرك اي موضع اصلا
 غسل اكل على ما قد قضاها عن الظاهر في موضع ما فيه من الاضغاث السادسة رويها فحقة لم يقبيل

عن قصير ثم وجدته ولا يدرك سبب موته بكم مع وجوده انك لكن شرط في الكثرة لانه
 غرضه وشرط فانه فارة او يتوكل في غرضه واليد بغيره في الهبة والمقدود او في
 في طهارة المذبح فارة فانه لا يشرب على فورها الماء نجس كذا ويحذر ان يشرب الماء على فورها
 مكثت ساعة ثم شرب لا يتنجس عن ذنابه حنيفه وضوءه عنه لا يقال غسلها فها يلعابها وعند
 روي الله نجس بها على اصلها انها لو قول الله بالمطهر كالحلقة **وهنا ما يلحق**
الى المراجعة ولم يرها الا في وقتها فحلت وصل بللوه اوله وغسلها شربا في
 حل في الاقامة اوله في شئ او لا يحذر له التخص بالثبوت في راي في النماز فانه لا
 في الصلاة اقيم ام ما قرأ على اربعا ويعمل على انما فيه احتياطا فلو كان اذا شك
 في نية الاقامة ومنها صاحب النور اذا شك في انقطاع فصله بطهارة ونسب في النسخ
 ومنها شك في آخر قدام الامام وشك استعظم عليه ام لا ومنها شك هل سبق الامام
 بالتكبير ام لا ثم راي في النماز فانه لم يعلم المأموم هل سبق امامه بالتكبير او لا
 فانه كاه اكبر رايه انه كبر بعد اجزائه فانه كاه اكبر رايه انه قبل لم ينجس وانه استوى
 انطاة اجزاء وانه امر محمول على ان دة حتى ينظر في الخطا انتهى ونسب في اية كذا
 حكم المسئلة التي قبلها وهي انك في التقدم واللاحق ومنها خلع فائقة وكذا في قضائها
 في سائر النماز فانه لا يدرك اهل في دعة قضائهم ام لا يكتسب له او في النماز
 ثم قال فان لم يدرك الرجل ان يبقى عليه من النواحي اوله الفصل اية يقرأ في سنة الظاهر
 والمصر والمضاء في الوديع الفاتحة والكسوة انتهى **القاعدة الثامنة**
 انك تساءل في الطرف والظن الطرف الياحي وهو غير صحيح جهة الطوب والوجه
 رجاء جهة الخطا اما اكبر الياحي وما كذا الظن هو الطرف الياحي اذا اخذ به المولى
 المعتبر عندنا كما ذكره الامام في دة في اصوله ومما صلا اة الظن عندنا فاحل
 انك لا نرى بللوه به الرد بين وجهي الشئ وعدم سبق استوى او ينجس اصلها
 وكذا قال في كتاب الوقار وقاله على ان في طهارة لا يلزم من ثبوت الشك على الظن
 عندنا بل على اليقين وهو الذي ثبت عليه الاحكام يعرف ذلك في فصله علومهم في الياحي

في النماز
 في النماز
 في النماز
 في النماز

كذا معلق فيه ما قرئ في أسفل الكون والقول بظاهرة المسك واه كاه اصله وفاق
 واه كاه عرفا حينه محم للظاهر ايهامه واما قد نشئ على المسك من غير ان لا يثبت
 مما لا يمكن الاخر اذ عنه وما رتب به المسك اذا ابتل به قد ما ويا على القول بالبرهان
 ودرع الطريقتين ودرع الاستصحاب الجرح مع انه ليس بمزاجي بل هو كذا المستحب به في باب
 والقول به كل ما يقع قاله في دليل النجاسة الحقيقية من المصنف للصديق في شرح الحنف
 في الخبر المقتضى نزع في كل وضوء ونحوه وجب نزع الفضل لعدم تكليفه في ذلك ولا يحكم على الماء بالو
 ما دام مجردا على الوضوء ولو نجسا الماء اذ لا في المتنجس والمضيق عنه وانما يضر
 التيقير بالكل والطهارة والنجاس وكما ليس صوته عنه ويا بانه الحنف والو استدعا عند
 سبعة الحدود ويا بانه في صدق الحرف ويا بانه النافذة على الدابة خارج المصير بالبناء
 وفيه رواية غير ان لا يوجب رضى الله تعالى عنه ويا بانه القوي فيها بالو عذر ووسع اوقات
 روي في العباد ان كل ما لم يزل في منسأة المرأة والكره فاقضى ولم يشترط النية في الظهارة ولا
 المالك وقاس في المياه فوضه الى ان يرى المبتلى به ولم يشترط مفارقتها النية للتكبير ولم يدين
 في المرأة شيئا حتى الفاحشة ولا يفرق فارقا ما يفسر المرأة والتيمين بحيث لا يجوز
 غير عهدها سقط المرأة على ما فهم بل منعه منها شفقة على الامام دفا للتخليط عند كفايتها
 بالجامع الا دهر ولم يخص بكثير الاضاح بل فقط وانما جازها بكل ما يقيد التفتيم واستطاع
 تعلم المرأة عن المصل فحوزه بالمارس يفسر على الخاشعين وروى جرح واستطاع في
 العلمانية في الركوع في السجود تيسيرا واستطاع لزوم التفرقة على الاضاح في النجاسة في الركوع
 وصدقة الخطر وجوزها في النية في الصوم وعدم التقيين لصوم وضوء ولم يجعل الخ
 الاوكليات الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط الظهارة له ولا السر ولم يجعل السبعة
 كلها اذ كان بل الاكثر ولم يوجب المرأة كل ذلك للتيسير على المؤمنين وغير ذلك الاورد انما
 في سورة الحرف في الماورد في الجملة لا استحباب التكبير لها على ما قيل ولكن ذكر الاستصحاب
 دعي انما كان في الزمانين وذكر في الجملة للخط والجملة بالاعتذار المروفة وكذا استقط
 ايجبه رضى عنه في الوضوء والجملة واه صدقا ياد دفا للنية وعدم وجوب قضاء
 الصلاة

الاكل والشراب الطاهر اذا لم يكن
 طيبا بما يحب او على ما يقتضيه
 عما ان العبرة للظاهر

على الحائض فكذلكها بخلاف الصوم ويجوز الاحتياط في ذلك في سقوط القضاء في المعنى عليه
 اذ اذا على يوم واحدة وغير المربع الما جرح الا بما لا راس كذلك على الصحيح وجوز صدق الوضوء
 في الغسلة قاعا مع القدح على القيام خوف دونه الكس وكاه الصوم في السنة ثم اوجب
 في المرأة مدة والنية روي المفسر تيسيرا وكذا قلنا انها وجبت بقدره ميسرة حتى سقطت بهلا
 المال وكل الميتة وما لا يغير على فاته البدل اذا اضطرر اكل لحواة والوضوء الى الميتة بعد
 اجرة عمله جازا تقدم النية على الشرع في الصلاة اذ لم يفضل اجبه وتقدم النية على
 الصوم في الليلة ما جرحه في طلع الفجر الى اقبل نصف النهار والشرع دفا للنية في حبس
 الصائمين لانه الحائض تطهر يومه والمفارقة لم والصغير يبلغ كذلك ويا بانه التحلل في
 الخي بالاحصاء والقوة ويا بانه الجاه في الموسم تيسيرا وليس الخراج للحكمة والقابل في
 الموصف في الذمة كالم جود على خلاف القياس دفا لحاجة المائيس والوكفا
 بروية ظاهرا العبرة والامتنوع ومروى في خيار الشوط للشرع دفا للندم في خيار
 نقد الثمن دفا لما طلة ومنه هذا القليل بيع او مائة المسمى بيع الوفاق جوده في الخي
 بالخيار او بسعة وبيان في شرح اكثر من باب خيار الشرع وفي ذلك انما افرده بالو
 بخيار الغائب الما جرح اما مطلقا او اذ كان فيه غرض دعي ومنه اكد بالبيع في
 والادارة والمخالة والرهن والصفاء والاداء والرضى والسرقة والصلي والحي والوكفا
 والمجارة والمزاج والمساواة على قولها المقتضى للمالكية والمضاربة والعارية
 والوديعة للمنفعة العظيمة في اهلها لعل لا ينفع الوبا على ملكه ولا يستوفى الا على
 حقه ولا يأخذ الا بكامله ولا يتعاطى امور الا بنفسه فسل الا بانه الاستناع
 بملك الغير بطريق التجارة والعارية والقرض بالو استعانة بالغير وكاله والوكفا
 وشركة ومضاربة وكاه وبالا يستعانة غير المدفوعة حوله وبالوقوف على اليد
 بهن وكفيل ولو بالنفق وباشا ط بعض الدين صلحا او قهرا ابرا والحاجة اقتدا
 يمينه جودا الصلي على الكاره وتقدم ما شرعت الاجارة له كانه جعل الما في اجرة عند
 اتحاد الجنس والى لا يجوز وقلنا الاجارة على غير منفعة غير مقصودة في الغير لا يجوز

لا يستغنى عنها بالعارية كما علم في اجازة البرزخية وفي التخييف جود العود الجارية
 لانه لو لم يكن في كل يوم سببا لعودها لطهرها ولو لم يكن في كل يوم سببا لعودها
 وفقدنا عنك التوكل الكليل على علمه في هذا المخرج عنه وكذا القاض وصاحب حقيقة
 وهذه اباحة النظر للطبيب والكاهن وعقد الخطبة والسيد وعنه جواز الكناح في غير
 نظر على اشتراطه في المنة التي لا يحتملها كثير من الناس في بناءهم واخواتهم فظهر كل هذا
 فحاسب التفسير فلم يكن فيه حيار ووجه خلاف البيع بغير قبل الروية ولم يخار المنة
 وغيره قلنا انه الامر بيجاب في الكناح بخلاف البيع وغيره فها وسع في اباحه في غير
 بل ولا في غير شرط عدالة التمسك ولم يفدوا الشرط والمفردة ولم يخصه بلفظ الكناح
 والتمسك بل قال فيعتقد بما يفيد حكمه في الحال وصحة خصه بالبناء لافادتين
 والاعتين وسكارتا يذكرونه في الحق وبعبارة انك وجوده في احدى الطرفين في فقدان
 بخصه رجل وامرأتين كل ذلك دفعا لشبهة اننا وما يترتب عليه وفي هذا قيل في حق
 يترتب عنه اباحة اربع نسق فلم يقتصر على واحدة تيسيرا على الرجل وعلى النساء ايضا
 كثيرا من ولم يرد على اربع غايه في المنة على الزوجين في القوم وغيره من وعنه
 الطلاق في الباقي على الزوجية في الزوجية في شقة عندنا انك وكذا شرطه في المنة
 والقيدين في اربعة في العدة قبل الثلاث ولم يشرع دائما ما في المنة على الزوج
 وعنه وقبح الطلاق على المولى بغير اربعة اشهر دفعا للفرع عنها وعنه من وعنه
 الكفاية في الطلاق والايام تيسيرا على المتكلمين وكذا التخيير في كفاية الايام في
 بخلاف بقية الكفاية لانه في وقتها وعنه من وعنه التأخير في نذر معلق بشرط لا
 كونه بنية كفاية الايام والوفاء بالمندور على عليه العتق والدم رجع الامام في الله
 قبل موته بسبعة ايام وعنه من وعنه الكفاية بتخلص العبد في ديام الزوج ما فيه في
 العسر ولم يطلها بالشرط الفاسد توسعة وعنه من وعنه الوصية عند الموت
 لتدرك الانفس ما فرط منه في حال حياته وفيه في الكفاية دونه ما زاد عليه
 دفعا لضرر الورثة في اجرائها بالجميع عند عدم العارث ولو قلنا انها على اجازة

بقية الورثة اذ كانت لوارثه وبقية التركة على ملك الميت كما في تفتي حاكمها رحمه عليه
 ومما سلف الامرة الوصية بخودنا على المودوم ولم يطلها بالشرط الفاسد ومنها استقامت
 غير المتبرعين في الخطا والتيسير عليهم بالدم كفايا لظن ولو قلنا الوصية بالدين لم يفسد على المودوم
 اليه وسع ابي حنيفة رحمه في اباحه العتق والمهادات تيسيرا في تولية الفاسق وقال انه في
 وكما استخذه ولم يجب توكية المودوم على المولى المسلمين على الصلوة ولم يقبل المخرج المخرج في هذا
 وسع ابو يوسف رحمه في العتق والرق والعتق على قوله فيما يتعلق بهما فوجدنا في تولى العتق
 وجود كتاب العتق الى العتق في غير سفر ولم يشترط فيه شيئا مما شرط الامام رضي الله عنه وصححه
 على العتق وعلى جهة تفتي وفتح المناع ولم يشترط التسليم الى المولى ولو علم العتق جواز
 استبدادك عند الحاجة اليه بشرط وجوده مع الشرط فربما في الوقت وتيسير على المولى
 قد بانه بهذا اذ هذه القاعدة يوجب اليها غالب ابواب الفقه **السبب** ان الشق
 فانه في المنة فحاسب التخييف في ذلك عدم تكليف المنة بحجة ففقد امر المولى الى
 المولى وتبقيته ومضافته الى انك رجع عليه ولم يجره على الحصة تيسيرا عليهم في
 تكليف انك بكثير ما وجب على الرجال في الجماعة والجمعة والجهاد والجهنم وكل العتق على قول
 في الصحيح فلو لم يباحه بس الحرير على الزوج وعدم تكليف الاقرار بكثرة ما على الحرير
 كونه على النقص في الحرير والحدود والعدة مما سلف في احكام الميسر وهذه فوايد تفتي
 الكلام على هذه القاعدة **الاولى** المتأقلا على قيمان منة لا تنفك عنها العباد غايما
 وكشف البرد في المنة والفعل ومنة للصوم في شدة الحر وطول النهار ومنة السفر
 المنة لا تنفك عن الحج والجهاد وغيرها ومنة المحدث وبيع الزنا وقيل الجناحة في مال
 البعثة ولا تؤكل في استقامت العبادات في كل الوقفات وما جاز ان يتم المنة في شدة
 البرد الجناحة فالمراد من المنة في الوعد انك على نفسك وعلى عتقك في عتقك وعنه من
 مريض وكذا الشرط في البدن يوجب اذنه في الجناحة انه لو يجد مكانا يا وليه ولا ثوبا ليدخل فيه
 ولو ما مضى ولا حاما في الصحيح انه لا يجوز المحدث الا صغر كما في الحائض لوم لوم اعتبار ذلك
 المنة في عتق المنة وانما المنة التي تنفك عنها العبادات غايما افضل وابق **الاولى**

مستلزم كما في الفقه

بغير اذنه وفتح الصائل ولو ادى الى جرحه واداك فيه رضخ اتفقوا على هذه القاعدة
 بشرط عدم تعصبا قالوا يخرج ما كانه الميت نسيباً فانه لا يحل اكله للمضطر لانه حرامه اعطى
 نظر الشارع في حاجة المضطر انتهى ولكن ذكرنا صاحبنا وذهبوا الى ما لا يعيد فانهم قالوا انما هو على
 قتل غيره بقتل ولا يضره فانه قتل نفسه لا يضره فانه قتل نفسه لا يضره فانه قتل نفسه لا يضره
 بل يقتل ولا يثبت عليه لانه مفارقة بملك حرمة الموت وعدم تكفيله الذي قام السر بالها
 تمامه وكذا قالوا في البول والغسل لا يحل عليه الاكل على عقره ولا يخرج الميت ما يخرج
 للمضطر يتقوت بقتلها وكذا قال في اعيان الطهيرة اهل البيت لا يباح للضرب
 وانما يباح التعريض انتهى يعني لا يذوقها بالقرع وفي فروع المضطر لا يباح الميت
 الا قدر ما يفي بالغذاء في دار الحرب فيجوز على سبيل الحاجة لانه انما يباح للضرب
 قال في الكفر ويستغنى فيها بغيره وطعام وطيب وسلاح وذهن بلو قعدة وبعدها يخرج
 لوما فضل رد الى الشبهة وافق اهل المعنى في قول السواد في الشك في رد الوارث لانه
 لا ضرورة في الوارث في الحياة العادة بتغييرها ووفق كثير من المخرجي رحمهم الله في البوراني
 ابارا لثلاث فيعفى قليلا للمضطر لانه ليس لها روث جارية والاصل بغير جوارها وباني
 ابارا وحصول رثوم الغنم والحصان وباني يصحح المكسر وباني الطبيب والقباب وفي
 غم ثياب المسكين اذا اصابها من الماء المستعمل على رواية الجماعة للمضطر لا يعفى عما يصيب
 ثوب غير لودها ودم الشهدى وما حرقه من نفسه بحسب في حق غيره لعدم الفروقة والخبير
 يحسب اذ لا تستر في الصحيح لا بقدر ما لو بد منه والطبيب انما ينظر في الموتى بقدر الحاجة ووقع
 الى خفية رجع عليها انه الخبيث لا يجوز ان يجره واحدة لا ذوقا في الحاجة بها انتهى
 ولم ادره انما يتجوز عليهم الله تعالى في تعريض هذه القاعدة ما جاز لغيره لئلا يروا في
 التيمم اذا قدر على استعمال الماء فانه كانه تعذرا لما يظن بالعدو عليه وانه كانه لم يظن
 وانه كانه لم يظن بوزن الماء ويبقى انه يخرج على هذه القاعدة المتأثرة على التماسه اذ كان
 الاصل رضي فصح بعد الوضوء اوصاف القدم بطل الوضوء على التماسه بانها لا تتخذ الا
 الاصل او رجم او سقم او كالتيمم المضطر لا يذوق الا بالضرر وهو عقيدة لعلمهم بالضرر لا في

ما لا يذوق من الحاجة

في حق المضطر
 ما لا يذوق من الحاجة

بالضرر وقرعها عدم وجوب العادة على الشريك وانما قالوا الى يدها اتفقوا على جسد الميت
 استيقا قيمته انما او ما اتفقوا فانه كانه ميتا فانه كانه ميتا فانه كانه ميتا فانه كانه ميتا
 وهو الحق وكنت في شرح الكفر في ما لا يحل في كتاب التعصبا اهل الشريك يحسب عليها في الموت
 ما لا يحل في الجسد على ترويح عبده او امته وانه تقرر انما لا يحل للمضطر طعام مضطر اخر
 ولا سيما بعد **تنبيه** فيجوز للضرر الخاص لاجل دفع ضرر عام وهذا عقيدة لعلمهم بالضرر
 لو قيل لا يحل عليه فروع كثيرة منها جوار رثته الى كانه قد سقى بصبيحة المسكين ومنها
 وجوب تعصبا حائط ملكه ماله الى طريق العامة على ما كانها دفعا للضرر العام ومنها جوار
 الحجر على الدخان في اقل الحرم عند ابي حنيفة رجم الله عنه في ثوب الخبيث الماحي والجسد الماحل
 والمكارى الخلس دفعا للضرر العام ومنها جوار رده على القيمة ومنها على التعصبا لادع الضرر
 العام ومنها بيع ماله المبيعة المحبوس عند ما اتفقوا ودينه دفعا للضرر العام ومنها
 ومنها التسوية عند ترويح ارباب الطعام في بيع بواقيها فاحسب بها بيع طعام المحكم حبرا
 عليه عند الحاجة واشتد في البيع دفعا للضرر العام ومنها استغنى عن حوائجه للمطبخين
 الكبراريين وكذا الكفر عام كذا في المباح وغيره وتماحه في شرح منظومة ابن حنبل **تنبيه**
آخر تعذر القاعدة ايضا بالوكالة احدثها اعظم ضررا فانه الوضوء والارض
 في ذلك الاجبار على دفن الدين والنقبات الواجبة ومنها حبس الحب اذا استغنى
 الوضوء على ولده بخلاف الدابة ومنها ان يصب ساحة خشية والحق في بناءه
 وانه كانه قيمته البتة اكثر من كمالها صاحب بالقيمة وانه كانه قيمته اكثر من قيمته لم ينقطع
 حق المالك عنها ومنها لو غصب ارضا فبنا فيها او غرس فانه كانه قيمة الارض
 اكثر من ارضه والارضى لم قيمته ومنها ان يتلف دجاجة لؤلؤ ينظر الى اكثر قيمتها
 قيمة فيضن صاحب اكثر قيمة القل وعلى هذا لا يدخل فضيل غير في داره فيكبر فيها
 ولم يكن اغرامه الا بسلام الخوار وكذا لا يدخل البقرة انسه في قدره الجماعة فتعذر اغرام
 هكذا ذكرنا صاحبنا وذهبوا الى ما لا يحل في كتاب التعصبا فصح ان قيمته رضي الله
 عنهم فقالوا انه كانه صاحب البقرة منها فهو موطأ بتركه الخلف فانه كانه غير موطأ بتركه

كتاب الشريك

ما لا يذوق من الحاجة

في حق المضطر
 ما لا يذوق من الحاجة

القدر وعليه من النقص أو كونه في ربحها ومجانة فانه لم يكن منها فاة فمما صحت
 كبره ولو ادرك والذوق والرشح ويسبق انه تلحق بمسئلة البقرة ما سقط دينار جبر
 غير ولم يخرج الا بركها ومنها جواز دحوه بين عين او استقطعت فيها فاق صاحب
 انه لو عليه منه لا خلاف ومنها مسئلة النظر بحسن دينه ومنها جواز شوق يطحن المينة لا
 الاول اذا كانت نرجح حياته وقطاعه ابو حنيفة رضى عنه فما من الرجل كما في المسئلة قالوا
 بحلول ما اذا ابتلع كذبة فانه لا تشق بطنه لانه حرة الموضع اعظم حرة كمال
 وسواء ان فيه ربحي بينهما جواز الشوق في تذهيب الفلوس ربحي في الخطر والواجب
 وفيه الموضع في تركه وانه لا يترك شيئا لو كان شيئا انتهى ومنها طلب صاحب المنة
 وشريكه بغيره فاه صاحب الكثير يجاب على هذا القول انه لانه ضرر في عدم القيمة اعظم
 في ضرر شريكه بها وقت ضرره الفاعلة قاعدة وابعد وهي اذا نكح وحسن فمما صحت
 روى اعظمها ضرر اباد تكايرهما قال الذي روى في باب شرط الصلاة ثم اوصى في
 حسن هذه المسئلة ان لا يتلى بليتين ومهمات وقية يا حبا يا هاما وانه متعلقا بخيارا
 هو ان لا يهمل لانه مباحة الحرام لا يجوز في الضرورة ولا ضرورة في حق الميادة مثلا له رجل
 عليه ربح لو سجد الى جرمه وانه لم يسجد لم يسجد فانه يصلي قاعدة حتى يتركه ويجوز لانه
 ترك السجدة اهره في الصدقة مع الحديث او تركه ترك السجود جائز حالة الاحتياط في
 النطق على الالاية ومع الحديث لا يجوز بحال وكذا في حق لا يقدح في المرأة فاما ما قلنا
 قاعدة يصلي قاعدة لانه لا يجوز حالة الاحتياط في النطق ولا يجوز ترك المرأة بحال
 ولو صلى في الفصلين فاما مع الحديث وترك المرأة لم يجز ولو كان معه شيئا نجاسة كل
 واحد منهما اكثر في قدر المذهب يتخير المذهب في احد هما ربح المذهب في سائرهما المذهب في
 احد هما قدر المذهب ربح المذهب اقل يصلي في اقلهما دائما ولا يجوز عكسه لانه يلزم حكم الكل
 ولو كان في كل واحد منهما قدر المذهب وكافة في احد هما اكثر لكن لا يصلي لانه اربعة وفي
 الاخر قدر المذهب في ايها شيئا او سائرهما في الحكم والفضل اقل يصلي في اقلهما نجاسة وكذا
 ربح احد هما طاهرا والاخر اقل من المذهب يصلي في الذي ربح طاهرا ولا يجوز في العكس

في المنة

مباحة الحرام لا يجوز
 الا للضرورة

ولو اذ اذرة لو صلت فائمة ينكح من غيرها ما ينكح حوازا الصلاة ولو صلت قاعدة لا ينكح
 منها شيئا فانها فصل قاعدة لما ذكرناه تركت الصيام اهره ولو كان المذهب يطحن جدها ويربح را
 تركت بطنه الا ان لا يجوز ولو كان يطحن اقلها الرابع لا يقره لانه حكم الكل وما دونه لا
 حكم الكل والمسلم افضل قليله لو نكح فانتهى في هذا القبيل ما ذكره في المنة انه لو كان اذا
 خرج للجماعة لا يقدح في الصيام ولو صلى في بيته صلى فاما يخرج اليها ويصلي قاعدة وهو الصحيح
 في شرح مينة الصلي يصحى اذ انه يصلي في بيته فاما وهو لا يطره وفي هذا النوع لا يضطر
 عنده مينة هناك الا فرقة باكل المينة وغيره بعض اصحاب ربحهم الله من وجوه طعم الغيرة
 لا يباح له المينة ويحرم سماعة الغصبي اولى في المينة وبه اخذ الطحاوي وصححه الكشي
 كذا في البراذنية ولو اضطر المحرم وغدوه مينة وصيدها طرادونه على المقعد وفي البراذنية
 الصيد يغربها فالصيد اولى وفاك ولو اضطر وغدوه صيدها والغيرة فالصيد اولى
 وكذا الصيد اولى في لحمه ساء وغيره ربح الصيد اولى في الخنزير انتهى وذكر الرزالي في
 كتاب الوراثة لو قال له لتقوين نفسك في النار او في الجبل ولا تقتلك وكافة الوراثة
 بحيث لا ينجو منه ولكن فيه ربح خفة في الجبال راحة في النار فكذلك ولو لم يسجد صرحته
 يسجد عند ابي حنيفة ربح لونه استلج بليتين فيختار ما هو اذ هو في ربحه في ربحها يصير
 ذلك لانه مباحة الفعل سعى في اهلوك انفسه فيصير نجاسا منه في طهارة الحريم اذا وجع في
 وعلى انه لو سجد فيه يجرى ولو وقع في الماء غرق فغسله في ربحها شيئا وعند ما يصير
 التي نكح في النار فاحترق فضل الله القصاص من مخلوق ما اذا قال لتقوين نفسك في النار
 الجبل ولا تقتلك بالضيف فالق نفسه فانه عند ابي حنيفة ربحه يجب الدية وهي مسئلة
 القتل بالمقتل انتهى وفي غير المنة عدة الاربعة قاعدة خامسة وهي در المفسر اولى
 في جلبه المصالح فانما ربح من مفسدة فاصلة قدم دفع المفسدة فاما لانه اعتدلت النسخ
 بالمهربات لا سوغه اعتدائه بالمفسدة وكذا قال عليه الصلاة والسلام اذا امرتكم بشيئ فانوا
 منه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شئ فاجتنبوه وروى في الكف حريقا ترك ذكره مما نهى
 افضل في عبادة العتالين فمن ترك الواجب دفع المفسدة ولم يباح في الاقدام على

في المنة

الا لانه

المنهاية حصصها الكلياً وغير ذلك ما ذكره الفارسي رحمه في فوائده ولم يجد ستره
 تلك الاستيعاب ولو على شطآنه الواسعة راجح على الآخر حتى استوعب انتهى الوضوء
 ولم يقضي الأمر الكلي انتهى والمرأة إذا وضعت عليها الغسل ولم يجد ستره في الرجال
 فوضعت على الرجل أو لم يجد ستره يتركه والفرق أنه الجائز له الحكمة أقوى والمرأة بين الناس
 كالرجل بين الرجال كذا في شرح النكاح في فروع ذلك المباحة في المنفعة والاستشفاء
 حسنة وتركه للصالح وتحليل الشعر سنة في الطهارة ويكون للحج وقد ذكر في المصالح
 على المنفعة في ذلك الصلوة مع احتلا في شرط في شرطها في الطهارة والستر والاحتلال
 فانه في كل ذلك منافع في الخلوة بجلال الله تعالى أنه لا يفسد ما فيه يباحي أو
 أكل الوجوه وفيه فوائد في ذلك جازية الصلوة بدونه تقديم المصلحة الصلوة على
 على هذه المنفعة وغيره الكلي من جهة وفيه فتن جلب صفة تدبر عليه جال كالأدب
 للصالح بين الناس وعلى الزوجية كصلوها وهذا النوع راجح الأول فكأن في
 في الحقيقة **القاعدة** السابعة في الحائض تنزل من المرأة المفوضة عاقبة كانت أو
 خاصة ولهذا هذه الوجادة على خلاف القياس للحاجة وكذا قلنا لو جاز اجادة
 بيت بما في بيت لو كان جنس المنفعة ولا حاجة بخلاف ما إذا اختلفت وفيها ضمان الكلي
 جاز على خلاف القياس لكونه بيع المعروم وفي الحاجة القياس ومنها جاز إذا
 استغنى عن الحاجة ودخول الحائض مع ما لم تكن فيها وما يستعمل في جازها وأثره السقا
 ومنها أن يبيعه مع الوفا حايه كثر الدين على أهل جازاً وهكذا يصح وقد سبق في الوضوء
 والنفقة دمج الله يسمي الله المعاد وهكذا سماه به في الاستطاعة وذكرنا في
 شرح الكفر في باب خيار الشرط وفي القينة والقبعة يحد بحاي الاستطاعة بالزوج
القاعدة السادسة العادة محكمة وأصلها قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمي حسناً
 فهو عند الله حسن قال العلوي رحمه المراجعة مرفوعة في كتب الحديث أصولاً ولو
 ضعيف بطول الحديث وكثرة الكسف والحالة وأما هو فيقول عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما موقوفاً عليه أخيراً الإمام أحمد رحمه الله عنه موقوفاً عليه أخيراً في مثله وأما اعتبار

وفي ذلك حوازي السجل
 حلق القياس مع

العادة والمراد من ذلك في النسخة في المال كثير حتى جعلوا ذلك مصلواً أو في الأصول في باب
 ما تكرر به الحقيقة تنكر الحقيقة بدولة الاستعمال والعادة هكذا ذكر في الأصول وفي الأصول
 فاقبلت في عطية العادة على الاستعمال قبل ما عداها فانه في المراتب الاستعمال قبل المقتضى
 موضوع الأصل إلى اعتناء المجاز في مرقا وعليه يتعامل فيه وفي العادة نقل إلى اعتناء المجاز عرفاً
 وتعلم في الكسب الكبير وذكر الهند في شرح المنفعة العادة عبارة عما يستوفى النفوس في
 الدوام المكملة المعقولة عند الطباع المصلحة وهي أنواع ثلاثة العرفية العامة كوضع القدم في
 الخاصة كاصطلاح كل عاقبة مخصوصة كالخروج للحج والفرق في الحق في النقص المنظار والعرفية
 كالصلوة والكسب والحج في كل معانيها المفردة بما فيها الشرع التي انتهى فما فرغ على هذه القاعدة
 هو المجازي الحج أنه ما بعده انما ساجداً ومنها وقع البصر الكثير إلى البصر الأصحي أو الكثير
 يستلزم انما ساجداً ومنها هذا الماء الكثير المحج بالمجازي الحج في تفضيل إلى ما يستلزم بدو البصر
 بين في العرف في العرف وفيه الحيف في الناس قالوا لو زاد الدم على الكز الحيف في الناس
 فانه إلى أيام عادتها وفي ذلك العمل لنفس المصلحة فغرض العرف لوكاه بحيث لا يراه في
 يقين انه خارج الصلوة ومنه تناول المماراة فطمة وفي اجادة الطير وفيها لا يفيض في ذلك
 البدوية تعتبر في العرف في كونه كليلاً وفيها وأما المنصوص على كليل أو فانه لا اعتبار في العرف
 فيه عند أبي حنيفة ومحمد فلو قال في يمين دهم وقراه في فني العرف في باب المباحة لا يفيض
 لأن ما عدا العرف غير معتبر في المنصوص عليه قال في الظاهرية في الصلوة وكاه حول البيت الفضل
 دمج قوله السنة إلى موضع نبات الشعر العامة ليس بعرف تتعامل العالي في البدن في ذلك
 الموضع عند الدماء في العادة الظاهرة نوع جرح وهذا ضعيف وبعبارة التسامح في ذلك
 النفس لا يقبل انتهى بلغة وفي موضع يوم الكسب فلا يكون لمن له عادة وكذا أصح في باب
 قبله والمذهب عدم كراهية صوم بنية الفعل مطلقاً وفيه قول الحديث للفاضة في اجادة
 بالوهو قبل قبله بشرط أنه لا يرد على العادة فانه زاد عليها زاد إلى الأبد ولا كل في الظاهر
 الموضع ضيافة بل هو صريح الوردية وعنده المأخذ إلى حين يبين على عزمه كما في وقته في الوارد
 وكذا المأخذ والموصى والمأخذ وكذا في قارير يبين عليه وفيها ذكر في باب

الذيادة وتبليغ هذه العادة بما حلت الوجود بماذا تثبت العادة وفي ذلك فروق
 العادة في باب الحيف فختلف فيها فعدا في حيفها ومحمد رجمها او تثبت العادة في باب
 يسهل رجم يثبت مرة واحدة قالوا وعليه الفتوى وهل الخلاف في الصلابة او في الحيلة
 او فيهما مستوفان في الحاشية وفي غيرها انما في تعليم الطبيب الصايد بترك اكل الصيد بانه يصير
 التارك عادة له وذلك بتركه لولا كل ثلث مرات انما تثبت العادة بالعادة باله
 الله في الحقيقة للقبول المبحث الثاني انما يثبت العادة اذا طردت او غلبت ولا قالوا
 في البيع لو باع بدينار او دينارين في كل واحد فاختلف فيها القوم في القول في المالكية
 والشافعية انصرف البيع الى الغلب قالوا في الهدية لانه طلقا وفيه تصرف المطلق اليه
 ومنها لو باع بدينارين في كل واحد لم يصح بطلان واحد ولا بطلان وكذا في المصروف في انهم
 انه لا يبيع ما عدا كل جملة فورا معلوما انصرف اليه بدينارين قالوا في المهر في كل واحد
 انما يبيع المهر في كل واحد ولم يثبت التقييد للمهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 والجهل على ان يبيع ما عدا كل جملة بدينارين لانه طلقا بالعدد كونه في المهر في كل واحد في المهر
 ومنها في التبرع انما يبيع ما عدا كل جملة بدينارين لانه طلقا بالعدد كونه في المهر في كل واحد في المهر
 انه يكون الكل على الحال المعروف وفي هذا القبول فقام المصدق انه على المستأجر يخلو علف
 الاربعة فانه على المهر حتى لو شرط على المستأجر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 بطعامها وكسوتها فانه جائز وانه كاهن في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 دونه المستأجر انه مستأجر لانه كاهن في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 ماني وقد القينة بعثت شعرا في شهر رمضان الى مسجد فاحرقوا وبقية من ثلثه او دونه
 ليس الامام ولا للمؤذنة انه يأخذ بغير اذن الدافع ولو كاهن في المهر في كل واحد في المهر
 في المؤذنة ياخذ في غير صريح المؤذنة في ذلك فله ذلك انما في المهر في كل واحد في المهر
 كما يباح له عياد وبيع عاصم او غير مضاف في دوس للمع لم ارها صريحة في كل واحد في المهر
 على وجهين فانه كانت في رطوبة لم يقطعها للمعلم في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 وقد اختلف في هذا القوم في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر

البطالة ولو تيسر رجم للمعلم الثاني في قولنا ياخذ انما في الحقيقة العادة في كل واحد في المهر
 في يوم البطالة في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 ولكن تعارف القوم في هذا القوم في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 قيل في بعض المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 ثم الشعار يستعمله في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 وفي كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 في الحقيقة انه الامام للمهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 في باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 لمصيبة اولا سترادة ليدان به في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 على من الحديث ولا يعلم مراد الواقف فيها هل يدان به في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 كتحقق المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 او في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 الشيخ في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 شيخه الحافظ بالنقل المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 الواقفان فانهم ينفون في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 المؤذنة كالمصاحف ويحكم المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 بينهم في هذه الامور بالجمع بين الامور في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 في تعارض العرف مع الشرع فانما في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر في كل واحد في المهر
 لو جلس على العرائس او على البسط او لم يستنج بالسراج لم ينجس بجلوسه على الارض ولا
 بالوضوء بالشمس وانه ساء الله تعالى فرائض ونسب الشمس بربها ولو جلس على الارض
 لم ينجس بالجلوس بالشمس وانه ساء الله تعالى فرائض ونسب الشمس بربها ولو جلس على الارض

هذا الامام يباح في كل واحد

المتأخر في استعماله فقلنا وقد جرى العرف في المطابع بها على المستأجر فاجبت بانه
 المعروف كالمتر ويطعنا ركانه صرح بها على علمه والعامة اذا شترط فيها الضمان على المتغير
 تفسيره فمؤنة عنده في رواية ذكره الرباعي رحمه الله في العارية وجزم به في الجوهرة
 ولم يقل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية في الكتب بيع ثم قال اما الودعة والدين
 الموجه فلو تضمنت كمال الشيء ولكن في البرازية قال اعني هذا على انه ضامن فانما
 ضامن له فاعاره فضع لم يضمن انتهى وعامة عرف علماء العرف كالمتر ويطعنا ركانه
 بنسبة جهازا ووضعت لها في ادنى العارية ولا يضمن فيه اختلاف والمختار للمتر انه
 اذ كان العرف يضمن اذ الوب يوضع ذلك الجاهز ليعاد عارية لم يقبل قوله واذ كان
 العرف شترها فالقول للوب بكذا في شرح منظومة ابن وهب رحمه الله وقال فانه حاد
 رحمه وعندي اذ الوب اذ كان كرام الناس واشترطهم لم يقبل قوله واذ كان في
 الناس كاه العرفه قوله انتهى وفي الكبرى للحاج احمد القول للزوج بعودته على
 الوب البينة لانه الظاهر ان هذا المذبح كان دفع ثوبا الى قصار ليقتصر ولم يشر الى الجاهز
 يحمل على الوجادة بانه اذ الظاهر انتهى وعلى قول فالنظر الى العرف فالقول البينة
 نظر الى عرف بلدها وقاضه فان رحمه الله نظر الى حال الوب في العرف وما في الكبرى
 نظر الى مطلق العرف فانه الوب انما يجره ملكا وفي الملتقط السبع وغيره انما سمع
 الصغار رحمه الله الا شيئا على ظاهرها جرت به العادة فانه كاه القاب الحلال في
 في الاستقلا ولا يجب السؤله وانه كاه الغالب الخراج في وقت اذ كان الرجل يملك المال
 في حيث وجوه ولا يتأمل في الخراج والحلال فالسؤله عندهما انتهى وفيه ايضا اذ
 دخول البرزخية والاكاف في بيع الخراج يضمن على العرف وفيه ايضا اذ حمل الجاهز على
 الى داخل الباب يضمن على العرف في الوجادة وفي اجازة المية المية دفع قوله
 الى جارك عدة معلومة لتعلم البيع ولم يشترط الجاهز على علم الرجل طلب الاستاذ
 في المولى والمولى في الاستاذ ينظر الى عرف أهل تلك البلدة في ذلك العمل فانه كاه العرف
 في هذا الاستاذ يحكم باجره قبل تعلم ذلك العمل على المولى وانه كاه يشهد للمولى بما قبل

مبحث جهاز

مطلب يجب السؤال

مبحث يجب بيان العرف

العلوم على الاستاذ وكذلك لو دفع اليه انتهى وما ينبى على العرف اذ اكثر اهل المسألة اذا اشترطوا
 حارسا وذكرها بالواجبة فانه الوجه في هذه المسألة كذا في مناقح القرية فانه في مينة المية وفيها
 لو دفع غيره الى جارك يضمن بالبيع فوجهه ما في جارك ولو اللين وغيره كلعرف انتهى
الرابع العرف الذي يحمل عليه لا ينافي انما هو العارية اي بقية ودونه المأخوذ ولا ينعكس في
 بالعرف الطارئة فكذا اعتبر العرف في المعاملة ولم يفتقر في التعليق فيبقى على عمومته وفيه خصصته
 في آخر البسطة اذا اراد الرجل ان يفتقر في مينة امراته فقال لا جارية اشترى بها في حق ومضى
 على كل غنية جارية على مينة ولا يفتقر عليه لقوله قال الله تعالى وكما في الجاهل في المنة في الجاهل
 والمراد السعة فانما في ذلك على مينة لانه ظالم في هذا الاستحلاف وفيه المعلوم فيها
 يحلف عليه معتبرة وانه حلفت بطله فكل امرأة اتزوجها عليك فليقبل كل امرأة اتزوجها عليك
 حتى طالق وهو يفتقر كل امرأة على رقبته فقبل مينة لانه بذلك فهو حقيقة كقولهم انتهى
 الاقرار في خبر اتزوجها في وجوب بقا فانه تقدم على العرف القاب ولو اتوا فيهم
 ثم ضمها انما يزوج او يهرجه يصد اذ وصل واذ اقبلت من مباح او قرض لم يصدق
 عند الواسم رحمه الله عنه اذا قال هي ذبيوف وصل وفضل وصدقاه اذ في ملو اذ اقبلت
 او يزوج ثم قال هي ذبيوف صدق مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لانه الدعوى والاد
 اعتبارا لعدم فلو يصدق العرف المأخوذ من العرف والاد بانه في حق العرف والاد في
 انما اذ يضمن الدعوى معنيا الى الناحية رحمه اذ كانت النقض في البلاد مختلفة اهلها اذ
 لا يصح الدعوى ما لم يبين وكذا في اقرضته في اذ يزوج وفي البلاد نقض مختلفة في
 بلو بانه يصدق البيع فانه ينصرف الى الاور وحي انتهى وقد في بعضنا الكلام في ذلك
 في شرح الكثر في اذ البيع وكذا في بيع عليها مسئلة اهلها مسئلة البطالة في المراس
 فانما استمر عرف بها في اشر خصصته على عليها ما وقع به بها ما وقع قبل الثانية اذ
 شرط الواحدة النظر الحاكم وكاه الحاكم اذ اذكر في قضا في ما والاد حنفيا لانه في غير الا
 محل كونه النظر لانه الحاكم اولا لانه قضا في محل المتقدم عليه فخصه العادة الثانية في
 في الوجادة لانه والى بلده ليعلمه بكل داعي في البلاد بطلت اليه بعرف الى اهل بلده

مطلب
لو دفع غيره الى جارك
ليضمن بالبيع

ان المذنب المالى الثانى علم ارك الود علم ما اذا قلعت منه وارك منكرا وذه الى القاضى فى حل
القاضى حاله اليامين فنه هذا النوع لو وقع بلدا على الحرم الشريف وشهد النظر للقاضى فى حل
الى القاضى الحرم او قاضى البلد المقررة او قاضى بلد الوقت يبنى انه يتجوز فيه مسئلة الاول
اليتيم ماله بلو وعالمه بلدا اخر فهل النظر على القاضى بلدا لليتيم او قاضى بلد المصرا حل الاول
فيبقى انه يكونه النظر لقاضى الحرم ويكفى ان يقال لانه لو دعي كونه النظر لقاضى البلد المقررة
لانه اعرف بمصالحها فالقاهرة الوقت قصده وبه تحصل المصلحة وقد اختلفوا فيما اذا كان
العارف لوقى ولديه القاضى وقتا زافيه عند قاضى اخر منهم لم يبعث قضاء منهم ونظر الى
الدارى والترافى واختلن التصحيحي هذه المسئلة **تيسر** محل المبتدئ بناء الوصاى
العام اطلق العرف وقواعد خاصا المذهب الاول قال في البرازية عزيا الى الوصاى الخاص
الذى يتم به القصة الحكم العام لا يثبت بالعرف الخاص وقيل يشبه استوى ويتفرع على ذلك
القاضى واستاجر الموضع لمخاطرة او معلقة كل شهر بعشرة وقيل لا تزيد على الاربعة فحينئذ
اقوال صحة الجارة بلوكه اختلفت بالعرف خواص بخارج الصحة مع الكلاهة فحصل
والف كانه صحة الجارة بالتعارف العام ولم يحد وقد اختلفت الكا ريف حقا وفي الغنية
في باب استيجار الموضع للعرض التعارف الذى يثبت به الاحكام لا يثبت بتعارف اهل
واحدة عند البعض وعند البعض اذ كانه يثبت لكه احد شعبى اهل بخارج فيكون متعارفا
مطلقا كذا وهذا الشيء لم يعرفه عليهم بل القاضى عرف من صرحهم فلو يثبت التعارف بهذا القدر
وقال رحمه وهو الصواب انتهى وقد مضى في كتاب الكلاهة قبيل التمرى لوقا اضغ اهل بلده على
زيادة في مجازاتهم التي توضح بها المدايح والود بيسم على الخالعة سائر المبلدة ليس لهم ذلك
انتهى وفي اجارة البرازية وفي اجارة الوصل استاجره ليجل طما بغيره فلا جارة
ويجب اجرا المثل لا يتجاوز بله المسمى وكذا لو دعي الى جانيك غدا على ان ينجس بالمثل في
بلدك وخارجك اذ اجارة الحايك للعرف وله في ابي على الشئ رحمه ايضا القوي
على من الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النقص انتهى وفيما في السيل لاسوة في الكلام على
بيع الوفاة القولة الالوس من انه صحى قال الحاجة فاس فرارخ الوافلج اعادوا الذين

١٣٠
١١
٢٠

والجارية وهي لا تنحى في الكتم بخارج اعادوا الجارة الطويلة ولا تنحى في استجارها
الى بيوتها وقا واصفا على الناس احرار استبح كل انتهى الى اصل اذ المذهب عدم اعتبار
العرف الخاص ولكن اختلف كثير في كفى ما يعتبره فاقول على اعتباره يبنى انه باه ما يقع
في بعض اسواق القاهرة خروجه الى البيت لودع ويصير الخلو في الى اوتق حقا لافلو يملكها
المخالعة اخر اجبرتها وله اجارها لغيره ولو كانت وقتا وقد وقع في حوزة المخالعة بالقوة
اذ السلطان القوي رحمه الله تعالى لما بها اسكنها للجارة بالخلو جعل لكل جارية قدر اجرة
منهم وكنت ذلك بكنية الوقت وكذا اقول على اعتبار العرف الخاص وقد اختلفوا في
التزويج غير النكاحين بالباطل لخاص جرها وقاد في ذلك فيبقى الجواز انه لو تزوج في
منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا يحل له ولا قوة الا بالقد على العظيم وقيل
عرف القاهرة في ما يل منها ما في في المذهب من حوال السمع في البيع بالسبع بالقاهرة و
غيرها لانه بيوهم طبقات لا يتغير بها الودية وقد بحثت القواعد الكلية وهي ست الوكيل
لو قرب الودية الثانية الواحدة بقا صدها الله الله البقاء لا يزال **الدية**
المقتبة تجلب اليه التيسر الثانية الضرا **وسه** العادة محكمة والدية تسرع في النوع اثنى
في القواعد في عدم كلفة يتخرج عليها ما لا يتغير من الصلة الجنسية الاولى والى الاجتهاد لا يفتى
بالوجوب ودون ذلك الوجاعي وقد حكم ابو بكر رضي الله عنه في ما يل وفيما لم يرضى الله
عنه فيها ولم يتفق حكمه وعليه بان لا ليس الاجتهاد الثاني باه في غير الاول وان لا يكون
الى انه لا يستوفى فيه شفعة شديدة وهذا اولى في قوله في الهداية لانه الاجتهاد الثاني
كما جرد الاول وقد ترجى الاول بانصاح انقضاءه فلو يتفق بما هو في الثاني
لا يملك باه املكه كاوله ولا حاجة الى ترجي الاول بغير السبع مع ما اورد
في النهاية على قوله الاول ترجي ما يقال انقضاءه بان ترجي العمل بغيره لانه
في انقضاء راي المجتهد فكيف ترجي ما يقال وانه غير باب الفرع ترجي وانه اجاب
باه الفرع يرجح اصله حيث باقوا لانه حيث انه منه فالتيسر اذات ويلى القواعد
لو كانها فرع فانه يرجح على ما لو فرع لها الى اخره وفيه فروع ذلك لو تغير اجرتها وفي

في اجارة
الاجرة
في اجارة

فما نوله وكذا الحكم بالحب اذ وقع تنازع في وجه خاص من وجهين ذلك ان الحكم بالحب
 ودفعه الدعي بغيرها كانه حكم بالحب المحجب فقط ودفعه غيره فلا فارقا اذ اريد
 عقاره عند الفسخ والشرط فيه شرطان وثبت ملكه بما وقع من شرط الى ما لم يقع تنازعا عند كانه
 حقيقيا وفيه بصحة الوقت والوجه وجوبه كونه حكما بالشرط فوقع التنازع في شرط الشرط
 عند مخالفة كانه لا يملك بغيره فمقتضى دفعه ولو علم حكم الحق الباقى ان لم يكن بما في الشرط فليس
 ذلك في الحكم بالباطل باعتبار شرط الفسخ كانه الشرط والاستبعاد **الباب** بيننا في الشرع
 حكم ما اذا حكم بغيره ضعيف في مذهبه او بدلية وجوب غيرها وانما كان ذلك بعد اتمام
الامر مما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى بغيره فالحال الوجع وهو الحكم والوجه الا انه في حال
 الوجع وانه كانه في خلافه فيخرج قد صرح في الخبر انه الوجع انعقد على عدم العمل به
 بخلاف الوجع لو انضبط فخره بهم واستثناهم وكثيرا يتبعهم **الرسالة** القضاء على
 شرط الواقع كالتصا بحله النص لو ينفذ لغيره لطلب الشرط الى وقت كنهى الشرع صريح
 في شرع الجمع وابن الملك وصريح السبكي رحمه في فتاويه باه ما خالف الشرط الواقع فهو
 مخالف للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كانه نصه نصا في الوقت او ظاهرا انتهى ويدل
 قوله اصحابنا كما في البدلية انه الحكم ان كانه لا دليل عليه لم ينفذ وبعبارة اخرى كونه قوله
 لا دليل عليه وفي بعض نسخ الفتاوى باه الى اخره ويدل عليه ايضا ما في الاخرية
 والاولوية وغيرهما انه الفسخ اذا قرأوا للمجد بغير شرط الواقع لم يحل له ان يحل
 للفرس تناول المعلوم انتهى ويندرج تحت احداث الوطائف واحداث المتبقيات
 بالاولوية فانه فعل الفسخ اذ وافق الشرع نفقوا لادراكه عليه والكتاب كما علم **الكتاب**
الثانية اذ اجتمع الحلال والحرام قلب الحرام ومبناها ما يقتضي عدم وجوب اكل
 المحرم والعبادة الاولى لفظ حديث اوردته جماعة ما يقتضي الحلال والحرام انما هو الحرام
 المحلوي قال العراقي رحمه لا اصل له وضعه ليل يقي رحمه واهرجه بعد ان ذكره في
 على ابيه مودع رحمه الله عنهما وذكره الذي يقي رحمه الكثر في كتاب الصيد في عا في
 فروعها ما اذا تناقض دليله اذ احدهما يقتضي التحريم والاخر اوباحة فقدم التحريم

قوله في وجه خاص من وجهين
 قوله في وجه خاص من وجهين

ودر على ما في الخبر
 والاولوية

الاصولية بتقليل النسخ لانه لو قدم المبيح لزم تكرار النسخ لانه الاصل في الاشياء
 فان جعل المبيح تنازعا كالحكم بالحب ما سبعا لوباحة الاصلية ثم يصير مبيحا بالمبيح ولو قيل
 المحرم تنازعا كانه ما سبعا بالمبيح وهو لم يستحق شيئا لكونه على الاصل وفي الخبر قد قيل
 المحرم بتقليل النسخ او احيانا وقد وضعناه في شرح المنار في باب القصاص وفيه قال
 جماعة رضي الله عنه ما قيل في الجمع بين الاصلين تلك الامرين احلتهما آية وحرمتهما آية
 فالتحريم اجب اليك ودر بعضهم انه في هذا النوع حديثك في الحايض ما خرج من الزاوية
 اصنعوا كل شيء الا النكاح فانه الاول فيقتضي تحريم ما بينه وبينه والركبة والركبة يقتضي
 اباحة ما عدا الركبة فيجوز التحريم احتياطا وهو قوله اية حقيقة وابنه يوجب وما كان في
 شخص محسنا لا يوجب له قال الامام احمد رحمه الله عنهم علوا بالمكانة ومنها انما يستحب
 باجتماع محسورات لم يحل كما قد ساء في قاعدة الاصل في الوجع في التحريم فاما احد
 ابيه ما كونه والاخر غير ما كونه ليحل اكله على الاصح فانما ذكره ليحل على قوله في قوله
 الولد وانما ذكره الحار على فرس فولدت بولد لم يملك والاهلي اذا ذكر على الوجهي فتحت
 لو يجوز الوضوء به كذا في الفتاوى الناجية ومنها لو ترك الكلب المعلم غير المعلم ان
 يحبس او يترك لم يترك اسم الله عليه عند حرم كافي الهداية وغيرها في صيد الثانية
 محبس اخذ به مسلم فوجب في السكين في يد المسلم ليحل اكله لوجع المحرم والمبيح فيجمع كما
 لو حرم مسلم غير موصوفه بغيره فاعانته على يده يوجب له ليحل اكله انتهى ومنها عدم جواز
 الجارية المشتركة ومنها لو كانه يعمل الخبز في الحل وبعضه في الحرم وغيرها لو كانه يصيد
 في الحل والبعض في الحرم والمنفوق في الثانية كما ذكره الاستيعاب رحمه الله الاعتبار
 لو لم يسه حقه لو كانه قائما في الحل ورأسه في الحرم فلو قتل فيقتل ولو يشرطه انه يكون جميع
 قوائم في الحرم حقه لو كانه بعضه في الحرم والبعض في الحل وجب الجارية بتقليل الخبر على
 باحة انتهى واما المنفوق في الاولى فيلزم ان يكون في الوجة تابعة له وانما ذلك على
 اقام احداهما انه يكون اصله في الحرم والعضاة في الحل فعلى قاطع اعطائها القيمة **الثانية**
 انه يكون اصلها في الحل واعطائها في الحرم فلو خاض على الناطق في اصلها واعطائها في الثاني

محل
 اعضاها علم علمه

بعض اصحابنا في الحل وبعضه في الجمع فعلى القاطع القضاة سواء كانا ^{لبعض} البصير من جانب الكل او
من جانب الجمع انتهى ومنها لو خطلت من الحي المكنونة بما ليحي الميتة ولو علمه بميتة كان
القبلة للميتة او استويا لم يتناولوه من غير ما ولو بالتحري الا عند الحاجة وانما اذا كانت القبلة
للمكانة فانه يجزئ التحري ومنها لو خطلت وذكر الميتة باليمين ونحوه لم يكره الا عند الضرورة
والثلاثة في صلاة الخلوصة فصل في ثبوت القبلة في بعض النيات انه لو خطلت لم يفسد
بالبين اتمانه او ما جازى عدم جواز التناول ولو بالتحري ومنها لو خطلت روجت بغيرها
فليس له الوطئ ولو بالتحري متى كان مخصوصا به او كما ذكره اصحابنا في الطلاق المبرم
لو طلق احدى زوجته من غير الوطئ قبل التقيدين ولو كانا وطئ احداهما تقيدين
لطلاق الاخرى وفي صورها ما في سلم على اكثر من زوج فانه يرجع عليه الوطئ قبل اختياره على كل
من غير وهو محرم في ذلك وفيما اثنى عليه فانه يبطله النكاح قال في الجمع في فصل النكاح
ولو سلم تحت حجب او حلقه اقام وثبت بطل النكاح فانه رتب ما ذكره وغيره في اختياره
ارجع مطلقا واحوال الاختيار والنية انتهى ومنها اخرج ميدا في وقع في ما او على سطح قبل
ثم تدرى منه الى الارض حرم الوطئ والاحتياط المحرم بخلاف ما اذا وقع على الارض قبل
فانه يكره له لو يكن التحريم عند سقوط اعتباره ويخرج عن هذه القاعدة ما في **الاول**
من احاد ابو حنيفة كتابه والآخر من يسهل فانه يحل تمامه ويصحته ويجوز كتابا وهي يفتي بحل
محبها وبه قال الامام في دفعه وكذا في الكتاب في الوطئ في النظر عبدا فليقبل الجانب
التي يحرم كل اصحابنا رحمهم الله تركوا ذلك نظرا للصغر فانه يجوز في شرفه ان يكتب في كل الاصل
تأنيلا له **الثانية** الاجتهاد في الوطئ اذا كانه بعضا ظاهر او بعضا خائفا او في كل
جانب ويدين ما غلب على ظنه انه يحسن معاة الاحتياط اه يري في الكل ويتم كما اذا كان
الوقل ظاهر على ما غلب فيها **الثالثة** الاجتهاد في ثياب خطلت بعضها يحسن بعضها
ظاهر حائز من كاهه او اكثر نجس اوله والفرق بينه وبين الثاني والاولى انه لا خلاف ان
في ستر العورة والنظر في النظر وهو اليتيم وهذا كله حالة الاختيار وانما في حالة
فيحرم للشرب اتفاقا كما في شرح الجمع قبل التيمم وينبغي ان يلحق به كذا في الوطئ المبرم

لجنة من جنس يري وغيره في كل كاهه المختبر اقل وزنا او استويا بخلاف ما اذا زاد وزنا
ولم ارجأ كاهه وفي الخلوصة التحري في كتاب الصلوة لو خطلت او ائنه او انه اصحابنا في
السفر وهم غيب او خطلت رغبة بارعة غير قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم لا يتحرى
ويؤيدون حتى ياتي اصحابه وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار جاز التحري مطلقا
انتهى وقد جرد اصحابنا رحمهم الله مكتب التفسير للحدوث ولم يفتوا بانه كراهة الاكثر
او قرا ما ولو قبل به اعتبارا للثابت لكاهه **الرابعة** لو سقى شاة خمر ثم ربحها
منها عند فاتها هل يكره كراهة البرذنية ومقتضى القاعدة التيمم ومقتضى الفرج انه
لو علمها علفا حرام لم يحرم بها ولحمها واه كاهه الوبر الزرك ثم قال في البرذنية بوجوه
وكو جه ساعة الى يوم تخل مع الكراهة انتهى **الخامسة** انه يكره المحرم حتمه بمخاطبة
اكل اللحم شيئا قد استهلك فيه الطبيب فلو فدية وقد اختلفنا في شرح اكثر من جهات
الاحكام **السادسة** اذا خطلت ما يبيح طاهرا مطلقا لم يكره للثابت واه غلب الماء جاز
الطهارة به والوقوف وبنيان الطهارة في شرح اكثر من جهات في تفسير القبلة **سابعة**
لو خطلت لبنوا امرأة بما او يبيح ما او يبيح له فالمقبول المالك في ثبوت المحرم اذا استويا
احتياطا كما في النواية واختلف فيما اذا خطلت بين امرأة بلابن اخرى او الصبي شوب
المحرم منها في غير عتس والعلية كما بيناه في **الرباع** **الثامنة** اذا كانه غاليا بالكره
حلو لا فلو باس بقوله هو يكره واكله ماله لم يبيح انه من حرام طه كاهه غاليا ماله
الحرام لو يقبلها ولو باكل الا اذا قال انه حلال ورثه او استرضه قال الحل في رحم الله
وكاهه الامام ابو امام سمع الحكم في باخذ حواشي السلط والحيل في كاهه بستر شيئا عيال
مطلقا ثم تبعه من يكره في كراهه النواية في الامام وغير الامام وفي الله غدا
المستقبل بضعام السلطنة والنظر يتحرى فاه وقع في قلبه حله قبل وكل والاولى عليه
الصلوة والاولى استغنى قلبه الحواشي وجواب الامام فيمن به صريح وضعا قلبه في
بغير الله كما في كراهه بالمراسم كما في البرذنية من الكراهة **التاسعة** اذا خطلت
المحرم بغير الحلو كذا ظاهر كلهم انه لو يحرم وانما يكره قال في البرذنية في اللقطة في

برج عام في قرية ينبغي ان يحفظها ويؤتمن بها ولا يتركها بلو على كيد يضر الناس فانه
 عام غير صاحبها لا ينبغي له ان يخلها ولا يخرها طلب صاحبها كالمالك الى اخر ما فيها **قوله**
 قال في العينة في الكدعية غلب على ثمنه انه اكثر بايعات اصل السوق وتكون غلة ثمنه
 كاه انقلب على الحرام يضره غير شره ولكن مع هذا لو اشتراه يطيبه انتمى وقدمناه
 غير المقتضى في الجحش الذي له في قاعدة اعتنا بالعرف ثم قال ولو باس شره هذا الاول
 الذي بعد الجوز فانه من كل الف عشق وشر الحرام لو خلت ان كان المالك راضيا بذلك على
 عادة ولو يجرى شره بعض المتعدين المستحقين لغيره اذا عرف انه اخذها قارا انتمى
 وقام مسئلة الخلط في ثمنه باق من باع البكر ذبيحة من الودعة وانما مسئلة ما اذا اختلط الملو
 بالحرام في البلد فانه يجرى الشر والخذل الاله تقوم دلالته على انه في الحرام كما في كذا في الاول
قوله يدل على هذه القاعدة ما اذا جازع بينه حلال وحرام في عقد ونية ويجوز ذلك
 في الواب شره النكاح قالوا لو جازع بينه يجرى في كل كونه ويجوزية ووثنية على من يجرى
 او معتدة ومحمية في كل الحلال اتفاقا وانما الخلاف بين الواع وصاحبه في انفسه
 في المهر ومعلوم ان في الهذلية ليس منه ما اذا جازع بينه يجرى في عقد فانه يجرى في كل
 كونه الحرام المحرم كونه او احداها فقط وكذا لو تزوج امه وحرمة معاق عقد بطل فيها
 ومنها المهر فان سمي ما يحل وما يحرم كاه تزويجها على عشرة دراهم ودية في غيرها العشرة وتلك
 الحرة ومنها الحلال في كل من غلب الحلال الحرام ما اذا اشتراط بغير الشرط الفاسد ومنها
 في بيعه كونه وانما اذا زوج الى الصبي ما كثر في كل ثمنه كاه ابنا وجدا مع علمه والفسد
 النكاح وقيل يصح غير المثل ومنها البيع فان جازع بينه حلال وحرام صفة واحدة كاه الحرام
 ليس بملك كالحج بينه الذميمة والحرة العبد فانه يجرى البطلان الى الحلال لا يعلق بطلان
 الحرام وكذا اذا جازع بينه خل وغرارة كاه الحرام صفة كاه يكون ما لا يجرى في الحرام كذا اذا جازع بين
 المذبح والقتل او بين القتل والمحاباة او امه ولو ادعى غير فانه لا يجرى الفاسد الى
 القتل لضعفه كالحلف فيما اذا جازع بينه وقت وعكس والوجه انه لا يجرى الفاسد الى الملك
 كونه القتل ما لم يجرى كاه مباحا من الحرام كذا في العام بالحجة الى ان يجرى المذبح وهذا

البطل ما اذا شرط المبادر فيه اكثر من الله فانه لا يصح في النكاح فانه يبطل فيما اذا بطل
 في النكاح كذا اذا استقطا الزايد قبل دخوله انقلب البيع صحيحا ومنها انما جازع بينه
 ومعلوم في البيع فانه كاه المجرى لا يفسد جهته الى المبادر ولا يضره الفاسد في النكاح
 علم في البيع ومنها الوجارية وهي البيع لا يشرهما فانهما لو بطلوا بالشرط الفاسد
 بانه لو اشتراهما واما كل شره كذا فانه يصح في الشرط الا انه فقط ولم اره حكم ما اذا اشترا
 نكاحا ليس يصح في باطله كذا او عرضه كذا في المبادر او نقص هل يجرى بقدره او لا
 يصح اصولا ومنها الكفاية والاولى وينبغي انه لا يتعدى الى الثاني وقالوا لو قال لها
 ففنته كذا ففنته كل شره فانه يصح في شره واحد ومنها الهبة وهي لا يبطل بالشرط الفاسد
 فلو يتعدى الى الثاني ومنها او هذا قالوا لو اشرك الى الثاني فلم يجرى في كل واحد
 قبل القضاء وذا دبر الفاضل الزايد في النكاح في العقد فلم يتعدى الى الثاني في كل
 كونه انه زاد في المقدرا ما اذا زاد في المعنى كاه عاقبة اهدا ثوب كاه فاهذا كاه
 ثوبا حريرا لم اره الا انه لا يصح انما وينبغي وجوب رد النكاح لا يقدرا ما اذا في قيمة لعدم
 تميزها في الثاني ومنها الوصية فلو اوصى لوجهين ووارثه فلو جازع بينهما نصها في كل واحد
 كما في الكثرة وكذا الواسي للثالث ولو جازع بينهما الواسي قالوا لو جازع فيها لثلاثين
 او دينا او ثمنه ولو جازع لم يصح في حقه الوجهين ايضا انتهى وفي النكاح فانه لو اقر لثلاثين
 مع اجنبية فكانا ذبا الشراكة صحيحة في الوجهين انتهى ومنها باب النكاح فانما جازع
 بينه في جرحها دقة وفجره يجرى في الطهيرة منها وجعل عات واهي لعقرا جبرانه
 بشي وانكر المورثة وصية فشهد على الوصية رجلا فخرجه انهما اولادها وجازع قال
 محمد بن كوتيل شره دهما لو انهما شهدا لاولادها فها يجرى اولادها فبطلت شرها
 في ذلك فانما بطلت في حقه الاولاد بطلت اصولا لانها كاه الشهادة واحدة كما لو
 على رجل انه قوت امرها فلو لم يوتقبل شرها دهما وكر محمد في وقت الفصل اذا
 وقف على قوا جبرانه فشهد بذلك فقراة فخرجه ان جازع شرها دهما قال القعيد
 ابو الليث رضي الله عنه ما ذكر في الوفا قول ابو يوسف رحمه الله تعالى قال في رجل

هذا ما جازع بينه في النكاح
 في البيع

هذا ففنته كذا ففنته كل شره

كاه

دهما

فيبقى انه لا تقبل في الوقت ايضا لانه عند ان يبيح في حجة انه تبطل التهاذة في البسقي
 وتبقى في البسقي على قوله لا تقبل اصله ويجعل انه ما ذكر في الحق على ان يكون
 قليل يخصص انتهى وفي القينة اني واحد ادعي ارض وشهد زوجها وحمل آخر قد شهدا
 في حق الزينة والوفاء في التهاذة من رد بعضها ثم دكها وفي وقتها ان شهدا في حجة
 التهاذة ولو كان لا يجوز له التهاذة بالوفاء لا تقبل في حق الزينة تبطل في حق الزينة
 انتهى وكنت في شرح اكثر ان التهاذة لا تقبل اذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت
 على عود او غير بناء على انها فقهية وتجوز وفي هذا البسقي اختلفوا في ان كان
 من قولها لانه ما مدحها طلبة الدعوى واكثرها لها وكنت في الحق في التهاذة في حقها
 القينة فان استخرج القينة للبسقي استخرج للباقيين كما في شهادات البينة ومنها ما بالبلاد
 فلو في صوم يحسب التهاذة تبطل فيما عدا اليوم الاول فيسخره ما اذا جعل ركة سنتين فانه
 اذا كان بعد ذلك المصايب فهو صحيح فيها والوفاء فيها وليس فيه ايضا ما اذا فوجئ بحجته في حجة
 ما كانا نقول بدوخل فيها لكن اختلفوا في وقته فقهه لو حدها كما علم في باب صاها اجماع
 الى اجماع ليس فيه ما اذا فوجئ باليمين لو صاها لانه ما نقول يجوز له ان يبطل باليمين الى اجماع
 في الزاوية والنزاع ومنها ما اذا صاها على حق فيبقى ان تفعي على الميت ومنها ما اذا انجى
 للبسقي يحسب ثم نام فاختل فانه ما صاب فوجب له يظهر بالبركة لانه البول لا يظهر به ولو يظهر
 كما صرح به ولها قال شمس الويكية الشريفي رحمه الله في حجة لانه كل فحل عذري او
 والموت لا يظهر بالبركة الا في حجة البسقي انتهى وقد يقال يمكن جعل البول البينة بعد التهاذة
 ايضا وجوابه انه التبعية فيما هو لازم له وهو الذي يخلو في البول ولم اره في تبه وعلمه
 باب الطلوع والفتاة فطلوع زوجته وغيرها او عبده وعبيد غيرها او طلقها اربعا فنفذ في ملكه
 لو استمر رجباً لم يملكه على قدر حواين فقهه بازيد ما في اكثر ولو عين قول ما حجب
 او بلدا في الحلف حتى الميتين المستور والمترين وتبين اني رحمه الله ما اذا عيى لم اكره فيه
 فقهه باقل من ذلك بمثل قيمة او اكثر فانه لا ينعى كونه حلاً الى حجة انتهى ومنها ما لو شرط
 الواقف انه لا يبر وجهه اكثر من سنة فزاد الناصر عليها وظاهر كلامهم الف في حجة لانه

مطلق في حجة العود لا تقبل

مطلق في حجة البسقي

لا يفهم ان على المشرط لونها باليسر لا تقبل في حق الصفة فصرح به في حجة فادى الى التهاذة
 ثم قال والمعد ان افسد في بعض فقهه جميع **تنبيه** وليس في التهاذة ما اذا انجى في التهاذة
 جانب الخضر وجانب السفر فانا لا نقبل جانب الخضر ومقتضاها تقييده لانه لا يجمع البسقي والمجم
 لانه اصحابنا رحمهم الله قالوا في الحق على الخميني ان يثبت في حق قول تمام يوم ويملكه لا تقبل
 مدونة الى مدة المالك فيصير لولا فلو كان في حجة ان تقبل الى مدة المقيم ومقتضاها عينا
 مدة الإقامة فيها تقييدها لجانب الخضر وبه قال الامام اني في حق الله وعنده في حجة
 الخميني حجة ولا يخفى سفر اقل ذلك على الوجه طرد التهاذة وما عداها فلو حدها اقل
 مدة اقل ما كان حرم قاصرا فبلغت سنة دار فاقته فانه يتم ولو شرع في الصلوة
 في دار الإقامة دار فاقته فانه فارت سنة فينة فليس له القصر في اربها لانه في دار
 فاقته السقوا فاقضاها في الحضر فيقصر ركعتين وعكس يفتي اربها لانه القصر على الدار
 وما باب الصوم فاذا اصلح بقيما فافتر في اننا انما راعى حرم الفطر **فصل** هل يقبل
 في هذه القاعدة قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع فلو صاها الوقت او
 المانع سئل الظاهرة حرم فعلها ولو جرم جرحا من عدا وخطا في حقها وهو راعى حاجات
 بها فلو قصاص وجرع عنها ما قيل **الاول** في شهادتها الحجب فانه قيل عند الامم
 انه لا يقبل عند الامم ومقتضاها انه لا يقبل كقولها **الثانية** في حجة حجة المسلمين
 بحجة الكفار فمقتضاها عدم التفسير للقول وان فيه رحمه الله قالوا بتفسير الكفار ولم يقبلوا
 واصحابنا فضلوا فقال الحكم رحمه الله في كتاب الحرة وانما اختلفت حجة المسلمين وموت
 الكفار في كانه عليهم حجة المسلمين صل عليهم ومكانه عليهم حجة الكفار فترك في ذلك
 عليهم حجة المسلمين الكفر لولا وكنتوا صل عليهم في حجة بالصلوة والاعاء المسلمين
 دوة الكفار ويدفعون في حق المسلمين واه كاه الفرية سوء او كانت الكفار اكره في
 عليهم في صلوة ويكفون ويدفعون في حق المسلمين كره حجة المانع على المتصدي في حجة
 سئل لعل وعلى الاخر فانه حجة منها ممنوع في القصر في ملكه في حق الاخر فملكه مطلق لم
 وتعلق حق الاخر به مانع وكذا تصرف الكافر في المجرع والمجرع في المجرع

مطلق في حجة حجة المسلمين
 وموت الكفار

لها التي من لونه فالحق كذا لغة النفس وفي الملقط القاصي اذ زوج الصغرة غير كقولهم
 بجزائري فليما هذو معني بالمصلحة ولما اصرحوا بانه الحايظ اذ اعادة الى الطريق فاشهد واحد
 على ما كلفنا ثم ايداه القاصي لم يعجز كافي التذنب وكذا في صحة باهليل القاصي لانه لم
 كذا في جامع النصارى **الفائدة السادسة** الحدود تدعى بالشبهات وهو حديث رواه
 المجلول الا سيوفى من باب الى لبر عودته حديثا برعيا من رضى الله عنهم واخرج لبر عودته
 في حديثه رضى الله عنه اذ فعل الحرام ما استطاع واخرج الترمذي في الحديث عن عيسى
 رضى الله عنهم اذ روى الحارث بن عيسى عن المسلمين ما استطاع فاه وبعده المسلمين في حاله
 فاه الامام لونه يخطي في العتق فانه يخطي في العتق واهج الفقيه في غيرهم رضى الله
 عنها موقفا اذ روى الحارث بن عيسى عن المسلمين ما استطاع في قوله قد راجع حديث
 الامام على اذ الحدود تدعى بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه والمقتضى
 بالقبول والشبهة ما يشبه اليقين وليس بالشك والاحتياط وهو الله قسمها الى شبهة
 في النفل وتسمى شبهة اشتباه والى شبهة في المحل فالاولى تتحقق في حق من اشبهت عليه المحل
 والحكمة فضل غير الدليل ليدل فلهذا الظن والادلة شبهة اصوله كقوله جل وعز جارية روى
 او ابيه او امه او جدته او جدته واه عليها وظن المطلقة ثلاثا اعادة اياتها على
 حال او المخلو فاه المولى اذا اعتقها وهي في العدة وظن العبد جارية مولا والمهر
 في حق المهرونة في رواية وسعيد بن مسروق كالمهرن في هذه المواضع لو حد اذا قلست
 انها تحل ولو قال حلت انها حرام على وجه المولى اذ هي احدى الظن والاخر لا يرجع
 لاحد عليهما حتى يفرأ جميعا لغيرها بالحكمة والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية الله
 والمطلقة مطلقة باقيا باكتنايات والى جارية المبيعة اذ وطئها المبيع قبل تسليمها الى المهر
 والجارية مولا اذا وطئها المبيع قبل الزوج قبل تسليمها الى الزوج والمشاركة بين الوطئ
 وغير والمهرية اذا وطئها المهرن في رواية كتاب الرهن وظن انها ليست بالمعجزة
 ففي هذه المواضع يجب الحدود قال عليه انها حرام لانه المانع من الشهادة في نفسه الحكم
 ويقال في النوع الثاني وظن جارية عبد المأذونة المدبوبة ومكاتبه وظن المبيع

مطلقا وظن جارية روى
 او ابيه او امه او جدته

المجارية المبيعة بعد القبض في البيع القاصي والى فيها الحارث بن عيسى وجارية الله
 هي اخذت في الرضاع وجارية قبل الاستبراء والزوجة المحرمة بالردة والمطالبة لونه
 او جماعة لومها انتهى ما في في الحدود ومنها شبهة فاكنته عند ابي حنيفة رضى الله عنه
 شبهة العتق فلو حدوا وظنوا بغيره بعد العتق عليها واه كاه عالما بالحكمة فلو حدوا على
 خبر وظنوا امرأة تزوجها بولد ثم ادعى او بغيره اذ مولاها او مولاها وقالوا حدوا في وظنوا
 المقتضى عليها اذا قال عليه انها حرام والمقتضى على قولها كما في الحصة وفيما شبهة في
 امرأة اختلفت في صحة نكاحها ومنها شرب الخمر للدواوي واه كاه المقتضى في
 انه لا يجوز التوكيل باستيفاء الحدود واختلف في التكرار باقياها وما ينع على انها لا
 انها لا تثبت بشهادة النساء ولا يكتفى بالقاصي الى القاصي ولو بالشهادة على النكاح
 ولا يقبل التهمة في مقام سكر حذر القذف اذ اعادة ليعود عن الامام ولا يصح
 اقرار الكراهة بالحكم الى الحصة لانه ينعى المال ولا يتحقق فيها لونه لرجاء الكفول
 وفيه شبهة حتى اذا انكر القاذف تركت في غير عيان فلهذا ولا يصح الكفالة بالحكم القاصي
 ولو حدوا القاذف جليلين او جل وماراين على اقرار المذوف بالذنب فلو حدوا عليه فلهذا
 يلوثة على الزنا حده وحدوا ولو قطع بسرقة عال اصله واه علوه ورفعه واه فقل واحد
 الزوج عيان وسيد وعبدة في بيت ما زوجه في حوله ولو فيما كاه اصلها باكما
 حلت نقارى في كتاب السرقة ويقطع القطع بدعى كونه المروى ملكه واه لم يشبه
 وهو الحسن الظرف وكذا اذا ادعى اذ المطلقة زوجته ولم يعلم ذلك **تسبب** يقبل
 قوله المخرج في الحدود كغيرها فاه قبل وجب اذ لا يقبل لانه عبارة المخرج بدل عبارة
 المخرج والحدود لا تثبت بالادلة الا ان كان لا تثبت بالشهادة على النكاح كاه
 القاصي اجيب بانه كلام المخرج ليس ببوله في كلام الوعظي كنى القاصي لغيره
 ولا يقع عليه وهذا الرجل المخرج يعرف ويقع عليه فكانت عبادته كعبادة ذلك
 الرجل لا بطريق البول بل بطريق الاصل لانه يصار الى التهمة عند العجز عن قرة
 كلوه كالمأذونة يصار اليها عند عدم الاقوال كذا في شرح الادب للصدر الشريف

مطلقا وظن جارية روى
 او ابيه او امه او جدته

من المني في الفلوات **تنبيه** القصاص كالخروج في الدرع بالبرية فلو ثبت اليمين
 المحرم مما فرغ عليه انه لو خرج نائما قال نكحت وهو ميت فلو قصاص وجبت الدية كما في
 المدة ومنها لو جرت القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص فانه يتوب دية ولو قصاص يقتل قال
 اقبله فقتله واختلف في وجوب الدية ولو صح عنه ولو قصاص اذا قال اقبل عدي
 او افي اليه او ابي لكن لو ثبت في العمد وجب الدية في غير ما استثنى في خرافة ^{اليمين}
 ما اذا قال اقبل ابي وهو صغير فانه يجب القصاص وتامه في المرافعة وينبغي انه لو
 قصاص يقتل ثم لو يعلم انه محرمه الدم على التأييد او لو في الحية فله قتله ولو
 عدوا ثم شهدوا بدين التوبة اذ الاولى عني عننا قال الحسي رحمه لا تقبل شهادةهم الا اذا
 يقولون لنا منهم عمننا وغير هذا الوارد في هذا الوجه قال ابو يوسف رحمه لا تقبل في
 حق الوارد قال الحسي رحمه اقبل في حق الجبل انتهى وكنتا مشددة العفو في شرح الكنت
 من الدعوى عند قتل الخصم اعطه كبله فله راض وكنت الفواردة القصاص المحرم
 الا في **باب الاول** يجوز القصاص في القصاص دوة المحرم في الدية **الثانية**
 المحرم لا يقرن والقصاص يورث **الثالثة** يصح العفو في المحرم ولو كان حاد
 بخلاف القصاص **الرابعة** التصادم لا يمنع من الهكادات بالقتل بخلاف الخروج
 سوى حد العوف **الخامسة** يثبت بالاشارة والكتابة في المحرم بخلاف المحرم
 كما في الهوايد من مثل **السادسة** لا يجوز النفاذ في المحرم ويجوز في القصاص
السابعة المحرم سوى العوف لا تنفذ على الدعوى بخلاف القصاص لا يورث
 من الدعوى والله سبحانه وتعالى اعلم **تنبيه** التعريف يثبت مع البرية وهذا قالوا
 يثبت بما يثبت به المال ويحرم فيه الخلق فيمن فيه الكول والكتابة يثبت بها
 الاكفارة الفطر في رضا فانها يقطعها ولذا لا يجب مع النسيان والخطا بافاد
 صوم مختلف في صحة كما علم في محله واما المفدية فهل يقطعها لم رها الا في وجوب
 اذ انما فدية رجم الله شرط في البرية اذ تكون فدية قالوا ولو قتل مسلم فنيا
 فقتله وفي الذبح فانه يقتل به واه كاه موافقا لما في حنفية رجم ومنه في الشيد

يحل ولا يورثي خلاف في حنفية رجم **القاعدة** **باب الحد** **المحرم** تحت اليد
 فلو جحد بيمينه بالقصاص ولو جحد بيمينه صبي فانه في يده في اذ يحد بيمينه
 ولا يورث ما لو كانت بصاعقة او شمس حية او نقل الى ارض سبعة او الى مكانة المصون
 او الى مكانة يغلب فيه الحي والارض فاه دية على عاقله القاصب لانه ضمان الله
 وضمان عصب والحيض بالولوف واليد بيمينها والمكانة كالحل بيمينه بالقصاص
 واتمامه في شرح الديالي في قبيل باب القوف وام الولد كالحل ولم ارا لوجه حكم اذا
 وطئ امرأته بشبهة فاحلها وانه بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها بخلاف ما اذا كانت
 امه وفي خروج القاعدة لو طأ عتة حرة على الزنا طأ حرة كالحق في الثانية وتوكان
 الى طي صبي فطأ حرة ولا حرم وهذا كما يقال لنا وطئ حرة على العفر بخلاف ما اذا طأ
 امه كذا المرحق السيد ويخرج عن القاعدة قوله اصحابنا اذا تشارعوا في امرأة وكان
 في بيت احدهما او دخل بها احدهما فهو لوطي لكونه دليل على سبق عذره والاولى ان
 يبالاة الزوج في يد الزوج كما ذكرناه ولقولهم في باب النكاح اذ العوف قد قتل
 كذا مطلقين بانها في يد الزوج هي وما في يدها في يده فيقال في اصل القاعدة المحرم يقتل
 تحت يدها ولا الزوجية فانها في يد زوجها والله سبحانه اعلم ثم رايته في جامع الفصل
 في النكاح غير ما نصه امرأة في دار رجل يدعى انها امرأته ونجاس يدعيها وهي تصدق
 فانقوله لرب الدار قد صرح بانه اليد تثبت على الحرة بخلاف الدار كما في النكاح انتهى
القاعدة **الثانية** **باب اجمع اذارة من جنس واحد ولم يحد ولم يحد** خصوص ما دخل
 في الاخر غالبا في فروعها اذا اجمع حدث وجبانه وجبانه في بعض كحي الفصل
 الواحد ولو باشر المحرم فيما دونه الفرج ولزمه شهادة ثم جامع في تضاعفها او كلفا
 بموجب الجماع ونحو اراه الا درهما ومنها ان قص المحرم يديه وجعل في مجلس او فانه
 يجب دم واحد اتفاقا واه كاه في مجلس فذلك عند محمد رحمه وعلى غيرها في
 عنها يجب لكل دم واحد رجل دم اذا وجد ذلك في كل مجلس حتى يحل عليه اربع
 اذا وجد في كل مجلس فلم يداور رجل فجلها جناية واحدة معناه اتحاد المقصود

المذكور وقام في الاحتكاك تمام المتوفى فاذا انقضت على الفقراء وتوفي الموقوف عليه وانتقل
 الى الولد او ابنة عبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك ثلثه اولاده وجميع علي
 ولطفة وولادى ابنة محمد المتوفى في حياة والده ومحمد عبد الرحمن ومكة ثم توفي محمد بن علي
 ثم توفيت لطفة وترك بنتا تسمى فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا تسمى زينب ثم توفيت فاطمة
 بنت لطفة ثم غيرت في النسل فنصب فاطمة المذكورة فاجاب الذي ذكر في الاطراف فنصب
 عبد القادر بجميعهم هذا الموقوف على سبعة عشر والعبد الرحمن منه اثنا عشر وعشرة ولكل واحد
 عشر واثني عشر وعشرة ولولا سبعة هذا الحكم في اعتبارهم بل كل واحد بحقه وبما ذكر
 انه عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى اولاده الثلثة وهم علي وعمر ولطفة للذكر مثل حظ
 الانثيين وعلى حياة ولهم حياة ولطفة محبة وهذا هو الظاهر عندنا ويجعل ان يقال انهم
 عبد الرحمن ومكة ولولا محمد المتوفى في حياة ابيه وترك ثلثه ابنتها فذكر لها الميراث فقل
 البعثة وعمر البعثة ولطفة البعثة وهذا وان كان محققا فهو مرجع عندنا في الحكم
 في ما ذكره ثلثة امور احدها انه انقص الموقوف اذ لا يحكم احد من ذرية وهذا ضميم
 في المأخذ والى قول علي الفقه لا يقسم ثلثا في احوالهم في الحكم بل ترتيب بين كل اهل
 وقدره وبيان الطبقتين جميعا وهذا محقق لكنه خلاف الظاهر وقد كتب حلت اليه مرة
 في وقت للفقهاء انقضاه فيه ليست اعلم في كل ترتيب الثاني ان الاستناد الى قول الموقوف
 في مات من اهل الموقوف قبل احتكاكه لم يبق له ولد وقام ولد وقام ولد وقام ولد وقام ولد
 على المتوفى في حياة والده ان من اهل الموقوف وهذه مسئلة كاه قد وقع مثله في انما قبل
 وثمانية ومثلها فيها فلو لم يجز ومما رسل الى الديار المصرية يسئلوه عنها ولما ذكر
 ما اجابوا به كنه رايه بعد ذلك في كلام الصحاب فيما اذوق على اطول مدة من اهل الموقوف
 انتقل الى اولاده ومن مات ولدا انتقل الى الباقيين من اهل الموقوف فان واحد غير ولد
 انتقل نصيبه اليه فان مات اخر غير ولد انتقل نصيبه الى اخيه لو لم يبق من اهل الموقوف بعد
 فهذا التعليل يقتضي انه انما صار من اهل الموقوف بعد موته والده فيصير اهل عبد القادر
 في حياة والده ليس من اهل الموقوف وانما يصعد عليه اسم اهل الموقوف بعد موته والده اذ ان
 حال

الاحتكاك قالوا ولها يشبهه انه يهي اهل الموقوف والموقوف عليه محبا وموصيا له ومن قال
 وقت شلوا على زيد ثم عمر ثم اولاده فهو موقوف عليه في حياة زيد ولو لم يبق منه قصده الموقوف
 بخصمه وامامه وعينه ليس من اهل الموقوف حتى يوجد شرط الاحتكاك وهو موقوف زيد واولاده
 اذ ان الميراث الاحتكاك محال لاحد منهم من اهل الموقوف ولا يقال في كل واحد انه موقوف عليه
 بخصمه لو لم يبق منه الميراث وانما الموقوف عليه جهة الاولاد كما لقناه في قضايا
 انه ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من اهل الموقوف اصله ولا حوزة فاعلم ان الموقوف
 لم ينص على اسمه قال وقول قال انه المتوفى في حياته ابي يتيه انه لو مات ابيه جرى
 عليه الميراث فيقول هذا الاحتكاك الى اولاده قال وهذا ممكن في وقت الاحتكاك ثم نصيب
 عنه فانه قلت وقول الموقوف انه من مات من اهل الموقوف قبل احتكاكه شيء قد ساء من اهل
 الموقوف حتى علم الاحتكاك فيل على انه اطلق اهل الموقوف على من يصل اليه الميراث فيقول
 محمد والد عبد الرحمن ومكة في ذلك فيستحاطه ونحن انما نرجع في الاوقات الى ما دل
 عليه فقط واقتضاها سن وافق ذلك عرف الفقهاء ام لو قلت ونسب في ما قلنا ذلك قلنا
 اما اولاد فلو لم يبق من اهل الموقوف قبل احتكاكه وانما قال قبل احتكاكه لشيء فيجوز ان يكون قد احتكاك
 شيئا صار به من اهل الموقوف بترتيب استحقاقا اخر فيقول قبل **الاول** قبض الموقوف
 على اولاده فيقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل احتكاكه
 فيقول انه يقال انه الموقوف عليه والبطن المذكور وانه وصل اليه الاحتكاك اعني
 انه صار من اهل الموقوف قد يأتى اخر استحقاقه اما لو ذكر في مدة كقول في كل سنة
 كذا فيقول في انقائها او ما اشبه ذلك فيصح انه يقال انه هذا من اهل الموقوف والى قوله
 ما احتكاك من الفقهاء شيئا اما بعد ما اولد من الاحتكاك بمصر زيادة او غير هذا حكم اني
 بعد موته عبد القادر فلما توفي عمر غير نسل انتقل نصيبه الى اخوته علو بشر الميراث
 على درجته فيصير نصيب عبد القادر كله سبها لولائها على الثلثة ولطفة الثلثة
 في مير حرمه عند الميراث ومكة فلما ماتت لطفة انتقل نصيبها وهو الثلثة الى
 انتماء ولم ينتقل لعبد الرحمن ومكة شيء لوجود اولاد عبد القادر ومحمد بن علي ثم انهم

اولاد و قد و منهم على اولاد الاولاد الذين هم اهلهم وما توفي على يد عبد الله في سنة
 زينة احملة ان يقال نصيبه كل وهو ثلثا نصيب عبد القادر لما علا يقول الوقت
 خواتم منهم غير اولاد انتقل نصيبه لولده وتبقى عشي ونبت عنها متين نصيبه
 لزينب ثلثا واما طاهر ثلثا واحمله نصيب عبد القادر كل نصيبه لولده على اولاده
 بقوله الوقت ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده فجميع اولاد ذاك اولاد انتحافا
 بعد الاولاد واما جميعا عبد الرحمن ومكة وبناتها اولاد الاولاد بالاولاد فان الترخ
 الاولاد ذاك الحجب فينتج نصيب عبد القادر بين اولاد اولاده فلا يحصل نصيب
 جميع نصيب ابيها وينقص ما كان بيد طاهر بنت لطيفة وهذا امر انقضاء الترخ والحي
 ما انقضى طبقه الاولاد المستغاة في وقت اولاد الاولاد بعد ذلك المستغاة في وقت
 نظام قوله ان خواتم نصيبه لولده فانه ظاهر نصيبه ان نصيبه على ابنته زينب وبناتها
 نصيب لطيفة ليشا طاهر فاما ثلثاه هذا العمل فيه جميعا ولو لم يجز ذلك لولدها ثلثاه
 قوله الوقت ان بعد الاولاد يكون الاولاد الاولاد فكل الجميع هذا فانما
 تعارضوا وهو تعارض في وقت نصيب ليس في هذا الوقت حصل نصيبه من ابي عبد الرحمن فيه
 بالمرتب بل هو محال نظر القصة في طاهر فانه انما المستغاة المستغاة اولاد
 الاولاد جميعهم متوحد في كلهم الوقت والسطر المستغاة اخرهم بقوله خواتم انتقل نصيبه
 لولده متاخر فالعمل المتوحد اولاد هذا ليس في باب الترخ حيث يقال العمل المتاخر
 اولاد فيها ان نصيب الطبقات اصل وترتفع انتقال نصيب الاولاد الى ولده فرع
 وتفصيل لذلك الاصل فانه التمسك بالاصل اولاد ومنها ان في صيغة عامة يقول من
 وله ولدا صا لي كل فرد منهم والمجموع واداءهم مجموعهم كانه انتقل نصيب مجموعهم الى
 مجموع الاولاد ثم مقتنيات هذا السطر فانه اخر اولاده من وجه مع احوال الاولاد لم يعمل
 بذلك كانه القائل اولاد من وجه وهو مجموع ومنها ان القادر الوحي بين اعطاء بعض
 وحيها ثم تعارضوا لا يبرهن فيه فالعطاء اولاد كونه لو شكك انه اقرب الى عرض الوقت
 ومنها انتحافا نصيب لولده من اهل البيت وهو الذي يخصها ان اشرك فيها وبين بقية

الاولاد محققا وكان طاهر والرايد على الحق في صاحبها مستحكون فيه في كون في انتحافا عبد الرحمن
 ومكة له فان لم يحصل في حجب في التنازع بينه وبينه الفطرين نصيبه من غير عبد الرحمن
 وزينب وفاطمة وهل نصيبه لولده من خط الوفايين فيكون نصيبه لولده من غير عبد الرحمن
 فحتم نظر اليهم دونه اصحابهم او ينظر الى اصله فيزول عنه من اهل البيت فيكون
 لفاطمة حصة وكن نصيب خا وولده لولده ومكة خا وفيه احتمال وانما الى الثاني اميل
 فيفضل فيخذ على اخذ في المقدار بعد ثبوت الانتحافا فلما توفيت فاطمة من غير قبل واليا في
 من اهل البيت زينب بنت خالها وعبد الرحمن ومكة وكذا غيرها وكلهم في خواتم جميعهم
 نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ومكة ربعه وزينب ربعه ولا يقول عنها ينظر الى اصول
 لولده الا انتقال خواتمهم وعرضه في خواتمهم وكذا اعتبارهم بانفسهم اولاد فاحتمل نصيب
 الرحمن ومكة الخا حصة لهما بوجوبه على نصف وربع الخا الذي لفاطمة بينا بالمرتب
 فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلث خمس ومكة ثلثا خمس وربع خمس او يصح لزينب
 الخا بوجوبه والى هذا ما رجع خمس فاطمة فاحتملنا الى عدول يكون له خمس الخا ثلث
 وربع وهو ثلثه فجميعا نصيب عبد القادر عليه لزينب خا وربع خمس ونصف
 وعشرة وللعبد الرحمن اثنا عشرة وعشرة وخمس ونصف خمس وثلث خمس ومكة
 احد عشر وخمس ثلثا خمس وربع خمس وهذا ما ظهر لي ولا استرعى احوال المتأخرين في
 بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي رحمه قلت فاقبله الجوال الاسبق رحمه الذي ينظر ايضا
 اولاد دخول عبد الرحمن ومكة بعد موت عبد القادر علوه بقوله وغير ما من اهل البيت
 الى اخره وما ذكره السبكي انه لا يظلمه عليه انه من اهل الوقت ممنوع وما ذكره في
 تاويل قوله قبل استحقاقه طوفا الطاهر من المفظ وخلق المتبادر الى اذخام
 بل يصرح كلام الوقت انه اراد باهل الوقت الذي ما قبل استحقاقه الوقت بل يقال استحقاقه
 بالكلية ولكنه بعد ان يصير اليه وقوله ليس في منافي الوقت دليل قوي لذلك فانه ذكره
 في سياق السطر في سياق كلام معناه انني فيكون له المنة ولم يستحق شيئا من منافي الوقت
 فانه الاولاد كلهم صريحة في انما من قبل الانتحافا وهذا صريح في رد الاولاد الى قوله

ولمكة ثلثا خمس

مكرر مؤخر المذكر
 وهو ما صرح في ردنا من المذكر قاله
 ولولده ايضا قوله استحقاقه ما كان
 يستحقه المتوفى لولاه حيا الى ان يصير
 في منافي الوقت

ولولده ايضا قوله استحق ما كاد يستحق الموتى لو بقي حيا الى ان يصير له شيء من مباحات
 قومه الاولاد طاعها جميعا في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كاد ان مات ما قاله السبكي
 لو سقته عنه بعد ان ولد على انه مات غم ولد عاد كاد جاريها عليه على ولده فانه ينفذ عنه
 ولا ينفذ في حق استراطه الميراث في الطبقات ثم لو ذكرا عام حصصه هذا كما حصصه
 ايضا قوله على انه مات غم ولد الى اخره وايضا فانما اذا غلبا جميع استراطه الميراث ثم
 لما عفا الكلام بالكلية وانه لو كان في صورة كونه على هذا الميراث ما يستحق ولد الرهن
 ومكة لما استوفى الى الرهن اخذ من حقه عاد على من في حقه بقوله ومكة قبل
 استحقاقه الى اخره ولو لم يكن له شيء من صورة بخلاف ما اذا غلبا في حصصنا بغيرهم
 الميراث فانه في احوال الكلامين وجهما بينهما وهذا امر ينبغي ان يعطى به جليل القول
 لما مات عبد القادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة ولولده وولد اسيا عابدين
 الرهن ومكة السبعة اكلوا ثلثا ما مات غم غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه وولد
 اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم على خوف الطيفه غنى ولعبد الرحمن ومكة
 غنى اكلوا ثلثا ما توفي لطيفه انتقل نصيبها بكمالها لثلاثها فاطمة وما مات على انتقل
 نصيبه بكمالها لثلاثة ذينب وما توفي فاطمة بنته لطيفه والباقي فوجه ورضعها ذينب
 ومكة قسم نصيبها بينهم للذكور مثل حظ الانثيين اعياها بهم لا باصولهم لما ذكره السبكي رحمه
 لعبد الرحمن نصف وكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت غم غنى وثلث ومكة فاطمة
 بنصب غنى ومكة بموت غم ثلثا غنى ومكة فاطمة ربع غنى فيقيم نصيب عبد القادر بين
 جزوا الذينب سبعة وعشرون وهي غنى فاطمة ربع غنى ولعبد الرحمن اثنا عشر وهي
 غنى ونصف وثلث ومكة احدى عشر وهي ثلثا غنى وربع فجمع ما قاله السبكي رحمه
 الفوق ليعلم استحقاق عبد الرحمن ومكة والحرم جليل نصيبه هذه القصة في السبكي رحمه
 تردد فيها وجهها في باب قسمه المكون في استحقاقه ونحن لو ترددنا في ذلك في السبكي
 رحمه ايضا غم ولد وقف على حجة ثم اولاده ثم اولادهم وشروطه في مات من اولاده
 انتقل نصيبه للباقيين في اخوته وجماعات قبل استحقاقه لثلاثة من مباحات غنى الرهن ولو

استحقاقه ولولده ما كاد يستحق الموتى لو كاد حيا فمات غم غنى ولولده ما كاد يستحق الموتى لو كاد حيا فمات غم غنى
 ولولده ولولده ابنه في حياة والده وهي غم الدين بن مؤيد الدين بن حمزة فاذا المولود
 فيصيرها ولولده الميراث نصيب الذي لو كاد حيا لو خذه ثم مات خذته لم ينفذ في حقها
 بالباقي او في ذلك ولو اخذته غم الدين فاجاب رضي الله عنه نقاض فيه للفقهاء فيجعل
 الميراث كله ولكن الوارث اختصا بالزوج وفي حجة ان النصيب على الاخوة وعلى الباقين
 منهم كالحق وقوله وجماعات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام انتهى هذا
 ما اوردته الجلوله الوسيطية رضي الله عنه في هذه المسئلة وكما اوردته حاصل السؤال
 وحاصل جواب السبكي رضي الله عنه وحاصل ما خالف فيه الجلوله الوسيطية رضي الله عنه ثم
 اوردته ما عرفت في ذلك وكما اطلعت فيها كثره وقوعها وقد اقيمت فيها حاررا اما
 حاصل السؤال انه الواصف وصف على ذرية مرقبا بين البطون ثم للذكور مثل حظ الانثيين
 وشروط انتقال نصيب المتوفى غم ولولده وغم غير ولد الى من هو في درجته وانه مات قبل
 استحقاقه وله ولد قام مقامه لو بقي حيا فمات الواصف غم ولد غم مات احد هما
 غم ثلثه وولدوا ابني لم يستحق ثم مات اثنان من الثلثة غم ولد غم مات واحد غير
 نسل ثم مات احد الولدين غم غير نسل وحاصل جواب السبكي رضي الله عنه انه مات نصف
 المتوفى وهي النصف مقسوم بين اولاده الثلثة وله ثلثه ولد غم ولد غم المتوفى في حياة
 وجماعات غم الثلثة غم غير نسل في نصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما وجماعات غم
 فنصيب له ما دام اهل طبقة ابنته مات يورثهم قسم نصيبه بين جميع اولاد الوارث
 بالسوية فيقول ولد المتوفى في حياته ابنة فنصف القصة يورث الطبقة الثانية وولد
 المحب غم ولد المتوفى في حياته ابنة غم لولده ثم على اولاد اولاده وانه انما يورثه
 من مات غم ولدوا انتقل نصيبه له ولولده ما دام البطون الاولاد في مات من اهل البطون الاولاد
 تنصف القصة ويكون بينهم بالسوية في مات من اهل الثاني غم ولدوا انتقل نصيبه اليه
 الى ان يتوفى اهل تلك الطبقة فنصف القصة فيقيم بينهم بالسوية وهذا لا يعمل
 في كل بطون وحاصل مخالفة الجلوله الوسيطية رضي الله عنه في شيء واحد وهو اولاد

فستنصف

الموت في حياة ابيه لا يحرق مع بقا الطبيعة الاولى وانما يتخوة عنهم وواقعه على التقاض
 التامة قلت اما في الفقه في اولاد الموتى في حياة ابيه في اجبة ما ذكره الجلال في الوطى
 وفي الاغنة وما اخره في نقص التامة بعد انقراض كل بطن فقلنا في بعض على العسر في
 ذلك الى الحضاف ولم يثبتوا ما صور الحضاف وهم ما صوروا البكر وهم الاولاد انما
 حاصل ما ذكره الحضاف بالوصف وارادوا بين ما بينهما من الفرق وهو الحضاف وهم الله
 صور الاول وقت على ذرية بلا ترتيب بين البطوة تحتها الجميع بالسوية الاولى والاول
 فتستحق التامة في كل سنة بحسب قوتهم وكثرتهم **الثانية** وقت عليهم ما رما قدوم
 الاول على ثم ولم يزد فلو شئ لاهل البطن الثاني مادام واحد من الاولين فتم مات عن
 ولو فلو شئ لولد في تحت مات ابيه قبل التام فمع اهل البطن الثاني لا مع الاول
 تكون لهم منهم **الثالثة** وقت على ولده واولادهم ونسبهم لا يقول ولدهم كاه ابيه مات
 قبل الوقت كونه حصص اولاد الوالد الموقوف عليه فخرج الموت في قوله **الرابعة** وقت
 على اولاده واولاد اولاده وذريته على ابيه ولها البطن الاولى ثم وهم وقلا لا شئ
 لبطن الثاني مادام واحد من الاولين فلو مات واحد من البطن الثاني وتذكر ولدا مع
 وجوده على ثم انقضت الاولى فلو مات ذكره مع البطل الثاني لولدته ثم الثاني فاما
 انقضت الثاني في ذكره الثالث **الخامسة** وقت على طرده واولاده واولاد
 وذريته ونسبه ولم يرتب وشروطه من مات عن ولد فقصيب له وحكمه قسمته بين اولاد
 وولد الوالد بالسوية فما اصاب الموتى كاه لولده فيكون له ولد سماه سهمه **السادسة**
 معهم بالسوية وما انتقل اليهم ولده **السابعة** وقت على ولده نصيبه ذكره ان انثى
 وعلى اولاد الذكور من ولده واولاد اولادهم في سهم وحكمه قسمته الغلب بين ولده وذكرا
 وانثى واولاد الذكور وذكرا وانثى بالسوية فيقول اولاد وبنات البنين فلو مات
 يعدم على ثم وهم احصوا ولده نصيبه ذكره انثى فاما انقضوا صار لولد البنين دونه
 الاولاد البنات ثم ولدها وولد ابدا **الباية** وقت على بناته في اهل طوالت
 البطن الاولى تسع فاه شرط بعد انقراضهن ونسبهن لولد الذكور في سهم اربع فاه

على
 واولادهم واولاد اولادهم
 وحكمه اهل الغلب لبيانهم

بعض ولده الذكور من ولده واولادهم واولادهم التامة اهل الغلب لهم
 سوا فاه رتبنا فاه لبقا بين من ولده فاما انقضوا كانت لولد الاولى **الثانية** وقت على
 ولده وولد ولده في سهم رتبنا فاه من مات عن ولد فقصيب له وعينه ولولا حتى
 الوقت وحكمه اهل الغلب لولد في ثم فاه قسمته سنين ثم مات بعضهم عن ولد فاه تقسم على
 اولاد الوقت المخرج بين يوم الوقت وعلى اولاده الحاديين له بعده فما اصاب الاولاد
 اخذوه وما اصاب الميت كاه لولده واما جعل لولد من حصة ابيه مع وجوده
 الاولى مع كونه الاولى شرط تقدمه الاولى كونه قال بعده من مات عن ولد فقصيب له
 وكذا الوما على الاولاد واحدا يجعل سهم الميت لولده واه كاه في البطن الثاني
 مع وجوده الاولى وكذا عود البطن الاولى في حصة مات اثنان وولد ونسل ثم مات
 امرأة عن ولد وحكمه لكل ثم مات امرأة عن غير ولد وحكمه اهل الغلب على ستة على حاله
 الاربعة وعلى الميتات اللذين تركا اولاد فاما اصاب الاربعة فاولادهم وما اصاب
 كاه لولدها ولومات واحد من المئتين عن ولد ثم مات ثمانية عن غير نسل تقسم على
 ستمين سهم للحي واسهم للميت يكون لولدده فلو قسمها سنين بين الاولى وعين
 ثم مات اثنان عن غير ولد ثم مات واحد من اربعة اولاد واحد عن ولد ثم مات واحد
 واحد ونسبه وكذا ومات اخر عن غير ولد تقسم الغلبة على ثمانية فما اصابه الا حذوه
 وما اصاب الموتى كاه لولددهم كل سهم ابيه ثم ينظر الى ما اصاب الاربعة تقسم اربعا
 فيهم سهم ثم مات عن غير ولد الى اصل الوقت فعد التامة على ثمانية فما اصاب والاربعة
 بين الاربعة والبنات اخبرهم الميت الذي مات عن ولد ان لولها فما اصاب للميت كاه لولده
 فلو لم يمت احد من البطن الاولى ومات واحد من الثاني عن غير ولد ومات بعض الاولى ثم
 من الثاني رجل او رجلين عن ولد وحكمه انه لا شئ لولد من مات قبل ابيه ولولدهم
 مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم اعاد الوما الحضاف رضي الله عنه الصورة
 اثنا عشر من غير زيادة ولا نقصا وخرج اهل البطن الاولى لو كان في عشرة وكاه لاثنا
 مائة قبل الوقت وتذكر كل ولد لاهلها مادام واحد من الاولين فلو ماتا من البطن الثاني

بالضمان وبكل يطيب الروح ويحبها سواء لم ادها ولا يحبها احد من الناس
الخارج في مقابل الضمان فكانت الروايات قبل القبض بلبايع ثم القدر او تفتح كونه
في الضمان ولو قائل به واجب باء الخراج يمل قبل القبض بالملك ويؤوب به وبالضمان
معاً وقصر في الحديث على التعليل بالضمان لا يظهر عند البائع واضع لطلبه واستبعاد
اذا الخراج للمترى **الثاني** لو كان في القدر الضمان ثم اءتت الروايات قبل
لوه ضمانه اشد ضماناً غير هذا اصح في حقيقته رحمه الله في قوله اءتت القاصب
لا يفهم من خارج القصب واجيب بان ضل الله عليه لم يفتنه بكونه في ضمانه الملك قبل
الخراج لمن يملكه اذا تلف تلف على ملكه وهو المترى والقاصب لو يملك المقتضى
وباء الخراج هو كمن اخذ ضماناً على الضمان ولو خله فاء القاصب لو يملك المقتضى
بل اذا تلفها فالخوف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخوف وترا الجدل الواسع
دفع الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما فاما اذا دفع الوصل الدين الى الكفيل قبل
الوداعه فخرج الكفيل فيه وكاهما يتعين اء الروح يطيب لم واستدل في ذلك في
العدلين الجورني وقال الامام رضي الله عنهما يرد على الاصل في رواية يقتصر
في رواية وقال في البيع فاسد اذا دفعه فانه يطيب بلبايع جادح ولو كان المترى
اذا الخبز اء كاه لعموم الملك فاء الروح لا يطيب كما اذا دفع في المقتضى والرواية
ولا فرق بين المتعين وغيره وكاه كفاد الملك طاب فيما لا يتعين لا فيما
ذكره الربيع رحمه في البيع الفاسد قال الجورني الواسع رضي الله عنه خرج في هذا
الاصل مسلمة وهي ما لو اعتقت المرأة عبداً فاه واه يكونه لو فيها ولو جنى جناية خطأ
فالعمل على عبثها دونه وقد جنى مسلمة في بعض العتبات يعقل وقد يثبت انتهى او
منقول منا بخلافه في الله فيها **القاعدة الحادية عشر السؤال فادف**
الجواب قال البرادر رحمه في ضاؤه غير او خرائ كاله وغير الثاني قال امرأة ذير طالق
او عيب حر عليه الشيء الى بيت الله تعالى دخل هذه الدار فقال زيد نعم كاه
حالياً لا يجوز يتضمنا اعادة ما في السؤال ولو قال اخبرت ذلك على اء في الدار

فانتهت نفسه اء دخلت لزمه فاء دخل قبل الحجازة لا يتبع شيء الى اخره فيها ختم باب
الطلاق قائم له انا طالق فقال نعم تطلق طلاقاً طلقه فقال نعم لو اء في قول
الست طلق امرأتك قال بلى طلقه لو اء جواب الاستفهام بالوكبات ولو قال نعم
لو اء جواب الاستفهام بالتي كاه قال نعم ما طلقته انتهى **فيما لا يامه**
قال فعلت كذا افس فقال نعم فقال انا بلى والله لو فعلتها فقال نعم فهو كاله
انتهى في اقرار القنية قال لا يخرجك عليك كذا فاد ضل الى فقال افسر انهم حنت
فهو اقرار عليه وليا اخره انتهى وقدر كونا انما يبين نعم وبلى وتفتح على ذلك
في شرح المنار في فصل المدة انما سودة في شرح قوله والامام اذا خرج فخرج الجراد الى
ففي اراء الاصل في غير جرح اليه وفي قيمة الدرر في فاقه اهل العصر قال لا يوصي
احل على قول اء طالق ثلاثاً اء اءتت هذا الشيء فقال الزوج ان طالق ثلاثاً
اء اءتت هذه طلقه هل يتضمنا الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليلاً كونه
تخييراً فقال بل يملكه تخييراً انتهى **القاعدة الثانية عشر لا ينسب اليك ما**
قول فلوراني حبيب سبي ماله فكتة ولم ينهه لم يكن ويكوب بكوته ولو كان
المجس والمعتق او عبداً سبي فكتة ويكوبه اءتت في الحجازة ولو كان
الميراث من الرأهي سبي الرأهي لا يبطل الرأهي طويلاً وفي رواية ولو كان غير
يملك ماله فكتة ويكوبه اءتت بالوفد ولو كان عبداً غيباً في اعياء اءتت
فكتة لم يكن اءتت كذا ذكره الربيع رحمه في اءتت ولو كان في حقه اءتت لم
المهر وكذا انما قطع عضو اخذ في كونه عند الوفاء له ولو كان اءتت ولو سبي
متاعه وهو حاضر اءتت ويكوبه رضي عندنا خلافاً للحنلي ولو كان في حقه يتزوج
فكتة ولم ينهه لا يصير اءتت في النكاح ولو تزوجت غيره كوف فكتة الوالي في مطالبة
التفريق ليس برضا فاء طال ذلك وكذا سكوت امرأة الغنياب ليس برضا
ولو اءتت معسرين وهي في جامع المصطفى وفي عادية الحانية الوعادة لا تشبه
بالسكوت وخرج عن هذه القاعدة ما لا يكثر في كونه السكوت فيها كما نطرح **الاول**

سكوت البكر عند استئجارها قبل التزويج وبعد **الثانية** سكوتها عند قبضها **الثالثة**
 سكوتها اذا بلغت بكرة **الرابعة** حلفت اذ لا تتزوج فزوجها ابوها فسكت **الخامسة**
 سكوتها المصدق عليه قوله لا الموهوب له **السادسة** سكوتها المالك عند قبض الموهوب له **السابعة**
 عليه اذ **الثاني** سكوت الوكيل بقوله ويرد بده **الثامنة** سكوت المثل لم يولد
 بده **التاسعة** سكوت الموقوف اليه قوله للتفويض ولم يرد **العاشر** سكوت الموقوف عليه
 قوله ويرد بده وقوله **الحادي عشر** سكوت احد المتبايعين في بيع التخييل عليه قاله
 صاحبه قد يراد به جعله بيا صحيحا **الثانية عشر** سكوت المالك القديم حين قبضه قاله
 يمين القايين **الثالثة عشر** سكوت المشتري بالخيار حين رآه العديس في تزويج
 خياره **الرابعة عشر** سكوت البايع الذي اوجبه حبيب البع حين رأى المشتري قبض البع
 اذ لا يقبض صحيحا كاه البع او فاسدا **الخامسة عشر** سكوت الشفع او اعلم بالبيع **السادسة**
عشر سكوت المالك حين رآه عبده يسير في تروى اذ في التجارة **السابعة عشر** سكوت
 المالك لا يادة له فسكت عند في ظاهر الرواية **الثامنة عشر** سكوت القم وبقاياه عند
 اودعه او دفعه بناية او اربده اذ كاه يعقل بقاء سكوته عند ابدانه او عجزه
 ببيع او في بيع **التاسعة عشر** سكوت له لا يشترط لولائه داره وهو نازل في داره
 حنف لا لوقاله اخرج منها فاجه اذ يخرج فسكت **العشرون** سكوت الزوج عند ولادة
 المرأة وتبنيته او اربده فلا يملك نفسه **الحادية والعشرون** سكوت المولى عند ولادة
 ام ولده او اربده **الثانية والعشرون** سكوت قبل البيع عند اخذها بالبيع رضا بالبيع
 اذ كاه المخرجه فلا يملكها عند وعندها هي فلو فاسدا **الثالثة والعشرون** سكوت
 البكر عند اخذها بغير تزويج اليه على هذا الخلاف **الرابعة والعشرون** سكوت عند بيع ذبيحة
 او قبضه عقارا او ارباهه ليس له على ما اتفق به في سرقته خلافا لما في خيار
 درهم فيظن المنفعة **الخامسة والعشرون** سكوت يسير عرضا او دارا فصرف فيه المشتري زمانا
 ساكنة مستقط دعواه **السادسة والعشرون** سكوت في القاعة قال للوخر اني اشتري هذه الاثنية
 لاني خاصة فسكت المشتري لو تكرر له **السابعة والعشرون** سكوت المالك قاله

الوكيل بغير اذنيه في امره شرأوه لنفسه فترأه كاه **الثامنة والعشرون** سكوت وكي
 الصبي الما قبل اذ رآه يسير في تروى اذ **الثانية والعشرون** سكوت عند ولادة غيره
 سق ذبيحة سأل ما فيه **الثالثة والعشرون** سكوت المالك لا يتقدم حرمه على غيره
 بل احره ولم يثبت هناك التلاوة في جامع النصارى وغيره ووردت لكونه في
 حيا القينة **الاولى** دفعت في تجديدها بئسها احياء فاستغنى الوب وهو كذا في
 الاثر **الثانية** اتفقت الام في جهازها ما هو مفاد فسكت الوب لم ينفذ الام
الثالثة باع جارية وعليها حتى وفرة ولم يشترط ذلك المشتري كذا سلم
 المشتري الجارية وذهب بها وابتاع ساكنة كاه سكوت غنائه التسليم كاه للملك
 لها كذا في الظاهر **ثم ردت اخرى** المرأة على الشئ وهو ساكنة ينزل منزله نقطة
 في الدار واخرى على خلاف فيها سكوت المالك عليه ولا عذر له انكاره وقيل كل من
 وفيه قضا الملوحة فهو في وثوقه **ثم رايث اخرى** كتبته في الترخ في الثايل
 سكوت المالك عند سؤله عن ابي هو تعديل **الاربعة والثلاثون** سكوت المالك عند
 قبض المراتين اليه الموهبة كما في القينة **القاعدة الخامسة عشر** المرفوض فضل
 في النقل الا في ثل الاول والآخر من دون افضل في نظاره **الواجب الثانية**
 ابتداء السلم شتر افضل في رده **الواجب الثالثة** المرفوض قبل القبض من دون
 افضل في الرضا بعد الوقت وهو المرفوض **القاعدة الرابعة عشر** خراج اخذ حرم
 اعطاه كاليها وجر البقي وجعلها للمهاجرين والارثى واجرت الناجية والزمار
 الذي سائل الرشد كونه على نفسه او كاله ولا يستوي ادم عند السلطان او غيره
 الا للمهاجرين فانه يجر الاخذ والادعيا كما يسياسه في شرح الكنت في القضا فلك الا
 واعطائه على من يخاف مجوع ولخاف الوصي اذ يستولى غاصب على المال فلا دائر
 ليمسكه كما في الملوحة وهل يحل دفع الملوحة لمسأل عنه قوله يوم ترد والاكمل
 في شرح الما رة فيه فحقه اصل القاعدة الجرمه اذ لا يقال اذ الملوحة فيها
 كالتصدق على الخن **تنبه** يرب منها قاعدة ما حرم حرم طلبة في مثلين

القاعدة الثالثة عشر

الاول ادعى دعوى صادقة فانكرا لغيره فله تحليله **الثانية** الخفية تجزى عليها في الذمة في
 حرام عليه اعطى وها لانه يمكن ان لا يكثر بالاسلام فاعطاه اياها انما هو
 على الكفر وهو حرام والادعى منقوله عدونا ولم اذكر **الثانية** **الفصل** في تحصيل
 الشيء قبل اوائله عقيب حرماته وفي فروعها حرمه القاتل ومنه غدا لربك ومنها
 ما ذكره الطحاوي في الذمة في شكل الداراة الحمايت اذ كاهله قدرة على الوداء
 فافهم كذا وم لم ينظر الى سيده لم يجز له ذلك لو نه منع واجبا عليه يسقط باجماع عليه
 اذا اذاه فاعطاه السبك رحمه في شرح المنهاج وقال انه يخرج حسن لو يورثه من جهة
 انتهى ولم ينظر الى كفايته فروعها وانما هي في فروع مذهبها وهما في فروع الشريعة في الولاية
 فليكن في الحكم فانه لم يذكر الوعاء المحل في ما يقربها من فروعها في كفايتها
 قاصدا حرمها في الولاية في موضع موثقة فانها تركة وخرج عنها ما قيل **الاول** في قول الم
 سيده عتقه ولا تحرم **الثانية** لقتل المدبر سيده عتقه ولكن يسقط في جميع قبيلة لو نه في
 لقتل **الثالثة** قتل صاحب الولية المدوية حله فيه **الرابعة** اسكروته في عتقه
 لو جاز لها صحتها **الخامسة** اسكرا لذكر اهل الخلق لعدا **السادسة** شربها ودان في
 لم تقض الصلاة **اب** باع ماله الزكاة قبل الحول فوارثها صحح ولم يجب **الثانية**
 شرعي لم يرض قبل الخ فاصح ايضا جاز له لغير لطيفة قال الجلاء الواسطي رحمه رايته
 لهذه القاعدة نظرا في العربية وهو فاسح القائل كذا اذ ينعى بعد اثبتت بموافاة
 نعم قبل اسنعه على اصل انتهى **القاعدة** **السادسة** **الفصل** في الولاية الخاصة اقرب الخ
 القاعدة ولهذا قال اذ الفاعل لو يزوج اليتم واليتيم اذ قد عدم وله فيهما في النكاح
 ولو اذ رج محرم او اما او معتق والولي الخاص عتقا العتق والصلح الموقوف جازا
 والامام لا يمكن العتق ولو يعاديه ما قال في الكفر ولو يبيع المعتق العتق والصلح لا المعنى
 يقتل ولو لا نه فيما اذا قتل ولو المعتوه كانه قال في الكفر والقائه كالا وبالله يصح
 فضا فليست له بغير **ضابط الولي** قد يكوه ويما في احوال النكاح وهو كالا وبالله يصح
 وقد يكوه ويما في النكاح فقط وهو ما انما العتق والدم وذا في الوداع وقد يكوه في المال

فقط وهو الى الجنب وظاهر كلام المصنف فيهم انها حرات **الاول** ولاية الاربعة
 وهي صنف ذاتي لهما فقل ان السبك رحمه الراجح على انها لو غلبوا انفسهم لم ينزلوا
الثانية السبكي وهي ولاية الوكيل وهي غير لادته فليكن له اذ علم الوكيل غلبته
 يعلم بملك **الثالثة** الولاية وهي بينهما فلم يجز له ان يترك نفسه **الرابعة** فاطر الوقت فيقتل
 النجاة ويجوز الثاني للواقع غلبه بلو بشرط ومنه الثاني فيقتل النجاة في مقتضى
 الاوقاف والعتق قوله الثاني وما اذا غلب نفسه فاه اخرج القاضيه خرج كما في القنية
 وفي القنية لا يملك القاضيه التصرف في مالي اليتيم مع وجود وصيته ولو كاهه نصيب انتهى
 وعلى هذا لا يملك القاضيه التصرف في القرض مع وجود فاطره ولو قبل **القاعدة** **الثانية**
عبر لا عبرة بالعلن البين فطوره صرح بما عاينا في موضعها في باب قضاء المولى
 قال المولى اذ وقت الخ من اذ قضى الخ في ثبوت انه كاه في الوقت سنة بطل الخ فاذ
 بطل ينظر فاه كاه في الوقت سنة بطل الخ في ثبوت انه كاه في الوقت سنة بطل الخ في ثبوت
 فقط وقامه في شرحه الذي روى منها لفظ المأخوذ فضا به ثم ثبوت انه ظاهر
 جاز ومنه كذا في الخ وفيها لفظ المدفوع اليه غير مصروف للكنى ودفع له ثم ثبوت
 انه مصروف اخرا اتفاقا وخرج به القاعدة ما قيل **الاول** لفظه مصرفا للكنة مدفوع
 ثم ثبوت انه غير او ابنة اخرا عند خا لكونه يوصى رحمه ولو ثبوت انه عبده
 او مكاتبه او رجل لم يجز اتفاقا **الثانية** لفظه في ثوب وعنده انه يحسن ثم ظهر انه ظاهر
 اعاد **الثالثة** لفظه وعنده انه محدث فظهر انه موقوف **الرابعة** لفظه الموصى وعنده انه
 محدث في ههنا الوقت لم يوق فظهر انه كاه قد دخل لم يجز فيها وهي في فتح القدر في
 الصلاة والولاية تقتضي اذ يحل مسألة الخلاصة سابقا على ما اذا لم يملك فانه يعيد
 ففي هذه المسائل لا اعتبارا لما قلناه من انفس الامر وعلى عكس الاعتبار لما في
 نفس الامر فلو صل وعنده اذ الثوب طاهر او اذ الوقت قد دخل او انه موقوف في ثوب
 اعاد ويصح ان لو يزوج امرأة وعنده انها غير محل ثبوتين انها محل اكله في ثوب
 لا اعتبارا لما في نفس الامر وقالوا في الحديث لو وطئ امرأة وجدوها على فراشه

يصل اما اذا صح

التصحيح في تلك المرة **معدلة** كل شيء كقولهم وحجة البعير كرسية **الدماء** كلها تحت الدوم
 الشهد والدوم بياقي في اللحم المزول إذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبر والطحال
 ودوم قلب الشاة والميل من بدنة الدابة على الخمار ودوم البوق ودوم الخريف
 ودوم النمل ودوم السمك فالمستثنى عشرة **الجزء** بحسب الأجزاء مأكول وغير مأكول
 على أحد القولين وحجة العادة على أحد الروايتين **الجزء** المنفصل من الحي كهيئة كالأداة
 المقطوعة والساق إلى فطة أو في حق صاحب فطاة حذرة كثر **والنمصر** إذا تحجب
 ثم الخفيف الذي ينفذ في الصلوات يقوم مقام **شترط** في الاحتياط أنه الرخصة في
 موضع الاحتياط والاصح الذي ينبغي به ألا يخرج والناس عنه غافلة فوصف
 من ماء بحسب وجهك ثم يعلم بغيره من عليهم أو عليهم رأي في ثوب غيره بما سألته
 أنه غلب على ظنه أنه لو أجبه أن لا لها وجه والوقود المرفقة إذا التفتت لا تنجس
 إذا تغير واستوتيرة تنجس وحدهم والباقي والذيت والسعي إذا انشأوا تحريم أكل
 الوجبة إذا ربح وتبع ريشها وأغلبت في الماء قبل شق بشرها ما رأته نجس
 وصارت نجسة بحيث لو طوى إلى أكلها أو أدهن محلها أو أدهن **كتاب**

الصلوة إذا شرع في صلوة وضلوا قبل إكمالها فأنه يقتصروا بالركعة الأولى
 فلو قضوا فيها وأما يؤيدها وكذا إذا شرع فأنه عليه فرض ولم يكن عليه أحد أو ف
 ياد في حاله فاسد مطلق وبالوجه صحيح مطلق وبما نأمل صحيح الأول أنه الاحتياطية
 والضالة للحنفية المرأة في الوضوء الذي فرض في ركعتين أو فيها إذا أهدت **الوام**
 بعد الأولى ولم يكن قرا فيها فاستحل سبواها فأنها فرض عليه في الأربع **مسألة**
 من فديتها يقتص منه أربع لو تعدد ولا يتعدده ولو كبرها وبها الاستيفاء
 صح ويتابع ما في سجود السهو فأن لم يؤد إلى سجود آخرها وبها التكليف **الشرقي**
 إجماعا المسبوق لا يكون ما إذا استخلفه الإمام المحذور بخلافه ولو خسر
 ما سبق يقتص أول صلوة في حق المرأة وأخرها في حق الشهد وتمامه في البراءة
 اعتبار ربيعة كما قاله إذا قصد الوضوء ثم أسلم في أثناء الصلاة فأنه يقتص منها

على صفة أبي بن جعفر أنه إذا بلغ على الخليفة أذكر راية سجدة في صلاة سجدة واحدة أو في
 صلاة إذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها مكانة في الصلاة فأنه يقتص من كل
 جزء الذي قبل في عبد الوضوء في يوم عرفة للشرقي وبما زاد عدو وبما أقطع الطريق **مسألة**
 وقع حريق وعند الحائض كذا في غايه لبيان النية بالقلب ولا ينعيم الله تعالى لا عند
 كذا في الشرح الدعوى المتجابه يوم الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة من أن نجسا كذا في النية
 إذا تحجب صلوة الإمام تحت صلوة المأموم أو إذا حدث الإمام عاهدا بعد الفجر أو حتى
 مسبقا فأنه صلوة الإمام صحيحة ودون هذا المأموم إذا حدث صلوة المأموم لو تقدم
 الإمام أو في صلاة أصح **قار** ياد صلواتها فاسدة والمستثناة في الإيضاح إذا ذكر
 الإمام ركعا فترد على التكبير الركعة في الصلوات الأخرى أفضل ثم قيل الصلوة الأولى مع قولها
 شرع فتسلوا بذلك ولم تكن قضيا ركعتين شرع في الخمر فاسية سنة فغيره ولا يقتص منها **الشمائل**
 بالسنة عقب الرائيضا أفضل من الدعاء أو قراءة الفاتحة أفضل من الدعاء المأثور فأنه
 لم يأت به فلو تكمل التسيحات بعد رفع رأسه ولو يأتي بالتسبيح بعد رفع رأسه فركعتين على
 مكشوف الرأس لم يكن الواحدة المكشوفة كالعرض لو يصل في الركعة الأولى ولا يستغني إذا
 قام إلى الثانية الأولى في حق المرأة فأنه واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة والسورة
 الأولى أو لا يصل على تعديل الركن الذي تسجد به كل صلاة أدب مع ذكره واجب أفضل **مسألة**
 فأنها تقاد وجوبا في الوقت فأنه جرم لا تقاد إذا رفع رأسه قبل إتمام فأنه يقتص إلى السجدة
 بأهل دينه فأن الجماعة إذا كان ركعة لم يدخل السجدة في الفجر فوجد الإمام يصلي فأنه يقتص
 بالسنة بعد ما غلظت الصفوف إذا خاف سلام الإمام مسجد المحلة أفضل من الجامع أو إذا كان
 علما في مسجد المحلة في حق السجدة فأنها مأكلة عندنا فأنه مأكلة عندنا فأنه مأكلة
 برب بيت السمر أو في أي فأنه يقتص في سنة الفجر أفضل من غيره فأنه أفضل
 وقيل لا التكليف بين السنة والركعة ولا يقطع ولكن يقتص في أي ركعة أه يختص بصلوة مكانة
 في السجدة أو في فصل فغيره ولا ينعج بكونه رعا بالتكبير أو إذا أراد بالتكبير ودون
 التفتيم أو أنفك المصلي غير صلوة كجارية ودرسه لم تبطل وإن شغل عجم غير حرمه

أهكاه ذوبها مسحاً جاز وأهكاه موشل وكاه ممرها أقل من انصباب مكررك وأهكاه المجل
 قدح لم يجز به غيرة وكذا في لزوم الوضوء الوالوة الزوا لا يثبت نسب من الزا في ثلثة الاوق
 المشاهدة لا تقبل للزاني وفي الزكوة ويجز دفع زكوة الزا الى الزا ومن الزا الزا كاه من
 امرأة لها ذوب مروف كما في جامع النصارى الزكوة واجبة بقدر مسرة فقطع بلوك
 الحال بعد الحول وصورة الفطر وجبت بقدر ممكنة فليأخذ بعد يوم العيد لم تقط الفطر على
 أقارب بنية الزكوة جاز اذا اتم على نفقتهم تحمل الصدقة لم له غلة عقار ولا نفقة على
 سنة ومن يهرعها الى وعليه ثلثا كره له الاخذ وأجزا الا فاعى ولو قوت سنة ياتى
 او كسقى شوية لا يجزى اليها في الصيف فالصبي حل الاخذ عنها في انصباب غده فم الحول
 وغده أقل في انصباب أهكاه في انصباب لا يسترد ما مطلقا والى الساعى استردا أه
 تأيما وأه قسمها الساعى بابي الفطر فتمت ذبا الزكوة خلا فالحل ولو عمل زكوة حل الحول
 بدو وجوده جاز لا قبله وفي الملقط من الواحدة الممل اذا أعطى طيفته شيئا مأوياً الزكوة
 فاه كاه بحيث يعمل له لو لم يظفر يقي عنها والاول **كتاب الصوم** في الصوم الابد
 فاكل لوذا يترك لما اكل في الصوم اليوم الذي يقدم فلهذا قدم بعد ما نواه تقطع ان يخر
 غير الله في الصوم أهكنع زوجته غير كل صوم وجب يا يجابا لا غصوم وجب يا يجاب الله تعالى
 وتوقف الي في فمها غرضاً فضاة اذا اضطرب بغير عذر قال بعض اصحابنا لا بأس بالانقاد
 على قول النجاشي وغيره من قولنا انه كاه يستلهم ويعقد قلم بعده ينفق على ذلك جماعة منهم
 صرده الامام الشافعي رضي الله عنه بالمحدثين من صدق كاهضاً او ينجأ فقد كفر بما اُنزل على
 محمد صلى الله عليه وسلم في الصوم في الصلاة صحيحة ولا يفسدها اذا اكل او شرب ما يتناول
 او قعدا وى به فضلية الكفارة والافطاة الا الدم أهكاه شره فاه عليه الكفارة فانه طعام لا يفسد
 انما من الصوم في السوء افضل الا اذا خاف على نفسه او كاه له رفعة اشتركوا بعمله في الزكاد
 واختاروا الفطر صوم يوم ككركوه الا اذا نوى تقطوعاً او واجباً اخر على الصحيح
 والافضل فطره الا اذا وافق صوم كاه يصوم او كاه مقتياً لا تصوم العيد والافطاة
 والمكبر واهم الولد تقطوعاً الا باذنه المولى لا تصوم المرأة تقطوعاً الا باذنه الزوج

عبد الله بن عبد الله
لله

أركاءه ما فواله يصوم الجبر تطوعا والو بأذنه فأشرا أن تصرا بالصوم لو لم ينذر
 الواء إذا كان طاعة وليس بواجب وكذا في جنبه وجب على التعميم فلو صح النذر فالمع
 ولو بالواجب طاعة فلو نذر حجة الإسلام لم تلزمه الواحدة ولو نذر صلوات سنة وعين
 الفرائض لم ينذر عليه وإن نذر في سنة أو يكمل المغرب ولو نذر عبادة المؤمنين لم تلزم
 في الشهر ولو نذر التجمعات لم تلزمه الزيادة إذا نذر زوجته بالاعتكاف
 ليس له الرجوع ومعه الوقت يصح رجوعه ويكفر إذا دعا وأمره في طاعة وهو صائم ولو
 له الفطر أو إذا كان صائما في قضاء رمضان فمعه رخصة الرجوع إلى أهله الخاصة
 فيها فكل عندهم فولية الفقة والكفارة وأي صائما يأكل ناسيا يجزئ أو إذا كان
 يصوم عنه المأذون صدقة فطره عنه حيث هو ويكتب إلى أهله ليطعموا عنه
 حيث يتم وإن أعطي عنهم في موضع جاز قال الإمام الأعظم رضي الله عنه إذا شهد أحد
 بالهلول فصدوا ولو ثبت لم ينظر وأهله يصومون بها آخر رمضان يقطع التبايع في
 حق المقيم لوقفاً بغيره المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة بجماعها الجماع في الوجوب
 الكفارة ألقاها على الصحيح الخيار فيهما رمضان لا يجزئ له أن يعمل على يصل به إلى
 فيغير بقية النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفيه كذب وهو طاهر بالقبض أيام
 على طلوع الفجر فكل ما زادها على الصحيح وجوب الكفارة **كتاب الحج**
 ضامة العمل يتعدد بتعدد الفعل وضامة العمل لا يشترط معه في قتل صيد
 الجراد ولو لولوة في قتل صيد الحرم كضامة حقوق العباد جامع من أضر عليه أكله
 دم الدابة يكون مجلس واحد فيكفيه دم واحد ولا يأكل من الهدايا أو ثلوثه هو
 المتعة والذرة والنتع الحج تطوعا أفضل من الصدقة العاقلة يكن الحج على الحائض
 الرباط بحيث يتسع للمحبة أفضل من الحج الثانية إذا كان العاقلة المسلم على الطهر
 فالحج فرض والواجب الفرض ولو طاعة الوالدين تجوز المنقل إذا لم يكن الواجب
 مستغنيا لم يحل الرجوع وغيره من المسبب كاه إذا دخل الحرم ويعلم أن طافه ولا يأخذ
 من شعره راسه قاله ابن الميارك رضي الله عنه السنة لا تؤخر فيه أخذ الفقه مع الف

وهي تخاف الفوتية فليالحج ولا تتركه اذا كان وقت خروج اهل بلده فانه قلة
 جازله الترويج الحاي غير المكية اذا غلط ما وقع اليه بالبحر فانه اخذ المأمور المال الحاي
 ورجح في غير المكية قال الامام ابو حنيفة وابو يوسف دهما لو تجزى الحج ولو فالحج ورجح
 الحزم من لو يجوز كما هو تأويل الامام ابو حنيفة والشافعي والمال في انفق المأمور بالحج الكلي في
 الذهاب ورجح من قال ما مضى كمال يدا بالحج الوضو قبل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة
 كاه تطوعا في الفضة فضل رجح الفقهاء في الفضة في الوضو في مكة وهو منقطع في
 ردها به فضيلة الوضو افضل في فضيلة التطوع اذا جمع بين الصلواتين بوقت لا
 يتقبل بعدهما كانه اليتمه في الرباط بحيث ينتفع بالمسكن افضل في الحج الثانية
 المأمور بالحج كانه في فرض غير السنة الاولى في الحج ولا يضيئ في المال والحق ولو
 عاني لم هذه السنة لانه ولو كان لا للتباعد كانه الحاي في السنة الاولى في الحج وقوم غير
 الاخر والاصل في النفقة للامور ولو لم يكن اه كاه ميتا الا انه يقول وكل ذلك اذ يسه
 الفضل في نفسك وتقبل نفسك والاصل عندنا طلق الحج بنفسه اذا قال ادفع المال الى
 حج في اه كاه الوحي وارتى الميت فيسقط على اجازته والمأمور الوضو في مال الامور اذا
 اقام ببلدة تحت غير مال الامور كاه كاه في قدر على الخروج قبل القافلة وقامته بكرة بعد الحج
 متادة كسفر وغيره على الوقاية زيادة على المقدار مبطل لنتفقه اذا اعظم بعده على
 الخروج فانها تقدر اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المام على كاه كاه غير لو يخدم
 نفسه والمأمور خلط الدرهم مع الرقعة والودياع وانه ضاع المال بكرة او بغيرها
 فانفق من ماله نفسه ورجح به وانه غير قضى للوثة ولو لثة المأمور انما امسك ثوبه اكثر
 ورجح ما شيا من المال ادعى المأمور انه سعى بالحج وقوا نفقة في الحج لم يقبل اذا كان
 كاه امرا فلهما ليس له على صدقة واذا ادعى انه حج وكذب القوله كاه كاه كاه
 المية وقد امر بالوفاء منه ولا تقبل بنية المومر ان كاه يوم النحر بالكونة اذا
 يدعى على قوله انه لم يحج ليس للمأمور بالحج الوضو قبله وبعده وكل دم وجب على المام
 فهو في مال الامور الاحصاء في قول الامام اوصى الميت بالحج فترجى المومر ان الوحي يحج

ولو حج الوحي بما له من جاز ولم يجمع وكذا الركوة والكفارة بخلاف الوحيين
 المأمور بالامور بالحج ولو ارجى اذا قال له الامور صنع ما شئت فله ذلك مطلقا يصح
 اختيار الحاي غير الوحي ورجح في الامور اذا امسك البعض ورجح بالبيعة جاز
 يضحى ما خلف واذا انفق من ماله وعاد الميت فانه ينفق الوضو كاه اكثر ما خاف في الميت
 وكاه ماله الميت يكتفى للكرامة وعاة النفقة كذا في الحاي **كتاب الفاضل**
 المتبرع على سعة التنازع مضمون كذا في جامع الفصول اخطا صاحبنا في الفروع الى
 في مسئلة ما اذا كانت الحاي ربة بين شركائين فادعى كل الحرف عليها شريكه وتكليف التنازع
 عند عدله فيجاب الى ذلك وانما لكوة عند كل ربة حصة للملك كذا في راحة المراج
 ما شئت جماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك في مال **الاول** ولو توة الوضو للصغير
 والصغيرة ثابتة للولدين على سبيل المال كل **الثانية** القصاص المومر في شئ
 مثل ان ربة على المال حصة قال الامام رضي الله عنه لا كرى الكثير استغناء وقبل بلوغ
 الصغير بخلاف ما اذا كاه لبا لثانين فاه الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاق الاحتمال
 العفو **الثالثة** ولو توة المطالبة باذالة الضرر العام غرض طريق المسيرة تثبت لكل فرد
 حصة المومر على المال والقصاص اه الحاي اذا كاه ماله يتجزى ليس فانه يثبت لكل على
 المال فلو استخار في الملوك ما يتجزى ليس في عبادته شرعة في عهد آدم الى الوه ثم سحر
 في الجنة الى الابد والتمتع المومر لا يستوجب على عبده ديناً ولو مره زوج عبده في امته
 ولو ضامه عليه بالوضو ماله سيده ولو قبل العبد مولده وله ابنة فتقوا احد هما سقط القصاص
 ولم يجب شيء لغير العاق في عند الامام رضي الله عنه الفرض لوثنة عشر فرقة سبع منها احتياج
 القضاء حصة لا فاوله والفرقة بالميت والتمتع واختيار البلوغ وبعده الكفاة وينقصا
 المهر وبابا الزوج غير المومر وبالقادة والى في الفرقة بخلاف الفرض وبالبوالة وبالردة
 وبتيان الدار بين وبكلى احد الزوجين صاحب وفي التنازع الفاسد التنازع يقبل في
 قبل التنازع لا بعده ولم يقبل آتالة ولا ينفق في الحج والفرقة المستلزمات يقبل بعد رده
 ومكلا احدهما او خريكل المهر بربعة بالرضى وبالحلق الصحيح وبعده بالعدة عليها

١٣
 كسفر المأمور بالحج
 ورجح من قال كسفر المال يستخرج
 الفرض قبل زكاة النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ويجزى كاه كان تطوعا
 في الفضة افضل في الفضة
 الفقهاء يوجبون الفضة في مكة وهو
 منقطع في زحام فضيلة الوضو
 افضل في فضيلة التطوع

سابقا وبمعرفة احد الزوجين ان ضرب امرته على اربعة وعشرون يوما في الزينة بطلت
 وعلى عدم اجابتها الى فراشه وبخطاها في الخيض والنفاس وعلى خروجها من فراشه بغير اذنه
 بغير حق وعلى ترك الصلاة في رواية وقولنا في طرح الكثر فانه مما عساه عنها لها
 يخرج بغير اذنه قبل ان يات المجل مطلقا وبعد اذ كان لها حق او عليها فكانت قابلة في نفسها
 او لزيارة ابنيها كل جمعة مرة وزيارة المحام كل سنة فيما عدا ذلك من زيارة الاحباب
 عبادتهم والولاية لا يخرج الابا منه ولو خرجت باربعة ايام عاصيين او ضلوا في خروجها
 للمحرم والمعتد الى ان يشترط عدم التزويج والتطبيب فيعتد النكاح بما افادته له من كمال
 الوجود لفظ المسقة فانه ينفذ بمسك العين كما في حجة الخافية لوقال فتذكر بهذا الزوج كما
 حجة مع اذ النكاح لو ينفذ به الوطى في دار السلوة ويخلى عن حيا وعمره الى ان يستلتيه
 تزويج صبي امرأة مكنته بغير اذنه ولم يمد دخل بها طوعا فلوحد ولا محرما في الخافية وفي
 ولو على البايع المبيعة قبل القبض فلوحد ولا محرما ويقطع من المني ما قابل البتة والاول
 كما في السورح والوجه ليجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذنه الزوج ولا يحل لها في شعرها
 بشعرها تزويجها على انها بكر فانها في نفسها فحيلة حال المهر والنفقة تزويجها نائيا فليس
 بها كذا في الملقط لو غلط وكيلها بالنكاح في اسمها ولم يكن حاضر ولا ينعقد النكاح تزويج
 امرأة اخرى وخاف انه لا يفعل لا يسم ذلك وانه علم انه يورث بينهما في القسي والنفقة
 وجعل لكل واحدة مسكن على حدة جازله ان يفعل فانه لم يفعل فهو جاحل لم ترك الخافية
 وفي دمانا ومكاننا في نظر الى جعل مثلها في مثلها واما نصف المسمى فلو يمتد به لانه قد
 خير الى دين ولو يقبل الا انظر الى ان ثم انظر لها شيئا معلوما في المهر مخلوقا واما
 ذلك ليس لها ان تبيع وكذا المهر عادة تحت الحجة والمكينة وديبا في الكفاية ودرهم
 السكر على ما هو عرف سرقند وانه شرطه انه لا يدفع شيئا من ذلك ويجب ان يكون
 او ماصلا او في غير ذلك في اذ عطا مثلها في مثلها والمهر الضعيف لو لم يكن
 بالمهر كذا في الملقط القوي يكون كفايا للفتنة كبيرة او صغيرة الا انه يكون عالما او لا
 كذا في الملقط اذ بعد الزفاف انها تزويج بغير رضاها فالقول لها اذا طاعت

في الزفاف ولو زوج بنته في الواجب الى الزوج فمهره ولا يقدح في بطلان الزوج طلبها
 كذا في الملقط لو ينسقي للفاضة ان تزويج صغيرة اذا كانت حرة بغير تطليق ذلك في
 يحسن في خروج بنت رجل او امراته واخرجها من منزلها يحسن الى ان ياتي بها الى بلدها
 كذا في الملقط اختلاف في الصحة والوفاء فالقول لم ينعقد كذا في الخافية او قرار
 بالولد في حرة او امرتها كما لو قرار غيرها وقوله خذ من عفا في نفقة عدوك فيكون
 اقرار بطلانها وقولها اعطى مهرى اقرار بالنكاح كذا في اقرار اليمين في حرة النكاح
 غير الصداق والنكاح باقل من مهر المثل الذي صغيرته يتزوجها غير الاب والجد ومجتمعة ومكنته
 النكاح لا يقبل الفسخ بعد اتمامه هكذا ذكرنا وبني عليه انه محجود فيكون فسخا **فان** يقبل
 بعده في ردة احد الزوجين كما كتبنا في المشرح واما طرؤ الرضا عليه والمصاهرة فتعد **بني**
 ولا يفسخه كما في المشرح **كتاب الطلاق** المسكاة كالصالح في الاقرار بالحدود
 والردة والاشهاد على شهادة نفسه كذا في خلع الخافية الاول في المصاهرة فلو شبع به حكم الاول
 في الطلاق يا طالق في المعتق ياحر وفي الحدود يا ذانية وفي التعزير يا سارقا فخرج
 على الاول لوقال لجادية يا سارقا يا ذانية يا مجنونة ويا عا فلعن المشرع بقوله
 البايع لو يرد لها كذا في المصاهرة ولو قال تزويجها يا كافه لم يرد في نفسها
 كذا في الجاهل والاملا عنه لا ينسقي نسبة في جميع الاحكام في الشهادة والركعة و
 المناكحة والمعتق يملك العريب الذي يملكه الا درت والنفقة كذا في المدايع المجنونة
 لا يقع طلاقه الا في مثل اذ اعلى عاقله فحين فوجدا في المصاهرة وفيما اذا كانا مجنونا
 فانه يرد في نفسها بطلانها وهي طلاق وفيما اذا كانا عتينا او قبل بطلانها فانه لم يفسخ
 فزوج بينهما بجمعة ونية وفيما اذا سلمت وهي كافر ويا ابنا الا سلامه فانه يزوج
 بينهما وهي طلاق البصية لا يقع طلاقه الا اذا سلمت فزوج عليه غيرا فانه وفي الطلاق
 على الصحيح وفيما اذا كانا مجنونا فزوج بينهما فزوج طلاقا على الصحيح وفيما اذا كانا
 عليه كسقي فزوج به كذا في عيونه المبرح المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للمال المضاف فيعتد
 في الطلاق والعاق والندف اذا قال انت حر عدل لم يملك بيعه البيع فله ان قال انا

ولو قال الله على الصديق بدوهم غدا عليك التحيل تخوف اذا غدا وفي مسئلتين فقد
 سوي بينهما **الاول** في ابطال ضار الشرط قال لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا ان قال
 اذا ما غدا فقد ابطلت خياري وقال ابطلة غدا فما غدا بطل خياره كذا في خيار الشرط
 من الثانية **الثاني** قال القبيعي ابو الليث والشافعي وجمعا او قال لا يصح تعليقها اذا ما غدا
 فقد اجرتك صح مع اة الوجود لا يصح تعليقها وتصح اضافتها وفي فروع اصل المسئلة في
 ايامه الجامع لعلق لا يمكن ثم قال لها اذا ما غدا فانه طالق خيب بخلافه فله وفي
 الثانية تصح اضافته في اة الوجود المضافه لا يصح تعليقه بطلب المأنة المانع حرام الا اذا
 علق طلاقها بالثبوت بشرط فتردوا بوجوده فلم يقص بها قولها اة مختاط في طلب الغدا
 للمؤددة العتق كذا في تعليقها في وجود الشرط فيما لا يعلم جزمها الذي مبل للثبوت بعد صحتها
 نفقتها شهر فادعاه وانكرت فالقول لها في المال والطلاق على الصحيح كافي للمصلحة في
 انما طلقها للثبوت وادعى جماعة في الحيض وانكرت وفيما اذا ادعى المولى قربانها بعد المدة
 فيها وانكرت وفيما اذا علق عتقه بطلانها ثم خبرها وادعى انها اختارت بالجلوس وفيه
 كما في المأنة اذا علق بطلانها بالطلاق باجها وها ولو كافر به الا اذا قال اة سررت فاقا
 طالق خسر بها فقال سررت لم يقع كما في الثانية في الطلاق اذا علق بما لا يعلم او صراحتا
 فالقول لها في صحتها اذا علق عتقه بما لا يعلم الا عند القول له على الصحيح كونه للعبادة
 فانه عرف قال اطلقه وقم باختياره كما في المحيط وخروا بينهما في الثانية باعانة النظر الى
 خروج المنة بخلاف الوعد المباح في الرجوع كذا في الشرط ولو قال والبراءة واحد فوجد الشرط طلقها
 واحدة ولو تعدد البراءة تعدد الوقوع كما في الثانية ولو طلقها ثم عطفها مع اخرى واحدة
 بالبراءة ثم انكسرت اطلقها الاولى ثنتين والاخرى واحدة ولو طلقها ثم اضرى ثنتين
 فيها لا يتعد الا بالثنية ولو طلقها الاولى مع اخرى في الاضرى فقد عد على الاولى اذا اخل
 كلمة او في الاضرى على امرأتين واعتبه بشرط فاة التعيين لا بعد وجود الشرط اذا كان
 ثم اية باو فاة كذا ما بعد وكذا باو وقب بالاول والاول كذا في الشرط ثم اعتبه جزا واحدا
 الشرط والبراءة ولو ذكر الجرائين الشرطين فوجد الشرط كل امرأة الزوجا خست بالمأنة

عندنا خلقا كثيرا وبدا هذا القبيعي ابو الليث يكثر الجراء يكثر الشرط كما دخلت كذا
 فوجدت عندك كذا فوجدت اة طلقها ثلثا على امرتك فخرها بيديها طلقها ثنتين او
 بكف واحد فوجدت كذا اطلقها فطلقها وقم ثنتاه على وضع عليك طلاق فطلقها طلقها
 ثلثا وسط الشرط بين طلاقين ثلثا في الثاني وتعلق الاول ذكر مادي بين شرط
 وجزا ثم نادى اخرى فعلق طلاقا الاول وفي وفي في الاخرى ولو بدأ بالبراءة واحدة ثم
 ذكر الشرط والبراءة ثم نادى اخرى فادعاه الشرط طلقها كذا في التعليق عند عدم امكان
 الواحدة بالقرار فصره الى ثلثه كقولهم لو قال لها اة لم اقل عنك فحكيت بكل صحيح
 في الدنيا فانه كذا ياب بطلانها في انواع في القبيعي ارا علقه بوقت قائم بها كذا على وجوده
 في المستقبل كونه للمأنة اة خست ولا يرضى اة فرضت الا اذا قال لصبي اة صحح الصبي
 انما ينفذ طلاقه حكم الوعد والاول اة على الرأى القبيعي العتق ومنه طلب
 باجها فاقه فقال اة لم تطلقني في البيت فوجدت بعد كونه شهره ومنه طلقه فقال
 اة لم اطلقك علقه على زناه فوجدت على امره به وقم فاة على المأنة لا كما لو اضرى
 فوجدت ضم ثنتاه قال لا ربع المخلوثة كل امرأة لم اجامها منكم للميلة فالخبريات
 طلاق جامع واحدة ثم طلق في الطلاق المنة جازها ثلثا واخرها ثنتين اضافة علقه
 فاة قطع الجراء واخر الشرط ووسطا الوقوع تعلق ولفه الوضاعة ولو قدم الشرط
 تعلق المضاف به ولو ذكر شرطا او لا ثم خيرا ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر جزا آخر تعلق
 او وكذا بالاول والثاني بالثاني ولو كذا الجراء واحد كذا التعليق بالثاني جزا
 الاول فلو يقع لوجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه المنة ثلث في الصغين مع
 ايضا صراحتا في الثانية كل علق على صفة لم يقع دونه وجودها الا اذا قال انك طالق
 امس فانها تطلق كالمال ولم ارا اة ما اطلق بر وثبها الملول فراه غيرها ويسعى
 الوقوع لانه المراد دخول الشرط استثناء الكل في كل باطل ووقع عليه في النهاية في كل
 شئ من القضاء انه لو اضرى عشرة وراهم جيا د وقال يتصلوا الا انها دون لم يصح الا
 استثناء لانه استثناء الكل في كل باطل قال له على ما تدرهم ودينار او دنيا ولم يصح

انتهى وفي الوصية قيل الامانة اذا قال غلامى حرة سلم وبذبحى الابن في حياحي الدنيا
 لانه قيل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المهر وقدره على حلة فصار
 بجلوتى ما قال سلم وبذبحى حرا او بذبحى لانه افرد كل واحد منهما بالذبح فقام هذا
 بجلوتى ما قيل به فليصح انتهى **كتاب الوصايا والارباب** في ايضا في الكلام في رعي الله
 وجل له من الرعي فقال عشرة من مالكي الاموال احرار عن الخولاة تعديرة
 في مالكي احرار لم تحم فتمتقوا وقال مالك العشرة احرار لو واحد عن اربعة
 منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير وذكر ذلك فلو كان صرف الى مالكي احرار
 وجبت قيمة على انق واصناف المعقودة فانه يقضى بالوسط الا ان كانت على قيمة
 فانه لا يفتق حتى يورث على كماله كتابه الطهريه احد الثركين في العبد اذا اعتق
 نصيبه بلا اذنة شره لانه كان مملوكا له نصيبه حصته الا اذا اعتق في ماله
 فلو ضامه عليه عدا الامام خلوها لكانت عن الطهريه دعوة الاستيلود تستند
 والتحريم تستمر والاولى اولى وبانه في الجامع ممتنع البعض كالمكانة الا في ثلوث
الاول اذا عجز لا يرد في الدنيا **الثانية** اذا جحد بينه وبين من في البيع بعد البطلان
 الى القن بخلوث المكاتب اذا جحد **الثالثة** اذا قل ولم يتركز وقال يجب التصا في خروج
 المكاتب اذا قل غير فاما في القصاص واجب ذمرا لربلي رعي في الجايات **الثانية**
 في السراج الوهاج والاولى في المنة التامة كالاولى احرار المكاتب في بيع الاول في
 احكام ما اذا اعتق ما في بطنها فلو لم تخرج من الاول لقل في ستة اشهر والمكاتب في
 فانه لا يفتق واحدها في اوقى مثلثات **الاول** في جبايات الميسر لغير بطن امة
 فالقن جنتين في جرح احدها قبل موتها والاخر بعد موتها وبها حياة في الاول رعي
 فقط **الثانية** نفاس الثقلين في الاول وعارانه عقب الثاني لو خرج حرك ولو في
 فانه يفتق عليه وفي ماله حنة لا يرد في الاول لم يفتق ولو كانت اختد لانه في الزا
 والفرق في غاية الكفاية في باب الاستيلاء والتدبير وصيته فيعتق المذنبين **الثالث**
 الا في ثلوث في بيع الجوع عنه ويصح عنها وتدبير المالكه صحيح في وصيته ولا يظلم

مطلد لوصف لطن احدهم
 1 وان شئت عتق الثاني ببيع الاول
 عتق ما اذا ولت الاول
 صح

الحجة في الوصية
 1 الحجة في الوصية
 فقهه بفهم الحكم صح

الحجة في الوصية والثلوث في الطهريه انما قيلت الى معة لا يفتق الا في
 غالبا تايد معنى في التدبير على المختار فيكون مطلقا في الوجادة فقد اكتمل بما يعلم
 معناه بل من حكم في الطلاق والعتاق والكناع والتدبير الا في ما بل البيع والخلع
 على الصبي فلو يلزمها انما في الوجادة والمنة والاداء غير الدين كما في كناع الحامية
 لو صح اقراره بالوقا **قلت** الا في سبيل لونه المقتى مجرى في النسب فاقربا لرجل
 وصدة المقتى فانه يبطل اعتنا في حكمه اقرار التحريض المولى ليجعل البطلان **قلت** في
 مسألة وهي المذكورة فانه يبطل المولى باقراره **والثانية** لما رتد عن التبتة في بيت
 فاعتقها است في كاه المولى وبطل المولى في الاول كما في قرار التحريض لا يفتق المولى
 مع عبده في وجود الشك فالقول للمولى الا في بل كل راحة لحررة الامة حيازة
 الامة غير منها في ذيل الامة بكتن الباردة الامة شيئا في هذه الامة انا
 انكرت ذلك الموصى ودعاها فالقول لها بخلاف ما اذا قال الامة بكرا او لم يشرها
 في قوله او لم يطلها الباردة واقتراسا فية فالقول له وقامه في ايامه الكافي التدبير
 اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذ كان السيد فيها وقد التدبير فانه
 يسرى في قيمة مولا كما في الحامية في المجر وفيها اذا قل سيد كما في شربا التدبير في
 ذم سعاية كالمكاتب عنه فلو يقبل شهادة كما في البرادية وفي المقتى في المرح
 وجباية بجباية المكاتب كما في الكافي وروعه عليه لا يحج في تمام ما دام يسرى عندها
 حر موقوف في الكل **كتاب الوصايا** المعقودة لونه تحت النكاح والامانة
 في المزاكرا في امانة الطهريه يميز القولا على خذوها الا في ثلوث الطلاق والعتاق
 والذم كذا في الملوحة لا يحج في قيم المترك الا في اليدين خلف لا يكلم مولاه ولم اعلم
 واستلوه فاتهم كل حصة كما في الميسر فبطلت الوصية للمولى والحالة هذه فلو وقع علم
 كذلك في الملوحة لا يكون في الجحد للواحد الا في بل وقص على اولاده في بل واحد
 بخلو في بنته وقص على اقدارها المقيمين في بلاد كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في البردة
 حلف لا يكلم اخوة فلاة وليس له الا واحد لا يكلم ثلاثة اربعة فلهذا الجحد

الحجة في الوصية
 1 الحجة في الوصية
 فقهه بفهم الحكم صح

وليس فيه الواحد كما في الوقفات حلف لا يكلم النفس أو لا كثر أو الوال حسب
بكره بخلاف جوارح حلف لا يركب دواب فلو لم يكن ثباته لا يكلم عبده ^{ثباته} فعل
حلف لا يكلم زوجات فلو وأصدقائه وأخوته لا يحلف إلا بالكل أو بقطعة أو بأى
التياب مما يحلف فيه بفعل البعض كما في الواضحة لا يحلف الخالف بفعل البعض
عليه لا في حلف لا يأكل هذا الطعام ولا يمكن أكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا
وفلانا نأوي أحدهما كلهم حرمة القوم على حرام وكلهم أهل فإدراك حرام فكل واحد
الكل في الواضحة الصغيرة امرأة فيحلف بها في قوله أنه تزوجت امرأة أو في مسألة
لو شترت امرأة لا يحلف بالصغيرة أو بامانة حبيبة على ألا تعلق على الوتر من فلو حلف
ليقتله اليوم بالف فاشترى غنما بالف وعداه به فلو حلف ليمتصن علما
اليوم بالف فاشترى علما بالف كريب وبها فاعتقه بوالق ما يلحق لو شتر به
بشرة حلف بأحد عشرة ولو حلف بالبايع لم يحلف به لوه مراد المشتري المطلقة ولو
البايع المودة ولو اشترى أربعين بشفعة لم يحلف لوه المشتري مستقص بالبايع
وأنه كاه مشربا لكن لا حلف بالفرص بل يسمى وتماحه في الجامع فرباب الم
لو يحلف حلف بالمعاقبة أو في ما يلهى به فاضا القلوب أو يلهى على الشرب في
ذوات الاشرار أو بتطليق أو بقول أنه أدب إلى كذا فانه حوالة عجزت فانه
دقيق وأنه حصة حبيبة أو عشرين حبيبة أو بطلوع الشمس كماله الجامع الخالف
عود لا يحلف إلا بالحياب والمعتق أو في شئ فانه يحلف بالحياب وحده الهبة
والوصية والاقارب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب والادب
أنه تزوجت الن أو اشترى العبيد وكل من الناس أو بئيه آدم أو أكلت الطعام
أو طعم ما أو شرب الشرب أو شربا يحلف بواحد الخس ولو قال في أو عبيدا
فلو أنه للجمع ولو عجز الخس في الكل صدقة للحقيقة المتعلقة بتأخر المصداقة
قال لا حبيبة أنت طالع قبل أنه تزوجك بشرا وأطلق لا تبعقد ولو قال أن تزوجك
فانه طالع قبل ذلك بشرا فتردها قبل الشراء لا تطلق وبعده تطلق الياسة إنما فعل

في الخلق وهي مسألة أنه أكل ونوى طعاما فادوة طعام أو إذا قال أنه خرجت في
السفر المتبع وفيما إذا حلف لا يتزوج ونوى حبيبة أو عبيدة الموف لا يدخل
المشرك قال أنه دخل داره هذه وأحد أو كام غلام هذا أو بئيه هذا أو أضاف إلى غيره
لا يدخل إلا تلك التعريف بخلاف النية ولو لم يصف يوخل لتكثيره أو يملك في البحر
كاليد والرأس وأنه لم يصف لا اتصال العقل يتم فباعتباره ويجعل آخره قال أنه
تتمتع في المسجد أو حبيبة إليه فحلف حنفة كونا الفاعل فيه وأنه ضربه أو حنفة أو
قصة أو حبيبة كوة الحلف فيه الشريطة أعترض على الشريطة يقدم المخبر المعلق بشر
ينزل عند آخرها أو بأحد ما عند الأول أو يضاف بالنعكس مقابلة الجحيم بالمتعم
وبالعد لا وصف الشريطة كالشرط الجز للصدق وغيره أو أنه يصلح بالياء وكذا الكتابة
والعلم والكتابة على الصدقة **في النطقية** ويجعل بشرط للصدق المالكية توفل
بروال ملكه وكذا شتر كالا الأول اسم لفرد سابق والحق شرط فرد بين عدلين
من وبينه ولا خلاف في ذلك أو في النطقية نعم في الواضحات تخص الوضوح المتأخر
في الواضحات وفي الواضحات إضافة ما يندرج تحت الوضوح بخلاف غير الواضحات
موقوف لا شرط **كتاب الحدود والتعزير** إذا ما نالت في حنفيا ثم عاد
إلى مذهب يفرغ عند البعض لا تنقل إلى المذهب أو دوة كذا في شفعة الزانية
في آخر غير بقول أو فعل يفرغ كما في التناظر خائنه ولو بغير المدين ولو قال الذي
ياكفر يا ثم أنه شق عليه كذا في العنية وضابط التعزير كل مصيبة ليس فيها أحد
مقرر فيها التعزير وظاهرها قصاصهم أنه يفرغ على ما فيه الكفاية ولم أراه سلم قبل
دار الحرب وأركب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجح النية لم يوافق في العقوبة
الدية في ماله عدا أو خطا يفرغ على المخرج المبادر كعقوبة خمر كذا في التناظر
قال له يا فاسق ثم أراد أقيمت فقه بالنية لم يقبل لأنه لا يدخل تحت الحكم كما في
العقوبة التعزير لا يسقط بالعقوبة كذا في العنية فله عود على كل حال فله عود
أهله بالظلمة بغير كفاية عقودهم في سبوحهم وغرهم عذر كذا في النية عمل

الله اول الله فقال اول لا كفر ولو كفره قال امرته احب الي من الله ^{لشرك} اذ اراد
 واه اراد محبة الطاعة كفر عبادة الصنع كفر ولا اعتبار بما في قلبه ولا كفر لو سخر
 عليه الصلاة والسلام وكفن عنده عورته وكذا لو صرع عيسى عليه الصلاة والسلام ^{لشرك}
 وكذا اتخا الصنع لذلك وكذا استخفى في العورة والمجدوح ما يعظم ولو استلجما
 لمصدا الاختلاف فلو كان وكذا لو تذاق في نارة اليهود والنصارى وحل كنيستهم
 او لم يدخل ولو قال كنت استرزي بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانته وكفره وانك
 في صدق النبي اتم او نقصه او صفه وفي قوله يسجد خلوق والصحح وكفنه اه كوة
 افه بعضه اه لم يكن عداوة ولو كان الفاجر نبيا فمكافرا لو كنه وكفر بنسبة النبي
 عليهم الصلاة والسلام الى التواضع كفر على التواضع في بعضه عليه الصلاة والسلام
 في استخفاف به وقيل له ولو قال لم يقصوا حال النبوة وقيل له كفره نرد النص في العلم
 يعرف اه محمدا اخر الانبياء عليهم الصلاة والسلام فليس يعلم لانه في الضرورية
كتاب القبط والنقطة والدين والمفقو د يحل الجمل اراد الدين الى
 اذا ارده في عيال السيد ارده احدا لا دين مطلقا او الدين الى احدهما او
 الدين جليل الاخر او صبي اليتيم او من يقول او من استعانة به حاله في رده الدين
 السلطة او النجدة او الخيرة فالمستعانة من اطلاق المتوة لو اراد الملقط ^{شباع} الى
 بها بعد التعريف وكاه غني لم يحل له واه كاه فقير فلا ذلك الا باذنه الفاضل في القاطن
 الجيب في الملقط كالمال في العبد كالحرة والعبد لا يبيع فالحل لوكاه اه شهد
 الدين انه اخذه ليرده على ملكه انتق الصفا عنه واتخذ الجمل لا يملكه **كتاب**
الشركة المتفق على جوازها بالفلوس لئلا يبيع الدين في موضع يجرى مجرى النفع ^{للقا}
 العقد مع من لا يقبل شهادته له لو يجرى شركة القرا والوعاظ والدايين والشحاذين
 والمحدث بهم الشك في الحاكم واه شركا البرج للعامل اكثر من راس مال لم يبيع وكوة
 مال لا يبيع عند العامل مضاربة ولو شرط البرج للرافع اكثر من راس مال لم يبيع الشرط
 وكوة مال الرفع عند العامل مضاربة ومثل منها ربح مال كما في السراجية اذا عمل الزكيات

دوة او من يبيعها ويبيعها فليبيع بينهما بخلاف ما اذا قبل لانه لم يعمل غير عقد شركة
 فعمل احدهم كاه تلك الاجرة ولا يبيع للآخرين ما اشترى في اليوم في التاجر في
 بينه وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشترى فيه فقال قواسم كذا فيه
 جاز اذ اذ وكوة قبل قبضه ^{لشرك} اي احدهما شركا في الخروج وفي بيع النسبة جاز ليس
 لاحدهما المستغني بزيادة الاخر فاه سافر فملك لم يبيع فخاله عمل له ولو تذاق في البيع
 بينهما ملك الشركة مع الزم اختلقت رب المال مع المضارب في التقيد والخلوق
 فالقول للمضارب وفي المالك المولى للموكل ولو اختلعت المولى مع غباء العبد للم
كتاب الوقف لو وقف على المصالح نهى الواعى عن الخيب واليقيم ونشر
 الدين والمصر والمرواح كذا في ابن وهبة كل من بنى في ارض غيره باهر فابسا لا ملكا
 ولو بنى لنفسه بواحد فهو له ولم دفعه الواه يضرب الوض وانما البناء ارض الوقف
 فاه كاه انما في المولى عليه فاه كاه بال الوقف فهو وقف واه كاه من مال الوقف ان
 فهو وقف واه كاه فهو له لم يكن متوليا فاه باذنه المتولى ليرجع فهو وقف والوا
 فاه في الوقف فهو وقف واه كاه او اطلق دفعه لو لم يضر واه اخره في التصريح اما ان يصر
 خلوصه وفي بعض الكتب للناظر عليه باطل التعيين للوقف شرعا وغيره من مال
الوقف الناظر اذا اجره من فاه الواجدة لا تنفع الا اذا كاه هو الموقوف عليه
 جميع الربح لم فانها تنفع عبوته كما حرم ابن وهبة دمج مفر الى عدة كتب ولكن
 اطلاق المتوة بخلافه الاستدانة على الوقف لو يجوز الا اذا احتج الربا لمصلحة الوقف
 كتغيره وشرا بغير قبضة بشرط ان الاول اذنه القاض الثاني اذنه تيسر اجارة العاين
 والمصرف من اجرتها كذا حرم ابن وهبة دمج وايس في الصرف في الصرف على المستحقين
 كما في القنية والاستدانة العرف او اكثر بالنسبة وهل يجوز للمولى ان يشترى متاعا
 باكثر من قيمته ويبيع ويصرف على العادة وكوة البرج على الوقف الجواب نعم كما حرم
 ابن وهبة دمج لو بشرط لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقتة فلو كان
 على اوله زيد ولو ولد له وصي وتصرف العلة الى الصغر الى ان يولد له ولو ولدوا

ولو باع في البيع
 ولو باع في البيع
 ولو باع في البيع

فيما اذا وقع على وجهه او جحد وصيا كانا البناء قبل قبضه في الصحيح الجواز اخذ انما انفة
 كانه في المذهب قاله الناظر عقد الجارة جارة في مثلتيه **الاول** انما كانه القاطن ناظرا
 قبله كما فهم من تعليم **الثانية** انما كانه الناظر قبل الجارة كافي القيمة ومثله عليه اذ وجبنا استبدال
 الوقت العار لا يجوز في مثل **الاول** في شرط الواقف **الثانية** انما انقصنا غاصب واجركنا
 عليه حتى صار جارا لا يصح للزراعة قبضه القيمة فيشرى بها او يباين له **الثالثة** انما يجوز
 انما صوب ولا يثبت في الثانية **الرابعة** انما في بيعه لا كثر غلة واحسن طبعها
 فيكون على قولنا في يشرى ويحمله القوي كما في قاضي تاري الهذلية اعادة الواقف باطل
 في جارة المثل لا يجوز الا انما كانه لا يوجب احدها اعادة الا بالاول وفيها انما كانه النقص في
 يسر شرط الواقف يجب اتباع قولهم شرط الواقف كقولنا مع اي في وجوب العمل وفي
 المتروك والاول لا يحيا ميتاه في الشرع **الاول** شرط اذ القاض لا يفرق الناظر له
 غرض غير العمل **الثانية** شرط اذ لا يجوز وقفه بغير سنة وانما من لا يوجب في اختياره سنة
 او كافي الزيادة نفع للفقراء مطلقا في الحالة دونه الناظر **الثالثة** شرط اذ يقرأ على يوم
 فالمتعين باطل **الرابعة** شرط اذ يتصدق بها فضل الملة على خير الى مسجد كذا اهل يوم
 لم يراع شرط والقيم الصدوق على ما لم يغير ذلك المسجد او خارج المسجد او على من سأل
الخامسة لو شرط المستحقين خيرا والحاصل ما كل يوم فللقيم اذ يدفع القيمة في الصدوق
 موضع اخر اهل طلب العينة واخذ القيمة **السادسة** يجوز الزيادة في القاض على ما علم
 الوفاق انما كانه لا يكتفي وكانه عالما تقيا **السابعة** شرط الواقف عدم الاستبدال بالملك
 الاستبدال انما كانه اصل لا يجوز للقاض غرض الناظر المستطاع له بلوحياته طوعا او نهي
 الثاني في متولي كذا في ضلوع المادى ويصح غرض الناظر بلوحياته اذ كانه متصلا بالقاض او
 غرض القاض في الناظر ثم غرض القاض فقدم الخرج الى الثاني اذ الاول غرضه لا يوجب له يمينه
 بائنه باه يثبت عنده انه اهل للملازمة فانما اثبت اعاده ليس للقاض غرض الناظر كذا
 سكاية المستحقين حتى يثبتوا عليه خيانه وكذا الوصي الواقف اذا غرض لناظرا له شرط
 الغرض حال الواقف صحيح اتفاق والاول عند محمد ويصح عندنا في يوسف ومناجي لا يجوز

النصب عبارة عن ايقاع
 الفعل عين ثقل غير ان
 ما كلف على ومثله في
 من التصدير

قوله الثاني

قوله الثاني والصدوق اختار قول محمد وعلى هذا الاختلاف لو مات الواقف فلو كان
 لناظر كونه وكيله عند قبضه غرضه بلوحيته وتبطل ولا يثبت بوقته وعند محمد ليس بكل
 فلو كانه غرضه ولا تبطل بوقته والحاصل فيها انما لم يشرط له الواقف في حقه وهو عانة انما لم يشرط
 ذلك لم تبطل بوقته اتفاقا عند حاصل ما في المخلصه والبرزانية والقوي على قولنا في يشرى
 الاول الجدة في الصابية او لم يجعل الواقف له فيما انقصنا القاض له فيها ويصح بقوله لم يملك الواقف
 اخراجه انتهى ولم امر على الواقف للزمن والوامم الذي ولا يحمل علة الحاق بالناظر
 لتعليمه لصحة غرضه عند الثاني يكون وكيله عنه وليس صاحب الموقوف وكيله غرض الواقف ولا
 منه غرض الموقوف لعدم الاشتراط في اصل الوفاق في كونه جعل الواقف له في الوفاق والمؤدة
 وهو انما يباين ويغيره اولى من غيرهم به جميعا في حله فادع بعض اهل الحيلة في المارة فاما
 اولى مطلقا وانما تنازع في نصب الوفاق والمؤدة مع اهل الحيلة اذ كانه ما اختار اهل
 الحيلة اولى من الذي اختاروا بما في ما اختاره اهل الحيلة اولى وانما فاسق فمضروب
 البناء اولى انتهى كثر في وقتنا اعادة ارض الواقف فعليه جارا فاما صدق بذلك
 لزوم الجروا له لو روبا التبريد ولو شك في صحة الجارة لزمها لم يتجاوز للزراعة
 وبها منقضية مقصودا لما في اعادة الهداية الارض يتاجر للزراعة وغيرها
 قال في البناء اي الوفا للزراعة نحو البناء ونحو التجار ونصب الفسطاط في
 وفي المزارع وفي المدين في البيع الفاسد ولا يجوز اعادة المزارع اي اهل الحيلة
 في ذلك اذ يتاجر الارض فيصرف فسطاطا او يجعلها حظيرة لغيره ثم يسترجع المزارع
 وذكر ان يلى الحيلة اذ يتاجر بها لا يقف الاواب او منقصة اخرى انتهى في اصل
 اذ المفضل بكافة القيلولة وهي النعم بنصف النهر قاله الوفاق الماردي في قوله
 في تفسير المرافاة المقتل داء القيلولة او مكانها وهي المردوس في اولى وهي انما
 الجنة بوميد خير مستورا وصح مقيله وفي النعموس القليلة نصف النهر قاله
 قيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل وقيل
 الاول ردها الى المزارع بالنعم اي المأوى والمأوى في النعموس ارايح ابله ارايح

فيه احد بل يسمى على كل منهم جميع اهل الوقف بالسوية اهل الشعار وغيرهم ^{منهم} ~~منهم~~
وقد اغتربك كثير من الفقهاء في رقافتنا فاستباحوا ثلثا وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا وثلثا
او حتى ثلثه المثلث والمثلث ما نقله الى سوطي غير انها بهم انما هو فيما يقبض المال
ولم يثبت له فاقول انما الودعي المثلث باعها السلطان بغيره ثم وقفها المثلث فانه لو بدع
مراعاة شرائطه **فانه قلت** هل في مذهبنا كذلك اصل **قلت** نعم كما بينت في الرسالة
في الودعي المثلث وقد قيل غير ذلك المحقق ابن الهمام دمجها باب اية الودع المثلث
انما كانه بالمطين حجة والعياذ بالله تعالى وبيئت في الرسالة ان اذا كان فيه مصلحة
صحى وانه لم يكن لما فيه كسب عفا رايهم على قول المتأخرين المثلث **فانه قلت** هذا في
اوقاف الامراء اوقاف المولى فلو **قلت** لو وقع بينهما فانه للسلطان المثلث
من وكل بيت المال ويحب باب الواقعة الى اجاب عنها المحقق دمج في القدر فانه قيل
عز لا شرف برسباي دمج اذا اشترى في وكل بيت المال ارضاء وقفا فاجاب ان
واما اذا وقف السلطان ببيت المال ارضاء لمصلحة العامة فوثر فانه دمج الله في
حيوانه وهل يدعى ما بشرط دائما واما استحقاق المستحقين عند الفسخ في المثلث فمذهبنا
ما في الحارثي القدر من الذي بدأ به في ارتفاع الوقف عارضة بشرط الخاص ام لو لم يكن
اقرب الى العادة وان لمصلحة كالامام الميراث فيصرف اليهم قدر ما لهم
ثم السراج والبطا كذلك انتهى وظاهره انه الموقوف في الصرف والامام والمدرس والوقاد
والغرائز وما كانه بمقتضى التعيين بالكاف في ما كانه بمقتضى التعيين في المثلث
من العادة والكتاب بهم في كل زمانه وبسبب الحاق الجاية المباشرة للجباية ببيت
ملكي بهم ايضا والخطيب ملحق بالامام بل على امام الجمعة ولكن قيد المدرس بعد ذلك
وظاهرهم اخراج مدرس الجامع ولا يخفى ما يستلزمه من الفرق فانه مدرس المدرس اذا كان
تفصلت المدرس من اقرب الى العادة كمدارس الودع واما المدرس الجامع كالمدرسين
بصرفه ولا يكونه مدرس المدرس من الشعار او اذا كان المدرسين على حكم المدرس
اما مدرسا فلو كانا في ظاهر مطلق الحارثي تقديم الودع والمدرس على بقية

الشعار بغيره ثم فاعلمت ذلك فظهر لك انه انك هو والمباشر وانك في غير من
العادة والمطلوعة في السنة وكانت القليلة خاذا الكتب وبقية ارباب الخفاف
ليسوا منهم وبسبب الحاق المؤذنين بالامام وكذا الميعاد في كثره الوحيات اليه للمجد
وظاهره في الحارثي تقديم ذكره فانه ولو نظر الواضح الاستواء عند الفسخ لو فصلهم
كالعادة ولو نظر استحقاق العادة بالمستحقين لم يبق بشرط وانما تقدم عليه فلو اخرج الى
في الودع فلهما شبيه بالوجه وشبه الصلة وشبه الصدقة فيعطى كل شيء ما ياتى به غير
شبه ذكر الوجه في اعتبار رزقه المباشرة وما يقابل ذلك المعلوم والمثلث غنيا في الصلة
باعتبار انه اذا بقى المستحق المعلوم ثم مات او غل فانه لو استرد منه حصته بالحق في السنة
وشبه الصدقة فيصحب اصل الوقف فانه لو يصح على الغنى ابتداء فان مات المدرس انما
السنة قبل مجي القلة وقبل ظهورها وقد باشره ثم مات او غل ينبغي ان ينظر وقت
قمة القلة الى مدة مباشرته والى مباشرة غيره فانه بعد ويقسط المعلوم على كل من
كم يكونه منه المدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعقبه حقه باعتبار اذ
بجي القلة وانما كما كانا عليه في حق الودع بل يقدرا الحكم بينهم وبين المدرس
والفقير وصاحب وظيفة فانه هذا هو الشبه بالغة والاعمال كذا حرم الطرقتين
دمج في النفع الواسع ثم اعلم انه اعتبار رزقه في العلة في حق الودع في غير الوقف
المجعة على الاوقات الثلاثة كل اربعة اشهر فيعطى اعتبارا رادراك القطر
فكل زيادة مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع منه ثم وهو مخلوقا استحق القطر فلهذا في
في القدر لو تنفخ في العادة بموجب الوقف الودعي سئلين ما اذا اجرها الوقف
ثم ارتد ثم مات لمطلوعة الوقف ثبته فانه ثبته الى ورثته وفيما اذا اجره ثم مات
على ما بين ثم مات تنفخ ذكره ابن وهبة دمج في آخر شهره الثاني اذا اجره انما
فهرب وما الى الوقف عليه لم يرض كما في القلة واذا خلت مخلوف ما اذا خلت في حصة الوقف
حسب ضاع فانه يفهمه ان كان في يده غير انها وقف وكذا في شترها او غيرها
وقفا من هذه له رزقه وقد كتبنا نظايرها في الاقرار ووقت حادثة وقف على الودع

الشيء

على احد فلا ثم غيره

ثم على اولاد اولادهم ثم بعدهم على اولاد الاخير فلو لم يكن ثم على ذرية
 منهم وعقبهم من الذكور خاصة دوة الهنائي فاذا انقضت اولاد الذكور صرف الى
 كذا قبل قوله من الذكور قيد الوبا والابناء حتى لا يستحقوا ابائهم وكذا انتم ام هو قيد
 في الابناء دوة الاباء حتى يستحقوا اباؤهم ولو لم يكن ام هو قيد في الاباء دوة
 الابناء حتى يستحقوا اباؤهم ولو لم يكن ابائهم فاجبت هو قيد في الاباء دوة الابناء
 الوصل كونه الوصل هو متساويان في الوصل كما هو جواب في باب المرحات في قوله
 تكلموا فيكم الله في قوله من بعد قوله تكلموا فيكم واما في قوله فيكم فلو لم يكن
 اذ مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم يسيرون الى ابائهم كشور كانوا او
 انا في تخصيص اولاد البنات ولو كان انا فلو كانهم يسيرون اليه وبقرينة
 قوله بعد فاذا انقضت اولاد الذكور ولم يقل انما الذكور والابناء اولاد
 والله سبحانه اعلم ثم بلغني انه بعض ائمة فقيه جعل قيدا في الوبا والابناء ووافقه
 بعض الخنفية فابن الوام المستوي رحمه في التمهيد نقل انه الوصل بعد الجمل
 يرجع الى الجميع عند ائمة فقيه والى الاخير عن الخنفية وانه محل طوم ان فقيه
 اذا كان المظف بالواو وابائهم فيعود الى الاخير اتفاقا الاستدانة على الوصل
 الوقف عند الضرورة فيجوز الوبا دوة الفاضلة كانه المولى يعقل عنه يدين
 بنفسه كذا في خزانة المفتين الناظر اذا فرض النظر لغيره فانه كانه لا التفويض بالشرط
 حتى يطلقوا والافاه فرض في محنة لم يصب وانه فرض في مرض موته مع كونه الفقيه
 والتمه وخزانة المفتين وغيرها وانه حتى التفويض بالشرط لو كان غير الوبا اذا
 كان الوقف جعل له التفويض والمولى كما هو المراسن رحمه في النفع الواسع
 ولم يذكر ما اذا فرض في مرض موته بل بشرط وقتا بالصحة وينبغي انه المولى
 التفويض الى غيره كانه ايضا **وسئل** في ما شرط فاقب بالشرط ثم بعد وفاته الى حكم
 المولى قبل ان فرض النظر لغيره ثم يتصل بالحكم **اولاد** **فاجبت** بان دوة فرض
 النظر لغيره ثم ما يتصل بالحكم بحوته لعدم صحة التفويض وانه فرض موته لا يتصل

مادام المفوض له باقيا لقيام مقامه ونحوه وافق شرط مرقب الرجل معين ثم بعد
 للنظر فخرج عنه لغيره ثم ما يتصل بالنظر الى المرقب فاجبت بالو تتقال ليس للفاضة
 يغيره في نظره في غير شرط الى وقت ولا يحل للمرقب ان يغيره او انظر على الوصل
 رحمه في واقعة انه للفاضة نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم للمجد بغير شرط
 منها ما ذكرته بكون اعطاء خذره وقت الفقر اما ادعى له صدقة فاشبهت الوصل او لا
 وقت على فقره فوافقه فلو يكن كالوصية كذا في الاختيار وعنه ما يعلم حكم المرقب الكثر من وقت
 الفقراء بعض العلماء الفقراء في حفظ اذا وقت على فقره فافقه لم يستحق ماله في سنة
 على الفقر اذ لم يستحقه والفقر ولو بدو في زيادة جهة الغلبة ولو بدو في زيادة
 ومنه نفقة على غيره ولو مال له فقير اذ كانه لوجب الوبا لنفقا كدوى الوصل المحرم
 كانه يجب بغير قضاء فليس بغير كاول الصغر كذا في الاختيار اذا حصل تغير الى وقت
 في سنة وقطع ماله لم يستحق ماله او بعضه فاقطع لويقي لهم دنيا على الوقت اذ كان
 في الغلة من التغير بل في الاحتياج اليه عمر اولاد وفي الوصل ما يفيد ان الناظر اذا اصر
 لهم مع الحاجة الى التغير فانه يصح ان ياتي وقايدة ما ذكرناه لوجبات الغلة في السنة الثانية
 وفاض شيء بعد صرف ماله في هذه السنة لو يعطيه المفاضل عوضا عما قطع وقتا فقتب
 عما اذا شرط الواض المفاضل في المستحقين للفقراء وقطع للمستحقين شيء في سنة بسبب
 التغير على يعطى المفاضل في الثانية لهم ام للمفق **فاجبت** للمفق ما ذكرناه
 والله اعلم وراى اننا بتعيين الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التغير هل يرجع عليه
 بما دفعه لكونهم قضوا ماله يستحقونه اولادهم اذ صرحوا بكونهم يملكون في باب النفقات اذ
 مودع القريب اذا نفق الوديعة على الزوجي المودع بغير اذنه وانه الفاض فاقب
 واذا ضمن لويجع عليها لانه ما ضمن قديرا اما لم دفعه ملكه او سداد ملكه الى وقت
 كما في المرواية وغيرها وقال في كتاب الغصب ان المصنفات يملكها المصنف مستدا الى وقت
 التوديعة حتى لو عيب المصنف الوصل المصنوفة ومنه المالك ملكا مستدا الى وقت
 فينفذ بيعه السابق والى عوق العمل المصنوب بعد التغير فلو كان ماله مودع عوق عليه

كما بيناه في النوع الثاني في حجة الملك ولو كان في العينة في باب الميراث في الوقت لو
 الوقت نصاً ديناً ثم يصرف الفاضل إلى الفقراء فلم يظهر دين في ذلك السنة تصرف
 الفاضل إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الواهب يسير وذلك في الموضع الذي انتهى
 لانه الفاضل ليس بمصدق في هذه الصورة فهو ظهور الدين وقت الدفع فلم يملك الفاضل
 فانه لما نظر استرداده بخلاف ما عرفت لانه منقول لكونه اصراف عليهم مع علم الحاجة
 إلى التبرع وكذا لو يد ما اذا اذنت الواهب بالدفع إلى زوجة القريب فلما حضر هذا الكساح
 وجعل فانه قال في القباية انه شأ من المرأة وانه شأ من الزوج وانه ظاهر المحل في
 الاذنة كما عرفت في بيعه حجة اذنة الفاضل فانه لم يرجع عليه لانه وانه ظهر الموضع
 بالقبضه فليس يعتبر وفي النوازل قيل بوجوبه في وقت دار على حيد على افعال
 في عاقبة ذلك فهو للفقراء فاجتمعت العلة والمجرد فيحتاج إلى العلة للمادة هل يصرف إلى
 الفقراء قال لا يصرف إلى الفقراء وانه اجتمع غلة كثيرة لا في حيد في حيد في المسجد
 والدار يقال لا تغفل قال القباية قيل الفقير انما هو من جهة المسئلة فاجاب حكرا في كل
 الاختصاص وعرف انه اذا علم انه قد اجتمع في العلة مقدار ما يحتاج إلى المسجد والدار
 إلى المادة امكن المادة منها صرف الزيادة إلى الفقراء على ما شرط الواهب انما في قبضه
 فقد استوفى ما احتاجه انما في الوقت اذا شرط تعديم المادة ثم الفاضل عنها المستحق
 هو الواهب في اوقاف القاهرة فانه يجب على الفاضل ان يملك قدر ما يحتاج إلى المادة
 في المستقبل وانه كما لا يخفى لا يحتاج إلى الموقوف إلى المادة على القول المختار والفقير
 هو على ما يقرر فلا يبين ان شرط تعديم المادة في كل سنة والكون عنه فانه مع
 تقدم المادة عند الحاجة إليها ولو يدر لها عند عدم الحاجة ومع الشرط تعديم عند
 الحاجة ويؤخر لها عند عدمها ثم يوافق انما في لانه الواهب انما جعل الفاضل عنها
 نعم اذا استوفى الوقت تعديها عند الحاجة إليها لا يدر لها عند الاستيفاء في هذا
 فيؤخر الفاضل في كل سنة قال في المادة ولا يقال انه لو حاصره اليه لانا نقول في كل
 في النوازل يقال انه حيد في المسجد حيد والدار يقال لا تغفل واصل ما عرفت

المسجد وبعض الموقوف والموقوف لا غلة له فيصرف إلى الفقراء في غير احوال في الموقوف
 خراب العينين الموقوف عليها اولاد وهي الرافعة ناطرة على طرفة كالحق تصرف في اموالهم
 وجعل وصيا بوجوب الخصال في الموقوفات وصيا لا ناطرة كالحق القباية في الوقف في غير طرفة
 متفق مائة الف في المصايا اذ يكون وصياين حيث لم يزل الاول فيكون فانه ناطرة في كل
 ولا يصح غير **كتاب البيع** احكام الخمر في كونها حائضا للمساكنة لا يحجب
 بيعه عن باقي امواله في احكام الفسخ والديون المطلقة لا المقيدة كالحق الظهيرة والاستلوه
 والكتابة والحرة الأصلية والرق والمملك لا يدا بانه وحيث المالك التبرع ليس في
 وجه الاسترداد في البيع الماسدة في الدين فباع مع امه للدين صحة الضحية والظن
 فهي اثنان غير مثله وما زاد على في المتوفى في جامع الفصل في بيعها في الوقف
 ولادة الموهنة كانه رهنها مع بخلاف المتابعة والكيفية والمسمى بخلافه فانه
 لا يتبعها كالحق الرهن في الذي يليه ولم اس الاذنة حكم ما اذا باع مائة وعلم او مع علمها
 ان يملك او دابة كذلك فانه علقا قولهم بقاء البيع فيما لو باع جارية او علفا يكون
 مجزول استثناء من معلوم فصار العمل مجزول فيقول هنا بقاء البيع لكونه معي بانه معلوم
 وبجمله كالم لم ابرح مرياً وفي فتح القدير بقاء علق المحل لا يحيد بيع الامم في حيدتها
 ولا تجوز هبتها بغيره بغير المحل على الوجه كذا في المسطر ولم يركم ما اذا علق امه كقوة
 الكافر في كافر فاسلم هل يورثها كالحق ببيعها لم يورث المحل سلميا باسلاح ابيه والمحال
 اذ سيد كافر ولا يتبعه امة في الجنابة فلا يدفع منها إلى وليها وكذا لو تيسر في الزوج
 في الهبة ولا في حقه الفقراء في الزكوة في الساجية ولا في وجوب الفسخ حلال الامم ولا في
 وجوب الخو عليها فلا تغفل وكذا لا يورثها ولا يترك الجاهل بكونه امة في بيعها
 في ست حائل ولا يتبعها في الكفالة والوجارة والوصية بخلافها في تسع ولا يورثها
 ما دام متصلا فلا يباع ولا يهب الا في حال علقه فيكون فيها في الاعناق في الميراث
 والوصية به وله والوقار ولم ار الاذنة حكم الوجارة كذا في في الصحة في ما عرفت
 فالملح اولي وينبغي ان يصح الوقف عليه الوصية بل اولى ولا فرق في كونه الجاهل تبعاً لوجه

ولا اراد الاذنة في الاحارة لم وينبغي فيه
 القصة لانها لا تجوز للعدوم في المحل
 اذ لو ينفق امة فيكون كذا في الوقف عليه
 في الوصية بالاولى ولا فرق بين الجاهل
 نعم لانه ينفق امة في الوقف عليه
 قالوا لو رهنها لصاحب الوقف في لسان
 الذم كذا في مواهية الميراث

بين آدم والمحيات فلو لم ينزلها لصاحب الدنيا له صاحب الزور كذا في الكراهية
الترادية وثبتت نسبة وتحت نفقة ولم يرد في غيره فانه واجب فيه الفرقة بكونه
معه وبأنه ورثة ويصح الخلع على ما في بطنه جاريته ويكون الولد اذا ولدت له قبل
خمسائة اشهر ولو بيعت في ثلثي سنة او حكم بموالاتي الوفي مشقة وهو ما اذا احتج
الدم ببينة فانه يثبتها ولو لها وبقراره كالحكم والكفر ويحكم ان يقال ثالثة ولذا لم يرد
يبيع الدوم في البيع اه كاه معها وقصة على القول به والبيع بعيب يقض في
اكل الوفي مشلتين احداهما مال البائع فالفهم في رد البيع فبيع يقض لم يتصل
الحالة الثانية لو باع بعد الرد بعيب يقض في غير المشتري وكاه منقول لم يرد
في الحار قال القتيبي بيع جرد في كاه كاه نظن انه يقع جاري قبل قبضه في المشتري
غيره كقوله في حاشية اكل قايما على البيع بعد الوفاة حتى رأتنا نص على عدم
جواز رد قبل القبض مطلقا كذا في بيع الوفي الاعتبار للمعنى في الوفاة صراحة في
موضعها انك لا تفي بشرط براءة الوصول والالة وهي بشرط عدم براءة كاهة ولو قال
بعثت اه سيئت او شاة او ذبابة ذر ثلثة ايام او اقل كاه يباع بخلافه للمعنى
والوجوه للتعليل وهو لا يحمله ولو ذهب الذي في كاهه ابرأ للمعنى فلو تفرق على
القبول على الصحيح ولو قال اعني عيبك عنى بالهكة بيبا للمعنى لكنه في انفسا طويلا في
شرطه وانما انما في شرطه المقصود بزيادة بكونه اذ حراة للاعتناء ولا يفتقر
مطلخر غير ولو اجبر بلفظ الكفاح صحته للمعنى ولو لم يكن بلفظ الرجوع صحى ايضا ولو قال
لمعبد اه اديت الى الفاقاة حركة اذ قال بالتجارة وتعلق غنقه بالوفاة وانظر
للمعنى وكذا في فاسدة ولو قصص على ما لا يحسن كنهه نيم صحى نظرا للمعنى ومروية المهر
كالعقود اللفظ لكونه عليا لم يجرى ويصدق البيع بغيره هذا كذا في افعال الهدى
ويصدق بلفظ الهبة مع ذكر المولود بلفظ الاعطاء والاشراك والودح والاذ
والد قاله على قولين قد بيناه من قبل في شرح الكفر فتعقد الجارة بلفظ
الهبة وانما في الثانية بلفظ المصلح غير المانع بلفظ العارية ويصدق الكفاح

بأيد على ذلك المدين للمالك بالبيع والبراء والهبة وانما في ذلك ويصدق المصلح بلفظ
كفك ولو قال لمعبد بعت نفسك فتك باله كاه افعاقا على ما في نظر المعنى ولو
رب المال للمضارب كل البيع كاه المال قرضا ولو شرط لرب المال كاه بصفة ويقع
الطلاق بالفاطمة ولو صلح غير الله على نصفه قالوا انه اسقاط للباقي فتعقده
عدم اشتراط القبول كالأصل وكونه عقد مصلح يقضه المبتلى كاه الصلح كاه الوكيل
والقبول ولو ذهب المشتري بالبيع في البائع قبل قبضه فقبل كاه افعاقا وخرج غير هذا
الصلح بل من ان لا تعقد الهبة بالبيع بلوعى والعداوية باجادة بلوح
والبيع بلفظ الكفاح والشرطي ولا يقع العتق بالفاطمة الطلاق واه فوجها
لطلاق والعتاق يدعى فيهما اولا فاطمة المعنى فقط ولو قال لمعبد اه اديت الى
في كين بعض فادها اليه في كين اجماع لم يعق ولو لم يطل بطلان رويته بخلافه على
كأن لم يطل رويته الهبة بشرط العتق نظرا الى جانب اللفظ ابتداء كاهت هبة
والى جانب المعنى كاهت بيبا انتهى فثبت احكام في الجارات ويجوز ان يفتق
بيع الوفي ويحذر الذي يدين ان يدينه ولولاه الصغير كاه في الحاشية الشرا اذا
وجوهناذا على المباشرة فلا يتوقف شرا المصطفى ولو شرا الوكيل المالك ولو
المولى اجماعا للوجوه بدوهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالمولى وقيل نعم في
البيع ويطلق الزيادة كاه في القتيبي الوفي المثل المير والمفاح اذا استاجر
اجرا باكثر من اجرة المثل فاه الزيادة باطله ولا تقع الجارة له كاه في الحاشية
الذبح وصحت في المذروع الوفي الدعوى والاشادة كذا في دعوى الميرادية المدين
على سماع الشراصة لا المقبوض على سماع الشراصة ونظر كاه في الذخيرة كذا في
يجاب مبطل الاول في العتق على ما كذا في بيع الذخيرة المعنى فتعقد صحى
الفايدة فالقيد لم يصب ولو يبيع ببيع بدوهم استوفى وفاهته كاه في
ولو يبيع جارة ولا يحتاج اليه كنه دار بكنه دار اذا قبض المشتري المصطفى
ملكه الوفي قبل الوفي ولا يملكه في بيع الهازل كاه في الوصول الثانية لو شرا

وقت العقد وقبله وقت القبض فلا خيار اذا اراده ان يبيع الى المشتري
 فلو بوجه اذ اراده الا اذا اعاده الى البايع ببيع القسط موقفا فلا في ثلثه فكل
 ان اشترى الى ريفه المالك وهي في التيقن وفيما ان يبيع لنفسه وهي في البديان وفيما
 اذا يبيع عرضا فغاصب عرضا للمالك به وهي في بيع العبد ببيع البراءات
 التي يكتسبها الديوحة على الحال ان يبيع فاصداة ائمة تجاري حوزة في بيع خطوط
 الوحدة ففوق سبها باءه مال الوقت قائم ثمة ولا كذلك هنا كذا في القيمة ببيع المودع
 باطل الا فيما يستخرج الوقت في المقتال اذا احاسب على اثمانها بعد استهلاكها فانه
 جائز ان يتخاها كما في القيمة في بايع او اشترى او اجر ملكة او قاله في ثلث
 اشترى الوصي في مودعة المبتدأ دارا بغيره وفيها خمسة لم يبيع او قاله في ثلث
 اما دونه فلو ما باله وقيمة ثلثة لم يبيع ولو يملكه بالبيع ويقتل بالثمن
 او دونه والموقوف على الوقت لو اجر الوقت ثم قال ولو مصلح لم يجر على الوقت
 والوكيل بالشراء لا يبيع اقله بخله بالبيع في بيعه وفيه والوكيل بالبيع على امته
 يبيع اقله الوارث والوصي دونه الموهوم والوارث الد بالبيع بدونه الموصي
 لو يبيع الوجادة بوجه ملك العين التي انقطعت وفي اجادة الوبايع اما دونه
 المودعة بوجه ملك الموصي في بطل عبود الموصي على اجازته ولو يبيع الموصي
 مقام الوفي القيمة كما في قيمة الولاء المحبة ولا يجوز تزويج الضعيف على البايع الوفي الضعيف
 ولها مودعة في شفعة الولاء المحبة الموقوت عليه العقد اذا اجازته فلو رجوع لم يملك
 في شفعة الولاء المحبة اذا اجازته لغير شفعة الوارث فانه لم يبيع الحق في المحبة لا يجوز الا
 عنها الحق في الشفعة فلو مصلح عنه بالطلب الرجوع به والاصل في المحبة بالانجاء بطل ولا
 لها والاصل في احدى زوجيته بملأ ترك ثبوتها لم يلزم ولا شيء لها فكلما ذكر في الشفعة
 على هذا لا يجوز الا غياض غير الخواص بالوقاف وخرج عنها حق النقصان وذلك
 المتناع من الحق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الذي يجرى دهر في الشفعة بالفضل
 بالقبض اذا صالح الكفول بالبيع ولم يجب وفي بطلانها رواية في بيع حق اللقاة

في الطريق
 لا يجوز تزويج الضعيف على البايع
 الا في القيمة والوصي على
 الشفعة الولاء المحبة الموقوت عليه
 العقد اذا اجازته فلو رجوع
 له الا في شفعة في قيمة الولاء
 المحبة

في الطريق رواية وكذا يبيع الشرب والعقد ولو تبع العقد الماسوا اذا تعلق
 به حق عبودهم وانفع العقد في ثلثه اجر فاسدا كما في استاجر صحيحا
 فلا وله نصفه المشتري في المالك يبيع صحيحا فلكل نصفه المشتري فاسدا اذا اشترى
 نفسه وكذا اذا زوج الفسخ حرام الا في سلباتيه احداهما في الولاء المحبة اشترى الكسبر
 المسلم من دار الحرب ودفع الثمن ورجع ذوقا او عوضا ففسخ حازة كاه حرا
 وانه كاه او سربعدا لم يجر الثانية يجوز اعطاء الزويج والناقص في النكاحات بالبيع
 هو حبس البيع للمال الحال في ثلثه في البراذية لو اشترى العبد نفسه من مولاه
 ولو امر بعد اشترى نفسه من مولاه فاشترى لغيره ولو باع دارا هي كاه ازاقت
 المشتري بالبيع لو اذنه البايع قبل ثمنه لم يجر في ثلثه يبيع نفسه الا في
 والاعناق والامتناع دونه انطال الكفاية كما في البراذية شرالوح كونهما الصغير
 ما لا يجباي غيرهما فذ عليه الا اذا اشترى من ابية او منه وفيما جيبه كما في الولاء المحبة
 اقله الا قاله صحيحا في السلم وكاه المسلم فيه دنيا سقطت والقطر كونهما
 كما ذكره الذي يجر دهر في باب الحال للمتاخيم ببيع مودعه وكفاية دهر ام ولله
 وفيما يبيع ماله الغائب بطل ببيع الدواب المحتاج كذا في ثلثه فثقات البراذية المقتضي
 على سبب الشراء محضه عند بقاء الثمن وعلى وجه النظر ليس محضه مطلقا كما ينبغي
 في شرح الكثر المحلة في عدم رجوع المشتري على بايعه بالثمن عند انقضاء البيع اذ
 يجر المشتري انه بايعه في البايع قبل ذلك فلو رجع عليه لم يرجع عليه كذا في البراذية بخلاف
 الشرط في البيع داخل على المالك لو على البيع فلو يطله الا في بيع نفسه اذا اشترى
 فانه يطله في فودا الكسبر ببيع في دعوى البراذية المرفوعة عند الامام الثاني
 المتناع والمحذور الطريق والميل وفي ظاهر الرواية المتناع هي الحق استلحق
 البيع لو يطل بوجه البايع الوفي الاستصناع في بطل بوجه الصانع اذا اختلف في
 البايع في القول ثمانية في السلم واذا اختلف في مودعه فلو خالف الوفي في السلم
 راسا الحال بعد الا قاله كونهما فلو يجرى التصرف فيه بعدها قبل الوفي سلباتيه

لو كان اذا اختلفا فيه بوجوبها تجوز ما قبلها ولا يشترط قبضه بوجوبها قبل الاقرار
 تجوز قبلها بدل المصدق كراس المال فلو بدع القرض قبل الاقرار فاقترعها ولا يحذف
 القرض فيها قبل القبض كذا في مسئلة لا بدع قبضه قبل الاقرار بعد الاقرار كقبضها
 تجوز في راس المال والكل في الشرع يشترط قيام المبيع عند الاضطرار للحال الوارد
 استملكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية الى احوالهم الذي ما قبل ببيع حرم
 وخرج منه وبينه فالحالين استأتم ولم يخرجوا اليها وبين المولى وعبد وبين المتعا
 وبينه وبينه كما انما كان في ايضاح الكفاية **كتاب الكفاية والحوالة**
 برأه الاصل من جهة البراءة الكفيل اذا اضمن له الدفء اليه على فله في حين فله
 على انه قضاه قبل ضمانه الكفيل فانه الاصل برأه الكفيل كذا في الحاشية المتأخر
 غير الاصل تأخر عن الكفيل الا اذا اصاب في المحاقب غير قبل العدم بل ثم كذا في ثم عجز
 الحاشية تأخرت عن حاشية المصالح الى عقوب الاصل ولم حاشية الكفيل كذا في كذا في
 الحاشية ولو كان الدين موقوفاً ففعل به فاح الكفيل من جهة عليه فقط ففعل في هذه
 ختمت الكفيل ولا رجوع الوارث ان كان الكفاية بالوجه من قبل الجعل عقوباً كذا
 في الجمع اذا الكفيل يوجب برأهما للطالب الا اذا احواله الكفيل على مديونه وشرط برأه
 نفسه خاصة كما في الهداية الفروع لا يوجب الرجوع فلو قال استأتم هذا الطريق فالتأ
 فلك فافذه للصاحب او كل هذا الطعام فانه ليس بمسحوق فافذ فافذ
 وكذا لو اقره رجل انما حرة فزوجها ثم ظهر من مملوكة فلو رجوع بغيره الاول على المخر
 الو في ثلوث **الاول** ان كان الفروع بالشرط كما لو زوج امرأة على انما حرة ثم خفت
 فانه يرجع على المخر بما عده المستحق من قيمة الولد **الثانية** انه يكون في ضمن عقد مضاربة
 فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد انما استحق بعد الاستيلاء ويخرج بقيمة البائ
 في بيع المشتري ثم اخذت الدار بعد ان يعلم انما وافر قال الوي لا هل السبق بالبيع
 ابنه فقد اذنت له في التجارة فظهر انه ابن غير وجوب عليه للفروع وكذا اذا قال ابني
 عبيك فقد اذنت له في بيعه وحقه دين ثم ظهر عبيداً فيخرج على كاه الوي حراً

كتاب الحوالة بين نقل الدين
 خذته الى ذمة وتصح في
 الدين لا في العتق وضمان المخل
 والمحال ودرر المخل بالحوالة
 عليه الدين والمحال له الطالب
 والمحال عليه المخر قبل الحوالة
 والمحال له المال من مخرج كسر

عبد المولى
 لا بد من الرجوع
 له بالقيمة
 عليه بالقيمة
 ولا اقل من

والو قبضه القرض وكذا اذا اظهر حراً او مملوكاً او مكاتباً وكذا بدع الرجوع من مضاربة
 اليه والامر بما يضمنه كذا في مأذونة السراح الوهاب **الثلثة** انه يكون في عقد بيع
 نفسه الى الدافع كالمضاربة والوجارة حتى لو هلكت الوديعة او اصاب المستأجرة
 ثم اتحققت ضمن الموضع والمستأجر فانه يبرأه على الدافع بما مضاه وكذا حرة مكاتبها
 في العارية والمهنة لو بدع كاه القرض كاه لنفسه وقام في الحاشية في فصل الفروع في الفروع
 في البيع وقد ذكر في القينة ما قبل من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دولو
 فاستأجره بناء على قوله ثم ظهر انه اراد من قبضة وقد اختلف المشتري قبضة فانه يبرأه
 ما اختلف ويبيع باليمين ومنها اذا عجز البائع المشتري وقال قبضة متاعي كذا فاستأجره
 بناء على قوله ثم ظهر فيه عيب فاحسن فانه يبرأه وبه يفتي وكذا اذا عجز المشتري البائع ففتي
 المشتري بغيره الاول وبما فيه فانه يبرأه قبل ان يبيع ربحه في باب ثبوت النسب
 اذ الفروع باجود احري بالشرط او بالمضاربة فامر بفتح على الشرط انما في مسئلة
 في باب متفرقات يبيع الكثرة بغيره فافعه لا يبرأه احد احضار عبد ولو لم
 الزوج احضار زوجته الى المجلس القاضى لسماع دعوى عليها ولو فيها هذا في كل
 الكفيل بالنفس عند القدح في الوي اذا ارجسها بغيره ابنة فطلب المصاح
 منه فولي الوي احضاره ككونه في تدبيره كما في جامع الفصولين **المثالثة** في
 القاضى خلاصه في المخرجين جلس القاضى بدعي عليه فادى الوي انه يطلب
 السجاء باحضاره كما في القينة **الرابعة** ادعى الوي حريته في الزوج فادعى
 الزوج انه دخل بها وطلب في الوي احضارها فانه كانت تخرج في حياضها المخر
 الوي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئاً اخر فادى الوي اليها اميناً
 فانه يبرأه من الوي المخر في ربحه القضاة في اقام غيرهم فوجب بامر فانه يرجع
 عليه بما دفعه وانه لم يشترط كالو امر بالوفاء عليه وبمضاربة الوي في كل امر
 فتعويضه بغيره او بالوطعام على قدرته او بما اذنته كاه او بارة رب فلا
 في أصله في وكالة البراذنة في كل موضع عليك الموضع اليه المال الموضع اليه

فانتم مرجع

فانتم مرجع

معا بل عليك حاله فانه المأخوذ يرجع بلو شرطه والاصل تركه اصله في السرم (الكتاب)
 في الزكاة فليزج الكفيل بالنفس طالب تسليم الوصول الى الطالب مع قدرته الوارثا
 بنفس فلوه الى شرطه على غير ايدى بل يصير كنيته اصله في ظاهر الرواية وهي الجملة في حالة
 لو تلمذ كان جامع الفضل ابناء الوصول ويجب ابراء الكفيل او كفيل النفس كما في جامع
 الفضل كفيل بنفس فاقطع عليه ان لا يحل له على المطلوب فله اخذ كنيته بنفس انتهى وكذا
 في الزكاة الواو قال وحل في قوله ولا يحل له ولا يقيم انا وصيه ولا يوصى انا عليه
 فخير سرا الكفيل وهو ظاهر في آخر وكالة الديات في صفة الغور في الحقيقة هي صفة الكفا
 انتهى لكفيل مني الوصول في السرة كانت كنيته حاله ليخلص فيها اما بالاداء او بالبراء
 وفي الكفيل بالنفس يرد اليه كما في الصفر فان يبيع بما اذا كانت بامره لا يبيع
 الكفا لانه لا بد من صحته وهو مات ولا يقط او بالاداء او بالبراء فلو يبيع بغيره كيد
 الكفا فانه يقط بالتخيير فله الا في مسألة لم أجها قالوا لو كفيل بالنفقة المودة
 الماضية صحت مع انها تقط بدونه ما عمت احدها وكذا لو كفيل بنفسه شره مستقبل وقد
 قرر لها كل شرط كذا او يوم يأتي وقد قرر لها كل يوم فانها صحيحة كما هو به القاض
 ياخذ كنيته في المدعى عليه بنفس ان ادعى المدعى ولم يترك شهوده او اقام واحدا او
 ادعى وقال شهد في حضوره ياخذ كنيته باحضار المدعى ولا يجزى على اعطاء شهود المال
 ولا يستثنى في طلب كنيته بنفس ان اقامه المدعى عليه وصيا او وكيله ولم يشهد المدعى
 الوصاية طال وكالة وهي في ادب القضاء وما ان ادعى بولد الكفاية على
 مكاتبه او دينه غيرها وما ان ادعى لعبد المأذونة الغير المدبوبة على مولاه دينه
 بخلاف ما ان ادعى للمكاتب على مولاه او المأذونة المدبورة فانه يكفل كذا في كذا
كتاب القضاء والشهادات والدعوى يعتمد على الخط ولا يعمل به ولعل
 بكتيب الوقت الذي عليه خطوط القضاء الماضية لوه القاض لا يقضى الا بالجمعة
 وهي البيئية او الاقرار او التلوك كما في وقت الحامية ولما حضر المدعى خط الوقاير
 المدعى عليه ولا يحلف انه ما كتب وما يحلف على اصل المال كما في قضا الحامية وهي

مطالعہ کتبہ الموعود

مجلس توكمیل بنیقة

جمع

بيع القينة اشترى حانوقا ^{على} بعد القبض على ابيه مكنوقا وقص على مسجد كذا
لغيره كونها علوة لا تبني الاحكام عليها انتهى ^{وعلى هذا} الاعتبار يكتب اليه
على كتابه او يصحب قلة الا في مسئلتين الاولى كتابا ^{على} الحبيب بطلب الوفاة الى
فاته بوليه وبنيب الوفاة لهم كمانه البرجانية ويمكن الحاق البركات السلطنة
بالوظائف واما آية كانت القلة انه لا يورثه كانه الملة الاضيق في دولة
لحقن الدم فلو الثانية ^{يعمل} بدقة السمار والمصارف والبيع كما في قضا الخاتبة في
الفرس من بانه في اجنادهم الله ردوا على الامام ما كنت دهم في علمه بالخطا كونه
الخطيب الخط فكيف علوه من ضا فترده ابنه وصباة ^{دعهم} بانه لو كانت في قضا
الامام عليه وقام فيه التهاديات وفي اقرار التراضي ^{ادعى} ما في حال اللقا
عليه كما يوجد في تركه المدعي بخطه وقد التزعة لا يكونه اقرارا وكذا لو قال
ما كانه في جريدتك فعلى الا اذا كانه في الجريدة شيء معلوم او ذكر المدعي شيئا معلوما
فقال المدعي عليه ما ذكرنا كانه تصديقا لوجه التصديق لا يلحق باليمين وكذا اذا
اشار الى الجريدة وقال يا فلان اني اذكرك ببيع ^{للمدعي} ما في يمين ما رايتك بيمينها كذا انتهى
من عليه اذا استثنى غرضه فانه لا يقره وكذا قالوا انه المديونة لا يقره في المجلس
ولا يقره ولو قيل قلت الا في لونه اذا استثنى غير الخفاق على قريبه كما مره في البيع
الواجب من القسم واذا استثنى غير كانه الظاهر ومع قدرة كاصح بانه في بابه في القلة
الجامعة اذ المدعي يقره بالثأير فلا لوجه القسم لا يقصه وكذا انقصة القريب تعط
بغير الزمان وقوله في الجاع يقره بالثأير فلا الى الصلح لا يحلف القاض على يمينه
فلو ادعى على ثأير له حياته ^{بما} لم يحلف الا في ما قيل الاولى اذا اتم القاض وطعن في
الثانية اذا اتم سلكي الوقف فانه يحلفها نظرا لليمين والوقف كما هو على الثانية
الثالثة اذا ادعى الموضع على الموضع حياته مطلوبة فانه يحلفه كمانه القينة الا
المرجع الغرول الحامة في دعوى العصب ^{الاولى} السادسة في دعوى السرقة ^{والثانية} في
التي استثنى فيها بخلاف ضا دة ^{المرجع} ستة العصب يقتصر على القينة عليه ولا يقره

فَالْغَفَّارُ وَإِلَّا لَمِ الْغَفَّارُ
فَالْغَفَّارُ وَوَعِظَ قَلَمٌ بِرَحْمَةٍ كَافٍ

حفظه لا كلون الفاضل عاصم محمود

الحمد لله

...

۳۰

الفخية في ادب يتعدى الى كافة الناس فلو شئنا دعوى احد في بعده في الحرية ^{صلية}
 والنسب وذكور النكاح والتمتع كذا في النكاح الصغير والتمتع بالوقت يقتصر
 ولا يتعدى الى كافة فستسمع الدعوى بالملك في الوقت المحكوم به كما في الحاشية وما جاع
 الفضول في واحدة يتعدى الى من تلقى المقتضى عليه الملك منه فلو اتى المبيع في المشتري
 بالبيعة والتمتع كانه قضا عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو يرد من المبيع بعد على الملك
 لم يقبل ولو اتى من غير مريد وارث بقضا بيينة ونحوه انه من ثمة كانه قضا على
 ساير الورثة والميت لا تسمع بيينة وارث آخر كما في البراذية وفي شرح الدرر
 ملو خسر فيه باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة غير ان تسمع دعوى
 الملك في احد وكذا القضا في فريضة واما الحكم في الملك المورث فلي الكافة في المارخي
 لا قبل بيينة اذ قال زيد بكذا بكذا عبدى ملكك عند غيبة اعوان فقال بكذا عند
 عبد بشر ملكك عند غيبة اعوان فاعتقني وبرهني عليه اندفع دعوى زيد ثم اذ قال غدر
 بكذا انك عبدى ملكك عند غيبة اعوان وانك ملكك الالة فبرهني عليه يقبل ويصح
 الحكم بحرية ويجعل ملكا لغر ويؤمل عليه اه قاضي خان قال في اول البوع في شرح
 الزبادات ضارت ما ثل المدايب على فاعين احدهما عن في ملك مطلق وهو قوله
 حرية الاصل والتمتع به قضا على كافة الناس والناس في القضا بالعتق في الملك المورث
 وهو قضا على كافة الناس في وقت المارخي ولا يكون قضا قبل فليكن هذا اعاد
 منق فاه الكتب المشهورة خالية عن هذه القاعدة انتهى ومنها فائدة اخرى هي
 انه لو فارق كونه على الكافة بيينة او بقوله انا حر اذ لم يسبق منه
 بالرقا كما صرح به في المحوط البرهاني في اختلاف المذهبين مانع من قبوله وتوعد
 في الطباق لفظا ومعنى الالة في ما ثل المولى في الوقت يقضي باقلا كما في شرح
 قاضي القضاين من باب الحضا في الثانية في المراد اختلاف في مقداره يقضي بالوقل
 كما في البراذية الثالثة شهدا احدهما بالنكاح والاخر بالبروح وهما في شرح التلويح
 الحاشية شهدا له عليه الف والآخر انه اقره بالقبول كما في العدة ان كان شهد

سطر اختلاف ان يري

شهدا احدهما بالبرية
 والاخر بالعتقة
 تقبل في الالة

انه اعتقد بالبرية والاخر بانها سنية تقبل تجلوف الطلوع والصحى المقول فيها
 وهي القضا بجعل انها لا تقبل في العتق كذا في الصيرفة وذكور في الشرح سنة
 عشر اخرى فالحاشية ثلوثي وعشرة ثم راي في الحضا في باب الشهادة بالوكالة
 ما ثل لزا عليها فالتراجع وقد ذكر في الشرح اه المسئلة انهاء واربعو مسئلة
 وبشرها مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضا ويوم القتل يدخل كذا في البراذية
 والاول الجدية والفضول وعليها فروع الالة في مسئلة في المولى الجدية فاه يوم القتل لا يقبل
 وهي مسئلة الزوج الى مهرها ولو فانه يقبل بشرها بتاريخ ما قضا لما قضى القاضي بخر
 يوم القتل في القينة في باب المدفع في الدعوى ذكر مسئلة القضا فيها فاه يوم
 الموت يدخل تحت القضا فارجح اليها اه سنية ورحم ثل في خزانة الوكيل في الدعوى
 في ترجم الموت فلتراجع وقد اشعنا الكلام عليها في الشرح في باب دعوى الرجلين
 في هذا المسئلة اذا اقر شهدا انه لم يرد عذره ولا يقبل لفسخ كما في القينة الى احد
 الشريكين المارة مع شريكه فلو جبر عليه الالة في جوار يتبعان لهما وصفا ونكاح
 وعلم اه انه ذكره ضررا فاه الالة في المصحين يجبر كما في الحاشية وايضا اه وكوة في
 الوقف كذا في الشهادة بالجهول غير صحيحة الا في ثلوث اذا شهدوا انه كل يقب
 فلو ولا يقره واذا شهدوا ببعضه لا يعرفونه او يغيب شبه جهول كما في قضا في
 الشهادة ببعض جهول صحيحة الواو لم يعرفوا قد مارهين عليه في الدين كما في القينة
 لقاضي اه يال في سبب الدين احتيا طافاه الى الخصم لا جبر كما اذا طلب منه
 الخصم اخراج دفتر الحب ما يره باخر اجم ولا يجبر كذا في الحاشية قضا القاضي في
 موضع الاختلاف جازي لانه موضع الخلاف ومحل الاول فيما اراكاه في اختلا
 السلف والى في ليس فيه وانما هو هاد كذا في النكاح فانيه وفيهم في زوف
 منها باه الاول والادوة الثاني كل من قبل قوله فليكن اليه الالة في ما ثل
 عشرة مذكورة في القينة الصحى في دعوى الخفاق على اليتيم او رقة وفي بيع
 القاضي ما اليتيم وادى شرط البراة في كل عيب واذا ادعى على القاضي اجارة

ما له الوقف او يتبع وفيما اذا ادعى الموصوب له هلاك العين او فصلت في اشتراط الوقف
 وفي قول المصنف المباح انما مادونه وللاب في مقدار الوقف اذا اشتبه له بنية الموصوف
 على التبع وفيما اذا انكر الالب شره لنفسه وادعاه له بنية وفيما يدعيه التبع في المصنف
 المصنف عليه ومادونه لو شفع دعواه ولو بينة او اذا ادعى التبع في المصنف او المصنف
 او بغيره على ابطال الوقف كما ذكره الجاهل والادعي بغيره مضافا له مادونه في التبع
 الوقف كما يسمع الادعي قبله يسمع بعده لكن هذه السلوكة لا تسمع الادعي المضاف
 بالكون كما في الحاشية الثانية التناقض غير مقبول الا فيما كان محل النفاذ منه تناقض الى وجه
 والوارث كما في الحاشية الثانية الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادة العلة
 الا اذا كان عبدا في علمه ونفاه في قيده فمما عليها بالحق فانها تقبل في حق المضاف
 فقط كما في التناقض منها تبينة التبع غير مقبول الا في غيرهما اذا علمت طاقته على علم
 فمما بالعدم وفيما اذا شهد الله اسلم ولم يشترط فيما اذا شهد الله قال المصنف ابن الله
 ولم يقل قوله المصادق وفيما اذا شهد بانباحي الدابة عنده ولم يقل على ملكه وفيما اذا
 شهد بانباحي الكوفة ولم يشترط فيما اذا شهد الامام اهل مدينة فمما اذا شهد له بكونها
 فيها وفي الامام اهل مدينة فمما اذا شهد له بكونها في الامام اهل مدينة وفيما اذا شهد
 انها ارضعت الظير بلين شاة لو بلين نفسها كما في جامع الفصول في قبول تبينة التبع المضاف
 كما في الظهيرة والبرازية وفي ايام الهندية لو فرق بين كيطبه علم ان هذا
 اوله في عدم القبول تبين انكروه في قوله عدم حراة لم ينجح العام فمما ينجح بالكون
 لم ينجح بناء على انه في حق غيره لم ينجح الوقف على التبع ما يمكن ولو يتفق بالكون
 كما في شهادة الظهيرة التبع على عدم العمل على التبع في زمانا كما في جامع الفصول
 التبع على قوله انه يوقف دعي الله عنه فيما يتعلق بالوقف كما في التبينة والبرازية
 لا يوجب الاحتجاجي بالمعنى في كل واحد من الناس في ظاهر المذهب كالدولة مادونه محذور
 الله عنه في السير الكبير في جواز الاحتجاج به في ظهور ظاهر المذهب كما في الادعي
 في الظهيرة وما في مخرج الرواية في حجة كما في غاية النسابة في الحجة في بطلان

وفيما اذا شهد الله
 في عقد السلم والارث

الرواة قد قفا او قصاصا او قصاصا بعد كذا في لغة الجوهرة اذا قيل المصنف عليه فانه
 يفتي بالحق على الكمال وهو وجود الشرايط كذا في صلي البرازية التي انما يفتي
 بما يقع عنده في الصحة كذا في مبر البرازية وفيما في الوقف بالادعي له كما في
 شرح المجمع والماوراء القدر يقبل قوله الواحد المود في احد عشر موضعا كما في
 ابن وهب في تقيع المثلث وفي الجمع والتعديل والمخرج وفي حجة المصنف
 وفي الخصايع بالمثل في مدة وفي رهسوة الوقف الى ان ذكر وفي اثبات
 المصنف وبنيته بعبادة عند الاستقلال وفي اخبارك هو بالموت وفي تقدير
 ارش المصنف ورواه اخرى يقبل قوله العبد المضاف اذا اجتمع بزيادة شريح على
 عين تقديره من حاشية كما في دعوى التبينة كذا ما اذا بقت تبينة المصنف فقال
 لم يقبل الالب هدمه كما في الصوري الناسا حرا بلويادة الا في الشهادة والمصنف
 والحديث والدية اذا اخطا المضاف كذا في خطأ وعلى المصنف له وفيه كذا عليه كذا
 في سير الحاشية تمام في حقا الى روضة وتسمع الادعي بعد الادعي العام نحو ان يقبل
 الوضاعة المذكورة فانه لا يقبل جوف الشفعة فانها تقطبه وما اذا ابر الى ارب
 الوصي ابر عما باه اقراة قبض تركته والده ولم يبق لوصيها الا انقضاء ثم ادعى
 في دياله شيئا في تركته بانيه وبه يقبل كذا اذا اقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس
 في تركته بانيه ثم ادعى على جلاله لتسوية كذا في الحاشية وبحت في المصنف ورواه
 ابن وهب في الرابعة صلي احد العدة وابرا عما ثم ظهر شيء على التركة لم يكن
 الصلي الصحيح جاز دعواه في حصته كذا في صلي البرازية الحاشية في الادعي العام
 عقودا على عيني الادعي كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا البرازية الى
 لا يفتي تسمع الادعي به في قبل البينة وفي البينة لو قال لوصي في هذه الضيقة
 ثم ادعى انه البند لم يسمع ثم قال لو قال لوصي في هذه الضيقة ثم ادعى انها في
 عليه وعلى اولاده ضيقة اخلاف المأخوذ وفي البينة ايضا ما في عورته فاقول
 التركة بينهم واما كل واحد منهم صاحب جميع الدعوى ثم اذ احد الوارث ادعى

دين على الميت وعلى تركه الميت تسلم انتهى وفي قصة العينة فما ارضا شتره فاق
كل واحد منهما انه لو دعوى لم على صاحب وزرع نصيبه ثم اراد احد هما الفسخ
بالفسخ فله ذلك اذا كان الفسخ فاحق عليه في الشاخي انتهى وفي اجازات البرازيه
ان الاول العالم انما يعني اذا لم يفر انه الميت للمدعي فانه اقر بعوده او العينة للمدعي
سلكا لو لم يمتد الاول وفي دعوى العينة او الاول العالم لو منع من دعوى المكالة
وفي الرابع عشر من دعوى البرازيه ابراءه عن الدعوى ثم ادعى عليه بوكالة اوق
في اقرانه ثم ادعى تسريحه بيمينه انه حادث بعد الاول والمعرفه في ما منع
ثم اعلم انه قد علم لا تسريح الدعوى بعد البراء العالم الوجه حادث بعوده بيمينه جوابا لانه
اقرانه في دفته فلهذا كذا وبراءه عا ثم ادعى بعودها انه حادث في دفته
فانه تسريح دعواه وقبول بينته ولو غيرها الاول العالم لو دعى بما يبطل بعوده
لا قبله وقول قاض خا في الصلح انه لو بيمينه بعوده على اقراره قبل براءة الحق لم
يقبل ولم يمين بعوده على اقراره بعوده انه انه لو دعى لم وان يبطل فيما ادعى يقبل
انتهى يدل على ما ذكرناه من انه اقرار بعد الاول العالم يبطل ولكن في ما منع من
التناقص كقولهم بالحق لرجل بالحق يدعيه فيمنه الكيل على اقراره لغيره وهو محجود
انها قايما ومن ثم يقبل ولو اقر به الطالب عند القاض ببراءة ما لا يعتد البينة على
اقراره فانها تسريح عند دعوى وقد بطلت هنا التناقص لانه ككفالة اقرار
بيمينه انتهى وانظر ما كتبه في المدانين في حمله دعوى الربا بعد الاول وآخر
ما في الجامع يدل على انه التناقص في الاصل ومعنى عتبه قال ويقال له بطلت خصمك
في حقه انتهى تسريح الشهادة بدو دعوى في الحد الحاصل والوقف ومعه العينة
ومعها الاصلية وفيما نحن الله تعالى كرمضاة وفي الطلعة والادب والظفر والادب
في شرح ابنه وبما دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما ذكر عليه يعني هو المختار
يعني الدفع قبل اقامة البينة يعني بعودها وكما دفع قبل الحكم بعوده او في المسئلة
المختصة كما كتبه في شرحه وكما دفع عند الحكم الاول يعني عند غيره وكما دفع قبل اقراره

شروطه لا تاريخ يقيد بخلاف
ما لو قال لاصح قبل ثم ادعى
ع

على انها اذ برون العكر

يصح بعوده هو المختار لانه في **الاولى** اذا قال في دفع ولم يمينه ويمينه
اليه **الثانية** لو بينه لكن قال بينته به عاينه في الجدل لم يقبل **الثالثة** لو بينه دفعا
ولم يمينه دفع صحيحا وقال بينته حاضرة في المصارع اليه الى المجلس الثاني كذا في
العصم والامهال هو المختص به كما في البرازيه وعلى هذا اقر بالدين ودعى اقرارا
او اقرارا قال بينته في المصراع يقضي عليه بالدفع والقبض عليه بالدفع بولكم صحيحا
في مسئلة المختص كما ذكرته في الشرح اقر بالدين بول المدعي ثم ادعى ايقاؤه هو الاول
لم يقبل للتناقص الواذا ادعى ايقاؤه هو الاول ربه والفرق في المجلس الثاني
القطعي الدفع في غير المدعى عليه يعني اذا كان اقراره لا يقضي خصوصا في
احد قصديين وكما في رواية في المسئلة الاولى احواله لانه ينسحب
غير اقراره الثانية احواله الموقوف عليهم ينسحب خصوصا في اقراره ابن وهب
غير العينة ليحجده لفاضة تأخير الحكم بعوده وجود شرائطه او في **الاولى** لو كان
بيد الاول او الثانية اذا سلم المدعى **الثالثة** اذا كان عنده دينة البقا اسأل
منه لو ببراءة او في مسئلة من اذا فسق القاض فانه يغفر واذا ادعى فاستغفره
قوله البعض بجوابه في التناهي والمراجع الثانية اذ في اللوق صحيح واذا ادعى
صادح محجور عليه ذكره التلبي في القضاء ثم عمل اقراره قبل بينته ومنه لو اقر
اذا ادعى اقرارا او تفتة او حضنة فلو ادعى انه اخوه او جده وبيد ابن
ابنه لا يقبل بخلاف الابوة والبوة والزوجة والولد بنوعيه وكذا محقق ابنه
وهو بمواليه وكما في باب الدعوى السب في الجامع لا يقبل شهادة كافر على لم
الو قضا او ضرر فاوله اثبات قبل كافر كافر او كافر بيمينه كذا في الكوفة على
خصم كافر فيدعي الاصلح لم آخر وكذا شهادة على عبد كافر بيمينه وعوده لم
وكذا شهادة على كافر على كافر على لم وهذا بخلاف الكس في المسئلة لكونها شهادة
على لم قصدا او فيما سبق ضمنا والمثاني في مسئلة في الويصا شهادة كافر على كافر
او على الكافر واحضرهما على من عليه وفي السب شهادة انه انظر في ابن المسئلة

مطلوب
الابتساب منه خصوصا قصدا

مطلوب

على ملحقه وقام في شهادته الجامع لا يقبل لنفسه ولو لم يأت قبل شهادته
التي الوصية لوكالة القاضى غير صحيح فثبت أنه قولا وصية صحيحة وبذلك بالوضع
خلو قوما إذا دفع له قبل القضاء استخضع القضاء وخلو قوما لوكالة غير غايبة فانه يجوز
القضاء بها إذا كان القاضى مدونا فالقاضي سوا وكالة قبل الدخول أو بعده وقام في
الجامع أمين القاضى كالقاضى لا يهرده عليه بخلاف الوصي فانه تلحق الهرة ووكالة
وصي القاضى فبين وصي القاضى وأمينه فرق فلهذا وفيما حرم في القاضى
محمي عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو نصب القاضى خلوه مع أمينه
وهو فيقول له القاضى جعلتك أمينا في بيع هذا العبد أو صلوه فاما إذا حال
بيع هذا العبد ولم يرد والوصي أنه أمينه فلا تلحق الهرة وهذا وضحه في شرح
الكثرة وصحح البراءة في الوكالة أنه تلحق الهرة فيلزم نصب القاضى وصيا
في ما مضى إذا كان على الميت دين أو له أو يستفيد وصية وفيما إذا كان للميت ولد
صغير وفيما إذا اشترى من ماله شيئا وأراد رده لم يبيع بدمه وفيما إذا كان
اب الصغير مرقا بعد أن ينصبه فلهذا وذكر في قصة الولي الجدة من هذا
ينصبه فيه فليزج وطريق نصبه يشهدوا عند القاضى أنه قولا تاما ولم ينصب
وصيا فلو نصب ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي للميت ولو لم ينصب الوصية القضا
والأمر بذلك لا يقبل القاضى الهدية إلا في قريب محرم أو في جرة عادية
قبل القضاء بشرط أنه لا يرد ولا خصومة كرها ودر من موصي من الذين
العلو في السلطة وإلى البلاد وجهه ظاهر فانه منها انما هي الخوف من
مرعته لوجها وهو ما دأب الملوك فبايعه لم يرد لوجها وأما في أفلاس
المحمدين بعد المدة والموال فانه يطلق بلا يقبل إلا في حال اليتيم كما في البراءة
والجدة به مال الوصف وفيما إذا كان رب الدين غائبا لا يجوز قضاء القاضى له
تقبل شهادته له إذا أورد عليه كتاب قاضى لم لا تقبل شهادته فانه يجوز له
القضاء به بركه في السراج الوهاج للقاضى أنه يفرق بين الشري والوفى شهادته

مطلد أفلاس

قال في الملقط حكى أنه أم بشر شهود عند الحاكم فقال فرقا بين ما قال ليس كذلك
ذلك قال تعالى أنه فضل أحداها فتذكر أحديها الآخر فيكون الحاكم محميا
لنورا إذا قبل تقبل توبة أو إذا كان عدلا عند الناس لم يقبل كذا في الملقط
الوصي جائز مع وجود قاضى البلدا أنه يكون القاضى موصيا في الحقيقة كذا في الملقط
الحكم كالقاضى الذي أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكثرة وفيه حل لا يستدل
الذي في مسألة وذكر الحضاف رحمه في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف
الأكهدين خالف الحكم فيها القاضى كل موضع يحكم فيه الوكالة فانه الوصي
ينصب خصما غير الصغير فيه الوكالة فانه الموكل بسكت وماله فلو فاقب
عنه في التعريف بسبب الحب وخلاف البلوغ وعدم الكفاية ولا ينصب عنه في
الفرقة بالوفاة في السلام والكفاية كذا في المحيط لا تسمع البينة على حق الوصي
مقربين على الميت فتقام البينة للوصي وفي مدعي عليه أو في الوصاية فيها
الوصي وفي مدعي عليه أو في الوصاية الوكيل وصا للوصي قال في جامع القصور
فهذا يدل على جواز إقامتها مع الوصي في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر أو
فيلو هذا في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر أو هذا يكون هذا
انتهى ثم رأيت رأيا كتبه في الشرع في الدعوى وهو الاحتجاج بتقبل البينة ببيع
أو الملتحق عليه يمكن في الرجوع على بايعه ولا تسمع على ساكنة الذي في مسألة ذكرناها
في دعوى الشرع ثم رأيت رأيا خالف في البينة مع ما الجامع البرع في وجوب الوصي
بج غير البينة فاقول يخرج على الخصومة ولكن تقايم البينة عليهم أقسام بخلاف
الوصي وأمين القاضى إذا أقر جرح على الخصومة انتهى ثم رأيت رأيا في البينة
لأقوال الوارث للمصالح فانها تسمع البينة عليهم أقسام ثم رأيت رأيا في إجارة
منية المنة أجروا به بعينها من أجل ثم في آخرها قام الأول البينة فانه الإقرار
تقبل عليه البينة وأه كاه في الجايد مع هذا المدعي وأه كاه غائب لا يقبل انتهى
كفاية الشهادة بكثرة ويحرم التأخير في الطلب الذي مائل أنه يكون عاجزا عن التأخير

هذا التبرير شهادة الفروع
لاصل

وفيها ان اقام الحق بغيره الواو يكونه اسرع قوته وانه يكونه الحاكم جائلا وانه يجبر عليه
بما يستطاع وانه يكونه معتد العا في حقه فلو لم يمتنع ان شاهدته يعلم انه الحق لا يقبل العا
انما يقبل شهادة الواو المحررة في القدر والمعرف بالكتاب وشاهد الزور
عدله على ما في المنظومة وفي الحاشية المتيقن ليقبل شهادة الفروع لصله الا اذا شهد
المجد لا بما ائنه على ابيه شهادة الفروع على اصلها جازية الا اذا شهد على ابيه لانه
شهد على ابيه بطريق آخر امه والام في تمام اذا تعارضت بينة الطمع مع بينة الا
فبينة الاكراه او في البيع والوجارة والصلح والقرار وعند عدم اليقين فالقول
للمدعى الطمع كما اذا اختلف في بيع كجذوفه فالقول للمدعى المصحة ارا اختلف
المشايخ في تحاكمه الا في مسألة ما اذا كان المبيع عبد فله كل بعتة على صلا دعوى
فلا تحال ولا فسخ ويلزم البيع ولا يمتنع واليمين على المشتري كما في الواصيات
المقتضا يجب تخصيصه وتقيده بالرقاة والمكاه واستثناء بعض الخصومات كالحق
وعلى هذا لو امر السلطان ببيع ما في الدعوى بوجه عشرين سنة او تسعة ويحتمل
سماحها الراي الى القاضي في ما يليه السؤال غير سبب الدية المدعى ولكن يقبل على
بيانه وفي ظلي الحاشية بآية المدعى والمدعى عليه فانه استنع وجبر وجملة الحاشية وفي
التعريف بين الشك وفي السؤال غير المكاه والرقاة وفي تحليف الشاهد وانه جاز
كما في الصيرفية وفيما ارباع الادب او الصحة والصفة فالراي الى القاضي في
كما في بيع الحاشية وفي مدة حبس المدعى وفي تعيين الحبس انما حيف فارب
كما في جامع الفضل وفي السؤال ان شاهد غير الاية اذا اتمه وفيما اذا تصرف القنا
ما لا يجوز كبس الوقت او رهنه فالراي الى القاضي في انما شاعله وانه شاعره في بنة
بحال في العا فانه يقيم اليه كما في القضية فمسي في نقص ما في حقه فمسي في حقه
الو في موضعين استرعى عبدا وقبضه ثم ادعى انه البايع باع قبل فلو ان البايع كان
وبعضه فانه يقبل ويب جارية ويستولها المصوب ثم ادعى الوهاب انه كاه
دبرها او يمولها ويبرهن يقبل ويستردها والتعدي في بيع الحاشية والبرارية

وزدود

يكونه ومثل خطاء في اذنه فحق مصدره وارده
تعلقه المتأخر النافذ لا يضر في الحاشية وفروعهما انتهى وظاهره ان البايع اذا ادعى التبرير والاستيلاء وتسميها
في كلام القنا ومما اراد في دعوى البرارية سور بين دعوى البايع التبرير والاعتقاد وتوطا قاتلها وفردح عليها

وزدود عليها ما مثل **الاول** باع ثم ادعى انه كاه اعتقه وفي حقه المديون فلو
غير المتأخر النافذ لا يضر في الحاشية وفروعهما انتهى وظاهره ان البايع اذا
ادعى التبرير والاستيلاء وتسميها فله في كلام القنا ومما اراد في دعوى
البرارية سور بين دعوى البايع التبرير والاعتقاد وتوطا قاتلها وفيما
استرعى عبدا ثم ادعى انه باعه كما جعله مقبض اى محبدا **الثاني** استرعى عبدا
ثم ادعى انه البايع كاه اعتقه **الرابعة** باع ثم ادعى انها رهنه وفي بيع الحاشية
وقضاها وقضاه في حقه التبرير في اخر باب الاحتياقي فليطرق منه وقضاه في الطبرية
فيه فليطرق منه وقضاها في الحاشية ان المعتد المقتضى مطلقا **الخامسة** باع الوهب
ماله ولو لم ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش **السادس** الوهب ارباع ثم ادعى كذا
السابعة المتولي على المقت كذا ذكر الثلاث في دعوى القضية ثم قال وكذا كل باع
ثم ادعى الفاد وشرط المادى التوفيق بان لم يكن عالما به ودكر فيها اختلفا فانه
فروع اصل المسئلة لو ادعى البايع انه ضلوه لم يقبل **الثاني** لو دفعه الاكر ثم ادعى
البيع لم يقبل لو لم يزل في حقه الدعوى بآية السبب الوفي دعوى الغير كما في البرارية
لا تثبت اليد في المقار الوهابية او على القاضي ولا يكتفى التصديق لقصة الدعوى
في الدعوى القصب كما في القضية او الشك كاه البرارية الشهادة او واقعة الا
قبله والو في ما نزل ادعى دينا بسبب فهدا بالمطلق لو كاه المشهود به اصل اد
انه تزوجها فهدا بالمطلق لو كاه المشهود به اصل ادعى انه تزوجها فهدا بها فهدا
ادعى ملكا مطلقا بل تاريخ فهدا به بتاريخ على المختار ادعى ان فعل كضرب قتل
فهدا بالقرار به ادعى ان كاه لا غير فهدا بالقرار به ادعى كاه لا غير ادعى
ملك عين بالشك في رجل لم يمينه فهدا بالمطلق ادعى ملكا مطلقا فهدا بسبب فاه
المدعى هو بذلك السبب ادعى الدنيا فهدا بآية او التحليل ادعى المبيدة فهدا
بالصدقة كما في التحليف وما قبلها من المصلحة وفي المديون فهدا في الشرع فلو
وعثر في مسألة فليراجع الامام يفتي بعله في هذا القدر في بعض الامور كذا في

السراجية

كذا قال سائر العلماء انه ليس بواجب
على القاضي دفع التور

في الترتيب بقية القاضية بعد ازالة الحدود والعقاص القاضية اذا قضت في مجتهده فقد
 قضاه الوكيل بل نفس صاحبها فيها على عدم التقاد في قضه بطلوه الحق بمقتضى المدة
 او بالتقريب للتجيز في العقاص غايها على الصحيح بحاشا ان يصح التكاح من ثنية ابية اذ ابية
 عند ابية في حقها ودم او يصح التكاح ام من ثنية او بنتها او بتكاح المقتة الى سقوط المهر
 بالتقادم او بعدم تأجيل العتيق او بعدم صحة الرجعة ببلو رضاها او بعدم الرجوع الى فوجع الملك
 الى ابيها او بعدم وقوع ما زاد على الواحدة او بعدم وقوع الثلاث بكلمة او بعدم
 على الموقوف عقبه او بضعف الجواز لم يظهر قبل الوطى بعد المهر والتجيز وبتأدية خط
 ابية او في حق من قبيل او بالتقريب بين زوجين بتأدية المصاهرة او قضه لولده او في
 اليه حكم صبي او عبدا وكافرا او كركم بحسب سفيق او يصح بيع نصيب الى من كان من حق حرمه
 او يصح من ترك التسمية عامدا او يصح ام الولد على الوطى وقيل ينبغي على الصحيح او
 على المرأة غم القود او يصح ضاهة الخوص او زيادة اهل الحلية في معلوم او ما في
 المسجد او محل المظلة ثلوثا تجوز عقدا ثلثا او بعدم ملك الكافر مال المسلم باجازه
 بدها لم او يصح درهم بدرهمين يدويا وبصحته صلوة المحدث او يباح على اهل
 الحلية بئلف ماله او يحل القود بالتعريض او بالتعريض في مقتى البعض او بعد في
 المرأة في مالها بغير اذنه زوجا لم ينبغي في الكل هذا ما حرمه من البراذنية والحدادية
 والعير فيه وانما ما رافقه ان هذا اذا اردت شهادته لعله ثم ذاك العلة
 فصرح في تلك الحادثة لم تقبل الا بامر العبد والكافر على ما لا يوافق على الصحيح
 اذا شهد واخرون شهدوا ثم ثم ذاك لما في قوله والى تقبل كذا في الخلو وسواء شهدوا
 عندهم حرمه او غيره وسواء كان بعد ثنين او لثمانية المقتة للمخيم اه يطعن في ان
 بطلونه انها عبادة او محرومة او بشر كذا في المشايخ به كذا في الخلو والقضاء
 لا يشترط له الدعوى والخصومة فاذا شهدا على خصم صحح وكرأيه واسم ابية وجده
 بترك الحق كاه قضا بنسب ضما واه لم يكن في حادثة النسب وضو ذكر العادي
 في ضو له فرعين مختلفين حكما وكرأه احداهما يأس على الآخر وفوق بينهما في

على
 الحلي او بعدم وقوعها
 قبل الدعوى او بعدم
 الوقوع على صح

فليست

فليست وهو من مهادت بل العنق وعلى هذا الشهاد باه فلو أنه زوج فلو وكلت زوجها
 فلو أنه كذا على ضم منكر وقضه بتركها كاه قضا بالبرقية بينهما في حادثة التوسر في حق
 ما في الخلوحة في طريق الحكم بنبوت القضاية او يعلق رجل وكاله في بوجع رخصة
 ويدعي بحج على آخر ويتنازع في حقه فقام البينة على رؤياه فيثبت رخصة ضمن ثنية
 التوكيل واجل القضا الضم ما ذكره اصحاب المنة في انه لو ادعى كاه على رجل عالم باذنه
 فاقربا وانكره الواين لم يحسن على الكيس بالدين وقضه عليه بركاه قضاء عليه قضاء على اهل
 القاضية في له فروع وقام صير كونها في الشرح قال في حادثة العساوي اذا مات القاض
 انزل خلفاه ولو مات واحد من المولود انزل خلفاه ولو مات الحلية وانزل
 ولده وقضاه انتهى وفي الخلوحة في هذا انه الناطق لومات القاضية انزل خلفاه
 وكذا موت امرأ الناحية بخلاف موت الحلية السلطان اذا غرل القاضية انزل النايي
 بخلاف موت القاضية وفي الحلية اذا غرل السلطان القاضية انزل ناييه بخلاف ما اذا مات
 القاضية حيث لا ينزل ناييه هكذا قيل وينبغي انه لا ينزل نايي ينزل القاضية في ذن
 السلطان او نايي اعمامة الوصي انه لا ينزل بموت القاضية وعليه كبر في النايي
 وفي البراذنية مات الحلية وله امرأ على فامل على ولديه وفي الحلية مات القاضية
 انزل خلفاه وكذا امرأ الناحية بخلاف موت الحلية واذا غرل القاضية ينزل ناييه
 واذا مات الوصي على انه لا ينزل بغير القاضية في ذن نايي السلطان او اعمامة بغير
 نايي القاضية لا ينزل القاضية انتهى وفي العادي فصا مع الفصل في كاه الحلية وفيها
 قاضية وارثات الحلية لا تنزل وقضاه وعاله وكذا لو كاه القاضية ما دونها بالو
 وبمختلف غير مات القاضية لا ينزل خليفته انتهى فخره ذلك اختلوا في النايي في ذن
 النايي بغير القاضية وموت وقول البراذنية القسري على انه لا ينزل بغير القاضية يدرك
 انه القسري على انه لا ينزل بموته بالو وليكن علله باه نايي السلطان في ذن على
 النايي الا انه لا ينزل بغير القاضية وموته لو تم ثواب القاضية في كل وجه في كل
 مع الحول ولا ينزل في حواله انه نايي السلطان وهذا قال العلومة ابن القس نايي

على ما في الحلية

القاض

في الموصلة الصحة فخصر قاضاه عليه والخلف ابتداءه انما هو في العار والدين
والدين كما في البراذية وفي القينة فمنه ثم استمد على قاضاه في غير ولديه ثم
الاستدانة انتهى ولا تقبل شهادة في حال الاستدانة انما هو في الولاية
وكذا امامته كذا في شهادات الولي الجعية المسمى عليه بشيء اذ كان حاضرا كذا في الولاية
اليه وانه كان عابيا فلو بدع في تعينه باسمه وابيه وجده وله تقي النسبة الى التولد الى
الحصة ولا يكون الاقصا رعاي الا سم الواه يكون حاضرا والي النسبة الى التولد وله
المقصود الا علام ولا بدع بياة حليتها ويكني في العبد اسمه وجده وابيه وله
ولا بدع النظر الى وجهها في التعريف والتعريف على قولها انه لو شرط في الخبر لك عد
باسم ونسب اكثر من عدل لوفه اسم والقاضي هو الذي ينظر الوجه المأه و يكتب
خلدها حاله ان هذا كل في البراذية لا اعتبارا بان هذا الواحد له اذا قامه
واراداه يكتب القاضي الى عرفاته يكتب كما في البراذية ذكر في القينة ثم ياتي بغير
الوجهي المدعي قال سمعت في الاسلام القاضي على الدين المرد في بعض
كثيرا اذ الرجل يقر على نفسه بالان في حقه ويثبت عليه ثم يدعي اذ بعض هذا المال وفي
بعضه ربا عليه ونحن نفي اذ اقام على ذلك بنية تقبل وانه كان متافضا وناظر
مضطر الى هذا الاقرار انتهى وقال في كتاب المداينات قال استاذنا وجدنا واقعة
في زماننا اذ جلد كاه يترى الذهب الردي زمانا الدنيا ونحبه ودين
ثم يبينه فاستحل منهم فاباؤه عاينهم عليه حال كونه ذلك مسترهما فكتبت انا في
انه يبرأ وكتب ركن الدين الراجحي الابرار لا يعمل في الربا ولا في ربحه الشرع
وقال به اجاب نجي الدين الحلي معلقا بهذا التعليل وقال هكذا سمعته من ظهير الدين
المرغيناني قال رضي الله عنه ضرب في ظني اذ الجواب كذلك مع تردد فكتبت طلب
التسري لا يجوز في عنه فرضت هذه المسئلة على علماء الشيعة الخاطي فاجاب
انه يبرأ اذ كانه الابرار بعد الملوكة وغضبه في جواب عن كونه لو يبرأ فاذا دأب في
بعضه جازي ولم المحه ويدل على صحة ما ذكره البرزنجي في غناء الفرائد جملته

على بعض النباهة
صحة بلاد خورن كلاً من المرأة
وعلق المرأة والوقت والمال وشهادة
وغره الا اهل الفطو والاشج و
الحرج الا اهل العرف والبرقة
واضلعوا في قبولها لا بدع في
النسب كما في الظاهر ثم النسب
وجزم بالقبول انما وها في
تدبير الاخرة وحقة المعاشرة و
خلق والاباء والظن والاعمال
في علق العبد بدون دعواه غده
خلافا لهما واختلفوا على قوله في
الحرة الاصلية والمعتق لا والكنان
نسب بدون الدرع كاطلاقه
حال الزوج والاطلاق منه الله تعالى
فجاز بنيه في غير دعوى كذا في فروع
الكرابي في في الكتاب صح

قله فان كان فضل المرد
مملوكا فلهما نص بالقضاء

السبع الفاسد جملته المقتضى التوقيف بملك الموص في بالقضاء فاذا استملك على
ملكه من مثل فلولم يصح الابرار كد حمله فيكون ذلك رد ضاه ما استملك كد
عين ما استملك ودر ضاه ما استملك لو بدع في القضا بالبر بل يبر مقتضا
للك في فصل الربا فيكون رد فائدة تمتع عددا الربا يجب ذلك حقا للشرع
وانما الذي يجب حقا للشرع رد غير الربا اذ كانه طائما كد ضاه انتهى وقضاء
اخرا في الاولى باه التملك اذا شهد وانه البعض الحقيقة له وانما فصل في طاعة
وهي لا يقبل لا يجوز اطلاق المحبون الابرار ضاه او اذا ثبت اعساره او حضر
الدين للقاضي في غيبة ثم تصرف القاضي في الاول فاف منه على المصلحة فخرج عنها
منه باطلا وقد ذكرنا في ذلك شيئا في القواعد وما يدع عليه انه لو غلب الربا
الواقع في النظر المشرط له ولو في غير بلد ضاه لم يصح كما في فصل المداينات
وجامع الفصل في القضا ولو غير لناظر معلوما وغر لناظر الثاني اذ كانه ما عليه
له بتدريج مثله او دونه اجراه الثاني عليه والاجعل له اجر المثل وحفظ الزيادة
كما في القينة وعجزها وعجزها حجة احداث تقرير فرائض للسيد بغير شرط الواقف
كما في البراذية لخيرتها وعجزها وقد ذكرنا في القواعد الخاصة اذ في عمدة على امر
الذي ليس بشرى لم يخرج من الزهدة فقلنا هناك فوعا في قاضي الاول والي ولا
يعارضه في القينة طالب القيم اهل المحلة اذ يقرض في مال السيد للمام فانه قال
القاضي به فافرضه ثم مات المام فقل لا يقضي المقيم انتهى لونه لا يقضي بالقرض
بأذ القاضيه لانه القاضيه في مال السيد في الكاف حتى في المداينات
الاصح اذ القاضي اذا علم اذ المحضر مستحق لا يجوز اطاعة البينة عليه ولا يجوز انبأ
الوكالات والوصاية بل يقيم حاضر ولا تقبل شهادة المعتقل ولا يقبل اقرار كافي في القينة
شهد على انه ما وعي امراته وخراته انه طلقها طال ولى اوله تنا زعاه ولا بدع
بدعونه فبرهن كل اذ اعنته وهو بملكه فالحديث بينهما كالمورد بها على نسب ولو كان
بينهما واجبة بعتا وقضى بالتمتع الاخرى سيل التورود بالسبع في التنا فقالوا

فلولم

سبعة

أة القاضى اذا قضى باستصحاب الحال لا يكره تركها لكونه لا يولى لواقعة المشرى لم يسطل
 اقراره بالصحة حتى يفتق عليه الثانية اذا ادعى المبدوءة الاولى او الاول بداء عداوب الدين
 فجد وحلف وقضى له بالدين لم يصير الموعوم مكذوبا حتى لو وجد بينه تقبل وزدت ما قبله
 او المشرى بالملك للمبيع مراعاه حتى يبيته لم يسطل او امره فلو عاد اليه بوجاهة المشرى
 يؤمر بالتسليم اليه الثانية ولدت ودورها غائب وقضى بطلان وفرض العاقبة ^{بوجاهة} المصلحة
 ولها بينة ثم حضرا اوب وفاء او غير وقضى السب ولها اختارة في تلخيص الجامع في الشهادة
 وعلى هذا لو قرح بنية عدتم اشتراه على عليه ولو بيع باليمن او بعتية وارغم المشرى
 كما لا يخفى في مسئلة الوصف المذكورة في الاوصاف قال لواقعة في دينها وقعت ثم اشتراها
 او صارت مصادرة وقضى اخذها له بغيره انتهى وذكر في التزادة من اوكال المشرى كانت
 ما قبل المشرى اذا صار مكذبا شرعا وقد ذكر في خزانة الاكمل مسئلة في الوصية في كتاب الميراث
 وهي رجل مات على ثلثة اعيد ولم ابن فقط فادعى رجل اة الميراث ادعى له بعد
 سالم فانكر الابن واقربائه ادعى له بعد يقاؤه له بغيره حتى صح فيه الميراث فقبضه سالم
 ولو يسطل اقرار الموارث بغيره فلو اشتراه الوارث بغيره حتى وغرم قيمة الميراث
 ثم ذكر بعد ما مسئلة تخلفها فلما رجع قبل قوله وكذا الاقرار بجهة قاصرة على الميراث ^{بغيره}
 الى غير فلو اقر المجرأة الوارثين لا تغني الا جارة الوارث ما قبل لاقوت الرجعية
 بدين فلذا بين حبسا واة تقصر الميراث وطواقر الميراثين له وقاله الاقر من العاين
 فلا يسمع لعقبها واة تقصر المستاجر فلو اقرت بجهوله السب بانها بنسب اب زوجها
 وقدرها الا بغيره النكاح بينه بخلاف ما اذا اقرت بالرق فلو طلقها فثبت له بعد
 بالرق لا يملك الرجعة واذا ادعى ولدا منه البعية ولو ادعى ثبت نسبا وقدر الى جرم
 الا في غير الميراث لكونه الابن وكذا المكاتب اذا ادعى نسب ولدعة في حياة اخصه
 وميراثه لولده اخصه كما في الجامع باعي المبيع ثم اقراره بالمبيع كاه بلجيعة وقدر المشرى
 قوله الرد على ما به بالمعيب كما في الجامع الاقرار بغيره محال باطل كما اقره باؤس بده لانه
 قطعا فحماة درج واداه صحيحه اذ لم يلزمه حتى كما في الدان خا ندم كتاب الجليل وعلى

في ليس له رتبة انه يدعى عليه شيئا في العضا وفي الواجبة لو جاز هذا او قرار في
 الجامع اقرارا فيه انه ليس له على غيره تركه منه حتى يخلو في ما لا يراه او
 ويجه وكذا لو اقر بعض مالائه فصار في طاعة وادب في البراءة معوا الى التوبة
 قبلها فيه لو مر على عليه او لم يكن له عليه من قبل فيصح وقيل فيصح
 انه لو يصح انتهى لانه هذا في خصوص المرض لظهور انه عليه غاليا وكذا في غير المرض
 ولو في غير المرض ما ذكره في البراءة ايضا بعده ادعى عليه بالادب وادب في مرضه
 مع المطالب على شيء من اقرار المطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعي عليه شيء وكذا
 ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس في رتبة انه يدعى على المدعي عليه شيء وانه
 على انه كانه لم يمتا عليه امواله لكنه صدق بهذا الاقرار جازا لا يسمع وانه كان
 المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرناه من بقاء الرتبة على اية ما صدق
 حرماننا بهذا الاقرار كانه امواله لا يسمع انتهى لكونه متهما في هذا الاقرار لعدم
 عليه والصلي مع على سيرة الكلام عند عدم قرينة على التهمة ولا ينافي ايضا ما في البراءة
 اقر فيه بعد موته ثم اعترف قاه صدق التهمة فيه بالحق باطلا وانه كونه بالحق
 في التهمة انتهى لانه كل ما فيهما اذا نفاه في اصله بغيره لم يكن له اوله حتى في ما جاز
 الاقرار للوارث في حقوق على الواجزة سواء كان بدين او بغير دين قبله او
 ابراء في ثلوث لى اقرار بالوف ودقيقة المردود واقر بعض ما كانه عنده ودية
 او قبض ما قبضه الوارث بالوكالة خمد دينه ودية كذا في تلخيص الجامع وتيسر اذ
 يلحق بالثابتة اقرار بالامانة كلها ولو بالثبوت والعدالة والمخفي في الكل
 ليس فيه ايثا والبعض فاحتتم هذا لتجديده في معرفة هذا الكتاب وقطعت
 كبره لو خفي لم يقبل كلهم ونهية التوبة قبل الاقرار للوارث وخطا كما سمعته
 وقد ظهر في اذ الاقرار فيما ياتي في العلوة ملك اية اقراره كانه عندي عادية
 بمنزلة في حيا لا حيا في فيصير وليس في قبل الاقرار بالدين للوارث لانه فيما
 اذا قال العلوة فليقبل ويصح المستعمل في الخيارات البراءة ذكرنا استبعاد المخرج

يبرأ

انه فلا يجرمه ومات المخرج منه كانه جرم مرفوعا عند الحكم وانما من اقراره
 وانه لم يكن مرفوعا عند الحكم وانما من يصرح استأداه له فقال الصدوق وانه يصرح
 في هذه الصورة انه فلا نكاح جرم ومات منه لو قبل لانه العضا من حيث اليه الى اخر
 ثم قال فيظهر ما اذا قال المدفوف لم ينفذ في فلو انه لم يكن قدوف فلا مرفوعا
 يسمع اقرار والاولى انتهى الفعل في المرض احط رتبة في الفعل في الصحة اذ في مسألة
 عنهما والظاهر كغيره بغير شرط فانه في مرض الموت يصح في الصحة كما في التوبة وغيرها
 وانه كان الحكم في باب الاقرار في المضاربة يبرأ المدعي في المال ثم قال غلطت انها
 غيبا لم يقصدوا وهو ضابط لما اقرب انتهى اختلف في لواء الاقرار للوارث في الصحة
 اذ في المرض فاقول لما ادعى انه في المرض او في كونه في الصحة او في البيع فاقول لما
 الصفر كذا في اقرار البراءة وكذا المطالب او عتق ثم قال كنت صغيرا فاقول له واذ
 استدعى الحال الحق فاه كانه منهود اقبل والادب ما مات المقر قبله في رتبة على الا
 قرار ولم يثبت وانه المقر صدق المقر او كونه يقبل كما في التهمة اقر في مرضه ثم قال
 كنت ضللة في الصحة كانه بمنزلة الاقرار في المرض غير استناد الى ديم الصحة قال في التهمة
 لقرار في المرض الذي مات فيه انه باع هذا البعير فلو في صحة وقبض التهمة وادعى
 ذلك المستر في فانه يقصد في البيع ولو يقصد في قبض التهمة البعير التمس وفي
 التماس لا يقصد على استيف التمس الواه يكون البعير فاما قبل مرضه انتهى
 في شرح ابن عقيل في التمس اذا اقرار بالرق لوف وصدقه المقر في صحة صاعد
 انه كانه قبل توكده رتبة بالقبض اما بعد القبض عليه الحيا كامل او بالقبض في الخراف
 لا يصح اقرار بالرق بعد ذلك وادعى اقرار بالرق فاحكام بعده في الجنان
 والمخوف احكام البعير وتام في شرح المنظومة وفي التمس يقصد الواه في رتبة
 ومكانة وصدقه وام ولده وموت عتقه اقرار بالرق ثم ادعى الحرية لا يقبل الا براه
 كذا في البراءة ومطالع كلهم اذ العتق لو تيمم بكونه عتقا ثم يبرأ على انه حر فانه
 لو يقبل لانه العتق بالملك يقبل التمس لعدم تعديه كانه البراءة بخلوف

نصيبا عليه في المهرود والطلوق الزوجية وعقد الحمة وتظاهر في القينة انه
اكمل وهي في الظهيرة واليمنية وقول الفتي فيها رسالة فلان شاعرا حسنة ليس لنا مدح
حسنة الوعد دعوى الموقوف عليه اصل المال الوقف فانها تسعي عند البعض والفتوى على انها
لا تسعي الدعوى الوعد الموقوف كان في البندانية في الوقف فانها تسعي على تسعي دعوى
فالولي الجنبه وتظاهر كلهم انها تسعي في غير الوقف عليها فانها تسعي تسعي تسعي تسعي
حسنة الظاهر في كونه صفا كذا لو كان بين المولى وعبد قبل قبوله عنده الوقف
فلان يكون في حصة الممنوع ولو كان بين الموقوف والمدين عليه به الوقف في صواب منها
ايضا لو يعلم المدعي بقاء السبب في صحته بدونه الوقف المثليات ودعوى المهرود الذي
على كونه زوجا وان كان في جامع الفصل والولي في الشرح في الدعوى المهرود
بحرية العبد بدونه دعوى لا تسعي في دعوى الثانية تسعي وان كان في احوال باعنا تسعي
وان لم يدع العبد ومخلة اخر العاديه والادوية في الضعيف فاه الصريح عند
دعوى في المهرود والاصلية كما قوساه ولا تسعي دعوى المهرود في غير العبد الذي
مشكلة باب المهرود المهرود باع عبد اذ في المهرود المهرود والادوية وكذا في يد
البايع تسعي فيها وان كان في يد المهرود تسعي في المهرود فقط ولا تسعي في المهرود
المهرود والاصلية ذكر اسم امره ولا اسم امره في اذ يكون المهرود المهرود والمهرود
في اخر العاديه وجامع الفصل وكذا في المهرود المهرود في دعوى القينة العفا
بدون دعوى صحيحا لو يطل باطل احوال اذا اقر المهرود له بطلونه فان يطل الوقف
المهرود بحرية وفيما انظر المهرود عيدا او حرد في وقف بالبنية فان يطل القضاء
لكن كونه غير صحيح كونه المهرود في احوال المهرود مثلا في شح اكثر اذا ادعى
رجولة كل منهما على يد المهرود في المهرود استحقاق ما في يده فاقول صحتها وانما المهرود
المهرود منها الوعد في دعوى الغصب والادوية والادوية فانه يطل المهرود المهرود
لو حردا كما في الثانية مفصلة في المهرود كل من صرح لواقبه بلزم فان كان المهرود يطل
في ثلوثه وذكره في الصواب الوعد اربعة والمهرود وقد ذكرنا في الشرح في دعوى المهرود

عن الامام الازلي المثلين
الاولي انما تسعي في المهرود
الاصح وانما تسعي في المهرود

استحالة المهرود

الذي يطل في القضاء وكذا كتابا في الوعد يكون المهرود في المهرود فقط
الوعد لا يكون كذا في المهرود وقول الفتي باذ في المهرود المهرود في حصة
مع وجه فاه المهرود في السلطة باطله لانه لم يطل في اليه ذلك ذكر العبد المهرود
في شرح ادب القضاء المهرود لا يكون فاهيا قبل وصوله الى المهرود في حصة
قبوله جواز المهرود المهرود مطلقا وعدم جواز استنائه بارسال نائب في كل قضية
وعمل القضاء الوعد على ارسالة نائب حين التولية في بطل السلطة والظاهرة باذ
السلطان في المهرود في حدة اذ في المهرود في ارض محموده وكذا في المهرود
عشره على المهرود ان ظهر لها مال في دفع اجرتها وانما المدعي عليه في حصة المهرود
صالحه بذلك فاجاب المهرود باذ في المهرود المهرود متاجرا المهرود المهرود
شاهدين شهدا بان عرسه في المهرود المهرود وكذا ادعوا بانها واصل المهرود المهرود
بالملك المهرود ولم يطل البنية في المهرود فطلبت على المهرود فاحسب بانها غير
صحيح لانه المهرود لم يطل فيها انه خارج او ذوي في حال لوسطا في المهرود
والتمهاده والمهرود المهرود في المهرود فاه ذكر المهرود المهرود عليه
المهرود انه خارج وصود المهرود عليه في وضع اليد عليه ويدهن عليه في يدهن
العرس وشهدا على طلق المهرود طلب في المهرود المهرود فاه يدهن على اذ في
قدم المهرود المهرود لانه العرس ما يملكه فليس كالتساعي وان ذكر المهرود انه
واضع اليد وانه المهرود المهرود عليه يعارضه ويدهن في المهرود المهرود
المهرود قدم المهرود المهرود فاه يدهن في المهرود المهرود المهرود المهرود
العرس بحج والادوية في حصة غصبا فاه لوتر حجة بذلك في المهرود المهرود المهرود
بتقديم بنية المهرود الوعد ارسا في يد المهرود في المهرود المهرود وقال
الولي انه غير ملزم الملك المهرود المهرود المهرود في حصة القينة لوتر في المهرود
ارض مشكوك كانت سبيلا انتهى فمقتضا اذ يكون المهرود في حصة اذ كانت المهرود
على ابناء السيل وتظاهر ما في المهرود المهرود انه لوتر في الوقف ولم يطل في المهرود

ملكه لا يصفى وذكره في خزانة المفتين في الحق صلبا اذا عصب ارضا او بنى فيها او بنى
 لا تخلف اذا اختلف في الرجل الا في اجل السلم دعوى دفع الترويع صحة على المنة كما في دعوى
 البراذنية ودعوى قطع النزاع كما في قاضي الهداية اختلفت المذاهب في
 الولاية احدى في اثنين مثله ذكرناها في المربع اذا اجبر الفاعل بشئ حاله قضائه قبله الا
 اجبر باقرار الرجل يجد وقامه في شرح ادب الفاعل للصلح الشهيد لا يسمع الدعوى بدلين
 على ميت او على وارث او وصيين او على من له الحق في ملكه لا يسمع غيرهم كما في جامع المنصير
 الا اذا اوجب جميع ماله لوجبه في ملكه فانها تسمع عليه لكونه ذابوا كذا خزانة المفتين
 عليه اذا رفع دعوى الملكية فلا بد فلو ادعى اياه اندفعت الدعوى بل بنية الولاية
 في مسئلتين الاولى ان ادعى الولاية عنه فانها لا تندفع بخلاف دعوى الشراذنية الثانية
 اذا ادعى شراءه وقال امرته بالقبض على المندفع والفرق في فروق الكرايسير دعوى
 القضاء والتمادات عليه في غير تسمية الفاعل في دعوى مسئلتين الاولى الشهاده بالوجه
 اى اذ قاضيه في قضية المسلمين هي صحة صحة الثانية الشهاده بالورثه اى باه واصنافه
 باه او رثا له محض وبها في الخاتمة ودعوى الفعل في غير براءة الولاية لا يسمع الا في الدعوى
 الثانية والثالثة الشهاده بانه اشتراه وصيته في صفة صحيحة فانه لم يسمع الا بنية الشهاده
 باه ويكفي باعده في غير براءة واكمل في خزانة المفتين والحاميه نسبة فعل الولاية في الوقف
 غير براءة في نصيبه على القيد السادة نسبة فعل الولاية في الوقف يقيم كذا وكذا رجوع الولاية
 الى الولاية والقضاء بالحريه قضت على الكفاية الا اذا قضت بغيره فانه يكره قضت
 على الكفاية في ذلك انما يرفع فلا يسمع منه دعوى كذا بعده ولا يسمع قبله كذا وكذا في
 شرح الدرر والمثمر كذا الرجل الولاية السلم قد عرفت الشرايع على دعوى الملك وكذا في
 الولاية للفرقة كما اذا خاف من الفاعل ان يفسد ما اشتراها او اخذها من يد يد كذا في
 فضله وفي جامع المنصير كذا بصيغة يبيع للماله في الملك يسمع الصحة في المهر اذا كانت
 فاحشة فمهر المثل والاولى سبط كعبه في البيع والثاني يسمع الصحة الا اذا ادعى خفاءه في المهر
 الا في خفاءه في المهر فبها في المفتين المحررين فانه جائز في الوجاءة يسمع الصحة في

او في الوجرة كذا او هذا وفي الدعوى عن الصحة او في القصب والسرقة وفي المهر كذا
 الولاية في المهر والوجرة في غير ذلك في هذه الثلاثة ودعوى حانية براءة على الزوج
 وفي تخلف الولاية عند اتمام الفاعل كذا وكذا في المهر وفي اقراره لا يسمع الا في مثله
 ذكرناها في بابه وفي الصحة لا يسمعها والبيضاء الى الولاية او امرته وفي المستحق لو قال اعطاني
 فلان شيئا او جزء من مالي اعطاني ما شاء وفي الكفاية فاه في المهر في مئة مئة وقفا حست
 والاولى وفي المهر كذا وكذا في هذا كذا في المهر عليه انما كذا علما بالحق
 التي دعوى العيب فاه في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا
 بايعه وفي الولاية كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا
 في ملكه ذواليد كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا
 في مسئلتين ذكرهما في خزانة المكي في دعوى السب لو كاه النراج في عبد صالح الحاج
 انه ولد في ملكي واعتقه وبعده وكان ذواليد ولو في ملكك فقط علق ما اذا
 قال في الخارج دعيته او كاتيه فانه لا يقدم الثانية لو قال في الخارج ولو في ملكه في المهر
 هذه وهو يرفع قدم على ذواليد اذا بعهن الخارج وذواليد على نسب صغير قدم ذواليد
 في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا
 وبها امرأة وطام ذواليد انه ابنه ولم يسم الى امه فهو الخارج الثانية لو كانت
 ذواليد ذميا والخارج مسلما فبرهن الذي يشهد به الكفار وبعدهن الخارج قدم الخارج
 سوا ببعدهن بملين او بكافرين ولو ببعدهن الكفار بملين قدم على السلم مطلقا ولا يقيم
 السلم على الكافر ولو الكفاية على المحرم في الدعوى وفي دعوى السب كما في خزانة
 العمل اذا شهدوا بانه وارث فلو في غير براءة سببه لا تقبل كما في خزانة العمل اخر
 الدعوى اذا شهدوا بانه وارث فلو في غير براءة سببه لا تقبل كما في خزانة العمل اخر
 واه او بوسم الولاية والبيضاء وابن الابن والاب والام كما في الخاتمة المحررية
 عادلة او اقرار او تكول غريبي او يمين او فاه او علم الفاعل بعد تولد او
 اقرار او تكول غريبي او يمين او فاه او فاه فاه وقفا وخفاه في الشرح في

وقيل في الملك والمساواة لو علم
 البيضة في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا في المهر كذا

ارشد وامانة طابا الفاعل
 قضت بانه وارث فانها تقبل صح

الاداء المتوقفة على قوله محمد الرجوع اليه انه لو اعتبر بعلم القاضى وفي جامع الفوائد في القسمة
 وعليه ما يخفى كما في البراءة في المسائل الخ لانه الدعوى الموقوفة قوله الوبان انه انفق على
 ولده الصغير مع اليقين ولو كانت النفقة موقوفة بالقبض او بعض الوهب لو كانت الم
 كما في نفقات الخاينة بخلوه ما لم يادى الوفاق على الزوجه وأكثر من ذلك وعلى هذا يمكن
 يقال الموقوفة اذا ادعى الوبان لا يقبل قوله الوبان في مثل ان تنازع بخلوه في عين ذلك الم
 انها على سنة وفلما كان في جهات في الشرح انها على ضمانه وانما عتروها بالقبض او اقرار
 الوبان في الموقوفة كما في الشرح في دعوى الزوجين لا يقض في القسمة الوبان في مثل قوله في
 الشرح من باب التحالف القاضى اراكم في ثلثي وكتب السجل بجل كل زوجة على حجة الوبان
 كانه لو فرض في الموقوفة لا يجل القاضى كل زوجة على حجة الوبان في الحكم بها دة القاضى
 وفيه الكساح بالقبض وفيه البيوع بالقبض وتسمية ان هو كان الموقوفة كتابا لمخاض
 والقبض في كتاب **كتاب الصلح** الصلح غير اقرار بيع او في مسكتين في المستصحب
 الاول ما اذا صلح في الدين على عبد مقض ليس له ان يبيع من حصة بل يبيع الثانية
 لو تصادقا على اذ لو دفع عليه بطل الصلح وفي الترابا الدين لا انتهى في اذ كان في الموقوفة
 عند شاة على صحتها بغيره ابو يوسف ومنه محمد والشافعي رواية على صحتها بغيره
 اتفاقا كما في الشرح مع اذ بيع الموقوفة على طر النعم فيكون الموقوفة اذا اقبل صاحبها فله ان يفرغ
 وله البيع في ثلث ما ثلث في شفعة الموقوفة الموقوفة الموقوفة الموقوفة الموقوفة
 محي وله الرجوع اجلة امرأة المدينين زوجها بعد الحول محي ولها الرجوع اقبل المدينين
 عليه فامهل المدين محي وفي الرجوع الصلح عقد بين الزوجين ولا يفسخ مع المودع بغير
 المالك او لغيره ولا يفسخ مع المدين عليه دفع المدين باقعة المدينين ولو فسخ
 المدين بوجه على اصل الدعوى لم يقبل الوبان في صلح المدين غير ان البيع على انكار اذ اصاله
 على بعضه ثم وجد البينة فاتها تقبل ولها المبلغ لقيمة ما اتمها تقبل ولو طلبت منه لا يحلف
 كما في القسمة الثانية اذ عجز في ما قارب وادعى الوبان او الوبان في ما كفر فالحكم في
 بوجه على تقبل الوبان في الصلح هذا ليس له فداد اليقين كذا في العادة في الفصل الثاني

من ابي الحسن

رفع بيان

ولابد من المالك على صلح قبل بطل المدين اذ الصلح بعد الصلح باطل كما في العادة الصلح
 على انكار بعد دعوى فاسدة فاسدة كما في القسمة ولكن في الهراية في مثل ثلث
 من القضاة الصلح على انكار جائز بعد دعوى مجهولة فليحفظ ويجعل على انكارها
 من اقسمة المدعى لا لترك شرف الدعوى كما ذكر في القسمة وهو موقوف واجب فيقال
 الوبان كذا والله سبحانه وتعالى اعلم بل في صلح الوارث مع الموصى له بالشفعة صحيح
 وصالح الوارث مع الموصى له بمجهول لا يصح واه كما لا يخفى ببيع وبيان في صلح الوارث
 تارة في طلب الصلح والوبان غير الدعوى لا يكونه اقرارا وطلب الصلح والوبان
 غير المال يكونه اقرارا الصلح على انكار رتبة انما يقع اقرارا على النزاع في الدين كذا في القسمة
 الوبان في حال الصلح كذا في اقراره في الباقي الصلح اذ كان له مال بشفعة كما اجازة في
 كاه على شفعة العبد المدين الوبان اذ اصاله على غلته وغلته الوبان غلته غير جائز في المجل
 كما في الموقوفة اذ اتم المصالح عليه في الدعوى الا اذا كان له مال تقبل النفقة فانه
 يبيع بشفعة كالمقاضي والمقنن والشافعي والخلفي كما في جامع الكبير الصلح جائز غير
 المناقض الدعوى اجازة كما في جامع الكبير الصلح جائز غير المناقض الدعوى كاه
 كما في المستحق لبيع الصلح على الحد ولا يسقط به الحد اذ كان له مال قبل المرافعة
 كما في الخاينة صلح الموقوف ثم ادعى انه كاه مسكرها لم يقبل الوبان اذ كان له مال في حيل الوارث
 له ان لا يبيع بطلان كما في البراءة الصلح تقبل او قاله والنفقة اذا اذ اصاله
 على العشرة على في كاه القسمة ادعى فاكفر فصالح ثم ظهر بوجه اذ لو ثبت عليه بطل الصلح
 كما في العادة في العاشر **كتاب المضاربة** المضاربة اذا فسد كاه المضارب
 امر مثله عمل الوبان في الموصى باخذ مال البيع مضاربة فاسدة فلو ثبت له اذ اعمل كذا في
 احكام الصغار اذ ادعى المضارب فادها فاقول لرب المال انك لم تضارب
 فالقول للمدعى الصحة او اذ قال رب المال لربك كذا وكذا وزيادة عذرة وقال
 المثلث فالقول للمضارب كما في الاخير من البيوع للمضارب الشرا او اخذ بالشفعة
 فلو علكه الوبان في المضاربة والمضارب بالشفعة او المالك بالبيع اليه

التجار ويملك البيع الفاسد ولا يباطل ولا يتجاوز المضارب عليه له رب المال لو اراد ان
 يسوق بخلاف التقيد بالملوك والاداء في باطل ما كان الكوفة فلا يتقيد بمحكمة
 المتابع منهم المضاربة قبل التقيد بالوقع فيقبل بقبضه تصرف او كفاية الهداية
 يصح نهي رب المال المضاربة او اذا صار للمال عرضا اذا قال له اعمل بذايك ثم قال
 لا تعمل بذايك يصح نهيه او اذا كان بعد العمل فظن انهم نهى عن التسوق على نهيه او اذا
 كان بعد الشراء **كتاب الهبة** هبة الموقوف لا يجوز الخ في مسئلة ما اذا مضى الوعد
 لادب الصغر كما في الاضطرار وقبول الهبة العاقل الهبة صحيحة الا اذا مضى الوعد لا على الفسخ
 وليصح موقوفته لوه قبوله باطل يرد الى الوهب كما في الوضعية تعليق الدين في غير عليه
 الدين باطل الا اذا سلمه على قبضه منه فوصفت في اياها ما على الهبة لها فالحقبة الصحيحة
 للتسليم وتبين على هذا الاصل في حق دين غير على اذ يكون له الدين لم يجز وكفاية
 وكيفية البيع كما في جامع الفصل في البيع من مال اقر الدين اذ الدين فله وانه
 عادية فيه فهي صحيحة كونه اخصا بالهبة وكفاية للمركب ولو فيه قبضه كما في البراذنية الهبة
 تكون مجازا في البيع والوجارة كما في اجارة الوكيل في الجارة لا يجز على
 الصلة الحق ما قيل فيها نفقة الزوجية والثانية الهبة الموصية بالرجوع على الوارث
 دفنها الى الموصي له بعد موته الموصي بها من مالها صلة الثالثة النفقة يجب على المشرق
 تسليم العاقل على الفسخ مع انها صلة شرعية وكذا الوعادات التي يملك النفقة كذا
 في شرح ادب القضاء للشيخ في النفقات طلت الرابحة حال الوقف يجب على المالك
 تسليم الوقف للموقوف عليه مع انه صلة محضة اذ لم يكن في مقابلة سؤال والوضعية في غيرها
كتاب المداينات وفيه ما قيل في البراذنية الدين اذا قال الطالب عطلوني فقولني
 لي عليك كاه ابرا عاماكوه لا يحل قبله او اذا طالب الدين الكفيل فله ان يطالب او
 فماله ان يعلق على عطله يبرأ الاصيل وهو الحجاز كما في القينة اذ يرد بالهبة الوضعية
 ما قيل الاصل اذا ابر الحيل الحيل عليه فرده لم يرد كما ذكرناه في شرح اكثر الثانية
 اذا قال المديونة ابر في فابره لم يرد كما في البراذنية الثالثة اذا ابر الطالب الكفيل

فرد لم يرد كما ذكرناه في الكفالة وقيل يرد والرابعة اذ قبله ثم رده لم يرد كما ذكرناه
 النسخ في ما قيل في نفي القضا اذ يرد لا يتوقف على القبول في البراذنية
 والى كفاية البداية في الوعد بعد قضاء الدين صحح لوه البطلان بالقضا المطالب
 لواصل الدين فيرجع المديونة بما اداه اذا ابراه براءة استعاط وان ابراه براءة
 استعاط وجع واختلوا فيها او اطلعتا كذا في الوضعية في البيع وصريح براءة
 في المخطوطة من الهبة وعلى هذا القول طلقها بابرا نهى عن المهرم دفعها او يبطل الطلق
 فان ابراه براءة استعاط وقبضه صحح عليها وعلى في شرح المحقق فلو صاحبه ابراه الحمال
 الحيل بدو الحيل كذا في باطله ابو يوسف بناء على انها نقل الدين وصحح محمد بناء على انها
 تقبل المطالبة فقط وفي مدائيات القينة صريح بقضا دين غير انما ابراه الطالب
 المطلوب على وجه الاستعاط فليطرح اذ يصح ما يصح براءة نهى وتخرج على اذ الدين
 تقضى بامثالها ما قيل فيها لو هلك الدين بدو الوعد في الدين فانه يكون مضمونا
 بخلاف هلكه بدو الدين كذا في البداية وفيها الكفيل يقبض الدين اذا ادعى بولي
 الموكل انه كاه قبضه في حياته ودفعه فانه لا يقبل قوله الا بينته لوه يرد كما
 الضمان على الميت بخلاف الكفيل يقبض المدين كما في وكالة الوكيل في الهبة الدين
 منه اذ في ما قيل فيها لو وهب الحمال الدين في الحمال عليه رجوع به على الحيل ولو ابراه
 لم يرجع ومنها كذا في الكفالة في الوعد كذا في تفرعها على القبول على القول في
 الوعد منها لو شهد احد بها بالوعد او ابراه بالهبة فقبضه قوله قيل لا يقبل
 في العدمين غير جامع الفصل في الوعد غير الدين فيه حجة التعليك وجع الاستعاط
 فلو يصح تعليقه بصريح الشرط او في الحاجة اذ يرد الى حوا كذا فانه برئ من البائة
 واذا اوتيه كاه ويصح تعليقه بغير الشرط كذا في قوله انت بركه كذا على اذ
 تؤدى العقد كذا وقام تعريفه في كتاب الصلح في باب الصلح غير الدين والدولى يرد
 بالهبة والثانية لا يتوقف على القبول ويصح الوعد غير الموقوف كذا في قوله لو
 اين مديونة ابراه احكاما لم يصح الثاني وثم في فتح القوير في خيار الوهب ولو ابراه

الوارث مودود مودود غير عالم بموت مودود ثم باه ميتا بالنظر الى انه اسقط
 يصح وكذا بالنظر الى كونه متعلقا له الوارث لو باع عينا قبل العلم بموت المورث
 ثم ظهر مودة صح كما صرح به فيها اولى ولو قبل المودود باه باه في التوكيل
 نظرا الى جانب الاستقاط ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كالمودود باه يسوغ فيه
 واستشكل باه عامل نفسه ومودود نفسه والتوكيل في عمل الغير واجنيا عنه في الشراء
 اكثر من باب التوكيل في الطلاق كل زوج حر تنفعا حرام فله المهر من كسبه الدار المهر
 باه في المهر كانه الظاهرية وما روي عن الامام انه كاه لا يقع في ظل جدار
 مودود فذلك لم يثبت كذا في كراهيتها القول للمالك في جهة التملك فلو كاه عليه
 دينه في جنس واحد دفع شيئا فالتصديق للواقع او كاه في جنسين لم يصح
 تعيينه في خلاف جنس ولو كاه واحدا فادى شيئا وقال هذا نصف فاه كاه
 التصديق مفيد كاه احدهما حاله وبه صحه او كاه في الاخرى صحه والآله والواهي
 المتبرجة الموضع في المهر وقال الدال في الجهره فالقول للزوجه ولو ادعى الزوج
 انه الموضع في المهر وقالت عهدة فالقول له ان في المهر لو كاه في جال المهر
 كل دين اجله صاحب فانه يلزمه تأجيله في سبعة اولى الفرض الثانية الثبوت
 عند الدالة الثالثة التي بعد الدالة وهما في القينة الدالة اذا ما كاه في
 المستوفى فاجل الدار في الخامسة التصديق اذا اخذ الدار بالنفقة وكاه المهر
 حاله في الجمل المتبرج اس دسه بول الصرف البقرة رأس المال في المهر
 المدينين قضا لو قبل عليه الفرض في بيع في مودود شيئا بالوعد لم يخلت
 في مودود وعليه دين تقع المصاحبة والفرض اسوة الفراء كذا في الجامع الفرض
 لا يلزم تأجيله في وجهه كاد كره قيل ان يوافقها ان كاه محجورا فانه يلزم باه
 كما في صرف الظاهرية فيما اذا حكم ما لا يلزم به بوثوق اصل المودود عنده وفيما
 اذا حال الفرض به على ان فاجل المستوفى كذا في مدينيات القينة التي لا يملكها
 اذا ابراء او لم يصفى الى مودود لم يصح كذا في الخيانة الوبراء العام غير الذي

فاجله بان

بحر قضا له ديانة اذ كاه بحيث لو علم بانه في المحرم لم يبرأ كذا في النفقة الواجبية لكن في خيانة
 القسح ان يبرأ قضا له ديانة واه لم يعلم به وفي مدينيات القينة احواله ان ناعى
 الزوج على انه يودى في المهر فثبت المهر من الزوج قال استاذنا له لو في حيل احدهما
 شرأ شيئا لم ينفق في زوجها بالمهر قبل البتة والثانية صلي انه مودود المهر في
 مودود قبل البتة والثالثة هيبة المرأة المودودا صغيرها قبل البتة انتهى وفي
 الوجه نظر فذكر في احكام الدين في الجمع والفرق والدين المودود ان قضا له قبل حله
 الجبل خير الطالب له الاجل في الدين فله ان يعطيه هكذا ذكره الزيلعي في الكفاية
 وهي ايضا في الثانية والثالثة وقول وقعت حادثة عليه من شرط تسليمه في بركة
 فلقية الدين بالصيد فطلب تسليمه في بركة تسليمه عنه فونة الجبل الى بركة فلقية
 سلة الدين اذ يحبر على تسليمه بالصيد لكن نقل في القينة فله في السلم في الظاهر
 تبهي انه لا يجبر الى الضرر باه يقيم المودود بتلك البقرة وقد اقيمت به في
 تلك الحادثة المدكورة لونه واه اسقط عنه فونة الجبل الى بركة فلقية
 بن في الصيد اذا اقر باه دينه فله صحه وعمل على انه كاه ويكيل عنه ولهذا كاه
 حقه القينة للفرق بين المودود بالوضع الى ايها الشاخي الخوصة والبرائة الى
 في مسئلة هي ما اذا قال المرأة المهر المودود على زوج فله او لو كاه فانه يصح
 كما في شرح المنظومة والقينة وهي في المهر كاه على انها يكيله في سبيل
 كاه على الجمل في اذ المهر يصح قبضه ولو ابراءه منه بواقر او مودود مودود في
 الجمل منه وفي الكفاية البرائة للزوج عليها دين في القينة لا تقع المصاحبة
 بدين النفقة بل في الزوج بخلاف سائر الدية جديا والخرصة والوعد في القينة
 بالوعد عتق جلد مودود والزوج عليه دين في جنس الوعد لم يقصر قضا
 بالدين حتى يجتمعوا بواقر اجتماع القضا صا لم يثبت فيها قبض فاه في يده لكن
 الاجتماع بل بخلاف قبض في القينة وحكم المصوب عنه قضا في يوم الرب الذي
 كاه مودود انتهى واذا قضا دينه بينة الدين وبينية البراءة ولم يعلم النياخ

على
 لان هذه النفقة جعفت
 فصار كالمهر في القينة
 ما اذا كاه احد الطرفين صح

استأجره وضم الى وضع الملكة ليكنه
الصيد جاز وكذا استجار طريقه
للمصراة بيت الملكة ص

في الطريق ولو سلفا فيبقى الى مكة فيرجع الى ارضه ليعمل الصلح للميت والورثة
 فيخرج الى ارضه كاه امينا او سبيعا بالقيمة فانه يرضى المستاجر على ارضه فانه لا يمان
 راد عليه حصته من الثمن وقيل البينة عننا بل يرضى كونه يرضى له فانه يمان
 اعنى الميراث في اثناء المدة بخير فانه فيخرجها فلو لم يرضى فانه يمان فلو لم يرض
 كله للموتى ولما لم يرض في اثناء المدة لم يكن له فسخ اجارة الوصية الا اذا اجر الميراث
 اجر الميراث فلو اذنه ثم اعنى نفقات وما عمل في رقة فلو لم يرضى فانه يمان فلو لم يرض
 في حادثة قبل عتقه ضمنه عرض الميراث وبقاؤه وسرقته عذر للمستاجر في فسخه وكذا
 اذا كان عليه فاسدا لا عدم صدقة اذنى ناذل الحاة واصل الحماج وساكن المودعة
 الغصب لم يرضى ولا جرح واجب اختلف صاحب الطعام والمودع في مقدار ما لقوا
 لصاحبه وبما اختلف الجرح بانه الا انه يكون الجرح مسلما ثم اختلفا في كونها مشغولة او
 فارغة حكم الحال اذا اختلفا في صحته وافادتهما فلقوا لمدعى الصحة قال الفصل
 الا اذا ادعى الميراث بانها كانت مشغولة بالزجر وادعى المستاجر بانها كانت فارغة فلقوا
 للميراث كما في آخر اجازات البرازية اجرها المستاجر كما استأجره بطيخ الزيادة
 ويتصدق بها في مثلتيه انه يجرها فلو لم يرضى فانه يمان فلو لم يرضى فانه يمان
 البرازية اختلفا في الخشب والجر والخلق واليزاب فلقوا لصاحب الدار
 الا في بلان الموضع والياب والجر والخلب والموضع فانه للمستاجر
كتاب الامانات والودعية والعارية وغيرها
 فيجعل له في ثلث ايام اذ امانات مجهولة الوقت والقيمة اذا كان مجهولا
 الاثام عنده او دعما والسطاة اذا اودع بعض القيمة عند الفاذى ثم مات
 ولم يتيقن عنده او دعما اختلفا في فاضله فانه ثلثة ايام المنة وضيق اذا
 ولم يتيقن احوال المال الذي في يده ولم يرضى الفاضل بضمان المنة بالنسبة اليه
 وزدت عليها ما يثل الاولى الى ايام اذ امانات مجهولة فلو ضاعه عليه كما في جامع الفقهاء
 الثانية الا ب امانات مجهولة اودع مال ابنه ذكره فيها ايضا الثانية امانات

ثم الوقت وفي الخلاصة والودعية
 وركبها الزوال الجدية وركبها الناس
 ص

الوارث مجهولا اودع عند ثلثة ايام امانات مجهولة القيمة ارجح في بيت المال
 اذ امانات مجهولة اودع ماله في بيت بغير علمه الا ان امانات القيمة مجهولة ما ارجح
 عند مجهول او عند ثلثة ايام في تخلص الجاهل الكبير للخلو على ضما والمستثنى عشرة
 وقيل وان يتجهل المدة لانه الناطر امانات مجهولة مال الميراث فانه يرضى كما في الثانية
 ومعنى مودعة مجهولة انه لا يبين حال الامانة فانه يعلم انه وارثه يعلمها فانه يمان
 وقال في حياته رادونها فلو تجمل به يرضى الوارث على ماله والدم يقبل قوله وان
 يعلم انه وارثه فلو تجمل به وكذا كمال في البرازية والمودع انما يرضى بالتجمل اذا
 لم يعرف الوارث الوديعة اما اذ عرف والمودع يعلم انه يعلم ما لم يبين لم يرض
 ولو قال الوارث انما علمتها وانكر الطالب انه فسخها وقال هي كذا وكذا وهلك
 صدقا انتهى ومعنى ضمانها صحتها وانها دينا في تركته وكذا الوارث انما يرضى بالتجمل
 وادعى الوارث انها كانت قايمة يوم مات وكانت مودعة ثم هلك فلقوا لصاحب
 في الصلح كذا في البرازية يلزم العارية فيها اذا استعار جدار غيره لوضع حذوة
 ودفعها ثم باع الميراث الجدار فانه الميراث لو يملك في دفعها وقيل لا بد من شرط ذلك
 وقت البيع كذا في القيمة اذا اودع الامين ثم ازاله لو يرضى الفاضل كالمستقر
 المستاجر الوارث الوكيل بالبيع او بالتحفظ او بالاستيجار والمضارع المستضيئ والشركة
 عانا او ناعا وضمة والمودع والمستعير الميراث وهي الفصول لا ضمة فانها في
 الميراث الوديعة لا مودع ولا فاضل ولا تجر ولا تجر ولا تجر ولا تجر ولا تجر ولا تجر
 ولا يرضى والعارية فاضل ولا تجر ولا تجر ولا تجر ولا تجر ولا تجر ولا تجر
 وهي اقوى في الميراث ولا يمان لا يمان لا يمان لا يمان لا يمان لا يمان لا يمان لا يمان
 لانه الميراث والميراث الميراث في الانتفاع وهي مودعة في الميراث فانه قبل ان اعادته
 اودع فلما ضاعه لا يرضى ولا يرضى كالودعية لا يودع ولا يمان ولا يمان ولا يمان
 الوارث في الميراث والوداع ودوة العادة كما في وصايا الخليفة وكذا الميراث
 على الوارث والوكيل يرضى الميراث بوجه مودع فلو يملك ثلثة ايام جامع الفقهاء القائل

دين ادعى الميت دفنها الى ما ذروه ما كذا وكذا يا ه فالتقول له في براته لو في وجه النصارى
عليه ما ذروه له بالدفع اذا ادعاه وكذا يا ه فانه كان له ما ناله والموت لم يات وانه ما ذروه
كالنصب والدين لو كان في قاضي القضاة في الهداية وفي النكاح ما اذا اذره المولى المستخرج
بالغير في الوجه فلو بلغه البسابة وفي احكام العادة في العادة في العادة في العادة في العادة
عليها كذا في اجارة الولد الحية وفي وكالة البراد في المستبضع لا عليك الا بضعه والدفع
والادب في المطوعة كالوكالة المبرورة بالمستبضع اذا دفع اليه ثوبا وقال اشتره
ثوبا حتى كذا قال اشتره به احوال شئت وكذا لو دفع اليه بضاعة واحدة
يشترى له ثوبا حتى والبضاعة كالمضاربة الا انه المضارب عليه السبع في المستبضع
لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصدا لا شرايع او قصدا على ذلك انتهى العادة
كالاجارة تنسخ بموت احدكما كما في الشبهة القول المودع في دعوى الرد والهدية
الا اذا قال امرتني بدفعها الى فلانة فادفعها اليه وكذا في امره القول كذا في
منامه عند صاحبها خلاه الابن ابي ليلى كذا في اخر المودع في المودع اذا
قال لا ادرك ايكما استودعني وادعاه رجولة واجبة ان يخلت لهما ولو بينة يطمئن
لها نصيبين وفيها مثلها بينهما لو انه اتلف ما استودع به رجلا وعليه دين
وعنده ودية بغير عنها فيجمع ما ذكره باين القراء وصاحب الودعة بالمصنف كذا
في الاصل ايضا **كتاب الجور والمأذون** المحقق عليه بالسنة على قولها المتعبد به كالمصنف
في جميع احكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق ولا يستلوه ولا يبدلونه ويجوز في القوة
والجور والعبادات ودوال ولا يتايبه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي اقراره
وفي صحة وصاياه بالقرينة المكنة فهو كالمبايع في هذه وصحة كالعبد في الكفاية فلو كان
او بالمصوم حتى لا يفتقر في كفاية ظاهر صحيح ولو يجزئه عنها ويصوم لها وتام في شرح ابن
وجبت واما اقراره في القمار فانه انما يصح عند ابي حنيفة لو عندهما التمس في ثبات
على الجور بالسنة المحكي عليه موافقا لباقي المصنفين ما اتلف من المال واذا اقر في الودعة على
عاطلة الا في مثل ذلك ما اتلف ما اقرضه وما اودع عنده بل اذره وليه وما اقرضه في

سبع عنده بل اذره في السنة من ايداع ما اذا اودع فيه محمي مثله وهو ملك غيره فلما
تفويت الدافع او لو اخذ قال في جامع الفصولين وفيه في مكره ايداع البصير **قلت**
لا اشكال له انما لم يضمنه لئلا يطمئن ما كذا وفيه في مكره ايداع البصير في الودعة
اذره في التجارة وعكس كذا في السراية لا يصح الاذره للابن في المصنف المحمود ولو بينة
ولا يصح محمي بها على الصحيح اذ لم يملك ولم يعلم ان يكون اذنا الا اذا قال يا ابي عبدك
فانه فاذن له في التجارة فيما يبيع وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال يا ابي عبدك اذنا
اجرتك ولم يعل في فله اربع ثوبه ولم يعل في فله كذا اذنا بالتجارة كما في النكاح
والامر بالمسرة كذا في الوكالة فلو قال اشتر ثوبا ولم يعل في فله ولو للبكر في
اذنا وهي مائة الف فليحفظ الاذره بالتجارة لا يقبل الخصم الا اذا كان في
مضاربة نوع واحد فاذره لم يملك المضاربة فانه يكون ما ذره في ذلك النوع خاصة قال
الشرعي الصحيح عند التميمي كما في الظهيرية اذا راى المولى عبد يبيع في شتر فكف
كاه ما ذره الا اذا كان المولى فاضيا كما في الظهيرية **السفر** اذا ذره وجه نسرا
ممن صح فاه فصره غير مثله كاه المولى الا عذر من ولو اختلف في ذره على ما لا يقع
ولا يلزمه ولا يصح اقراره بالسنة ولا الاشهاد عليه ولو دفع المولى المال الى السبع بعد
بلوغه سفره فصره ولو لم يجر عليه ولو جرح الفاضل على فيه فاطلقه اخرها في اطلاقه فله
المجر ليس بقصا ولا يحد ثلث تنفيذ المجر الاول فلو فاق الخصم ووفى المحمي
بالسنة باطل واختلفا فيما اراهم باذره الفاضل في قصصه البليغ في بطله ابو القاسم ولا
يصير لغيره محمي عليه بالسنة عند الثاني ولو دفعه جرح الفاضل ولو دفعه عند المجر
بالكره ولو دفعه اطلاق الفاضل فلو فاق المجرضها ولو بشرطه فله لصحة المجر عليه
كما في حرانة المتبشرين وحقه حادثة جرح الفاضل على سفيه ثم ادعى الرشد وادعى ضم
بقاه على السنة وجه هذا فلم ادرها نقلا صريحا وبني تفريع بسنة البقاء على السنة في
المحيط في المجر الظاهر ذوال السنة فله عقلة عنده عند ذره في دليل ابي يوسف على
انه السفيه لا يجر المجر الفاضل وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف اذا اختلف

يضمنها

في المرحضة على برصها فانه برصها في شهده كمر المثل لم تقبل بيته لانها للوثبات
فكل بيته شهدتها الظاهر لم تقبل وصفا بيته ذوال لشم شهدتها الظاهر لم تقبل
المأذونة اذا لم تحته دين يتعلق بكسب ورجعة الواذا كانا اجرا في البيع والشرا كما في
اجارة مينة المفتي العبد المأذونة المدعوة اذا اوصى ببيته لغيره ثم مات ولم يحضر
الفرع كما في ملكا للميراث كما اذا كانه يخرج من الثلث ويملك كما في ملكه الميراث والدين في رتبة
ولو وجه في حياته فليفرع ابطا لها ويبيع القاض فاضل عنه فلو اهب كذا في
خراتمة المتعدين في الوصايا **كتاب الشفعة** هي بيع في جميع الاحكام
الوصية العز الجبر فانما اتحق بالميراث بعد انشاؤه وبيع للمترى على الشفعة كما في ميراث
والملك القديم واستيلود الواب كخلاف الميراث في رتبة المترى وضاه بالوصية
لا يظهر في حق الشفعة كالأصل ويردها على المبيع وتسلم المترى ودكت المسئلة
الشفعة دوة التحول قال الوجيه في التحول صح والابطال به المعلوم لا يخرق
فلو قطع عيني جليتر فخر احد ما اقص له ولا يخرق نص الدولة ولو خسر احد الشفعين
قصه لم يملك كذا في جبايات شرح المحجي باع ما في اجارة العبد وهو شفعها فانما جاز في
اخذها بالشفعة والابطال الاجارة اخردها كذا في الولي الجنية الواب اذا شترى
دارا لوفته الصغير وكاه شفعها كما في الاخذها والحق كواب اذا كانت دارا في
ملو رقة لبعض الميراث كما في الشفعة فيما لو رقة فقط واه كاه في تزويج الصغيرة
المفق على جواز بيع دور ملكه ووجوب الشفعة فيها يصح الطلب في الميراث لا
اه لم يسل الى ملكه فاه لم يصح وبطلت هي الجارة في تسليم في الشفعة لم يصح مطلقا
سمي بالبيع في طريق ملكه بطلت طلب الموائمة ثم شهداه فقد والاد وكل او كتب
كتابا وامر له والابطال وتسلم الجار مع المترى صح حتى لو سلم المترى لم ياحد
الجار سلام الشفعة على المترى لم يبطل هي الجارة والبراء العام في الشفعة يبطل
قصص مطلقا ولا يبطلها ويانة اه لم يعلم بها اذا صبح المترى البناج الشفعة
مخبراه في اعطاه ما زاد البيع واه كذا في ترك كذا في الولي الجنية وفي نظر آخر

المأذون لا يكون مأذونا فاعلم به
الا في مثل ما اذا قال المولى لا
هل السبق بالبيع عبيد ولم يعلم
العبد صح

الشفعة الطلب لكوة القاض في ميراثها فهو مودور وكذا لو طلب في الميراث فاعضاد
فاشترى فاجر اليهودي اذا سمي بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا لقبول
ابطالها بالشرط جائز انكر المترى طلب الشفعة حين علم بالقول له مع عيني على
نفي العلم ادعى الشفعة على المترى انه اصاب لابطالها يحلف فاه فكل في الشفعة وفي
منطوق ابن وهبة خلاصة المترى الواب لوفته الصغير ثم اختلف في الشفعة في مقدار
القول والقول للاب بلو يمين حبة بعض الحق نظره في حق الشفعة الواذا كان في يده
القبض خط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفعة لم دعوى في رتبة الدار في
فيها يقول غنم الدار دارك وانما ادعيا فاه وصلت الى والوفانا على شفعتي
فيها استولى الشفعة عليها بلو قضاه اعهد قول عالم لا يكونه ظالما والوكاه ظالما وفي
جبايات الملقط غنم في حشيش اشيا على عود الواس العقل والشفعة واجر اقام
والطريق اذا اختلفوا فيه انتهى **باب القسمة** القسمة اه كانه
لحفظ المملوك في القسمة على قدر الملك واه كانه لحفظ الواس فهو على عود الواس
وفرح عليها الولي الجني في القسمة ما اذا غرم السلطان اهل قرية فانما تقسم على خوارق
في كماله انما ما رجائية وفي قواك فارى اليهودية ارا حيف الفرق فالتقوا على
القاض الا شفعة منها فالتقوا فالفرع يهود القرض لا بها الحفظ الواس انتهى
القسمة القاسدة لا تعيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشرط القاسدة يجوز
بناء الميراث في الطريق العام اه كاه واسعا لا يضركذا اهل الجارة يقولون شيئا
في الطريق في دورهم اه لا يضرونه طلة في هي الطريق اه لم يضركن اه هو صرح في البنا
منع منه وجده هدم المترى اذا انقضى فانه احداهما الجارة فاه اختلف القسمة
نجر وقسم والوجه في مترى مترى في احداهما فغير اه الاخر فطلب دفع بناءه قسم
فاه وقع في نصيب البنا في فيها والاد هدم كاه المقر في ملكه واه تأخر في جارة
في ظاهر الرواية فلا رة يحل فيها شور وجام ولا يقسم ما تلت به يتحقق القسمة
ينظر ودين اوصية الواذا قضى الورثة الدين وفقدوا الوصية ولا بد من

ويجوز براءة القاتل في الدنيا ولو لم ير قتل كالوارث اذا ابا للمدعيه بغيره ولا يبرأ
عنه ظلم المورث ومطله اذا مال المخرج قتلته فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ
ولو عينه المورث انه فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ
ابنه انه فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته
لو تعقاد السب لهما كما في البراءة المورث فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ
الرجعة فانها تفضل في الحدود مع انه فيها شبهة كما في شرح ادب القضاء انتهى
الوصايا ويجوز الوصية بغير عقار اليتم عند المتعدي به ومنعها من احوال
ايضا الا في ثلث كما ذكره القائل في الوصية بغير عقار اليتم عند المتعدي به
الى النفقة ولصالح له سواء وفيما اذا كان على الميت دين له فله المنة وقدر
اربعة فصول المستثنى سبعة فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ
لو تعقاد لها المنة وفيما اذا كان غلوه لا يبرأ من قتلته وفيما اذا كان غلوه
او اذا كان يحسن عليه النفقة انتهى والراية في بيع النسيئة وفيما اذا كان غلوه
يدفع ثمنه وخاف الوصية عليه فله بيع النسيئة وفيما اذا كان غلوه
فانه شك في المنة ذلك لا يجزى حتى يتحقق فانه ظهر بغيره استدلال به وانه شك في
المنة لا يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ
وفيما يقع للصبي جازية انتهى واختلف في ان يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته
وفي الميراث بزيادة نصف القيمة وقيل في حجة في العشرة نفقا وزيادة تمام
في وصايا الخيانة وقصة الوصية ما لا مشركا بينه وبينه الصبي يحوزها كانه فيها
نفع ظاهر عند الامام فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته
ويتبرأ من المنة فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته
اذا قرب سب النكاح وهو دفع الى الجنية فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته
بعض حق الى غير فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته
لوقوعه بغير حجة وهي ادعى دين فانكر المنة فقبل بنية ولو لم يبرأ من قتلته

ويجوز المدعي في الطريق مقيد بها وعنه ضرب الالب الله تاذيبا والامع او الوصية في
او لو في ضرب الامع او الوصية او المثل بآفة الوب عليها فاما لو ضاع ضرب الالب
مقيد كونه مباحا وضرب التعليم لا كونه واجبا ومحل في الميراث المتعاد اما غير مقيد
بلفظة اكل ومخرج غير العمل كانه ما اذا لم يجر وجهه فافقضاها او فاقضاها فلو ضاع
عليه مع كونه مباحا كونه الوصية اخذ موصيه وهو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته
من الذي يلي الخيانة على شخص واحد في النفس وفقدانها لو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ
خطا ولم يتجهلها بغيره فوجب دية واحدة ذكره القائل في القضاء صريح اليتم ابدانم يستل
الى المورث فلو قبل الميراث له فله ابناءه ففي احداهما سقط القضاء ولو لم يبرأ
ليبرأ العاقبة عند الامام وصح عقول المخرج وتغير ديونهم لو قبل مالوه وهو مبرأ
على قرايين الله كما في الزوجة كانه ماله الا اعتبار في حقة النفس قور والحق
لا يبرأ من الجانيات وعلمه فرع القائل في الجارية كونه اذ يبرأ منه عمة استل
فصريحه احو عشر فوات دفع عنه ما نقصت العشرة وضمن ما نقصت الا حرة فضيحة حرة
بغيره اسقط ونقصت دية القتل خطأ او شبه عمد على العاقلة الا اذا ثبت باقرار
او اذ القتل في دار الحرب او سلاح في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلو قتل من
ولادته على عاقلة هبة القضا صريح القائل لا يجزى لانه لو يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته
اجارة الوصية الجنية فوجب على المكره دية المكره على القتل اذا قتل الا حرة فضا غير
كل احد العرض على من شرع فيها في الطريق ولو بالعمدة بالسكوت عنه يعني انما يبرأ
لم يكن متوقفا في بعض الحدود او طريق الحدود فوفقا بعينها والقضا واذا دق في حادثة
فانه لم يبرأ من جاره لو اعتبرا بربض اهل المحلة في السكة النافذة مفر بغيره في قرية
في غير غير الناس لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته فلو لم يبرأ من قتلته
فصل في بعض الوصية مذهب الاماميين ان الامام شرط لا يستيف القضا من كل حرة
ومذهب المعتزلة المذاهب القضا من كل حرة في جنس ذكرناها في قاعدة اه الحدود
فانما كانت عفو الوب غير القائل بفضل القضا من وكذا عفو المخرج وعفو الوصية

الهرة احمد قال الجحانة في الحاشية قال ابو العباس الناطقي رايه بخط بعض
 في جعل لاهوتية دارا بتصبيه على انه لا يكون له يوم موت الوحي وان كان
 وانتهى به العقيد ابو جعفر محمد بن الهادي احوالها في محراب سجاد البخرى في كثر
 اصحاب احمد في الحاشية رايه عن الطبري انتهى والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع
 ثم انتهى الثاني وهو من الغريبين في الشبه والنظائر **قوله الف الثالث**
 وهو من المحج والفرقة رحم الله مؤلفه بمنه وكبره آمين بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله على ما اتمم والحمد لله في حقه وقايله الخ لا يوحى صلى الله عليه وسلم محمدا وآله
 وسلم **وبعد** هذا هو المتن الثالث من الشبه والنظائر وهو من المحج والفرقة ومنه
 فيه على احكام يكثر دهرها في حقها بالفرقة **الحكم** الثاني في الجاهل والمكره او كمال
 الصياحة والبيد والمكاد والادعي واحكام الجمل وقد كتبتاها في الغريبين كتاب البيع
 والادعي احكام الادعية والقصار والاشهاد والبيد والادعي واحكام القوم مما
 يتعين وما لا يتبين جريته احوالها كما في الاخرى **وبينة** انه اذا ثبت ملكه ما لا يملكه
 الاصيل **وبينة** ما يقبل الا سقاط من الحقوق ما يقبل **وبينة** انه الزوف كالجارية في
 دور البعق واحكام النكاح واحكام المحض في البعق **وبينة** ما يعتبر فيه البعق في البعق
 وعلم احكام الائمة احكام المحن احكام الذمة احكام المحارم احكام غيبوبة الخ في احكام
 البعق احكام الفسوخ احكام الكتابة احكام الاعادة القولية احكام القولية في الدين
 واحكام القولية في عن المثل واجرة المثل وعمل المثل القولية في الشك والتعليق القولية في
 وفي احكام السجد والجمع ويوع الحق **احكام الناس** وهذا الشبه في الخبر
 بان علم تذكر الشيء وقت حاجته اليه واختلاف في الفرق بين السوء والشيء في البعد
 انها مترادفة وانما العلماء انه سقط **قوله** مطلقا للحديث الحسي انه الله تعالى
 وضع غرقة الخطا والشيء وما استدل هو عليه قال ابو صليحة انه في باب ترك الخبيثة
 بولاه عمل الكلام لانه عين الخطا والخبيثة غير موضع فلما حكمها وهو في آخره
 وهو المأثم ودينه وهو الف والجملة مختلفة فصار لاهم بكونه مجازا مشركا

وبينة حكمه ان فعله
 يفيده ام لا وما فرغ على
 ذلك الاخره

فلو لم اعندنا فلو المترك لا نعلم له وما عندنا في قوله الجاهل ولا نعلم له فان
 نسبة الاخرى اجماعا لم يثبت الاخر كذا في الشبهة وتماه في شرها على المنار وانما
 الحكم الذي في فاه وقع في ذكره ما هو لم يسقط بل يجب تدارك ولا يحصل التيقن
 المترب عليها فضل منى عنه فاه اوجب عقوبة كاه تبينه في استقامتها في شئ في
 او صوابا او حاشا او كاه او كاه او نذرا ووجب قضاؤه بولاه وكونه كاه او قبحه
 عرفة غلطيا بجبا المصفا اتفاقا ومنها في صلي بنما مافعة ناسيا او نسي ركن
 ثم اركاه الصلوة او اتبع الخطا في الوجدتها في الماء والماء ووقن الصلوة والصوم
 او نسي نية الصوم او تكلم في الصلوة ناسيا **واما سقط** حكمه في النسيان في كل النسيان
 في الصوم او جامع لم يسقط ولو لم ناسيا في الصلوة او باعية على ان ليس المتركين المالكين
 والعامر في اليقين سوا وكذا في الطلاق لوقال زوجته طالق ناسيا انه له ذوقه وكذا
 في الفساق وكذا في مخزوات الاحرام وقد جعل له الصلوة في الغريبين فقال انه كاه في
 مكره ولا داعي له كاهل المصطلح لم يسقط لتقصيره بخلاف لاه في المقدمة او نسي
 مع داعي كاهل الصيام سقط اوله ولا فاوله كترك الواجب التسمية انتهى ونحوه
 النسيان في نسي المديونة او في حتمات فاه كاه ثم يسبح او قرض لم يوجب فاه
 كاه غضبا في فاه كذا في الحاشية **وحاشا** لعل في الوحي باه المصحة او في بوايا كاه
 نسي فتوارها وحكمه في وصايا خزانة المفتبين **وان** الجمل حقيقة عموم العلم على
 من شأنه انه يعلم فاه قارة اعتقاد النقيض في كاه وهو كاه بالسمع بالشيء على
 خلوف ما هو به والادب في كاه وهو كاه في يوم التسعة **واقص** على ما ذكره في
 كاه في المنار رتبة جمل باطل لا يصلح عذر في الاخرة كاهل كاه في بوضات الله تعالى احكام
 الاخرة وجمل صاحب المهر ومما كتب جمل كاه في حتمات فاه كاه في كاه كاه في كاه
 جمل خرافات في اجتهاده كتاب كاه كاه في سعي امراته او كاه **والثاني**
 الجمل في دفع الوجدتها في الصلوة او في دفع النسيان وانما يصلح عذرا في كاه كاه
 اذا اضطر على فاه انها فطرته وكثر ذنبا جارية والله اوز وجبه على فاه انها تحل **والثالث**

الجمل في دار الحرب فمحل لم يهاجر وان يكون عذرا ويجوز به جمل النسيج وجمل الخبز
 بالاعتناق وجمل الكبريت كسحق الوشي وجمل الكيل والمادودة بالاعتناق وبغيره انتهى
وفي فرق بين العلم والجمل نقول انه لم يقل فلو ناكلوا وهو حي ان علمه حيث
 والذو لكونه في الكفر وقالي لم يعلم الوشي باه اختيارا ليعمل بسكونها ولو لم يعلم
 الصغير بخيار البلوغ بطل وقالي لو استام جارية متقيدة او ثوبيا معلقا فظهر انه
 ملكه بعد اكتساف قبل يذو اذا ادعاه للجمل في موضع الختان وقبل في العدة والذو
 وقالي بعد الموارث والوصي المثلوي بالتساقط للجمل وقالي اذا قبله الخلع ثم
 ادعى الثلوث قبله تسع فاذا بجهن استردت الميراث للجمل في محله ولو قبل الكسابة
 والذو الميراث ثم ادعى الاعتناق قبله سبعة اذ ابدى وقالي اذا باع الوشي
 او الذو ثم ادعى انه وقع بفات فاحتى وقال لم يعلم يقبل وقالي في باب الرضاخ
 ولا يفر التساقط في الحنية والنسب والمطلوع وكما اوضحنا في البحر باب التفرقات اهل
 مقبر عندنا لو فرغ الف ذنوب فهاه على الكثرة لجمل اهل الوضاع مفد كمال العلية
 وفي الحنية اذا قلتم بكثرة الكفر جاهدوا قال بعضهم لا يكفروا عنهم على انه يكفرون بعد
 انتهى وفي آخر البيعة ظن بجمل اهل فاضله في محله فاه كاه ما يعلم في دين
 النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة كره والذو وقالي في باب خيار الرذوية لو كان ثوبا
 راء ولم يتغير فلا خيار له اذ كاه لا يعلم انه حرائية لعدم الرضاية كراهية الهدي
 وقالي في كتاب الفضيحة الجمل يكون ماله الغير يوضع الوشم والضمادة وفي اقواس
 البيعة سئل على احد عن رجل اقره عليه لعله خطبة لم يعلم عقدها فيها ثم انه بعد
 ذلك قال سألنا الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فوجب على ثمنه والمتعروف
 بالجمل هل يخذ باقره فقال لا يقطع عند الخبي بدعي الجمل انتهى وقال قبل اذا
 بالطلوع الثلوث على صدق المنة بالواقع ثم تبين خطاؤه باقنا اهل لم يمتد
 ولا يصح في الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع ولو باع الوصي قبل العلم
 بالوصية جاز ولو باع ملكا بغيره لم يعلم بعبثه ثم علم جاز وكذا لو باع الجرمال ابنه ولم

بحوثه فقد على الصغير فقتضيه بيع الموارث انه لو ذبح امرأته ميتة فقد وثق
 على انه ابقه فهاه راجعا يسقط انه ينفذ **وما فرق بين العلم والجمل** ما في
 كالة الحائفة الوكيل بقضاء الدين اذ اذقم الى الطالب بعبثا وهب الدين فمحل
 قالوا انه علم الوكيل بالبيعة ضمن والذو فلو دفع الى الطالب بعد رده قالوا انه علم الوكيل
 بغيره النقطة ان الموضع للطالب بعد رده لو يحجز ضمن ما دفعه والذو فلو دفع
 ما وقع الميراث في بيع الوشي بين العلم والجمل والمذهب الفقاه مطلقا كالمثل
 اذا اذم كل منهما لصاحب اذ اذم فادى احداهما غرضه وعرضه فمحل
 غرضه وعرضه فادى غرضه مطلقا والمأمو ويقض الدين اذا ادعى الوكيل فقتضيه
 المأمو فانه لا يضمن ان لم يعلم يقض الميراث قالوا هذا على قولهم فيض على كل
 حال انتهى ولو كان الوكيل المنة ولم يعلمها او صلى به لم يضمن جاز ثم كذا وصايا
 الحائفة وفي كالة المنة امر بوجوب بيع غلامه بانه دينار فباع بالثمن وبيع ولم يعلم
 الميراث بابا بعد فقال المأمو بعبث الغلام فقال اجرت جازا البيع وكذا في البيع اذ قال
 فاجرت ما امر بك به لم يجز انتهى وفي كالة الميراث الجدة اذا اشترى بعض الوشي ثم قال
 عدا ثم قبل البائة اذ علم انه عن الميراث بعبث الغلام والذو فلو رده هذا
 يشكل على انما سألته وفي جامع الفصولي وكل يقض فبينة يقض بعد ابراء الطالين
 ولم يعلم فملك في يده لم يضمن وكذا في تقنين الميراث ولو كان يبيع عبدا بغير موافقة
 عالم ويقض الميراث وهلك في يده لم يضمن ولو فهاه على الميراث انتهى **احكام الوكلاء**
 مذكورة في آخر المختار وهي شريعة في الفروع لكنها ماضية **احكام الصبيان**
 هي جنين مادام في بطن امه فاذا انفصل فمحل فقتضيه فمحل جاز كما في الموارث الى
 البلوغ فلو ادعى التسعة عشرة فقباب الى اربعه فلو تامين فكل الى احد فمحل في فمحل في فمحل في
 هذا في اللغة وفي الفروع يسقط غلاما الى البلوغ وبعده في يافته الى التامين فكل الى اثنين
 فمحل في تمام في اياه البنائة فلو تامين عليه بشئ في المباداة فمحل الكوة عندنا ولو
 فمحل في تمام فلو تامين عليه فمحل سبابها ولا قصاص عليه وعنده خطأ او اما الوكلاء

[illegible]

بقطره

بفعل تعالى وقيل روايته ونحوه الآية له وقيل قوله في الهدية والودعة ونحوه
 ثم من المصحف ونحوه البينة المطلقة أو المكتوبة عنها ووجهه في الميراث إلى انقضاء العدة
 ولو قيل بجوبها عليها على العتق ونحوه امانه ولو يولد له باذنه ولم يثبت اذنه
 البينة المطلقة مكره قياسا ولو بائنه يثبت كما في الملقط وإذا اهدت البينة
 وعلم انه ليس له فليس للوالدين الا كانه لغيره حاجة كما في الملقط ونحوه لو لم يولد له
 كما يقبل العتق ويقصد ولو نجحوا ولو ترجع الحق اليه في نجح بيع بل لو لم يولد له
 في دفع الزكاة والاعتبار لبينة الممكول وقيل بقول الحنفية في المأذون كهدية ونحوه
 وفي الملقط ولو تصح المصونة في البينة الا انه يكون ما ذكرنا انتهى فيحصل بطلان البينة
 المطلقة ولو كان اذناه مراعيا فنكر الله في شأني الله ومالك المال بالمشقة على
 كالباقية والمقاطعة كالمقاطعة الباقية ويجب رد سؤم ونحوه السؤم وردته وقيل
 لو اراد بعد السؤم صغيرا او تبعا وتعل بيمينته بشرط انه يقبل التسمية فيضبطها باذنه
 يعلم انما لم يحصل له بها كذا في الكفاية ولو قل المصديريه اذا ساء وليس كالباقية
 في النظر إلى البينة والخلق بها فيجوز له الدخول على الميت الى خمسة عشر سنة كما في الملقط
 ولا يمنع طلاقه ونحوه الحكم في ما يل ذكرنا كذا في النوع الثاني من العتق في الملقط
 والمحر عليه في الاقرار كلها الا في الاضالة فيضمن ما تلفه الاضال ذكرنا كذا في النوع
 في الحج ونثبت حصة المصاهرة بوطئه انه كانه لم يمتشئ الله والاولاد ونثبت البينة
 بوطئي البينة المشتهة ونحوه ثبت تسع على الخمار ولو دخل البينة في المقتاة والاولاد
 واذا وجد قتل في داره فالدية على عاقلة كما في الصفرة وكجوزية عليه ولو دخل في
 الغرامات السلطانية كما في قسمة الاولاد الجيدة والودعة جسيمة اهل الودعة بالتميز في
 صبيحة المملوك كما في ولائته على صبيحة بنه تغلب ولو قتل ولد الخبيث والم يقاتل
 ولو قتل مجاهد بعد قوله الامام فمقتله فله سلبه لم يمتشئ السلب الا اذا قاتل في
 البينة تحت قوله فمقتله فله سلبه فاذا قتل البينة تحت سلب مقتله لقول الدليلي
 ويدخل فيه كل من يمتشئ القنعة سورا او رمحا انتهى وفي الكثرة البينة في دفعه

أزاد قال ولو قال السلطان لصيد أدركت فصل بالإنسان المحرم جاز وزعم المذاهب السلطان
أو إلى أن أركاه غير بالغ فبلغت إلى تقليد جودا انتهى ولا ينعقد بغيره ولو كان
مأذونا فباع فهو المشتري به عيبا ولو كان له حتى يدرى كماله في العمد ولو أدى على محرم
ولد بنية لم يكره إلى باب الفاضل أنه لو تلف فشكل لا ينعقد عليه كذا في العمد في تمام
التعدي عليه فادعى فتنوق عقوبة المترددة بين النفع والمضر على جازة ولو لم يفرج
قبض للبه ولا يوقف من آخره بالتحقق ضرر وعنه أقروا أنه ولو كان له ولو كان
مأذونا وكذا الله بالملك ولو غاب به صحت له وعنه مطلقا وقد صحح المأذون في ضلوعه
أحكام الصبياته في إراد الولوج على كذا في موضعين حتى تدرى ما استنبأ به ولو لم
الله علينا فيما قصد به من غير المنع فلا ينظر ما ذكره المأذون وقد ذكر المأذون
ما لا يتعلق به لركناه قصد المصالح به في كتاب الجرح وكذا بنا هذا إذا شاء الله تعالى
كتاب المودات الملتصقات والصبية التي لو شئى جرحا السفر بما يفرح به ولو كانت
الصبية بالخصب فلو غصب صبيا مات عنه لم ينفذ الوالد إذا انفرد إلى سبعة أو كذا الوالد
وقيل غنم أخا ابن أنه صغير وأخرجه في الملهو هل يلزم إحصاءه إلى الله تعالى
بما في الثانية رجل غصب صبيا حرا فباعه بالصبية غنم فاه الفاصب يحبس حتى يرضى
أو يعلم أنه مات انتهى ولو صدر عنه حرا فباعه بغيره لم يفرج كذا في الثانية لو أنه غصبه
أو أخرجه أو في الملتصقات الكتاب ونحوه في حق خلع بنتا رجل أو امرأة وأخرجه
فخرجته قالوا حبسها حتى يأتيها أو يعلم موتها انتهى ولو قطع طرف صبى لم تعلم صحته
حكمه عدل ولا دية ولو دفع كينا إلى صبى فقتل لم ينفذ الدافع وإن قتل غيره فالدية
على عاقله المجهل ويجمع به على الدافع وكذا لو أخرج صبيا بقتل أنه قتل ولو أخرج
بالوفاق فخرج فمضى دينه ولو أخرج في حاجة فخطب فمضى وكذا لو أخرج بصور
لنقص عمره فخرج وكذا لو أخرج بملك الخطب كذا في الثانية وفيها أيضا حتى يرضى
مستطاع سطح أو غرقا ما قال بعضهم لا ينفذ على الوالدين لأنه لم يخطأ في ذمته كذا
لا يفعل أو كذا أصغر شأنا ما كان يكره على الوالدين وعلى من عاقله بغيره الكفارة

لترك الخطأ وقال بعضهم ليس على الوالدتين شيء إلا أنه استغفار وهو الصحيح أو أن
غيره بغيره فله الكفارة ولو جعل صبيا على دابة وقال أسكرته وهو وأخته فمستطاع ومات
كاه على عاقله الذي حمل الدابة مطلقا وإن سرق الدابة فوطات أنفا فقتله فالدية
على عاقله المجهل الوالد يكره عليه فمضى ولو كان الرجل يركب في صبياته
فقتل الدابة أنفا فاه كاه المجهل يكره عليه فمضى فالدابة على عاقله الرجل فقتل أو قتل
عاقلها انتهى ولو لم يصبه كذا من حرم ثم صبى لم يجر له حواء يشر به ولو كان
الباسم الحريد والذهب ولا أه يبيع فخر ولا أه يملك للبول والمأذون يستقبل أو
ولا أه يخطب يده أو جرح بالخنق وفي الملتصقات زوج أبنة فمضى وذهب ولو قتل
للجرح زوجا على الطبيب انتهى **أحكام السكر** هو كل لقول كما لا يقتل
الصلوة وأنتم سكارى خاطئكم تعالى ونهى عن السكر فاه كاه السكر فمضى كذا
منه هو المحدث فاه كاه من سكر فمضى فاه كاه من سكر فمضى فاه كاه من سكر فمضى فاه كاه
سكر كذا أو مضطرا فمضى وقد مضى في الثاني إذا لم يفرج كذا في الثاني لو أن الله
والأخراكم بالجوهر المأذون والاستعداد على شهادة نفسه وذمته على الدابة فمضى
والصغير باقل من المثل وبأكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق ما جاز إذا
فمضى لم ينعى الثانية الوكيل بالبيع لم ينفذ فمضى فاه كاه الدابة غصبه فمضى
ورد عليه وهو سكره وهو في فصول المأذون هو كالمصالح في سبعة فمضى فاه كاه
وأفعاله فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى
على أنه سكره فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى
كاه يعلم أنه يبيع حبيب شرب يبيع وأه فله وصرا بكذا أه كاه السكر والتخريب
إعادته ما ينعى أنه لا يبيع إذا كان يبيع وأه فله وصرا بكذا أه كاه السكر والتخريب
قبل خروج وقته الثانية أنه يبيع فمضى أو أنكر فاه كاه السكر والتخريب فمضى فمضى فمضى
وقته قبل صحوه أم وقته ولا يبطل الدعوات سكر ويصح وقوفه بوقاات كالمعنى عليه
لعدم اشتراط النية فيه وأختلف في هذا السكر فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى

مجموعته ولو حوله ولا تحقة الباطنة اللهم افصح لنا دينك والهدى سره **الحكم**
الوعى هو البصيرة في ما نزل منها لو جهل عليه ولو جمعه ولو جماعته ولو
 واه وجد قايما ولو يصلي للمجاهدة مطلقا على المعقود والعقود والامانة القطر ولو في
 في عينه وانما الواجب الكوثر وتكره اما علة الا ان يكون يعلم الغم ويصلي عطفه
 ولم اذكر في تحريمه وصداقة وحضنته وتوقيتها استراة بالوصف وينبغي ان يكون
 واما حصة منه فاه امكنه حفظ المصنوع كاهل اهله والاولاد ويصل ما طرأ وصيب
 والثانية في منطوقها بنو وصباة والاولى في اوقاف هذه كل كما في الوصاف
احكام الاربعة قال في المستصفي الاحكام تثبت بطريق اربعة الاختصار كما
 اذا انشأ الطلاق او الفراق ولو نظرا في تحريمه ولو انقلب وهو انقلب باليسر بدولة
 كما انما على الطلاق او الفراق بالشرط عند وجود الشرط يتقلب ما ليس بعله على الاستناد
 وهو ان يشترط في الحال ثم يثبت وهو ان يربى البيتيه والاقصا وذكرك المصنفان
 تملك عند اداء الضمان مستند الى وقوع وجود السبب كما انضاب فانه يجب الركوبة
 عند تمام الحول مستند الى وقت وجوده وكطهارة المتخاضة واليتم تنقضي عند خروج
 الوقت ووثوقه المأمنا الى وقت الحدث ولهذا قلنا لا يجوز السجى لها والبيتيه هي
 التي يظهر في اللال اه الحكم كانه ثابت في قبل انزل اه قوله في اليوم اه كانه زيادة في الاركان
 وتبيين في العقد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويغير ابتداء العدة منه وكما اذا مال الزمان
 اذا حصة فانه طالق فرائد الدم لا يقع بوقوع الطلاق ما لم يند ثلثة ايام فاما ثلثة
 ايام حكما بوقوع الطلاق في حرمه حاضنة والوفاء بين البيتيين والاستناد لو يمكن في
 الحيض يمكن الطلاق عليه بشرط البطن فيعلم انه غير الزرع وكذا يشترط الحيض في الاستناد ووجه
 البيتيه وكذا الاستناد ويظهر فيها فلو قال انت طالق قبل قعوده فله بشرط ان يكون في
 فله بعد ايامين بشرط فاه مات تمام الشهر طلقت مستندا الى ولا اثر فيعتبر العدة اولا
 ولو طلق في الشهر صار جميعا لو كاه الطلاق جميعا ويخرج العدة لو كاه باثنا وعشرة الزرع
 بدل الخلع التي اتمها في ثلثة ايام فله ولو مات فله بعد العدة باه كانه بالوصف

اه في البيتين عكاه ان يطلق عليه الصداق
 وفي الاستناد صحيح

اه في القام دونه المدة
 وانما البيتيين يظهر

اولم يجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم الحول وهذا تبينه انه فيها
 الاستناد ولو بطريق البيتيين وهو الصحيح وكذا قال انما طالق قبل قعوده فله بشرط
 مقتصر على القعود لو مستندا انتمى والغرض بينهما المصطفى وقودع الكلب يستفي
 الخوف على الاستناد وتسعى بل فلهما جميعا **احكام العقد ما يتعين فيه وما لا**
يتعين ويتعين في المعاوضة وفي تعيينه في العقد الماسد واثباته في حرجه تفصيل
 باه ما قد باه ما يتعين فيه لا يفيق انتفى بعض صحته في الصحيح تعيينه في المصنف يعرف به
 وبعد ذلك بالمسعى وفي الواجب المترك فيكون نصف ما قبض على شركه وفيما اذا تبين
 بطلان العقد فلو ادعى على اعراسه واخذته ثم اقر انه لم يكن له على خصمه حتى ضل المالك
 اذ عين ما قبض مادام قائما ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فله مثل نصف
 وكذا اقرها وثبوته لو قبض باحولي عندها ولو يتعين في العقد والوكالة قبل التسليم
 واما بعده فالمعاهدة كوكك ويتعين في الوصايات والتهبة والمصدقة والفكره والمضاربة
 والنصب وقامه في فضل العاقد وكسبا في بيع الشرح جرياه الدائم بحرك الدائير
 في ثمانية وفي وكالة البنائية اعلم انه عدم تعيينه الدائم والدائير في حق الاحتقا
 ولو غير فانهما يتعينان جن وقدر او وصفا بالوتفاق وبه صرح الواح المتاين
 في شرح الحاجي الصغير **ما يقبل الاستقاطف المحرق وما لا يقبل وببارة ان خط الاعد**
 لو قال وارث تكت حتى لم يطلعه اذا ملك لم يطل بالترك والمحق يطل به بجهة لاه
 اموال المتاعين قال قبل التهمة تكت حتى يطلعه وكذا لو قال المراتم تكت حتى في حسن
 الذي يطل كذا في جامع النسخة ونقص في العاقد وظاهره انه موقوف يقط بالخط
 وهو ايضا ظاهرها في الثانية في الشرب ولغيرها رجل لم يسل ما في دار غير فباع صاب
 الدار جاره في المسيل ورضي به صاب المسيل كاه لصا المسيل اه يضرب بذلك في التمت
 واه كاه لزوج اموال اذ دوة الرقبة لا يملك له في التمت ولا يسل على المسيل بعد ذلك
 كحل اوصى رجل بكنه دار فأت الموصى وباع الوارث الدار ورضي به الموصى له جازي
 وبطل كنهه ولو لم يبيع صاحب الدار جاره ولكن قال صاب المسيل بطلت حتى في المسيل فافكا

بالسوء بالجمع فهو باب ذوال المانع كونه باب عود اللفظ على هذا اختلاف
اللفظ في بعض النسخ الخيارات في الجمع فمما قال بعود الخيارات نظرنا الى انه مانع
ذوال فعل المقتضى فمما قال بعود نظرنا الى انه مانع طو لا يعود وقد ذكرناه في السمع
والله اعلم بالمعنى الحكم اذ كان موجودا والحكم معدوم فهو باب المانع وانه عدم المقتضى هو
باب اللفظ **وقد وقع حادثه** المتوكل براه عامه ان يورده بالمال المبرأ منه
فمن يورده بغيره مستوفى **فاجبت** فانه لا يعود لما في جامع الفصلين من ان يورده في هذه
اللعنة ثم ادعى المدعي ثانيا انما قال بالمال المبرأ ليرى قولنا ان المدعي عليه ليرى و
قبله او براه وقال صدوق لم يصح هذا اللفظ في دعوى الوقر ولو لم يقبل يصح
الدفع وفعال الرد والرد لا يرد بالرد في المال عليه انتهى وفيه اننا نأمرنا في هذه
الوقار لو كان كسحق في عليك فاستدلى عليك بانك درهم فقال نعم لو سقى لك درهم
اذ لك عليه في درهم والرد بغيره وذكركه هذا باطل ولا يلزم منه ولا يسحق الرد
اذ يردو وعليه انتهى **وفرع على قوله** **قسط لا يعود** قولهم ان الحكم القاضى بحد
معه اذ كان هو مع وجود الالهية نفسا او ثمة فانه لا يقبل بعود ذلك في
ذلك الحادثة **بيانه** اذ الله اعلم الزيف كالجيا في ما لم يذكرنا في شرح الكثير
في السمع **بيانه** اذ انما كالمستقط في بعض النسخ قال في الوالي في افرقا واه النام
كالمستقط في حق وعثر في مسئلة **الاولى** انما انما على المتفاوتة فتوجه
فقطرة من الماء المطر في فيه فندوسه وكذا لو افطر احد قطرة من المال في فيه وبلغ
ذلك حصة **الثانية** اذا جامعها زوجها وهي بائنة يفسد صومها **الثالثة** لو كانت
محرمه فجامعها زوجها وهي بائنة يفسد صومها **الرابعة** المحرم اذا نام فجامعها حلوا
وليس له عليه الجراء **الخامسة** المحرم اذا نام فانقلب على صيد فقتل وجب
عليه الجراء **السادسة** اذا نام المحرم على بغيره ودخل في عورات فقد ادر كذا في النسخ
المسند المرحم اليه بالاسم اذا وقع عنونايه فان في تلك الرحمة يكون حراما كما اذا
وقع عنونايه وهو قادر على ذكوره **الثانية** اذا انقلب النائم على مناع كسره

يجب القضاة **التاسعة** الوب اذا نام تحت حمار ففحق الوب عليه من سطح وهو بائع فان
الوب يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح **العاشرة** من رضى النائم ووضع تحت
حمار سقط الحمار عليه ومات لا يلزم القضاة **الحادية عشر** رجل حله بائنة صفة
ايضه نائم ولا يفيح الحلو **الثانية عشر** رجل نام في بيته فجاءت امرأته ومكثت عنده
ساعة فنجح الحلو **الثالثة عشر** لو كانت المرأة بائنة في بيت ودخل عليها زوجها ومكث
عندها ساعة صحت الحلو **الرابعة عشر** امرأة نامت فجاء رضيعها فادخله فمكثت عندها
نوبة حرمة المكمل لوضع **الخامسة عشر** المكتم اذا فرغت وابنته على ما يحسن احتمالها
وهو عليها نائم انتقض نكته **السادس عشر** المكمل اذا نام وتكلم في حاله النكاح
صلوته **السابعة عشر** المكمل اذا نام وقراء في حاله قيامه تعتبر تلك القراءة في ذواته
الثامنة عشر اذا نكح اية السجدة في نومه فمكثت عندها رجل يلزمه السجدة كما لو سجد في
المسقط **التاسعة عشر** اذا استيقظ هذا النائم فاجرم رجل فمكثت كاهة **العاشر**
فيته بانه لا يجب عليه سجدة المكثوة ويجب في بعض الاحوال وعلى هذا القول رجل
عنونايه فانتبه فاجرمه على هذا **الحادية عشر** رجل حلف ان لا يسكر فلوانما الى ان
الى الحلو عليه وهو بائع وقاله في فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يكره ولو صح
انه يكره **الحادية والعشرون** رجل طلق امرأته طلقا وجعيا فادخلها الاصل وسراها
بشرها وهي بائنة صادرا **الثانية والعشرون** لو كاه الزوج نائما فاجتات المرأة
وقبلته بشرها يصير مباحا عندنا في يوسف فلا يجوز **الثالثة والعشرون** رجل اذا
نام وجاءت امرأة ودخلت فوجم في زوجها وعلم الزوج بغيرها نكبت حرمة المصاهرة
الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة الى نائم وقبلته بشرها وانتفق على اذ ذلك
كاهة بشرها نكبت حرمة المصاهرة **الخامسة والعشرون** المكمل اذا نام في صلوة فسلم
يجب لغيره ولا يكره المنياء وكذلك الباقي فاما بيوه وبيته او بيوه وبيته حبان
الصلوة دينية في ذمة نسائه **احكام المصنف** احكامه احكام الله تعالى في
العبادات منه ولا يجب وقيل هو كالجنت وقيل كالبائع القابل وقد ذكرناه في النسخ

ثم شرح الكثر **احكام الجنون** وذكرها الاصول في بحث الموارض فليست في
 واما **ببارة اعتبار الجنون في اللفظ** فتوافقه في كتاب البيوع في النوع الثاني **احكام الجنون**
المشكل وذكر الشئ في الكثر حقيقة وذكر في احكامه وقوله في الصفح وفي حكمه
 وفتاؤه وذكره في احكامه في الاصل في كتاب المفقود وانا اذكر ما ذكره هنا كذا
 يتيم اذا مات في سجن قهره وله يوفيه الوصم وكيفية المرأة وله يلبس حديد حليا
 في حياته وانما قبل رجل بشئ حرم عليه صومه وفروعه فانه زوج ابوه ورجله فصل اليه
 جاز ولو فله علم بذلك او امرأة فبلغت فصل اليها جاز والاهل كالنساء والبليلين
 المرأة في الوصم ولا يقطع الا بقتلها ويقع مقام النكاح خلف الرجال وله وقعة في صف
 النكاح اعادها في وصف الرجال لو يميدها ويبيدها في غريمه وبه فله
 محاربه له ويوضع في الحجاز خلف الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجال في القبر
 كغيره في جابر بنهما في الصمد وله حد على قارقه وله عليه بقدره في الجنون في قطع
 يده للسرقة ويقطع ساق ماله ويتعد في صلوه كالمراة وله قصاص على قاطع يده
 ولو عدا ولو كاه الماطع امرأة ولا يقطع يده اذا قطع يد غيره عدا على عاقله
 ولو يخلو به رجل ولا امرأة ولا يخلو ابدا ولا امرأة وله يقر ثلثا او يجرم
 او يجرم رجل على بطن امرأة بالثأفة غلوه ما ونحو ما ية اة كاه ان في قولون
 مسكوه فالجينة موقوفة في الحماية الزايدة الى اة يستبين امره ولو قال لمرأته اة
 اة وكذا لو يسلخه فانه طالق او قال كذلك لو منه فانه حره فلو كان خنثى فلو
 لم يطق ولم يتيق ولم يسم له مع المتاملة وانما يجرم له ولا يقدلوا سيرا وعروا بالكر
 وله فراج عدا لمرأته زنيا ولا يدخل تحت قول المولى لكل عبده حرا وطاعة لمرأته
 الا اذا قال بها فيعتق ولو قال الزوج اة ملكك عبدا فانه طالق فاسترح خنثى
 وكذا لو قال اة ملكك امتك فانه طالق ولو قال المولى انا وكنز واني لم يقدلوا
 قل خطا وحيث دية المرأة ويقع المنة الى التبيين وكذا فيما دونه النفس
 غير الكفاة ولو تزوج مسكول لم يجره بستانه فله يقر ثا بالموث ولو شرب ماء

ذكره في احكام الجنون في بحث الموارض فليست في
 واما **ببارة اعتبار الجنون في اللفظ** فتوافقه في كتاب البيوع في النوع الثاني **احكام الجنون**
المشكل وذكر الشئ في الكثر حقيقة وذكر في احكامه وقوله في الصفح وفي حكمه
 وفتاؤه وذكره في احكامه في الاصل في كتاب المفقود وانا اذكر ما ذكره هنا كذا
 يتيم اذا مات في سجن قهره وله يوفيه الوصم وكيفية المرأة وله يلبس حديد حليا
 في حياته وانما قبل رجل بشئ حرم عليه صومه وفروعه فانه زوج ابوه ورجله فصل اليه
 جاز ولو فله علم بذلك او امرأة فبلغت فصل اليها جاز والاهل كالنساء والبليلين
 المرأة في الوصم ولا يقطع الا بقتلها ويقع مقام النكاح خلف الرجال وله وقعة في صف
 النكاح اعادها في وصف الرجال لو يميدها ويبيدها في غريمه وبه فله
 محاربه له ويوضع في الحجاز خلف الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجال في القبر
 كغيره في جابر بنهما في الصمد وله حد على قارقه وله عليه بقدره في الجنون في قطع
 يده للسرقة ويقطع ساق ماله ويتعد في صلوه كالمراة وله قصاص على قاطع يده
 ولو عدا ولو كاه الماطع امرأة ولا يقطع يده اذا قطع يد غيره عدا على عاقله
 ولو يخلو به رجل ولا امرأة ولا يخلو ابدا ولا امرأة وله يقر ثلثا او يجرم
 او يجرم رجل على بطن امرأة بالثأفة غلوه ما ونحو ما ية اة كاه ان في قولون
 مسكوه فالجينة موقوفة في الحماية الزايدة الى اة يستبين امره ولو قال لمرأته اة
 اة وكذا لو يسلخه فانه طالق او قال كذلك لو منه فانه حره فلو كان خنثى فلو
 لم يطق ولم يتيق ولم يسم له مع المتاملة وانما يجرم له ولا يقدلوا سيرا وعروا بالكر
 وله فراج عدا لمرأته زنيا ولا يدخل تحت قول المولى لكل عبده حرا وطاعة لمرأته
 الا اذا قال بها فيعتق ولو قال الزوج اة ملكك عبدا فانه طالق فاسترح خنثى
 وكذا لو قال اة ملكك امتك فانه طالق ولو قال المولى انا وكنز واني لم يقدلوا
 قل خطا وحيث دية المرأة ويقع المنة الى التبيين وكذا فيما دونه النفس
 غير الكفاة ولو تزوج مسكول لم يجره بستانه فله يقر ثا بالموث ولو شرب ماء

ذكره في احكام الجنون في بحث الموارض فليست في
 واما **ببارة اعتبار الجنون في اللفظ** فتوافقه في كتاب البيوع في النوع الثاني **احكام الجنون**
المشكل وذكر الشئ في الكثر حقيقة وذكر في احكامه وقوله في الصفح وفي حكمه
 وفتاؤه وذكره في احكامه في الاصل في كتاب المفقود وانا اذكر ما ذكره هنا كذا
 يتيم اذا مات في سجن قهره وله يوفيه الوصم وكيفية المرأة وله يلبس حديد حليا
 في حياته وانما قبل رجل بشئ حرم عليه صومه وفروعه فانه زوج ابوه ورجله فصل اليه
 جاز ولو فله علم بذلك او امرأة فبلغت فصل اليها جاز والاهل كالنساء والبليلين
 المرأة في الوصم ولا يقطع الا بقتلها ويقع مقام النكاح خلف الرجال وله وقعة في صف
 النكاح اعادها في وصف الرجال لو يميدها ويبيدها في غريمه وبه فله
 محاربه له ويوضع في الحجاز خلف الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجال في القبر
 كغيره في جابر بنهما في الصمد وله حد على قارقه وله عليه بقدره في الجنون في قطع
 يده للسرقة ويقطع ساق ماله ويتعد في صلوه كالمراة وله قصاص على قاطع يده
 ولو عدا ولو كاه الماطع امرأة ولا يقطع يده اذا قطع يد غيره عدا على عاقله
 ولو يخلو به رجل ولا امرأة ولا يخلو ابدا ولا امرأة وله يقر ثلثا او يجرم
 او يجرم رجل على بطن امرأة بالثأفة غلوه ما ونحو ما ية اة كاه ان في قولون
 مسكوه فالجينة موقوفة في الحماية الزايدة الى اة يستبين امره ولو قال لمرأته اة
 اة وكذا لو يسلخه فانه طالق او قال كذلك لو منه فانه حره فلو كان خنثى فلو
 لم يطق ولم يتيق ولم يسم له مع المتاملة وانما يجرم له ولا يقدلوا سيرا وعروا بالكر
 وله فراج عدا لمرأته زنيا ولا يدخل تحت قول المولى لكل عبده حرا وطاعة لمرأته
 الا اذا قال بها فيعتق ولو قال الزوج اة ملكك عبدا فانه طالق فاسترح خنثى
 وكذا لو قال اة ملكك امتك فانه طالق ولو قال المولى انا وكنز واني لم يقدلوا
 قل خطا وحيث دية المرأة ويقع المنة الى التبيين وكذا فيما دونه النفس
 غير الكفاة ولو تزوج مسكول لم يجره بستانه فله يقر ثا بالموث ولو شرب ماء

واه كاه رجل يدعي انه امرأة
 قضيت في ثوبها واه كاه
 انية وايضا الاخرى

ثم ذهب في الحروف والنقص من نقصان في بيتها وبما يحجبها غضب يديها وأرجلها
بخلوف الرجل الذي هو في البيت والنقصان بالزخرف والفضل منها وهي على النصف من الرجل في البيت
واللهادة والدية نفس وبوصف ونقصان العيوب وتكون في البيت والنقصان في البيت
غير الحروف والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
في رواية والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
ذو جوارحها في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
وفي البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
اجتماع الخبيث عند الامام في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
لديها او طلبة بخلافه في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
ولا يدخل في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
وتحرفها في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
هو عام بعد الجمل سياسة لا مد ولا تكلف للصورة لا عور اذا كانت مخوفة ولا للبيان
بالبحر في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
اذا كانت في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
الخلق بالهزيمة ويكفر الكفر بها واصلوا فيها ركنها بنية واصار في السيرة
بها ركنها لا رسالة كونه الى البيت بنية على البيت ركنها بنية واصار في السيرة
الشعوب واليهام فيها ولا يدخل في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
احكام الذبح حكم المسلم الذبح لا يذبح بالعبادات ولا يذبح في البيت
يذبح بنية ويذبح بنية ولا يذبح في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
اجامعا ولا يذبح في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
عندنا ولو كان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
او على الطبق في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت
معلقا بالاذن في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت والنقصان في البيت

ط
العباد اتي على قول
وما تم على مكره اعصابهم

دنگ

[illegible]

الاول هو الخوف والاحزان فقال لها ارجعي بازده الله او خذي طريق المسلمين فاه اية
 قتلها والذوار كاتبة خارج الصلوة انتهى وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله عاينته رضى
 الله تعالى عنه رأت في بيتها حية فامرت بقتلها فقتلها فانبتت في تلك الليلة فتعبد لها
 انها من النار الذين استعملوا الخوف في النبي صلى الله عليه وآله علم فاصلة الى المؤمنين فاشيع
 لها اربعة راس فاعتنهم وراة ابن ابي شيبه فيمنعه وفيه فلما اجتمع اقرع باليه
 عن ابي درهم فمرقت على الما كثر فيها **قوله** روي في الجاهل ذكره صاحب احكام
 المراجعة وذكره السيوطي انه لا شك في جواز روايته من الحسن ماسموع في علم
 الدين في الما كثر في الجاهل في حقه دخل الجاهل في نظره من الحسن واما
 رواية الحسن عنهم فالظاهر منها انهم حصلوا الثقة بعد انهم **قوله** لا يجوز
 الاستنباط من الحسن وهو العظم كما ثبت في الحديث **قوله** اذ يجيء ويحل قال في
 الملقط وغيره رسول الله صلى الله عليه وآله علم انه نهي عن رواية الحسن انتهى وقد ذكر الوهم
 الكدر في مناقبه في فضل قراءة الوهم في احكام الجاهل واولاد النخلة وفيما
 القول والكلوم على جاعهم واحكام **قوله** الاول في الجاهل روي عن الحسن في الحديث
 فيه واما قوله تعالى يا معشر الحسن والذين الما انتم رسل منكم فانا ولوه على انهم رسل
 عن الحسن يسموا كلامهم فاندوا واهمهم لانهم الله وزهب الضحك وابن حزم على الله
 سماه منهم بينا كما جرب وكافة النبي يبعث الى قوم خاصه فليس الجاهل في قوم فوك
 انهم اندروا فصح انهم جازم انبياء منهم الكاذبة قال البغوي في تفسيره انهم فيهم
 دليل على انه صلى الله عليه وآله علم كان مبعوثا الى الجاهل هي قال مقاتل لم يبعث قبله
 الى الحسن والحسين واختلف العلماء في حكم مؤمنه الجاهل قوم لا ثواب لهم الا النجاة
 من النار واليه ذهب ابو حنيفة وغيره الليث فيهم اذ يحا وواهم الما روي قال لهم
 كونوا تذا بكما لهما روي عن ابي الورد كذا قال وقال اخوة يباؤة كما يباؤة قوت
 وبه قال مالك وابن ابي ليلى وغير الضحك انهم ثابؤة السبع والركن فيسبوه
 في ثابؤة يابؤة بنو آدم في نعم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز في مؤمنه الجاهل

الذين وصي

الجنة في رايها وليسوا فيها انتهى **قوله** كثر ذهب الحادث الى بسبب اهل الجنة الذين في
 الجنة يكونون يوم القيامة كراهم ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا **قوله** في الحديث
 باة الملوكة في الجنة لا يرون الله تعالى قال لوه الله قال لا تدركه الابصار وقد روي
 من مؤمنه البشير في عود في الملوكة قال في احكام المراجعة ومقتضى هذا ان الجاهل
 لوه اذ ية باقية على مجموع فيهم ايضا انتهى ولم ينعقد السيوطي في الاستدلال
 على عدم رؤية الملوكة والحي بالاية نظرا لانه لا يعلم رؤية المؤمنين اصله
 فلو استثنى قال القاضي ايضا وحى لا تدركه لا يخطيه واستدل المعتزلة على
 اشتراك الرؤية وهو ضعيف اذ ليس الاودراك مطلق الرؤية ولو ان النبي في الآية
 علما في الاوقات فلهذا بخصوص ببعض الحالات ولا في الشخص فانه في قوة قولنا
 كل يصح يدركه مع ان النبي لا يوجب الا في مقتضى انتهى **احكام المراجع**
 المحرم عندنا من حرم كحاش على الدنيا بسبب او مصاهرة او رضاع ولو لم يكن حرام
 تجوز باليومي ولولا الفوعة والحول وبالكافي اخذ الزوج وعنها وفاتها وشغل أم كثر
 ونسبها وابا الزنا وابنه واحكام تحريم النكاح وجهه النظر والحول في المسافة والحم
 في الرضاع فاه الحولة بها كرهة وكذا بالاصح انك به وحرمة النكاح على التبايد
 ومشاركة المحرم فيها فاه الملوكة عند كل اذا اكدت نفسها او خرجت من اهلها الشادة و
 الجوسية على الاصل او بتزوجها او بتبنيها والمطلقة التي لا يجوز لها في نفسها
 عودها ومنكوبة الغير بطلانها وانقضت عدها وعدة الغير بانقضائها وكذا لو
 المحرم في جواز النظر والحولة والسفر والتأديتها كما لو جنبه على المحرم لكن الزوج
 يشرك المحرم في عده الكثرة وانك الشاة لا يقع مقام المحرم والزوج في
 السفر ويحقق المحرم بالنسب باحكامها عنقه على ربه لو ملكه ولا ينجس بالاصل والزوج
 ومنها وجوب نفقة الغير الما جاز على ربه الفقه فلو بدد كونه رجلا محرم وجه المرأة
 فابن العم الا في الرضا لا يمتنع ولا تجب نفقته فيل المحرم قريبه ومن
 انه لا يجوز التفرق بين صغير ومحرم يسبح او جنة الو في عرق بل وثقها في شرح

عليهم ما يستعمل

فانه في البيع ومنها انه المحرمية ما عدا في البيع وتخصيص الصور والصور
 في بابه سائر المحاكم باحكام منها انه لا يقطع احد ما يسرقه ما لا الاخر ومنها لا يقطع
 ولا يشترط اذ هو في **فائدة** تحريم موطوءة كل منهما على الاخر ولو نزلنا ومنها تحريم
 متوكة كل منهما على الاخر بخلاف العقد ومنها لا يدخل في الوصية الا ما كان في شخص
 الاصول باحكام منها لا يجوز له قبل اصل الميراث ان يدفع في نفسه واه خاف رجوع
 صديق عليه والجاه لا يفسد غيره وله قبل فرع الميراث تحريم ومنها لا يفسد الاصل بغيره في قبل
 الفرع باصل ومنها لا يجوز الاصل بغيره فرع ويحرم الفرع ويحرم اصل ومنها لا يجوز
 ما قوة الفرع الا باذنه اصله دونه عكس ومنها لو ادعى الاصل ولو جازية ان يثبت
 نسبه والجواب الابواب عند عدم ولو كان الميراث الاصلية بخلاف الفرع اذا
 ادعى ولو جازية اصله لم يصح الا بتصديق الاصل ومنها لا يجوز الجهاد الا باذنه ثم يحلف
 الاصول بتوقف جهادهم على اذنه الفرع ومنها لا يجوز المساقاة الا باذنه في المساقاة
 مخفيا والافاضة لم يكن ملحقا فذلك ولو فله ومنها اذا دعاه احد الابوين في الصلوة وجب
 اجابته لانه يكون عالما بكونه فيها ولم اذكره في الوجوه والجدات وينبغي الخلق ومنها
 كراهية جهة بدو ذمة من هو في العلية اخراج الى خدمته ومنها جواز ما قبل الاصل
 فرع والظاهر عدم الاختصاص بالاب والجدات والجوازات كذلك ولم اذكره في
 ومنها ببيعة الفرع الاصل في الاسلام وكتبنا ما قبل الجواز وما يقوم مقام الاب فيه
 في حق الفوائد ومنها لا يجزى بدين الفرع والجدات والجدات كذلك وانما يخص
 الاصول المذكور بوجوب الاعتاق واختصاص الاب والجدات باحكام فيها ولاية
 المال وله ولاية في حال الصغر الى الحفظ وشرا ما لا بد منه للصغير ومنها لو
 طهر العقد فلو باع الاب له في ابنة واشترى وليس فيه غيبه فاحسن انعقاد بكم
 واحد ومنها عدم خصال البلوغ في تزويج الاب والجدات وما لا بد له من طهر فله
 يخص بها ما ثبت بكل في سواء كاه عصبة او في ذوات الارحام وكذا الصلوة
 في الجنابة لا يخص بها وفي الملقط في النكاح لو ضرب العلم ولو باذنه الاب في ذلك

لم ينعزم الا انه يضرب ضربا لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الم غم الدية اذا هلك ولا ينعزم
 عند حق الدية ان ينعزم مثله وتكرارها في الغنايم كتاب الغنائم وتكرارها في
 في الجديح العاصي **فائدة** يترتب على النسب ان ينعزم كما ان يترتب المال والولد
 وعدم صحة الوصية عند الميراث والحق بها الا قرار بالدين في مرض موته وتحمل الدية
 وولاية الزوج وولاية غل الميت والصلوة عليه وولاية المال وولاية الخصا بطلب
 الميراث وسقوط الفضايل **احكام غيبوبة الخلف** يترتب عليها وجوب الفسخ وتحريم
 الصلوة والجمعة والخليفة والطواف وقراءة الفارة وحمل المصحف وحسن كتابته وحفظ
 المسجد وكراهة الاكل والشرب قبل الفسخ وجوب نزع الخلع والكفارة وجوب
 او فباية او لا الخلع بغير رضى اخره بنصف دينار وفاد الصلوة ووجوب
 قضائه والتعزير والكفارة وعدم انعقاده اذا طلع الخلع في الطلوع قطعي الشك في
 فيه وفي الاعتكاف وفي الاعتكاف والحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الكعبة
 وجوب المصحة فاسودها ووضعتها ووجوب الصوم وبطلانه ضاير الشرط لم يقطع
 الرد بعيب اذا اصل الميراث بعد الاطلاق عليه مطلقا وقبله كان كذلك وانما فيها
 وجوب من المثل بالمثل بشبهة او بشك في فاسد وثبوت الوصية به وبيع العبد فله
 اذا لم يكن مائة سيده وتحريم التيممة وتحريم اصل الموطوءة فرعها عليه وتحريم اصله وفرع
 عليها وحمل الزوج الاول ولست بها الذي طلقها لولا ما قبل ملكا وتحريم وطى اخصب
 اذا كان له امه وذو الالفعة وابطال خيار العتقة وابطال خيار البلوغ اذا كان
 بكر وكما في السقي وجوب من المثل للعتقة واسقاط حبسها نفسها ولا يستيف من غيرها
 على طهر وقوع الطلاق المعلق به وثبوت التمة والبلوغ في طلقها وكونه قسريا
 في الطلاق وكونه المهر وثبوت التي في الاولاد وجوب كفارة البياض كونه مائة تقا
 وجوب العدة ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول من المنة به وجوب النفقة
 في كسبه المطلقة بعد زواجه وجوب الحيض كونه زنا او لو طلق على قول من المنة به
 المفقول بها حرمتها او وجوب التعزير كانه في ميتة او مشركة او موصى به

او يخرج مملكة له او لوطه بل يترجعه ويثبت الاحصاء ويثبت النسب ووقع العتق
 المعلق به وعلقها في القدر غير القضاء والولاية والوصاية ووجه الشهادة لو كان ذاتا
فائدة الاولى لو وقع في الوطوح بغيره لا يكون جازيا ولو كان بشرا فانه فصل الحرة
 معه هكذا ولو وقع في الخليل في حرة في سائر الوطوح الثانية ما ثبت له الحقة في الوطوح
 ثبت لقطوعها اذ يقع منه قدرها وانه لم يبع قدرها لم يتعلق به في الوطوح ويحتاج
 الى نقل كونها مملوكة ولما رده الله الى حرة في الوطوح كالموطوع في القيل فيجب الفصل ويحكم به بحكم
 بالوطوح في الفصل فيغير الصوم اتفاقا ويختلف في وجوب الكفارة والوجه وجوبها
 ويقتضي في قبل الوقوف على قولها ما اختلفت الرواية على قوله والوجه فادبه تعالى
 في قوله ويغيره لانه عتقها ويثبت به الوجه على الحق به كافي للثبوت الا في بطل
 لو ثبت به حرة انصافه ويوجب الجارية بعد الوطوح الا اذا كانت في قبضته على الحق به ولو
 الاحصاء ولو الخليل للزوج الاول ولو في الوطوح ولو يخرج به في الغنة ولو يخرج به
 في كونها بكرة فيكتفى بسكنها ولو كان جازيا في الوطوح في الفصل جازيا في الزوجية والوجه
 عند عدم مانع ويثبت اذ يقطعه خیار الشراء والبيع بطلان بسقوطه بالتفصيل
 والمثبت في هذا في كماله على الرضا في جامع المصلي جازيا في زوجها
 بنجاح فاسر وجب المهر والعدة انتهى على هذا الوطوح في المهر ولو وجب كالمهر
 في النكاح الصحيح ولو جازيا لعدة لوطعها بعد في غير خلوه الدائمة الوطوح يتكافؤ
 كما لو طعن بنكاح صحيح في الوطوح **الاولى** وجوب من الخلل ولو ساد على المستحق في
 القتل كجاء المستحق **الثانية** الحقة **الثالثة** عدم الحرة **الرابعة** عدم الوطوح
في الخامسة للوطوح عليك الجاهل احكام احكام الوطوح بنكاح فوجب تحريمها على الجاهل
 وفروع تحريم اصولها وفروعها عليه وجوب الاستبراء وحرم ضم احدها اليها في
 الوطوح بالنكاح في حب يل لا يثبت به الخليل ولا الاحصاء **الثانية** كل حكم يتعلق
 به مستتر في الاصل كونه شقيا كوطح الوطوح بغيره وكذا العجز عن مزاولة الوطوح بل
الوطوح الاولية اذا لم يكن بغيره في الحرة كالموطوع في الوطوح **الثانية**

في الخليل

مطلقة على بطلان

مطلقة لاجلها

نكح صبي بالغة حرة بغيره اذ هو وكذا ووطحها طائفة فله مهر **الثانية** زوج
 احده في عبدة فالوجه انه لا مهر **الرابعة** وطح العبد سيدته بغيره فله مهر خدانه
 فله مهر في الثالثة اذ المولى ليس يجب عليه مهر **الخامسة** لو طح حرة بغيره
 فله مهر ولم اره الا في السادسة الموقوف عليه اذا وطح الموقوفة بغيره اذ هو
 ولم اره الا في السابعة المابيع لم وطح الجارية قبل التسليم الى المشتري وهو في حوزة
 منقولة كذلك **الثانية** اذ هو الراهن للمرته في الوطوح طائفة الخلل ويشترط
 له مهر ولم اره الا في **الثانية** الذي يحرم على الرجل وطح زوجته بغير النكاح
 المحض والنفاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلوة والاعتكاف والجهل
 والاولاد والنفاس رقل الكفر وعدة وطح البتة واذا صادت بمقتضاة خلت
 ودينها فانه لو كان له انكاحها من تحقق وقوعه فيها وفيما انكاحها لا يحل الصنف
 او من او منة وعند امتناعها لبعض فحل مهرها لم يحل كوها في بعض كمالها
 انه يحرم وطح من يجب عليها صاف وليس بها جليل ظاهر ليدرك في حل في حرة
 ما وجب عليها **السادسة** اذا حرم الوطوح حرم دواعيه الحيف والنفاس
 والصوم في آخر فتحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار **والسابعة**
 اذا اختلفت الزوجات في الوطوح فالقول **الثانية** في ما قبل ادعى الفدية الواجبة
 والكره وقبل يثبت بالقول لمع عينية لانه كانت بكرة ولا فرق في ذلك بينه اذ
 يكون قبل التاميل او بعده **الثانية** المولى لو ادعى الوصول اليها قبل بعض المدة
 قبل قوله بيمينه لا بعد مقيتها **الثالثة** كذا قاله طلقته بعد الدخول وحكم المهر
 وقال قبله وكذا تضمن في القول لها لوجوب العدة عليها ولم في المهر والنفقة **السكر**
 في العدة وفي حل بنتها وادبع سواها واختار الحال فلو جازت بولولته لم يحل
 نسبه ويخرج الى قوله في كليل المرفاه لو غيب عينا الى تصديقه هكذا **الثانية**
 ولم اره الا في **الرابعة** او عن المطلقة ثلاثا اذ لا خلاف في ان قوله لها جازيا
 المطلق لا كمال المهر في السنة لو غلبه عدم وطح الصوم فادع عن عدم وادعاه فادع

ثانية بدل

لا فتارة وجود الشرط قال في الكثرة واختلاف وجود الشرط فالقول **الحكم**
المعقود يحق اقام لا يتم من الجانبين البسيط والفرق في السلم والتولية في المراجعة
 والوصية والشرط والصلح والمعاينة في مثلين ذكرناهما في التواضع والواجبة
 التي في مثلها ذكرناها في التواضع والوصية والفرق في السلم والتولية في المراجعة
 والصدقات والصلح وبعض النكاح الحائز في النكاح والخياري والبيع والعتق والوديعة
 انه يقال ونكاح المبالغ المأكل للمرأة كونه جائز في الجانبين الشرط والوكالة
 والمضاربة والوصية والهادية والوديعة والوصية والعتق وسائر الولويات الا
 الامانة العتقية وجائز من احد الجانبين فقط الرهن في جانب المراتب ولا يتم
 في جانب الراهن بعد العتق والوكالة في جائز في جانب المبيع ولا يتم في جانب
 المكيل وعدا الامانة جائز في قبل المخرج لا يتم في جانب المكيل **تنبيه** في الجائز
 في الجانبين تولية العتق فلا سلطان له ولا يوجب حكمة الموصي ولم يفرق
 نفسه وانما الولية على ما في التيمم بالوصاية فانه كما في حق المبيع هي لا يتم
 بعد موت الموصي فلا يملك القاصي غير الوصي او يخرج من جانب الوصي
 فلا يملك الوصي غير الوصي الا في مثلين ذكرناهما في التواضع والوكالة
 وفي القاصي فلا يملك القاصي غير الوصي ولا يملك الوصي بغيره القاصي وقد
 ذكرنا التولية على الامانة في وقت التواضع **تقسيم في المعقود البسيط**
 وموقوف ولا يتم وغيره فاسد وباطل وضبط الموقوف في الموصية في غير
 وزد على ثمانية **تمثيل** الباطل والفاسد عندنا في العبادات متروك فاسد
 وفي النكاح كذلك لكن قالوا في النكاح فاسد عندنا في فلو هو وباطل عندنا
 في جميع العتق في النكاح قبل باطل وسقط الحد لثبوت الاستبراء فيلزم
 وسقط الحد لثبوت العقد انتهى وانما البسيط فبينا انه فاسد لا يكون مرفوعا
 باصله ووضعه فاسد ما كان مرفوعا باصله ووضعه وحكم الاول انه باطل
 بالعتق وحكم الثاني انه يملكه وفيما في الاجابة فبينا انه قال في الجرح في

كما اذا

كما اذا استأجر احد التركيبين شرطا على طعام متفرك ويجب اجرة المثل في الماسدة وانما
 في الرهن فقال في جامع الفضل فاسد يتعلق به الضمان وباطل لا يتعلق به الضمان
 وبطلان الجبس الذي في فاسد ووضه باطل وغيره الباطل لو روى شيئا باقرا بحد او مقيدة
 وانما في الصلح فقال في فاسد الصلح على انما روى عن فاسدة والصلح الباطل الصلح
 عن الكفاية في النفع وخيار العتق وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البيع في بعض
 ويجمع الواضع بما دفعه كذا في جامع الفضل وانما في الكفاية فقال في جامع الفضل
 اذا ادى بكم كفاية فاسدة روى باقرا وباطل بالامانة باطل لا يتعلق به الضمان
 الفرق بين الفاسد والباطل في الرهن والكفاية باقرا فاطل جرح الى الكتب المحققة وانما
 الكفاية ففرق فيها بين الفاسد والباطل فيصنف باقرا للمعينة فاسد هي الكفاية
 على اخره ففرق ولا يصدق في باطلها كالكفاية على معينة او دم كادونه او يلو وانما التركة
 فظن كلهم الرهن بينهما فالتركة في المباح باطل وفي غيره اذا هو فاسد فاسدة **ملحوظة**
 الباطل والفاسد عندنا في صفة متروكة في الوصي والكفاية والصلح والوكالة والهادية
 والوكالة والفرق في العبادات في الحق في الوصي **الحكم الفروع وحقيقتها**
 حال وباطل العقد اذا انعقد البسيط لم ينفذ اليه في النكاح اختيار الشرط واختار
 عدم النكاح الى تلبية واختار الرقبة واختار العيب واختار الاحتفاظ في النكاح
 واختار الكفاية واختار كسبه المختار واختار الوصي المختار فيه واختار ماله في بعض
 البسيط قبل العتق وباطل قاله المختار وهو كالبسيط قبل العتق واختار العتق في
 كالبصرة على احدك الروايتين واختار الحيانة في المراجعة والتولية وظهور البسيط
 متاخر او هو فاسد ثمانية عشر سببا وكلها يثبت العقد في النكاح فانه
 لا ينفذ به وانما ينفذ في النكاح وكلما يحتاج الى النكاح ولا ينفذ فيها بنفسه وقد اقر
 النكاح في قسم المولى **خاتمة** يجوز ما عدا النكاح في حق له انما ساعده صاحب عليه
 واختلقت في جود المولى للوصية الفسخ على رضى العقد في اصله وفيها يستقبل قال في
 الاصلاح انه يحل العقد كانه لم يكن في المستقبل وفيما في وقايدته في احكام في شرع

الهداية وشره الذي لم يكن فيه خيارا الغيب **الحكم الكتابية** يعنى السبع بها
في الهداية والكتاب بخطاب وكذا لو سأل عن اعتبار مجلس بلوغ الكتاب والادراك
الشرى وفي فتح القدير وصور الكتاب اذ يكتب اما بعد فوجدت عندى عندى كذا
ظما بلغم ونهم مافيه قال قبل في المجلس وما في الميسر في تصويره بعونه يعنى بكلامه
بعنه ثم فليس مرادوه والفرق بينه وبين السبع والكتاب في شرطه والشرى في شرطه
بينه والمحار والكتاب في معنى محار في استعمال في الغائب ايجاب انتهى وفتح الكتاب
بها قال في فتح القدير وصورته اذ يكتب اليها خطها فانها يلزم الكتاب حضور
الشرى وقرائه عليهم وقال في روج نفسه منه او تقول اذ فلو كتب الى جليلية
فاشهد وانى روج نفسه منه اما لو لم تقل جليلية سجد روج نفسه في فلو كانت
لو ينفذ لوجه سماع الشرط بشرط وباسمها علم الكتاب او التغيير عن غيرها قد سمعوا
الشرط في جلود ما اذا انتفىا بمعنى الكتاب بالخطبة اذ يكتب روج نفسه نكس فانه
رغبة فيك ونحوه ولو جاء الروح بالكتاب الى الشرى مضمونا فانه هذا انما الى فلو كانت
فاشهد وانى بذلك لم يجز في قول في حصة حق تعلم الشرى مافيه وجوده او يوسف
في غير شرط اعلام التهود مافيه واسم كتابه لانه الى الفاضل قال في التفسير في هذا اذا كان
بلفظ الشرى اما اذا كان بلفظ الامم لم يجز في روج نفسه في الشرط لعلها انما
عاني الكتاب لانها تنوي في الشرط في المصدق كذا في قوله في الشرط لعلها انما
فيها اذا جاز الروح الكتاب بعدوا شهدهم عليه في غير قراءة عليهم واعلموا مافيه قد
قرأ المكنون ليه الكتاب عليهم وقبل المصدق جليلية فانه هذا كتابه ولم يبق
بما فيه لا قبل هذه السادة عندى والخطبة بالكتاب وعنده يقبل في فتح القدير اما الكتاب
ضحي بالاسماء وهذا الاسماء دللها وهرة تملك الحلة من اسما الكتاب
عند مجود الروح الكتاب انتهى واما وقوع الطلاق والعتاق في الفضل في البراذنية
الكتاب في الصحيح والخرس على الفوثة اوجه اذ كتب عما وجب الراس لم تصدرا معقونا
ونسب في ذلك باقرا او بالبينه فكان الخطاب واه قال لم افرى الخطاب لم يصدر

وديانة وفي المنتقى انه يؤتى ولو كتب على شيء يتباين عليه امرأة وعبد كذا
صح والطلاق ولو كتب على الموعود انما لم يقع شيء وانما كذا فانه امرأة طالق فانه
اولا واه كذا المكنون اذ وصل اليك فانه كذا فانه لم يصدر في تطلق واه نعم وفي
في الكتاب ذكر الطلاق وذكر ما سواه وبعت اليها فري طالق اذ وصل وكذا المكنون
كجسم في التعلق وانما يقع اذ يقع ما يسمى كتابه او راسا فانه لم يبق هذا المكنون
واحد في الخطوط كلها وبعت اليها البياض لا تطلق لونه فاصول الكتاب ولو جاز
الروح الكتاب وافادة البينة عليه اذ كتبه بيده وفي غيرها في القضا انتهى وذكر اليك
في ثلث في الكتاب لانه على الوسيلة الاخرى اذ عليه اوله ولا على الغير يقوم مقام البينة
وفي البينة كتبت انك طالق ثم قالت لزوجها اقر على فمرا لم تطلق ما لم يقصد خطابا
انتهى **والتبليغ** غير رجل كتب ايماناً ثم قال لا خرافا فقرأها فحصل ثلثه **باب**
فانها لا تلتزم اذ كانت بطلون حيث لم يقصد واه كذا في بالله فاعلى التاب
وانما اهل كالمعد واما الاقرار بالحق اقرار البراذنية كتب كتابا فيه اقرار بدين
دين الشرى فهذا على اقام الود اذ يكتب ولا يقول شيئا ولا يكون اقرارا
فلم يحصل التهمة بانه اقرار قال الفاضل انتهى اذ كتب صله امرى على علم ان هذا
التمهدة على اقراره كما لو اقر كذا واه لم يقل شهد على به فلي هذا اذا كتبت البينة على
وجم الت لانه اما بعد فذلك على كذا يكون اقرارا لانه الكتاب في الغائب كالخطاب
في الحاضر فيكون مذكرا والامة على خلافه لانه الكتاب في فلو يكون للخرقة وفيه الاخرى
يشرط اذ يكون معقوبا مضرا واه لم يكن في الغائب **باب** كتب وقراءه الشرى
اذ يشهد واه واه لم يقل شهد واعلى سبع **باب** اذ يقرأها عندهم غير يقول
الكتاب شهد واعلى في البينة اذ يقرأ فيكبت عندهم ويقول شهد واعلى بما فيه اذ
عقلوا بما فيه كما قرأوا واه فلو ذكر الفاضل اذ عليه بالواخرج خطأ وقال انه خط
المصدق عليه بهذا المال فانه اذ يكون خطه فاستكتب وكذا بينه الخطيب في هذه
دالة على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال في الصحيح لانه لو يرد على اذ يقول

هذا خطه وانما حقه كمن ليس على هذا المال ونحوه يجب كذا هذا في بادكار
القائمة والصرف والسماء انتهى وكتب في القضا لان القضا اذ لا يعمل بدقته ليس
والسماء والصرف فالحق فيه حجة وفي كتابه كذا وبالاستيلاء في لوم حجة
في دارنا فقال انما لم يصدق الواد كانه من كتابه كذا في الحاشية فيقول انما
اعتمد الراوي على ما في كتابه وانما هذا خطه والقائمة على موقفه عند عدم التذكر
غير جائز عند الامام وحده ابو يوسف للراوي والقائمة دونه ان هو وجوده
بحول لكل اذ يتقنه به وانه لم يتذكر فليس على الناس وفي الحاشية قال بقول الشيخ
الحلواني ينبغي ان يثبت بغيره وعقد في الحاشية انتهى وفي اجازات البرازية
انما يصح كذا بكتابة الاجارة واشهد اني لم يجرى العقد بغيره بغيره بغيره
والمرأى انتهى فيقول انما امر الزوج بكتابة الصك بطلانها فيقول بغيره وهو قوله
وقيل هو كذا فيقول بغيره بغيره وهو الصحيح في زمانه كذا في القصة وصرح
ببده وصرح بغيره واذ كذا في الحاشية وفي المتبع بالحق في الحاشية وفي
وسم انه شهد ان كذا في حقه وبه نأخذ انتهى ويجوز اعتماد على كذا في القصة
قال في القصة في القضا وطريق نقل القصة في زمانه في الحاشية بغيره بغيره
يكوه له سند فيه اليه وبأخذه من كتاب معروف تداولته اليد في كذا في الحاشية
وحجتها في القضا بغيره انتهى ونقل اليمين في الحاشية في الحاشية في الحاشية
الوجه على جواز النقل في كذا في الحاشية وفي الحاشية في الحاشية في الحاشية
ويجوز الاعتماد على خط القصة اخذ من قديمه في الحاشية في الحاشية في الحاشية
اولى واما الدعوى في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
وفي القصة شغل في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
هل يسمى القضا قال اذا قلنا ان الكيل في الحاشية في الحاشية في الحاشية
وفي شهادات البرازية شهدا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية

منها وقولك هذا ايضا موافقا لقولنا في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية
وكذا القضا ادعى المذنب في الكتاب في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
شهدا بالكتابة فطلب القضا في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
التيه في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
واذا لم ينظر فيه لم يقدّر على قبيلتها دونه فقال ان كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية
ولو تعقل فاما اذا كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
بما انتهى واما الحاشية بالكتاب فذكرها في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
فيها تفصيله حاشا فراجع في راجع واما الوصية بالكتابة في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية
الحاشية كتب صك خط يده اقرارا بالمال او وصية ثم قال لا يشهد على غيره اقرارا
واسم انه شهد انتهى وفي الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
اشهد انما فيه ولم يقرأ في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
ببصره وسعده في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
معا في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
فيقول لهم انهم ادعى على باقية في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
هو شهدا على باقية في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
مقبولة وقائمة مقام العبارة في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
وعتاق وابناء وقار وقضا في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
القضا في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
وعام في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
الحاشية في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
وتحليف الاخرى في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
حلق بالكتابة في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية
فقط صحة السوم بالكتابة في كذا في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية في الحاشية

احكام الاجارة

فكل بعد ما ركبنا حدث لذه في الاول وصف الصبي وانه كاهن داعيا الى الجنين
كلته منتهى عندها وفي الثاني وصف الصبي ليس بواحد اليها فانه المتخفي عنه اكثر استنفا
غير لم الكس ولو كلف لم يكتف منه فلهذا او امرته هذه او صديقه هذا فذلك الى
فكله لم ينجت في العبد وحشة المرأة والصديق واختلف لو كلف صاحب هذا الطيف
فباع ثم كلف حدث **القول في الملك ما في في العبد** الملك قدوة يشترط ان يبع ابتداء
على التصرف في حق الوكيل انتهى فانه في حال الامتناع كالنجي على فانه ما كلف
قدرة له على التصرف والمبيع المنقول للموكل للموكل ولو قدر له ان يبيع قبل قبضه
في الحاضر القوي بانه الاختصاص بالخبر وان حكم الاستيلاء لذه به ثبت ويجوز
الموكل لو يملك كالمسئول فيسكن لذه اجتماع الملكين في محل واحد حال فلهذا
يكوه المحل الذي ثبت الملك فيه خاليا عن الملك والحالي عن الملك هو المباح والمشت ملك
في المال المباح الاستيلاء لا غير الى اخره وفيه **باب الاول** اسباب الملك المباح
المالية والادوية والنجس والميراث والهبات والصدقات والوصايا والوقف والعتبة
والاستيلاء على المباح والادوية وملك القطة بشرط ودية القتل عليها ولو لم
تنتقل الى الورثة ومنها العزة يملكها الجاني فموت عنه وانما صاب اذا فعل با
شيئا اذا لم يصبه وعظم منافع ملكه وانما حط المثل على جيب الذي يميز ملكه الثانية
له يدخل في ملكه الوصف فيغير اختياره الوالد اتفاقا وكذا الوصية في
مسئلة وهي ان يموت الموصي لم يبع موت الموصي قبل قوله قال الزبلي وكذا وصي
الجاني يؤول في ملكه غير قول استحسانا لعدم ثم يولي عليه حتى يقبل عنه انتهى في
ما وجب للعبد وقبله غير ان ذمة السيد بملكه اختياره وعمل الوقت على الموصي
عليه وانه لم يقبل ونصف الصداق بالطلاق قبل الدخول لكن يستحق الزوج انكاه قبل
القبض مطلقا وبعده لو يملكه او يقبض او رضا كما في في العبد والمعين الى امره
على البايع به كانه كاهن قبل القبض الفسخ البيع مطلقا وانه كاهن بعد فلهذا
او الرضا كالمعقوب اذا رجع الوهاب فيه وارسل الجن يات في شئ من اراكم

بالنفقة دخل النكاح في ملكه انما خزن من جبر كالمسيح اذا هلك في يد البايع فانه
يؤصل في ملكه المشتري وكذا انما ملكه من الاول والثاني وانما البايع في ملكه وما
ثم انزاله الى الارض او الى الكلب والحشيش والصيد الذي هو في ارضه **باب الثاني** البيع
ملكه المشتري باليجاب والقبول والاداء كاهن فيضاً بشرط فانه كاهن للبايع لم يملك
المشتري اتفاقا وانه كاهن للمشتري فذلك عند الوفاح فلو انهما وافي بالقبول والوصف
موقوف فانه كاهن ثم كاهن للمشتري فلكونه الزواني في حنيفة وانه في حق البايع
فالزواني وله ويؤصل عنه ملكه الموقوف فانه ملكه يقول عنه **باب الثالث** فانه
اسلم بعتين انه لم يزل وانه مات او قبل بانه انزاله وقتها الرابعة الموصى له الملك
الموصى به بالقبول او في مسئلة فلهذا فلو يبيع الى اليه فلهذا شبهه بالهبة فلهذا
ثم القبول شبه بالميراث فلهذا فلو يبيع على الملك على القبض واذا دفع الميراث لم يقبل
اعتبر به ميراثا لا يوقف على القبول وانما قبلها ثم ردها على الميراث او قبلها
انفخ في ملكه والى الميراث وكذا في الوارثية والملك يقبله يستند الى وقت موت الموصي
بدليل ما في الوارثية دليل اوصى بدينه نفقا والموصى له عاين فنفقة في مال الموصي
فانه عاين اذ قبل اوصى عليه بالنفقة اذ دخل ذلك بامر الموصي وانه لم يقبل من ملك
الموصي انه انتهى الى الحاشية لو يملك الموصي الموصى له بنفس الموصي بالادوية
بالقبول منه او بالتبجيل او بشرط فلهذا كتاب عبد فانه عاين الميراث قبل وجوده وادوية
لم ينفذ عتقة لعدم الملك وعلى هذا لو يملك الميراث الموصى به بالقبول فانه ينفذ
شيئا فشيئا بهذا فافرح البيع فانه البيع عليه موجودة لما لم يحرك فهو على ملك
الموصي وكذا ان ذمة الميراث لو ينفذ ما ربه من الموصي بالادوية فلهذا فلهذا
هلكه على المشتري بالقبض او بالتصرف وفايذ في الميراث في بيع الموصي في المشتري
الملك المستوفى الذي في يد المشتري قبل الوفاة كيجوز له ان يبيع ملكه للمستوفى
وعند الثاني لو يجوز له ان يبيع للمستوفى قبل الوفاة كيجوز له ان يبيع ملكه للمستوفى
بدليل على انه يملك بنفس العرض وانه كاهن عمالا بغيره كالمقوي يجوز بيعه في الذمة

وانه كانه فاما في البيع المستوفى ويجوز ان يكون في البيع المستوفى بالقبض قبل
 بخلاف البيع انتهى وكذا ما في مناسبة القليل للحكم ان بقية دين القليل ثبتت
 للمقول ابتداءً تستقل الى رتبة ذكرك ثم اقول ان يفتقر منها ديونه وتنفذ وصاياه
 ولو اوصى بثلث ماله دخلت وعندنا المقصود بولعها في ذكرك ثم اقول ان
 ان يفتقر الى بقية دينه وتنفذ وصاياه ذكرك الى ان يفتقر في باب المقصود في ذكرك
 وفرع على ذلك ان ذكرك لو قال اقلته فقتله وقتله لا قصاصا بل اقله ولو اوصى
 في الموضع فلو دية ايضا لانها ثبتت للمقول وقدرته في قتل وهو احد الوارثين
 ويشيخ في جميعها ما ذكرناه من ان ذكرك في البراءة الا في عدم وجوبها فظهر ما وجهه
 كما مر في نقول والله الموفق والموفق الى طهارة على ما رتبنا ليدخل في ذكرك
 ونقطة ثبوتها للحي على ابتداء يكون الحكم مخالف لما ارجع على الراجح **في رتبة**
الوقت المصحح عندنا انه الملك فقول غير المالك له المالك وانه لا يوفى في ملك المقول
 عليه ولو كان مقيماً **التاسعة** اختلف في وقت ذكرك الوارث في ذكرك في ذكرك في ذكرك
 المورث وقيل بوجوبه وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الترتيب في الوارث والوارث
 المستوفى للذمة يمنع ملك الوارث قال في جامع المصنف في الفصل الثاني والعشرين
 ولو استوفى ما دونه لم يملكها بارت الا اذا ابرأ الميت غريمه او اياه وارتبه بغير البيع
 او البيع يجب له دين على الميت فقصر في ذكرك بدين فله يملكها فلو ترك ابنه وقتا
 ودينه مستوفى فاداه وارتبه ثم اذنه الف في التجارة او كاتبة لم يملكه ولو نفذ
 بيع الوارث الزكاة المستوفى بالدين وانما يبيع المقصود والدين المستوفى في ذكرك
 الصلح والعمه فانه لم يستوفى ان يفتقر الى حال مقتضاه في ذكرك ولو اوصى بثلث ماله
 ولو اوصى بثلث ماله لم يفتقر الى حال مقتضاه في ذكرك ولو اوصى بثلث ماله
 الدين ولو استوفى ما دونه لم يملكها بارت الا اذا ابرأ الميت غريمه او اياه وارتبه بغير البيع
 الدين وما يأخذه ميراثه او ما يأخذه دينه قال في آخر البراءة استوفى الزكاة
 بدين الوارث او كانه هو الوارث لا غير لا يمنع الوارث انتهى **اعلم** انه ملك الوارث

يطريق

بطريق المخلو في ذكرك الميت فهو قائم مقام كانه في ذكرك المبيع بغيره ودينه عليه في
 موفراً بالمجارية التي استزاعها الميت ويصح ان يثبت دين الميت عليه ويصح في
 الميت بالبيع في الزكاة مع وجوده وانما ملك الموصي لم يفتقر خلافاً عنه بل يفتقر
 ملكه ابتداءً فلو كسبت الاموال المذكورة في ذكرك اذ ذكرك الصدقة المستوفى في ذكرك
 القضاء المقتضى وذكرك في التخصيص ما ذكرناه فذاده عليه ان يفتقر في ذكرك ما باع الميت
 باقل ما باع قبل ذكرك لئلا يفتقر في ذكرك الوارث **في رتبة** ملكه المصدق بالقبض
 فان ذكرك لما قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزكاة مع المصلح بالطلاق قبل
 الدخول وقد ذكرنا في اصيل في شرح الكفر وقضاه ان انصت بعد الى ملك
 ملكه الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقاً بغيره بقضاء او وصياً في ذكرك
 في الزكاة **الحادية عشر** في استوفى الملك يستوفى المصدق بالقبض في المخلو
 او المورث او وجوب المخلو عليها منه قبل التنازع كما هو مذهبنا وفي الشرح والافق
 اخذنا في كلهم والمراد منه استوفى في البيع الا في ذكرك في ذكرك وفي المخلو
 الزخم في شرطه بالطلاق وسقوطه بالوفاة وقبيل لغير الزوج قبل الدخول ولو
 يوفى استوفى على القبض لا في ذكرك لم يفتقر في التنازع ولو فرق بين الدين والعمه
 وجميع الدين بوجوبها مستوفى الدين السليم لقبوله الفسخ بالانقطاع عن ذكرك
 الدين المبيع فانه لا يقبل بالانقطاع الى ذكرك الوارث عنه وانما الملك في المقصود
 والمستهلك في ذكرك عندنا الى وقت القبض واليه استوفى فاما على المقصود وقت
 قبضه ملكه عندنا مستوفى الى وقت القبض وقاؤه ملكه الذمة وجوب الكفر
 ونحو البيع ولو يكونه ولو له والحق عندنا انه الملك يثبت للميت ما يفتقر
 للقضاء بالقيمة او كما ان يثبت بالقبض مقصوداً واستوفى ملكه ولو اوصى في الزكاة
 المقتضى كذا في الكفر في باب التام في الهواية في المنفعة الموقوف المودع على
 اوبى المودع بلوا ذكرك واذنه الف في ذكرك ثم اذنه لم يفتقر في ذكرك ما يفتقر
 ملكه بالقيمة فظهر انه كانه ميراثاً وذكرك الوارث لانه بالقيمة استوفى ملكه الى وقت

في رتبة البيع المخلو
 الخيار بالقبض وصح

حقه الى التمتع بالارض ونحوه في السرّح الهابط من الجبايات بجلود ما اذا نقل
خطا وامدّت قيمة يترتب بها بعد انتقال حق فيه غير يتركها كونه اذا استبد
انتقل الوقف الى يده ونحوه فانما في حق وكما لو كان اقل خطا يترتب قيمته
عبد ويكوه مدبره غير يترتب ونحوه ان يلقى الجبايات ولم اذكر كتابته في الملك
ويعني انه تكونه كاعتاده لا تصحح اليه بالراضى وحكم اعتاده عن الكفارة في بيعه
كاعتاده لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك حكم وطى المالك وينبغي ان يحل له لانه
تابع للملك الرقبة وبقية الحق فعيده يكونه في تحمل الاداء **المادة الثامنة عشر**
يملك الميراث والصلابة بالتبضع في يترتب للملك في الميراث بغير ما في الرعي من نية
معلومة في النقص وفي الصلابة بما ذكرناه في اصل الميراث **المادة العشر** عليك المقارن
بالخذل بالراضى وقضا الفاضل فقبل ما امكنك له فلا يترتب عنه لومات وتبطل
اذا بايع ما يفتي به **تنبيه** قد علمت انه الميراث له وانه ملك المنفعة لو يترتب
اخذ له الاعادة واما المستأجر فيجوز بيعه ما لا يختلف باقتلاص المستأجر والوقف
عليه السكنى ليجوز بيعه وان حقته جعلوا للمالك اطلاقا وهو في ملك المنفعة بملك
الاجارة والاعادة ومن ملك الانتفاع ملك الاعادة لاجارة ويجوز
المستأجر والميراث له بالمنفعة ما كان الانتفاع فقط وهذا يخرج عن قول الكوفي في
انه العارية اياها الميراث لا عليها والمذهب عندها انها تملك المنافع وانما المالك
المستأجر لاجارة لانه ملك المنفعة فيعرض فلا يملكه اه يملكه بغيره ولانه لو
ملك لاجارة لملك اكثر مما يملك فانه ملك المنفعة بل عرض فملكها نظير ملكك
ولانه لو ملكك للزم احوال الميراث اوفر لتعليقه في يده الموقوف عليه المستأجر
وهما اسوأ على الراعي فيملك الموقوف عليه السكنى المنفعة كالاستئجار وقيل انما يبيع
الانتفاع وهو ضيق به لاجارة وقام في فتح القدير في الوقف واما الاجارة
المقطوع ما اقتطع الامام فانه في العلة قاسم بغيرها قال ولا يجوز اخراج الامام
في انما المدة كما ان الجواز موقوف الميراث انما يملكه لكونه ملك منفعته لانه في ملكه

المأثور من لزم العادى او عدم
لزم الاجارة وهذا انه صح

ما لم يظن المستأجر لانه ملك منفعته الاقطاع بمقابلته استعداده ما اعد له
لو نظير المستأجر ما قلنا وانما من الميراث او اخرج الامام الا من غير المقطوع
الاجارة لا انتقال الملك الى غير الميراث كما لو انتقل الملك في النقص الى غيره
اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صولح على خدمته
مرة معلومة واجارة الموقوف عليه العلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه
عقد الاجارة في مال التجارة واجارة ام المولى انتهى **وقد افقت سالكه في الاقطاع**
عانت وافرقت سببا المنفعة الرقبة في الواضع المختصر وفيما افقت به
العلاقة قاسم التصريح بالامام اه يخرج الاقطاع عن المقطوع من حق وهو محمول
على من كان اذا اقتطع ارضا عاهرة في بيع المال ما اذا اقتطع ما فاضا الى
اخرجه عنه لانه صادر ما كان للرقبة كما ذكره اليوسف في كتاب الجراح وعرف في الجراح
القدسي بالعبادة عن مال حكمي حوث في الذمة يسبح او يستهلك او غيرها وانما
او استيقا وله يكونه الايطري المقاصد عقدا في حقيقته من مال اذا اشترى ثوبا
بعشرة درهم ملكا للبايع فاذا دفع المشتري عشرة الى البايع جرت في ذمة
البايع دينيا وقد وجب للبايع على المشتري عشرة بدله عن الثوب وجب للمشتري
على البايع ثوبا بدله عن المدفوعة اليه فان ثوبا فاضا ما انتهى وتوقع على انه
طريق انقضاء انما هو المقاصد انه لو ابراه عنه بوقضائه صح ورجع المدفوعة
على الراين بما دفعه ودور كونه في المداينات في قسم الثوب في حق الراين تمام
منه جواز الكفالة به اذا كان دين صحيحا وهو ما لو يخط الوالد والد
او الاب او ولد فلان يجوز بديل الكفالة لانه يخط بوقتهما بالتخير **ومنه**
جواز الدين به فلا يجوز الكفالة والميراث بالاعية الامانة والمنفعة بغير
كالميراث واما المنفعة بغيرها كما منصف ويدل الحنفى والميراث ويدل الصلح في دم
الميراث والميراث فاسد والموقوف على بيع السرقة في الكفالة والميراث به لا يملك
ملحوظ بالديونة قاله السيوطى موقفا الى السكنى في كلمة شرح المذهب فوجع

القول في الدين صح

ما انشأ له مال وحدوث السرقة
في ذمة عشرة درهم صح

في الاعصار القريبة وقت كتب شرط الوقف اذ لا تقار الا برهنه او لا يخرج
 من جهة تجسيرا البرهنه او لا يخرج اصله والذوق في هذا اذ البرهنه لا
 بها لونها غير مقبولة في يد الموقوف عليه ولا يقال لها عارية ايضا بل لا يجوز لها
 كانه من اهل الوقف استحق الانتفاع ويؤده عليها بامانة فشرط آخر البرهنه عليها
 فاسد وانه اعطاء كانه رهنا فاسدا ويكون في يد خادمة المكتبة امانة لانه فاسد
 العقم في الصماء كصحتها والرهن امانة هذا اذا اراد الرهن الشرعي وان كان
 مدلوله لغة وانه يكون فرتة في الشرط لانه غرض صحيح واذ لم يعمل مراد الوقف
 فيعمل اه يقال بالبطولة في الشرط المذكور على المصلحة الشرعية ويجعل اه يقال بالفتح
 على اللغو وهو القرب يصحح الكلاخ ما امكن وحشود لوجها اخرها بدونه وانه
 قلنا بطلانه لم يخرجها به لتدنه ولا بد منه اما لانه خلون شرط الوقف
 واما لفاد الاستثناء فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو قال كذلك في لانه شرط فيه
 عرض صحيح لانه اخرها حطية فبما عليها بل يجب على فطر الوقف اذ يمكن كل من يقصد
 الانتفاع بتلك المكتبة في مكانها وفي بعض الاوقات يقول لا يخرج الابد ذكره وهذا
 لا باس به ولا وجه لبطلانه وهو كما جلت عليه قوله البرهنه في المداول اللغوي
 فيصح ويكون المقصود اذ تجوز الواقف الانتفاع لم يخرج به شرط وانه يصح
 خزانة الوقف ما يتذكره هو به اعارة الموقوف ويتذكر الخاذه به خطا لم يمتنع
 اذ يصح هذا وبقى اخذه على غير هذا الوجه الذي شرجه الواقف كمنع ولا يجوز
 بانه تلك المذكورة تبقى رهنا بل له اذ يأخذها فاد اخذها طلبة الخاذه
 اذ يد الكتاب يجب عليه اتيده ايضا بغير طلب ولا يبعد اذ يحل قول الواقف
 على هذا المعنى حتى يصح اذ ذكره لفظ الرهن تنزيلا للفظ على الصحة ما امكن
 وحشود لوجها اخرها بالشرط المذكور ويمنع بغيره لكن لا يثبت له احكام الرهن
 ولا يحسب بيم ولا يورث الكتاب الموقوف لانه لا ينفذ بغير شرط ولو لم ينفذ
 ولكل لا يثبت ذلك المرفوعة في اية ولا يمنع على صاحب الموقوف في انشائها

اصحابنا ويصح الرهن بالامانة في المكتبة الموقوفة والرهن بالامانة
 باطل فاراد ذلك لم يجب شيئا تجلو الرهن الفاسد فانه مضنوه كما يصح وما
 اتبع شرطه وحل على المصلحة اللغوي في غير بعض **منها** صحة الوداء عنه فلا يصح
 الوداء في الاعيان والاداء عن دعوى لها صحيح فلو قال ابرأ لك عن دعوى
 هذا الدين صح الوداء فلا يسمع دعواه بها بعده ولو قال بربيع من هذه الدار
 او من دعوى هذه لم يسمع دعواه وبينة ولو قال ابرأ لك عنها او في خصوص
 من هو باطل ولم اذ يحاص وانما ابرأه غمضاته كذا في النهاية في المصطلح وفي كانه المالك
 من الاقرار لا يحل قبله براءة الدين والدين والامانة والاحادة فالحق
 انتهى وبه علم انه براءة الاعيان في الوداء العام لكن في موانيات التنية اقرا
 الرضاه وابرأ كل واحد منهما صاحب دعوى جميع الدعوى وكانه للزوج بذكر في
 ارضها واعيان فائقة المصادم والاعيان القائمة لا تدخل في الوداء عن دعوى
 انتهى ويقال في الوداء العام النعمة فهو سقط لها قضاء اذ ياتية اذ لم يقصد
 كما في الرابحة وفي الخاتمة الوداء عن الدين المقصود ابرأه ضمانا وقصر امانة
 في يد الخاص وقال في دفع الوداء وبقى مضنوه ولو كانت الدين حشود ملكة
 صح الوداء وبغيره قيمتها انتهى فتقولهم الوداء عن الاعيان باطل ضمانا انتهى
 لا تكون ملكا بالوداء والوداء الوداء عن السقط الضمان صحيح ويجعل على الوداء
الثالث قول الاجل فلا يصح باجمل الاعيان لانه الاجل شرع في التحصيل
 والدين حاصله **فرايد الاولى** ليس في الشرع دين لا يكون الاحا والدين
 مالي السلم وبعده الصرف والقرض والفن بعد الاقالة ودين الميت وما
 اخذ به الشيعة المعار كما كسبناه في شرح الكفر عند قوله صح باجمل كل دين
 الدين وليس فيه دين لا يكون الدين في الوداء في السلم فيه وما يرد
 الكسبة فيصح عند قائله وعمله **الثانية** ما في اللغة لا يثبت الدين في بعض وكذا
 لها في كسب واحد فثبت احد ما نصيبه فانه كسبه اذ ثبت ربه ويصح لغيره على
 منزهة

اه في الدعة لا يصح قسمته **الثالثة** الاجل لا يحل قبل وقته الوصية المدونة
ولو كان بالحق مرتدا بدأ الحرب ولو قبل تجوز الداية واما الحق الا اسرع
دين مؤجل فقول بسقوط الدين مطلقا لا يسقط الاجل فقط كما قال ابن في واما
المخوفة فظاهر كلامهم انه لا وجوب الحلول في مكانة التحصيل بوليته **الرابعة** الحال لا يقبل
التأجيل لوما قدناه في الجملة في الروح الوضو شيئا من حكم المال في البرزخ بوجوب ثابت
عنده اصل الدين اذ في حال المستوفى من اجب الحال على حاله الى سنة او سنتين يصح
وكوة الحال على الحال عليه الى ذلك الوقت وعند ذلك صفة الحال لا يقبل بعد اللزوم
الا اذا تواراه لا يطالب به الا بعد شهر او اوصى بذلك وتكرار التأجيل لغو والى
فقط يصح والمحال والشرط ايضا انه لا يكون مجهول وجهه لا متفاحته فلو يقع التأجيل
الى ميت الربح ونحو المطر ويصح الى المصداق والادباس واه كاه السبع لا يجوز ثبوت
مؤجل الدين كذا في العينة **تنبيه** قال الرازي للمدونة اذهب في عطية كل شئ فليس
بما قيل لانه امر بالاعطاء **الخامس الرابع** لا يصح عليك في غير حق عليه الا اذا سطر
على قبضه فلكونه وكيله قابض للمال ثم لنفسه مقبضه صحته غير التسليم قبل القبض
وفي وكالة الوفاء على المسبوق لو قال في هبة ثمن الدار ابيع اليه على ثلثه فاقبضه منه
فقبض مكانها دانية جاز لانه صار الحق للموجب لم تلك الاستبدال انتهى وهو مقبض
صحته الرجوع في التسليم وفي عينة الحق في الزكوة لو صدقة بالدين الذي على فوط على زكوة
الزكوة وامره بتقبضه فقبضه اخراة وفي هبة الرازية وهب لم دينه على رجل وامره بتقبضه
جاز احتجوا وانه لم يأمره لا ببيع الدين ويجوز ولو باع في المدونة او وهب جازوا
لو هبته من رها خايبها او لو هبتها الصغير في هذا الروح اذ امره بالقبض صحته
والاولى انه هبته الدين في غير من عليه الدين انتهى في موايد اذ العينة
قبض دين غيره فلكونه له ما على المطلوب وفي جاز ثم دفعه فلو لم يعط
الوكيل بالبيع للمراة في حاله قبض على المقتضى على انه يكونه فان لم يجر
القبض على هذا فاسد او يصح المبيع على الامر بما اعطاه وكاه الثمن على

على

على حاله انتهى ثم قال فيها لو قال الميراث الذي لي على ذممي في الدين لا يجوز تأجيلها
انتهى وخبر في غير تلك الدين لا يفر من حق عليه الحق فانها كذلك مع صحته كما ان
اليه الذي على منها طرح ايضا الوصية به لغيره في حقها فانها جازية كما في وصايا البراءة
فالمستثنى ثلوث وخرج الامام الاعظم على عدم صحته عليك في غير حق عليه لانه لو وكله
بشرا عبادا بما عليه ولم يوافق المبيع والمبايع لم يصح التوكيل وفتح اذ عتبه احدنا
واجمعوا انه لو وكل مدونة بانه يقصد بما عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل المبيع
بانه يقر الدين في الحجة صح وقد افقناه في وكالة الميراث **مسألة** لو كان الزكوة
فيه اذ كاه المدونة جازدا ولو لم يثبت عليه وكاه على مرقع بيت الا اذا كاه قبل
فان قبض ارباعه ما اصله بول تجارة وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكوة
ثم شرح الكثر انواع المدونة **باب في وجوبه وما لا يبيع الا بال** كاه الطهارة يبيع
الدين وجوب شرعية لقول الرازي في اخ باب البيعة والميراث بالثمن الفاضل عن حجة
الثاني السيرة كذلك فيما ينبغي ولم ادره **الثاني في الزكوة** والمراد به فيها حاله
في البيعة العباد فلا يبيع دين المذر والكنارات ودين الزكوة ماله **الرابع** الكفاة
في خلع في منه وجوبها والصحيح انه عديم بالمال كما في شرحه على المكارم في حق الامر
والخامس صدقة الضر والتفقا على منه وجوبها **تنبيه** دين البذر لا يبيع
وجوب صدقة فطره ويبيع وجوب زكوة لوكاه للتجار كما بيناه فيه في ذلك
المسألة السادسة المبيع عديم اتفاقا **باب في** نفقة العريس في بيتي اه يبيعها لوكاه
على امره وجوبها الا بملك نصاب حرياه لصدقة **الثاني** صفاء سرارية الاثارة
ولا يبيع لوكاه الدين لا يبيع دينه **الخامس** الدين لا يبيع وجوبها **السادس**
الرضية عنها كصدقة الضر **ثمة** قد ضاها لا يبيع ملك الموارث للزكوة
انه لم يكن مستقرا وعينه اه كاه مستقرا لا يبيع فاذ الوصية والبرع في الميراث
ويصح اخذ الزكوة والوصية الى المدونة افضل **باب في زكاة** في ذمة الميراث
يشترط ان اهلك المال في الزكوة بعد وجوبها لا يتبقى في ذمته ولو بعد التملك في ذمته

وطلب الساعي بخلاف ما اذا استهلكه وصدقته الفطر لا تقطع بعد بيعها بالركوة
 المال وكذا الخجول ما اذا كانه معصرا وقت الوجوب ثم ايسر بعد فاته ما يوجب
 ما يخرج فيه ببيع الصوم وغيره فلو فروق فيه بين الفقه والفقيه كجاء الصيد فدية
 الخلو واللباس والطيب لغزو وكفاية الحياء وما يلكوه الصوم مشروطا
 باعتبار كفاية الفطر في رخصة وكفاية الفطر في ركوة القتل وعدم التمتع
 والقراءة فيعزب بينهما فالاعتبار لا اعتبار وقت تكفيره بالصوم وكذا يعرف
 في فدية الشيخ الفقيه طويعي على الفقهاء فاذا ايسر لا يلزم الاخراج **ما تقدم على**
الركوة وما لا يفر عنه اما حق الفطر كركوة وصورة الفطر فستقطب بالموت وانما
 الكلام في حقوق البياد فاه وقت التركة بالكل فكل واحد والدوم المتعلق
 بالعين على ما تعلق بالثمن وانما هو بحدود الله تعالى فدية العرايف فاه اخرها
 كالخجول والركوة والكفارات فاه تواتر في القعة بدعي بما يورثه وانما اجتمعت
 الوصايا لا تقدم البعض على البعض الا العتق والحجامة ولا تقسم بالوقوف والتمتع
 ما لم ينص عليه وتام في وصايا التي يلحق **في نيب فيما تقدم عند الاجتماع في غير الركوة**
 فلو تلت في السرف جنب وحائض وميت وشبه ما يلحق له حرم فاه كاه المائت
 لوصيهم فهو وليه فاه كاه لهم جميعا لا يصرف وحدهم ويجزئ التيمم لركوة
 المائت بما كاه الجنب اولى به لونه عليه فدية وعمل الميت سنة والاول يصلح
 اما المرأة فيقتل الجنب وتيمم المرأة ما يتيم الميت وكاه المائتين الواجب
 والابن فالابن والابن لونه لهن مائة مال الابن ولو وهب لهم قدر ما يلكوه
 لو علم في الاول اولى به لونه فدية ليس في اهل قول الله والمائة لا تصلح
 لوصاية الاول فان مولا وهذا الجواب انما يستقيم على قوله في قوله لونه
 فيما يحتمل القسمة لا ينفيد الملك فاه اتصل به القسمة كذا في قاضي خاض
 حرامه من قوله انه على الميت سنة او صوبه بالخلاف على الجنب فان في
 القراءة وينبغي ان يلحق بما اذا كاه مباحا ما اذا اوصى به لوصي الناس ولا يفي

الو احد عشر واما ما به نجاسة وهي محرمات وجوب ما يلحق له حرم فاه كاه
 الى النجاسة كما في فتح القدير في النجاس وعلى هذا لو كاه مع المائتين ركوة
 يقدم عليهم ولم اراه اجمع حيازة وسنة وقينة فدية الحيازة وانما اذا اجمع
 كسوف وجع او فوف وقت لم اراه وينبغي تقديم الفوف فاه صاف الوقت
 اكسوف لا نه يحتمل فواته بالجلو ولو اجمع عيدا وكسوف حيازة ينبغي تقديم الحيازة
 وكذا لو اجمع مع محرمات فوف ولم يحتمل فوف وقت وينبغي ايضا تقديم الحيازة
 على الفوف والتمتع وكما الحرم اذا اجمع في المحط وانما اجمع حيازة
 وقدر على ذلك احد محاذير فاه كاه في نجاس مختلفة فاه اجمع حد
 الزنا والسرف والشرب والنكاح والعتق بالعتق فاه اجمع الحد
 فاه اجمع الزنا والسرف والشرب فاه كاه في الزنا وحده الشرب اخرها لينة
 بالاجتهاد في القسمة فاه كاه محض بيد بالعتق ثم جود الفوف ثم بالدوم ولو
 غيرها انتهى ولا يصح التزويد الحدود فقام القسمة على الحدود في اوسن في القسمة
 حتى للعبد كذا في الظهيرة ولم اراه ما اذا اجمع قبل القصاص والدية في
 فدية ثم الزم لونه به يحصل مقصودها بخلاف ما اذا اقدم قبل الدية فاه فدية
 الدم واذا اقدم قبل القصاص وهو القتل بالسيوف حصل مقصود القصاص والدية
 فاه قات الدم **فرع** يورثه هذه المسائل في الاجتماع الفصيلة والقبض
فمنها الفصيلة اوله فدية باليتم واخره بالوصف فدية باليتم فاه
 كاه على في وجود الما اخره والوفا كسوف افضل ولم اراه صحا فاه انه يتم في
 اوله ويصلح فاذا وجد اخره فوف وصلى فاه ولا يبعد القتل بافضلية
 وقال الشيخ فدية انه انما ية به يحصل الفصيلة **ومنها** لو صلى منفردا وصل في
 الوقت المستحب فاه اخره صلى مع الجماعة فالو فضل التأخير **ومنها** لو كاه
 اجمع الفوف فدية الجماعة ولو اقتص على حرة اذكر كما ينبغي تفصيل القصاص
 لو اذكرها **ومنها** غل الجبلين افضل من المسح على الخبز من يد جواره والو

والو نام
 القصاص يقتل على العبد وما
 اذا اقبل قبل الزنا والدية
 وينبغي تقديم صح

افضل وكذا اجرة في لهواه **ومنها** النوى في الجوف افضل في النهر خيرة نوى
والود **ومنها** لو خاف فدية الذكوة ولو حمله الى الصف في القيمة الى فضل اذ له
في الكعب وقول النوى في شمس المهدوب لم اذ فيه له صابنا ولو لم يفرم صابون
ومنها لو كاه بجيك لو صلى في بيته صلى قائما ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه في كلوة
يخرج الى المسجد ويصل قاعدا **ومنها** لو كاه صلى قاعدا فقد علم سنة القراءة وانه
صلى قائما لو قد وقراها **ومنها** لو ضاع الوقت في سخرة الطهارة او الصلاة
تركها وجوبا ولو ضاع الوقت في استماع سنة في بيته في يوم المولد لم يضر
في المستحب **ومنها** تقدم الدائم المعتبر في الصحة وما كاه معلوم سبب على الدنيا لونه
في المرض **ومنها** باب الامانة يقدم العلم في الاقراء والوراء في الاوس ثم الاصح
وجها في العصى فلقا في الاسرى ووجه في الجاه في الازفة فبا في المقيم على الاقراء
الحرا لو صلى على المقيم في المقيم في غير الجانية وتام في الشرع ويؤوب
في هذا المثل بعض ضلال الكفاية فيقال لبعض فالحال في المثل كقول العربيه ولو
وعلم في بل سبها وكذا في **خاتمة** لا يقدم احد في التراجع على الحق في الزعم
ومنه سبق كالود دام في الدعوى والوقا والمدرس فاه استودا في المثل في
يشهر انتهى **النوى في المثل واجرة المثل ومثل وقدر** اما في المثل وقدر
في ما مضى **ومنها** باب التيم قال في الكفر ولو لم يخطه الدين المثل ولم عنه ويقوم والقيم
وقدر في العانية بمثل القيمة في اقرب موضع يرضيه اما ان يعاتب يسير وقدره الكلي
بالقيمة في ذلك المكاة لكن لم يبين انه في وقت عنة او في اغلب الوقاات وا
لقاها اولها في الاعتبار للقيمة حاله في البيع وبياتيه اه لا يثبت في المثل عند الحاجة
الى سوا الحق وخوف الملوكة وربما نقل الشربة الى دنائير في سواها على
القادير باصفا قيمتها احيانا لنفسه **ومنها** باب المثل فقه المثل للزاد والما في المثل
الذي يتركوا الزاولة كما في فتح القدير **ومنها** على قول محمد وازا اخذ المثل في
تخالف وتفي سخا وكاه في البيع ما كاه في البيع في عينة الهالك في المثل

في بيعه في اصل المصنف

قيمة يوم التلف او القيص او اكلها حال في **ومنها** اكلها في
بقية العيب عند تودد دة كيف يرجع به قال فانه فاه وطرا في موفد القيص
اه يقدم صحيحا لو عيبا به ويقوم وبه العيب فاه كاه ذلك العيب في نفس عمر
القيمة كاه حصه القيصا غير المثل انتهى ولم يتركوا عيبا وها يوم البيع او يوم
القيص وكذا لم يتركوا الذي يليه من الهام وينبغي اعتبارها يوم البيع **ومنها** المقتضا
على يوم الزاد المقتضا بتسمية المثل اذ كاه فقيما فالو عيبا في قيمة يوم القيص او يوم
التلف قال **ومنها** المقتضا القيمي اذ اهلك في المعتبر قيمة يوم تحببه اتفاقا
ومنها المقتضا المثل اذ المقتضا قال في القيمة وفي ذلك عند معتبر قيمة يوم الخصومة
وقال ابو يوسف يوم القيص وقال محمد يوم الوقطاع **ومنها** المقتضا بلا خصومة
تعتبر قيمة يوم التلف ولو خولف فيه **ومنها** المقتضا فيعتد فاه معتبر قيمة يوم
القيص لو لم يرد دخل في ضاها وعند محمد معتبر قيمة يوم التلف لو لم يرد عليه
دخول الذي في البيع القاسد **ومنها** المقتضا في القيمة يوم الجانية **ومنها**
المقتضا في القيمة فاعتق السيد غيرهما لم يرد ولما يضمن الاقل في قيمة يوم الله والمعتبر
يوم الجانية او قيمة يوم اعتاقه **ومنها** المقتضا اذ اهلك بالاقول في قيمة يوم الدين
فالمعتبر قيمة يوم الملوكة لم يرد له يومه يوا كانه في حرة كانه نفقة على الايمن
في حياته وكفنه عليه اذ مات كما ذكره الزيلعي **ومنها** لو اخذ في الود والودات
وما تحب ذلك وقد كاه دفع اليه دينه واملا له فيقوع عليه في اقتضا الود ذلك
في قيمة اما اخذ في معتبر قيمة يوم الاختار او يوم الخصومة قال في القيمة يثبت يوم
الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كاه ياخذ منه على اه يدفع اليه ثمن ما يبيع
عنده قال يثبت يومه الاخذ لو لم يرد يومه وكر المثل انتهى **ومنها** ضما
عق المبتدع المقتضا اذ اعتقه احد حيا وكاه موصرا واضنا رات كانه قيمته
فالمعتبر القيمة يوم الاخذ اما كما اعتبر حاله في المثل والود في كانه الذي
دفع الله **ومنها** قيمة وكاه المقتضا في المقتضا في قيمة يوم الخصومة واقصر عليه

وحكماء في النهاية على غير الراجح انما يقدر بوج القضاء والظاهر انه خلاف
في الاعتبار بوج الخصومة فمعتبر بوج القضاء فانما اعتبر بناء على ان القضاء
لا يترتب عنها ولو لم يترتب الزيلعي اذ لو اعتبر بوج الخصومة وقامنا اعتبار
بوج القضاء لم ادر اعتبر بوج خصوم **ومنها** فمادة جنابته المدة قالوا لو كانا ذكرا
وجب على الضارب نصف عمر قيمة لو كان حيا وعمر قيمة لو كان ميتا كذا في
الكفر في المائنة والنجاة العذر بسا او ظاهر على من اعتبرها مع الراجح في النكاح
قيمة السيد المثلث في الحرم او الدوام في الكفر في الثاني بتقويم عدلين في مقتله او
اقرب موضع منه ولم يترك الزكاة والظاهر في ما يبيع قبله كذا في المثلث **ومنها** قيمة
القطعة اذا تصدق بها وانفق بها بعد التعريف ولم يخرج ما كانا فامتنعت قيمتها يوم
التصديق لقولهم انه سبب النكاح تفرقة في مال غير يغير اذ لم يدره مخرجها **ومنها** قيمة
جارية الدين اذا اجلبها الاب وادعاه والظاهر في كلامه انه الاعتبار في قيمتها
قبولهم لعلوا لقولهم انه الملك يشبه شرطا للو سبيل ودعوا لانه حكماء **ومنها** قيمة
الصداق اذا انصفت بالملك قبل المسيس وكانها كما ولم يدره مخرجها وبسببها يغير
بوج القضاء به ان الزكاة الى وقتها انه لو يعود الى ملك الزوج النكاح الوبا حله
اذا كان بعد القضاء فبذره تسعة عشر موضعا لانا غنيتها **الكلام في اجرة في حرة المثل**
تجب في مواضع احدى الجارة في صورتها الفاسدة **ومنها** لو قال له المأجر يرد
انقضت المدة او فوعتها اليوم والى فذلك كل شهر كذا وقيل يجزى الى **ومنها** يقال
مترى العين للمؤجر انما كانت ولم يعلم بالوجر بخلاف ما اذا علم فانه يجب **ومنها**
او عمل له شيئا ولم يستأجره وكان الصانع معروفا بتلك الصنعة وجب اجر المثل على قول
محمد وبني **ومنها** في غضب النافع اذا كان المفضض باليتم او ووقع او وقع
للمستغلون على المنة به وليس منها هذا اذا خالف المستأجر الى اجرة فانه عمل اكثر من شرط
فانه يجب اجر ما زاده في النكاح والاجر لو يجتمعاه **ومنها** اذا فسد المأقاة
والمراد عن كان للمأجر مثل اجر مثله **ومنها** اذا انقضت مدة الجارة في الزوج في

فانه يترك باجر المثل الى ان يتحصو **ومنها** اذا فسد المضاربة فلفا مل اجر مثله
الذي في مثله وتكونا في الغاي **ومنها** عامل اكثر من يستحق اجرة مثل على بقول
يكفيه ويكفي اعوانه وفائدة انه المأجر اجرة انه لم يعمل باه على ارباب الوعاك
ام المهر الى الوعاك ولا اجر له **ومنها** انما نظر على الوقت اذا لم يشترط له الواف فله
اجر مثل على حدة لو كان الواف طاهرة يستعملها الموقوف عليهم فلا اجر له فيها كما
في الحائض وهذا اذا عين المأجر له اجرة فانه لم يباين له وسوقه سنة فله مثله
كذلك في القنية ثم ذكر بعده انه يستحق وانه لم يشترط له المأجر ولا يحق له اجر النظر
والحكماء لو عمل على العمل انتهى **ومنها** المهر اذا نصب المأجر وعين له اجر ايقون
اجرة مثله جاز واما وصي الميراث فلا اجر له على الصبي كما في القنية **ومنها** انما
لو لم يستأجر جارية فانه يستحق اجر المثل **ومنها** يستحق المأجر على كتابة المأجر والظاهر
اجرة مثل ثلثيات **الاول** قولهم في الزوج بعد انقضت مدة الجارة يترك
باجر المثل معناه بالقضاء والوضا والوفاء اجر كما في القنية **الثاني** اذا وجب اجر
المثل وكما هنا كرمي في عقد فاسد فانه مولى كذا عليه في حق من
واة كذا مجرى وجب بالفا ما بلغ **الثالث** يجب اجر المثل في جنس المهر والمأجر
الرابع اذا وجب اجر المثل وكذا متنا وتماضهم في تحقيقه ومنهم من يتساهل في
الاجر يجب الوسط حدة لو كان اجر المثل انتم عشر عنده بعضهم وعدو البعض عشرة
وعند البعض اهو عشر وجب اهو عشر بخلاف التقويم لو اختلفت المقوم في
فتدوا ثمانية اة قيمة عشرة وشهدا ثمانية اة قيمة اقل وجب الاخذ بالواكر ذكره الله
في باب السرقة **الخامس** اجر المثل في الجارة الفاسدة لطيب واة كذا الجارية
والعمل في القنية وقومنا حكم زيادة اجرة المثل في القوي **الكلام في حرة المثل**
الاصل في اعتبارها حديث بريح بنت واسمها وبنينا في شرح الكفر ما هو يجب يعتبر
وانما الكلام هنا في الموضع الذي يجب فيها فيجوز النكاح الصبي عند دعوى التسمية
او التسمية ما يصلي حرا كالحرة والحزيرة والعرة وهو حرة زوج الحرة والحرة

وهو كذا في الشعار ومجموع النسب التي على خط وفوات ما شرط له من
 بشرط العوض في الكل والموت وما اذا اطلق قبل فالتقيد ولا يتصف وفي النكاح
 الفاسد بعد الدخول في الوطى بشرط العلم بوقوع النكاح بقا كما في اية الله اذا
 اجعلنا فلو مر عليه ما يتعد فيه المهر يتعد الوطى والنيود اما في النكاح
 الصحيح فيجوز له ان يتعد في اية الله عن شرط على عدد الوطى في تقديره او لا يتعد
 كما في يتعد في الوطى الوطى جارية امية او زوج جارية امرأته وفيه والوصف
 الشريد بالعتق في المادية المشتركة وعلم في شرحنا على الكثرة **تنبيه** تجوز في
 فيما اذا زني بامرأة ثم تزوجها وهو مخالف لها من المثل بالاول في المسمى بالعتق
 ونصف فيما قال كما في وقتك فانت طالق فترجعه في يوم واحد ولو تزوجت
 ولو زاد بالنيود في كل مرة فليس غمسه مفسر ونصف وبما في في فاض
 خاة **الحكم في الشرط والتعليق** التعليق ربط صفة بصفة جلة بصفة مضمومة
 اخرى ومفسر الشرط في التعليق بانه تعليق مضمون بصفة جلة بصفة مضمومة على الشيء
 وشرط صحة التعليق كونه الشرط مودعا على خط الموصوف فان التعليق بكما في يتخير وبما في
 باطل ووجوبه ما يثبت كاه الجراء ونحوها والاختيار وعدم فاصل اجنبية بين الشرط
 والجراء وركنه اداة شرط وفعله وجرا صالح فلما قصر على اداة لا يتلوه في
 في يتخير لوقوع الجراء والفتق على بطلانه كما بيناه في شرح الكثرة **ما قبل التعليق**
والما قبل تعليق التلخيصات والتقييدات بالشرط باطل كالبيع المراء والامارة
 والاختيار والابنة والصدقة والنكاح والاقراء والبراء وغرل الوكيل والمارة
 والبيعة والتحكيم والكتابة والكفالة بغير المولى والعتق رواية والابنة بغير المقتار
 وما جاز لتعليقه بالشرط لم يطل بالشرط الفاسد كطلاق وعناق وهو الذي كان في بطل
 الشرط ولو بطل الوعد والوقالة بالشرط الى سدة تعليق البيع بكلمة اء باطل
 الا اذا قال بعت اء رضى اء وقتة كذا بالشرط وبكلمة على صحى اء كاه عما يقتضيه
 العقد ولو كان اء جري الوعد به او رد الشرع به او كاه ونسفه فيه مذهبنا

بوطن في الار جارية اء قال
 يتعد اذا لم يحل وكذا بوطن
 السيد كاتبة وفي النكاح الفاسد

وقد خزن في مدانيات الفوايد ما خرج عن تعليق الوعد بالشرط في
 لولايه مسئلة يجب تعليق فيها وجلة ما لا يصح تعليقها بطلان فاسد لولايه غير البيع
 والعتق والامارة والبيعة والصلح غاي والبراء والحج وغرل الوكيل رواية في اجاب
 الوعد كاتبة والمرادة والمعاملة والموت والاقراء رواية وما لا يطل بالشرط
 الفاسد المطلق والموت واليه والعتق والابنة والصدقة والوصاية والوصية
 والتملك والمضاربة والعتق والامارة والكفالة والمخالاة والامانة والغصب اء
 القن ودعوة الوكيل والصلح غير العتق وجباية غصب وعقد دعة ودعوة غارة
 اذا ضمنها رجل بشرط فيها كما لا يحواله وتعليق المديونية بالاجبار بشرط غرل
 قاض والتحكيم عند عدم تمامه في جامع الفصولي والبراء في **قائمة** **تمليك التخيير** **تمليك**
التعليق الا الوكيل بالطلاق بملك التخيير ولو ملك التعليق وغرل في التخيير بملك
 التعليق الواو اذا علقه بالملك اء **الابنة** العبد والمكاتب لو قال كل على ك ملكه
 فهو حريه عتق صحى بخلاف البنت وتام في الجامع للمصدر سليمان في باب الميراث في
 ملك العبد والمكاتب **الولي في احكام الشر** رخصه القصر والعنف المحقق لولايته ايام
 بولي كاهها وما استقل على الولاية فكل خارج المصداق **السفر** يسقط المحقق في
 والصحبة وبكبير الشرفي واما صحة الجمعة ففي احكام المصروف احكام السفور منه
 على المرأة بغير زوج او تحريم ولو كاه واجبا فمعه كاه وجوده اء **سرا** **العتق**
 لوجوب الحج عليها واختلاف في وجوب نفقة عليها اذا استنعت المحرم الو باء
 الوجوب عليها باء على انه شرط وجوب الوداى يستثنى من حرمه خذوها الو باء
 هي ترها من دار الحرب الى دار السلام وفيما كاهه منع الولاية الو باء الو باء
 الحج اذا استغنيا عنه ونحوه على المديونة الو باء الا اء الا اء **نحو**
كراهية الجور باحكام منها سقط الحج اذا غلب المالك وتجرى السفرة وضاه المودع
 لو سافر بها في الجور وكذا الو باء ويتوابعه بنية الاحكام فيها فيما اذا غرل في
 ومع فوس فانه يتجرى سهم العارس كافي للمانية **الولي في احكام الحرم** لا يملك الو باء

وكذلك المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع فروعها في الجنازة وتحرم التوضؤ للصلاة
ويجب المراءاة يقتل ويحرم قطع شجرة ورعي حشيشه الا اذا خرف في سن الفل او حله
وتنصاع فيه الصلوة وصنائه كصائه ولو خرف فيه بالتم ولا يسكن فيه كاف
وله الصلوة فيلزمه وقراءة على شخص الهداية ويكون اجراء مجازة وتدايه
وموجب الفدية عند باقي القطة والدية على القاتل فيه خطا لا حرم للمدينة عندنا
ولا تنسب هذه الاحكام الا استثناء الفل او حلهما وكذا هذه المجاورة بها والله تعالى
ويعلى اعلم **القوله في احكام المسجد** هي كثيرة جدا وقد نرحمها احكاما القيا
في كتاب الصلوة في باب على حدة **فمنها** تحريم دخوله على الجنب والحائض والنفساء
وهو العبر وادخال نجاسة فيه نجاسة منها اللؤلؤ ومنع ادخال الميت فيه ومنع
انه يمنع لصلوة المجازة وانه يكون الميت فيه الا لمؤخر مطر وغيره اختلف في
فمنهم من علة نجاسة اللؤلؤ ومنهم بانه لم ينجس بها وعلى الاول هو خزيمة وعلى
الثاني تنزيهه وبما في الاول العلة فاسم ولم يعلل احدنا بنجاسة الميت لو جازم
على ما رتب بالفل حيث كان كما ومنعها صحة الاعتكاف فيه **ومنها** حرمة اذلال
الصبي والمجانين حيث غلب تخمسهم والديك **ومنها** منع القاتل بقتلها
فيه **ومنها** يحرم البول فيه ولو بانا واما القصد فيه بانا فلم اراه يسي اذ لا فرق
ومنها منع اخذ من اجزائه طاولا في قراه اذ كان محتما جازا او خروجه والرجل
عليه والاول **ومنها** حرمة البصاق فيه والنفث النجاسة فوق الحصر اذ من وضعت
تحت فاه اضطر اليه دفنه ولكنه المضمضة والوضوء فيه الا ان يكون ثم وضع اعد
لذلك لم يعلل فيه اذ بانا ويكره حتى الجلاء الطاهر على عوده والباساق على حيطا
ولكنه في بئر ما سترك القدية ويكره عرس الاشجار فيه او المنفعة لغير الزوا
يجوز انكار طريق فيه المروءة لهذروا تلك الصناعة فيه في ضيطة وكما ياب
وتعلم صياها باجراد بغيره الا لحفظ المسجد في رواية ويكره الجلوس فيه للصبي
ويحجب النجاسة لامله وانه كان عن يكره دخول كفة وكفاته كل يوم ويجوز خلع

فيه

فيه وجلوس الغاف فيه ويحرم الخلع فيه وفوقه كالتخل ويكره دخوله لمن اكل
فازر كرهية ويجوز فيه وكذا اكل مود فيه ولو بلسا وغير البسح والشرا وكل عقد
لهما لم يكتف بعد حاجته لم يحضر الكفة **وان** ذاب الصلابة والاشجار والاكل
والنوم لغير عيب في صلبه والعلوم المباحة وفيه القدر بانه يأكل الحنات
كما تأكل النار الخشب ومع الصوت بالذكاة للمنفقة واخراج الريح فيه لا بأس
والصلاة فيه كس في تطييفه وتطبيبه وفريقه واتياده فادع المني على امر
عنده دخوله وعكس عند خروجه فيه اعتداد المروءة فيهم وانهم ينجس ويكره
مكانه فيه لصلواته ولا يقاوم بالملاءمة فلا يرد على غير الموسعة اليه طهر الحلة
جعل المسجد لاهل بيوتهم والاولى اذ يكون لطلبة مؤذنة ولهم من المسجد
واحد ولا يجزأ إعادة ادواته لمجد آخر ولا يشغل المسجد بالمناجاة الخوف في القسنة
القائمة **خاتمة** اعظم المساجد حرم المسجد الحرام ومسجد المدينة ثم مسجد بيت
المقدس ثم الجامع ثم مسجد الخيال ثم مسجد الشورى ثم مسجد البيوت
احكام يوم الجمعة انصت باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترائط الجماعة والاداء
لوقت سعي الامام والخطبة لها وقتها قبلها صرطا وقراءة السورة المختصين بها
وتحريم السجود لها بشرط واستنائة الفل لها والطيب وليس الا حسن ولم
وجعل الشعر فلكه بعد ما افضل والنجس في المسجد والتكبير لها والاستغفار
بالعبادة المجدد والخطيب ولا يسن الا بواجبها ويكره افراجه بالصوم واذا
ليلته بالقيام وقراءة الكوفة فيه ونفي كراهة النافلة وقيل لا سوا على قول الجوف
الصحح العقول وهو خير أيام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة ويجتمع فيه
الادواحي وقد روية القيد وانما الميت فيه من عذاب القبر فانه مات فيه اوصى
ليلته ان يخرج فتنه القبر وعذابه ولا تسبح فيه صائم وفيه صلوات آدم وفيه اخرون
وفيهم تقوم الساعة وفيه يورث اهل الجنة برزخهم سبحانه **وهذا** **افرا** **وما** **ذناه**
من **الجمع** **والفرق** مما يكره ومنه ويقبح بالفتنة جهله والله الموفق والمنتهى

والقوة **الموت** نشر في جمل الكثرة في الجحيم والفرق ما اضره الله الوضوء
والفعل ينفذ في الوضوء عن اقله المجلس ويكره تجويز الفل على ما كان
فيه الخلف وشره للفعل في الترتيب بخلاف الفعل بسبب المقصود لا يستأنف
فيه بخلاف الفعل في هيئة من الرأس فيه بخلاف الفعل على قول **ما اقر في سجدة**
الخلف **فعل** الرجل يتأخر في السجدة ورواه في بعض كتب ان افضية بخلاف
الرجل المقصود به يخلو ولا يجوز في الخلف المنصوب وصورة الرجل المقصود
انه ينجي قطع ولا يكون منها يتنلى الفعل دونه السجدة فيقيم الرجل دون
الخلف لا تنقص الجنابة بخلاف السجدة في فضل السجدة **ما اقر في سجدة**
الخلف بسبب استيعاب الرأس دونه الخلف لو خلف في السجدة لم يكره وانه لم يذهب
ويكره تنلي الخلف **ما اقر في الوضوء** **واليسم** كونه في الوضوء واليد في الوضوء
الاولى ولا يجوز في الخلف طينق الى الميتة ولا يتن تحديده ولا تنليه ورس
فيه النقص ويتن في الحدك الا الصغير والكبير **ما اقر في سجدة الجبهة** **في**
الخلف لا يشرط شؤها على وضوءه بل على كمال الظهارة ويجوز مع الفعل
سجدة الخلف ويجب تعميمها او اكثرها بخلاف الخلف في سجدة الصلاة برفعه في رواية
المعتمد بخلاف السجدة على الخلف اه لا يكرها ولا يكره سجدة بخلافه ولا تنقص ان
انما سقطت في غير الوضوء فيجب اعادته بخلاف الخلف انما سقطت في غير الجنابة
الخلف وانما كان على وضوءه في سقطت احدها اعادها بل اعادتها معها
بخلاف تنوع الخلفين **ما اقر في الخلف** **والناس** اقل الخلف محذور ولا هو اقل
الناس واكثره عشرة واكثر الناس اربعة وكونه به البلوغ والوسم
الناس والخلف لا يقطع التتابع في وضوء الكفارة بخلاف الناس
المدة به وضوء الناس يحصل به الفصل بين طلوع الشمس والبدن بخلاف
الناس في سجدة في الشهادة من الوضوء اربعة وضوء **ما اقر في الوضوء**
والقائمة يجوز في الصلاة عمدا ان يخلو في القائمة بسبب التماسك

فيها كره اقامة الحديث لو اذانه **ما اقر في سجدة السجدة والصلوة** هو سجدة
واحدة هو في آخر صلوة بعد الوضوء وهي فيها هو لو سكر رخلوها او يقوم
ويقيم لها يشهد له في تسليم رخلوها الذكر المشرع في سجدة الصلاة لا يشرع فيه
ما اقر في سجدة الصلاة والشكر سجدة الشكر لو دخل الصلاة رخلوها في الشكر
على وجوب سجدة الصلاة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عند ابي حنيفة ولو
هو في ما روى عنه انها ليست بمسروعة او وجوبها **ما اقر في سجدة الوضوء**
والوام نية القيام واجبة على المأمع دونه الوضوء الى لصحة صلوة الشا خلة
او لصحة الفضيلة ولا تبطل صلوة الوضوء انما تبطل صلوة المأمع بخلافه
ازا عتبه الوضوء وانما لم يشرع اقد او بخلاف الوضوء اذا عتبه المأمع وانما
ما اقر في الجعة والعبد الجعة فرض والعبد واجبة وصحة الخلف الظاهر
ووقت بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها الحقيقة وكونها قبل ان يخلو فيها
وانه لا يفتقر في مصر على قول جميع بخلافه فيجب في غير الخطاة يطعم قبل خروجه
الى الصلوة رخلوها **ما اقر في سجدة البيت والحج** يستحب البداء بفعل البيت
بخلاف الحج فانه يبدأ بفعل بيته ولا يفتقر ولا يستحب بخلاف الحج ولا يشر
غل رجليه بخلاف الحج اه كاه في مستنقع الماء ولو سجد رأسه في وضوء الفصل
بخلاف الحج في روايته **ما اقر في الزهدة وصدقة الفطر** يستحب في وضوء
الزكاة الفطر ولو اقر بركا بخلافها ولا يجوز دفنها ولا وضوءها
والصدقة الفطر وقت محدود ياتي بالتأخير في الوضوء الاول ويجوز تعجيله قبل
التصا بخلاف بعد وجه الرأس **ما اقر في القنق والقن**
يتخلل في العروة وحدها في الميقات واتي باضا لها ثم تحرم بالحج في الحرم بخلاف القنق
فانه يحرم بها معان الميقات **ما اقر في الببنة والادبا** يتنزل في القبول
بخلافه في الجمع فيها عن عدم المانع بخلافه مطلقا **ما اقر في الجارية والبيع**
التي فيه يفسد في بيعها ويكسر العوض فيه بالمعتمد وفيها كذا في الحديث

في الموضع من الموضع
بخلافه يحرم بالوضوء

فافصح بالاعذار بخلافه في فصح بصير جازت بخلافه في فصح بوجت احدى ازا عتدا
 لنفسه بخلافه واذا عتلك الفتن قبل قبضه لا يطل البيع واذا عتلك الوجة الوجة الوجة قبل
 الفصح **ما اقر في الزوج والامة** لا فصح لا يقر بخلافه ولا عتد لود الوجة
 الزوجات ولا عتد فقتلها بخلاف الزوج فانه لا يفسد حالها ولا يفسد حالها انشور
 بخلاف الزوج ولا عتد لودها بخلاف الزوج **ما اقر في نفقة الزوج والغريب**
 نفقة محقرة كمالها ونفقة بالكنانية ونفقة لا تسقط بغير الزمان ولا يقر
 الا بالصلح او بخلاف نفقة ونفقة اعادته وذا الله ويسا لنفق بخلافه
 نفقة **ما اقر في المولد والعارف الاصل** لا يقر المولد ولا يقر له ولا يقر له ولا
 تلز بجمته ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له
 عليه ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له
في الفسخ والطلاق ويقع الفسخ بالكتاب العتق دونه عكس وهو الفسخ بالكتاب
 الى الله تعالى دونه الفسخ ويكره بوجع في بعض الاحوال دونه الفسخ **ما اقر في**
الفسخ والوقف الفسخ يقبل التعليل بخلاف الوقف ولا يقر بالرد بخلاف الوقف
 على عتبات **ما اقر في الميراث والولد** ثلثة عشر كانه فوق الكفا يسهل لا يقسم بالنصف
 وبالاعتاق والبيع الى سوا ولا يجوز الفسخ ببيعها بخلافه وفسخ جميع المال
 ويخبر الثلث ويخبرها ثلث قيمتها لو كان في قبضه وهو النصف في رواية والثلثة
 في اخرى والجميع في اخرى وعليها العدة اذا اعتقت او مات السيد او على الميراث
 استلزام شركة لا يملك نصيب صاحبه بالقبضه بخلافه الميراثية ثبتت
 وانها بالسلوك دونه ولو الميراثية ولا تسع اذ كان المولى بعد موته بخلافه
 ولا يقر بغير عتق استلزام الميراثية ولو يملك الميراثية ولا يقر بغير عتق
 حادثة ولو صح ولو صغيرا ولو بدعيه **ما اقر في البيع الفاسد والصحيح**
 يقر اعتاق البائع بعد قبض المشتري باعتاده عند فعل عتق على البائع بخلافه
 في الصحيح ولو امر بطحن الحنطة ففعل كانه للبائع بخلافه في الصحيح ولو امر ببيع

في الصحيح ولو امر ببيع
 بكذا لفظ الفسخ بخلافه
 في الصحيح ولو امر المشتري ببيع

حاة ففعل كانه للبائع بخلافه في الصحيح ولو ابراه غير القيمة بوجع الفاسد عتق
 المبيع فله القيمة وفي الصحيح لا يقر عليه ولا يفسد في بخلافه في الصحيح **ما اقر في**
العتق والقبض يشترط في الوصاح ان يكون قرضا لا يقره ولا يقره لود الوجة في عتق
 وعاد فود الفاضل ولو في مصر ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له
 قول **ما اقر في القضا والخسنة** القضا في سماع الدعي عتقها والمخسنة استلزام
 بجس او تطيق او عتق ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له ولا يقر له
 يشترط الود فيها دونه الرواية لا يشترط المدة في الرواية مطلقا ولا يشترط
 في الشهادة بالحوط والقبض من يشترط الحجة فيها دونه الرواية لا يقبل الشهادة
 لا صلح وزعمه وبقية بخلاف الرواية كمال الحكم عليه في الجرح والتعديل في
 الرواية اتفاقا بخلاف القضا بطله ففسخ اختلاف الفسخ قول الجرح المبرم في العالم
 بخلافه في الشهادة لا يقبل الشهادة على الشهادة الا عند فود الود بخلافه
 الرواية اذا روى ثمانية روى عنه لا يقبل به بخلاف الجمع غير الشهادة قبل الم
 لا يقبل شهادة المحذور في قوف بعد التوبة ويقبل روايته **ما اقر في حبس**
المبيع لو كاه المبيع غائبا لا يقر له المشتري بطل الفسخ مطلقا والرهن اذا كاه غائبا
 غير المصير والمبيع المراتب مائة في احضاره لم يلزم احضاره قبل اخذ الدين والرهن
 اذا اعاد الرهن من الرهن لم يطل حقه في الحبس بطله بخلاف البائع اذا اعاد
 المبيع او اودعه في المشتري سقط حقه فلو يملك رده ومما في بيع الوصاح
 والبائع اذا قبض العتق قال المبيع للمشتري ثم وجد فيه زنيوا او بغير حجة صالحة
 ليس استرد المبيع وفي الرهن يترده ولو قبضه المشتري باذنه البائع بعد
 القرض وقصر فيه يبيع او يهدى ثم وجد البائع العتق زنيوا ليس له ابطال تصرف
 المشتري بخلاف الرهن ذكره الكسبي في البيع وما ضاعه في الرهن **ما اقر**
في الكيل بالبيع والكيل بقبض الدين صح الاول في الرهن في خطه وضمن
 ولا يصح في الثاني صح في الاول قول الحنابلة صح في الثاني صح في الاول والاخذ الرهن

لا في الثاني وهو من انما انما الكفيل وهو ضامه الوكيل بالقبض المردية فيه والبيع
 ضامه الوكيل في البيع المستر في النكاح وتقبل ثمانية الوكيل بالقبض بالدين له الوكيل
 بالبيع وبالنكاح ضامه الوكيل بما دفع له اذا سلم للوكيل بعد النكاح البيع بخلاف
 الوكيل بالقبض للثمن وتقبله في الوكيل المستر في النكاح الى الوكيل بالبيع بخلاف
 الوكيل بالقبض **ما انما في النكاح والوصية** لا يصح الا بشروط بخلافه لا بد من
 وضامه بخلافه لا بد من وضامه بخلافه لا بد من وضامه بخلافه لا بد من وضامه بخلافه
 عليك الوكيل عن نفسه لا الوكيل بعد الوكيل بشرط القبول في العكس في شرطه
 الوصاية وتقبل الوكيل بما دفع له الوكيل ولا يصح الوكيل ولا يصح الوكيل
 على خلافه الوكيل ولا يصح الوكيل بعد الوكيل ولا يصح الوكيل ولا يصح الوكيل
 وانه لا يصح الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل
 والقول لا يصح الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل
 الفاضل غير بخلافه الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل
 ينزل وهي ليست بخيانة او انها بخلاف الوكيل وفي اذ الوكيل الوكيل الوكيل
 الزكوة فادعى المستر انه عيب ولا يثبت فانه يحلف على البشائر بخلاف الوكيل
 يحلف على نفي العلم وهي القينية ولو ادعى الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل
 يجاوز بلجي فانه اعطى في كونه اخرى جاز على الاصح ولو ادعى الوكيل الوكيل الوكيل
 بخلافه فيصوب على غيرهم في الحق والحق في الحق في الحق في الحق في الحق في الحق
 وصايا بخلافه المتعدي وفي الثانية ولو قال الله تعالى ان تصدق على جنة فيصوب
 على غير الوكيل ذلك بنفسه جاز ولو ادعى الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل
 المأمور انتهى هذا ما خالف فيه الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل
 الوصية كانه وصية له بشرط العمل وهي الثانية ولو ادعى الوكيل الوكيل الوكيل
 كانه على علم معلوم صحة والا لا يجتمع في اذ كل منهما ما يحرم قبوله القبول في
 ويصح ابراهيمي غاوي ببعدها وبضمها وكذا يقع حطها وبخيلها

بخلافه

ويصح

ولا يصح ذلك منها فيما يجب ببعدها **واعلم** اذ الوكيل والوارث يشتركة
 في الخلو في الميت في الميراث اقول ملكه الوكيل فلو ادعى الوكيل
 عبوديته فكل منهما اعانة ملك الوكيل اقول ملك الوكيل اقول ملك الوكيل اقول ملك الوكيل
 وكتابة ولو ملك الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل
 لعقبا والدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل الوكيل
 وهي الثانية وهي الميت وتقبله في الحكم وتقبله في الحكم في الحكم في الحكم
 عمدة كالمعاقبة وصية تلحق كوصي الميت الحمد لله رب العالمين **هذا الف**
بقدر شتى في ابواب شتى وفيما لم يذكر فيها سبق **قاعدة** اذا اذ
 الواجب فداد عليه هل يقع الكل واجبا ام لا قالوا لا يصح اقولوا المرأة كله
 في الصلوة وقبض فوضا ولو طال الركوع والسجود فيها وقع فوضا واختلفوا
 فيها اذا صح جميعه واسه قيل يقع الكل فوضا والمعتد ووقع الركوع فوضا والباقي
 سنة واختلفوا في كونه اقل قيل يقع الكل فوضا والمعتد او لو فوض
 والثانية مع الثانية سنة مؤكدة ولم اذ اذ ما اذا اخرج بعير اذ فوض الوكيل
 هل يقع فوضا اذ ما اذا فوض فوضا فوضا فوضا فوضا فوضا فوضا فوضا فوضا
 النسبة هل ينوب في الكل الواجب اذ وفي الثاني هل ينوب على الكل الواجب
 الواجب او لو في الفيل فيما اذا وفي مسئلة الزكوة لو استحق الوكيل او
 فما لعل هل يرجع بعد الواجب او لعل لم رايهم قالوا في القضية كما ذكره ابن
 وهبارة فعلى الى الخلاصة انما اذا صح في اثنين وقصة واحدة فوضا والاول
 تطوع وقيل الاخرى لم انتهى ولم اركم ما اذا وقف بعرفات اذ يدوم القدر الواجب
 اذ اذ على حالها في نفقة الوصية او كشف عورة في الخلو واذا على العقد النكاح
 اليه هل ياتي على الجيب او لا **قاعدة** تعلم العلم بكونه فوضا غير وهو بغير ما يحتاج اليه
 للدين وفوض كفاية وهو ما اذا عليه لنفع غيره ومنه وبما وهي التجرى القبول
 القلب وحراما وهي علم العاقل المستغنى والسفيرة والتجيم والردل وعلوم الطبائين

وصايا الوكيل

من نكاح

والله يدخل في الفلسفة المنطقية وهذا القسم علم الحرف والموسيقى **مكرها**
وهو سعاد المود كدرب في الفرك والبطالة **قايدها** كما استعارهم الى لا تختف
فيها وكذا النكاح بقوله الحكماء الخ كما بيناه في شرح الكفر منه وكذا الطلاق والطلاق
وكذا القتل **قايده** وهو البزار في الخا فيه في الوماح النجاري البطل المصير
كامله الا انه يكتب اربع مع اربع مثل اربع في اربع عند اربع يارب على اربع على اربع
لارب وهذه الارب عبادات لو تتم الواجب مع اربع فارتفعت لم كلها هان على
اربع وابتنى يارب فارتفع كرم الله تعالى في الدنيا يارب وثابته في الاخرة يارب
اما الاولى فاحيا والرسوله عليه الصلوة والسلام وقتر اربع واحيا والصيانة
ومقاديرهم والابواب والابواب وسائر العلمات وقتر اربع مع اربع اسماء جلالهم
وكنائهم واسكنهم واغفرهم كارب التحيد والخطبة والاعاشة والترسل والتسبيح
الكسوة والتكبير مع الصلوات **مع اربع** المسفات والمسلوات والمحققات
والمقطوعات **ارب** في صفوة ادراكه في شبابه في كهولته **عند اربع** عند فعله
عند فاعه وفقره وغنايه **ارب** بالجبال بالبحار بالبلدان **على اربع** على البحارة على
الاحراف الجبل والود والكاف الى الوقف الذي يمكن فعلها الى الابد **ارب**
غير من صفوته مدونه وفعله ومن كتابه ابيه اذ علم انه خط **ارب** لو لم الله
تعالى رضاه والعلية اذ وافق تعالى الله تعالى ولشرفها بين طابها ولشرفها
بعبودته **ثم لا تتم له هذه الاشياء الا بارب** من كسب العبد وهو موقفة **الكتابة**
واللغة والقرآن في النجوم **ارب** من عطاء الله تعالى الصفة والقدرة والحرص
والحفظ فانما له هذه الاشياء اربعة اربع الوهل والولد والمال والوطن
وابتنى بارب بشماته لا عدوا وعلومة الا صدوقا وطعن الجبال والعلل
فازا صبر كرم الله تعالى في الدنيا بارب بغر القناعة وحبس النفس ولذة العلم
وصبوة الوبد وثابته في الاخرة **ارب** بالشفاعة **ارب** اذ اذنه فانه في نفل
العرش حيث لفظ الؤظله والسريرة في الكون وجوار المنبيات في اعلى عليين

قانه

قانه لم يطبق احتمال هذه المنة فاعلمية الفقه الذي يمكن تعلمه وهو في بيته قال
لو يجتنب الى ابد اسفار ونحو ديار مركب بجار وهو مع ذلك حرة الحديث
نواب الفقه وغناه في نواب الحديث وغناه انتهى **قايده** قال في آخر التصديق اذا
سئل عن من هبنا ومن هبنا في الفقه في الفروع يجب علينا ان نجيب باه فذهبنا
صوابا يحتمل الخطأ وذهبنا في الفقه خطا يحتمل الصواب وانك لا تقطع القول بالخطأ
قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا سئل عن معتقدا ومعتقدا في الفقه
يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصوصا هكذا نقل عن الشيخ
انتهى **قايده** المفرد والمضاف الى موقفة للعموم صرحا به في الاستدلال على اذ
الامر الجواب في قوله تعالى فيذكر الذين يجادلون في امر الله تعالى
ومن قومه الفقهاء لو اصره لولاد زيدا ووقع على ولده وصاد له ولده وذكر
وانما كماله لكل ذكر في فتح القدير في الوقف **وقد** فثبت على القاعدة **ومن قومه**
لوقال لمرأته اذه ما علك ذكر اذ انت طالحة واحدة واذ كان انت فستدينين
ذكرنا وانتهى قال في الاطلاق لانه الجمل اسم لكل قال يمكن الكل علوما او جارية او احد
السلط ذكره في الجمل باب التعليق وهو موقفة للقاعدة ففرعته عليها ولو قلنا بديم
العموم للزم وقوع النكاح **وخرج عن القاعدة** لو قال زوجتي طالحة او عبدتي حر
طلقت واحدة ونحو واحد والتعيين اليه يقتضيها طلاقا لكل وعقبا للجميع
وفي البرزخية من الامامة اذ قلنا لانا فانه طالحة وله امر اذ فانه طالق واحدة
والبيعة اليه انتهى وكانه انا خرج هذا الفرع عن العمل لكونه في باب البيعة
غير العرف كما ينبغي **قايده** قال بعض الشيوخ العلوم ثلاثة علم يقيني وما اختلفوا
علم النفي والاصول وعلم لا يقيني ولا اختلفوا وهو البيعة والتفسير وعلم يقيني
واختلفوا وهو علم الفقه والحديث **قايده** في الجوهرة قال محمد بن موهبة في الوفاء
استراض الجنة والجحيم على باب الجحيم والنظر في مراة الجحيم انتهى **قايده**
في المستطرف ليس في الحيوة من يقول الجنة الوضحة كلب اصحاب الكلف وكسب

المستطوف

ظلال دعا برزخ الطهارة

استعمل وناقضه صلح وجاز في ذوق النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** منهم الموثق
يقطع عنه ظلال الغفلة ويقيم الشكر وريح الفتنة ودعاة الحرام وما دار الهوى
قوله في الدعاء لرفع الطاعة سئل عنه في طاعة سنة تسع وسبعين في جماعة
بالقاهرة فاجبت بان لا ار صريحا ولكن صرح في الفاية وغناه الشئني بها ما به
ازا قول بالمسلمين فاذلة فثبت الامام في صلاة الجهر وهو قول المورث واجد في
جمهورية اهل الحديث الغنوت عند النوازل من روع في الصلوات كلها انتهى وفي فتح
الدور في شرح غنية السنن للناذلة من غير ما ينبغي وبه قال جماعة من اهل الحديث وعلو
عليه حديث لا يفتقر عن انس وفي الله عنه ما زال يقف حتى فارق الدنيا اي
عند النوازل وما ذكرنا من اجساد الخلفاء فيقيد تصرفهم كعلمهم ذلك بعدد صلى الله عليه
وسلم وقد ثبت الصدوق في محادثة الشيخان وفي الله عنهم مسجلة وعند جماعة
اهل الكتاب وكذلك ثبت عن ذلك **قوله** علي في محادثة معاوية ومعاوية في محادثة
انتهى فالسنة عندنا في الناذلة وهو الدعاء اي برضا وكسرة الطاعة
تمت النوازل قال في المصباح الناذلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس انتهى
وفي القصة الناذلة الشديدة انتهى **وفي المصباح** الناذلة الشديدة من يولي
الله تنزل بالناس انتهى وروى في البرج الوهاب قال الطحاوي وفيه عين
في الخبر عندنا في غير بليدة فاه وقعت بليدة فله ما س به كما فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم فاه ثبت من رافضيه يوعى على رطل ودنو اذ وبني لحيات ثم
تركه كذا في المصنف انتهى **قوله** قلت هل له صلوة **قلت** هو كالحج ما في
صنية الفتن قبيل الركعة في الحسنى والظلمة في النهار واستداد الريح في المطر
والثلج والافراع وتقوم ارض يصلي وهذا ما انتهى وكسرة الطاعة
من قبيل عموم المرض فيسئله وكسرة فرادى ودنو الذي في فحسنى الخبر
انه يقصر كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنها والريح الشديدة
والرلازل والصواعق والشت واللكواب والنفق الهائل بالليل والثلج والظلمة

الدائمة

الدائمة وتقوم الامراض في الحزن الفاك في العدو ونحو ذلك من الافعال الهائلة
كل ذلك من الايات الخفية انتهى **قوله** قلت هل يشترع الاجتماع للدعاء برضا كما يفعل
الناس بالجماعة بالليل من الحسنى والفرقة قال في خرافة المعتدين والصلوة في
حسنى الخبر يولي فرادى وكذلك في الظلمة والريح والفرق ولو باس
يصلون فرادى ويوعى وايضا عن ابي اذ يقول ذلك انتهى فطاعة الله بحسنة
الدعاء والفرق لا مذاقب الى الوجابة واه كان في الصلوة فرادى في الحسنى في
الحق وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست سنة انتهى وفي التراجيع الاجتماع يصل
كل واحد لنفسه في حسنى الخبر وكذا في غير الحسنى من الافعال كالريح الشديدة والظلمة
الهائلة في العدو والامطار الدائمة والافراع الفائلة وكلها حكم الحسنى المجرى
في الجهر وبما صلى الله عليه النبي لما يفرغ الى الصلوة عند كل مائدة ففكاه الله
عليه الصلوة والسلام اذ اخبرني امره صلى الله عليه وسلم في السلام العيني في شرح
الهواية التي في الشريعة والظلمة الهائلة بالنها والثلج والامطار الدائمة
والصواعق والزلزلة والشت واللكواب والنفق الهائل بالليل وعموم الاراضي
وغير ذلك من النوازل والاصوال والافراع اذا وقع صلوات وحدانا في شالوا وضرو
وكذا في الحزن الفاك في العدو ونحوه بالاجتماع والدعاء لعموم المرض
وقصر في هذا الجمارك في علم والمكسرة على الطاعة كاه عباد الله الام
كل مرض عام واه على طاعة وبان وليس كل وباطاعونا انتهى فقصر اصحابنا
بالمرض العام بمنزلة نصر جميع بالوبا وقد علم انه يشعل الطاعة وبه علم ان
الاجتماع للدعاء برضا كمن يصلوة فرادى ركعتين في ركعة وضع الطاعة
وصح في الجهر بالاجتماع للدعاء برضا بوعه واطال الكلام فيه وقد ذكر في الامام
العيني في شرح الجمارك سببه وحكم في ذات به وفي اقام في بلده صابر الحسنى في
خبر في بلده صابر وفي دخله وذكور علم انه اصحاب رجعهم الله لم يملوا الكلام على
وقد اوسع الكلام فيه الواسع لئلا يلبس قاضى القضاة في الحنفية كما ذكره في الامام

ابن حجر في كتابه السمعاني بذكر الطاعة في فرائض الطاعة وقد طالعته في كتابي
 السنن في أوله إلى آخره وقد ترويه أنه المخرج عندنا من حركات الفقيه أنه الطاعة
 إذا ظهر في بلدنا تخوف إلى دول غيرنا فبقية تصرفاته في الملك كالريض وعند
 الملكة وابتداءه والمخرج منها عند أهله حكم الصحيح وإنما الخفية فلم ينص
 على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضيه بكونه الحكم بما هو الصحيح عند الملكة حكما قال
 جماعة من علمائهم انتهى **قلت** إنما كانت قواعدنا الله حكم الصحيح لونه قالوا في باب
 ملوك المريض لو طلق الزوج وهو موصور وفي صف القتال لو بكونه في حكم المريض
 فلو ميراث لزوجته لذه الفلب السلوة بخلافه ما ذكره جرد أو يقوم ليقتل بغير
 أو جه فانه في حكم المريض لذه الفلب السلالة انتهى وعناية الأخرى الطاعة
 أنه بكونه في دول ببلدهم كالأقارب في صف القتال فلذا قال جماعة من علمائنا
 بجهاد فاعادونا تقتضيه أنه بكونه كالصحيح في قبل نزوله هو موصورا وأما من
 مريض حقيقة وليس الكلو فيه إنما هو في من لم يطعن في أهل البلاد الذي قبلهم
 الطاعة وقد تروى في الإسلام ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة التي للمريض
 من أهله وفيه في النهي عن الوصول إلى بلاد الطاعة وهو منع القرض إلى البلاد في الأداة
 الأول لكونه على من وعية الدول التي في أيامنا لم يأتهم موصورا في أخبار الأطباء
 مثلا خراج الطبقات الفضيلة وتقليل الدوا وترك الرياضة والملك في الحما
 ملو ذمة السكون والوقم وأنه لو يكن في استئناقا الموصور الذي عمن موصور
 الرئيس أو على سبيلنا به أو في شدة ابتداءه في علاج الطاعة الشدة أنه يمكن
 ما فيه ولو يذكر في جرد قد راد سميت فانه أحسن إلى جهة بالمجته فليست بلطفه قال
 أيضا يعالج الطاعة بما يقض ويبرر وبما سفيحة تفريسه بالحل والمأذون
 ودره أو دهن فاعاد أو دهن أيسر ويعالج بالانفراج بالقصد بما يحمله الوقت
 أو بغير ما يخرج الخلف فيقبل على القليل المحظوظ التقوية بالميرة أو بالمعطر أو بحل
 على القلب في أدوية أصحاب الخفاة الجبار **قلت** وقد أغفل الأطباء

مطالع الحكم في فرائض الطاعة

سبلو له

في عمر

في عصرنا وما قبله هذا المذهب في فتح الترتيبا لتدوين فرائضهم على عوم النسخ
 لصاحب الطاعة باخراج الأوامر من ذلك فيهم وزاع بحيث صار عاينهم
 ليتوحد في ذلك وهذا النقل غير رئيسهم كالف ما اعتدوه والعقل في فقه كما
 تقوم أنه الطاعة بشيئ الأوامر الثاني في رايهم في البوة فيصل إلى مكانه عند فيصل
 أنك صرح إلى القلب فيقتل ولو كان قال ابن سينا ما ذكرنا العلوج بالشر أو
 النصفان له واجب انتهى كلامه في الوصوح رحمه الله في البزارية وإذا أنزلت
 الأرض وهي بنية يستحب له الفرار إلى الصحرا لقوله تعالى ولو تعلقوا بآيديكم إلى
 التهلكة وفيه قيل الفرار عما لا يطيقا فانه من سنن المرسلين انتهى ويحيى في
 الفرار من الطاعة إذا أنزل ببلده والموت في الصحيحين بخلافه وذكر العلوج
 فأنواه أنه صلى الله عليه وسلم لم يهرب بعد من ما قيل فاسرع المشي فقتل له القدر قصدا
 الله تعالى أيضا انتهى **فايدة نقل الامام السبكي** الوجع على الكنية
 إذا هوى ولو يغير وجهه لو تجردا عاداتها ذكره الأصمعي في حصى الحاضرة في
 أخيرا مصر والقاهرة عند ذكروا **قلت** يستنبط من ذلك أنها إذا فعلت
 لا تفصح ولا يغير وجهه كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كنية بكاره دولته
 قتلها الشيخ محمد بن النحاس قاضي القضاة فلم تفتح إلى الودة حتى ورد الأمر السلطاني
 بفتحها فلم يتجاوز حكمه على فتحها ولو يضاف ما نقل السبكي في الوجع قول أصحابنا
 ويعاد المنههم لذه الكلو فيما هدمه الأوامر لو فيما أنهدم فليست **فايدة**
 النفس لو يمنع أهلية الشهادة والقضاة والحررة والسلطنة والامانة
 والولاية في حال الولو والتولية على الوقات ولو حل توليته كما كسبنا في
 الشرح وأما من لا يفرار وإنما يستخفى بغيره أو يحسب غلبه أو يحسب غلبه أو يحسب
 السفيه فانه لو وليته لم يملكه ولو له كما في وصايا الخافيه في حق عليه النظر فلو
 نظر له في الوقت واه كاه ابن الوقت المشرك له ما لا تصرف نفسه لا ينفذ
 فكيف يتصرف في غير ملكه ولو يؤتمن على ما له ولو لا يدفع الركوة بنفسه ولا ينفذ

قال عليه الصلاة والسلام
 فادرك القضاء الله تعالى

شرح علم الفقه بين علم الفقه فقه الفقه فوق ما بين الوصف والوصف فقه الفقه
 نعم كونه العلم بالاحكام الكلية وعلم الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية شرها
 على الموارز والرافعة ونحوها المعتبر ما ذكره ابن الوصف اذ امره برفعة استغنى
 بين الفرائد في دخولها الجامع مع صوابه دونه سائر له ومثله فاقاه بالجمادى
 ملكه فاجاب ابو محمد بنع ذلك وقال له اذ جازله النظر اليه من جاز له من النظر اليه
 لم يجز له من نظر بعضه ببعض فاحمل اسرار عال النظر في هذه الصورة الجزئية ولم يعتبر
 له من فيما بينه واعتبرها ابو محمد والفرق المذكور هو ايضا الفرق بين علم
 الفقه وفقه الفقه فقه الفقه هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بشك
 الاحكام مع ترتيبها على الفرائد **ولما ولي الشيخ الفقيه** الصالح ابو عبد الله
 بن شبيب قضاء القير وادخله بحسب في الفقه واصوله شريفا فلما جلس للفتوى له
 وفصل بينهم دخل منزله فقبضها فقلت له رضى ما لك فقال لها **علم الفقه**
 فقلت له رايه الفتيا عليك سائلة اجعل التحصيل كفتياتك **سائلة** قال فاجبت
 ذلك فدخل على الترتيب **فايدة** ذكرنا لومر اذ شرط الوعامة المتفق عليها
 ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وانه يكون بصير بالمرحوب وبويل الحوش
 وانه يكون له قوة بحيث لا يتولى اقامة الحدود وضرب الرقاب وايضا في النظم
 من النظم وانه يكون عدولا ورعا بان ذكرنا فاذ الحكم مطاعا قادرا على فرض
 عطا عهده واما المختص فيها فكونه قديرا ورعا شاميا ومعصيا فافضل اهل
 زمانه ذكرنا الذي في كتاب الوعامة **فايدة** كل ان في غير الوعامة لا يعلم ما
 اراد الله تعالى به وبه لانه اراد به حكما غيب عنا الوعامة فانهم على امر الله
 كتابهم بحجج الصادق المصدوق بقوله عليه السلاوة والسلام في ربه الله
 حيزا يفتق في الدين كذا في اوله شرع البهجة للمعاني **فايدة** اذ اول
 عورثا ليس اهل لم يتجلى قلوبهم لما وقعته من اذ فعله مقيد بالمصلحة ولم يصلح في
 قولته غير المصلح خصوصا اذا تعلم في سلطة رافعا انما غايولي المدارس على

اعتقاد الأهلية فانها كالشرطة وقد قالوا في كتاب العضد لوطي السطفا فاضا
 عدوه فحق القول انه لما اعتقد عدالة صلات كانها شرطة وحق التولية
 قال ابن الكمال وعليه الحق كذلك يقال انه السطفا اعتداهلية فان لم يكن
 لم يصح توريده خصوصا اذ كاه المهر غير منسحل فانه اهل لم ينزل وصرح النازك
 في القليح انه السطفا اذا اعطى غير الحق فقد ظلم فانه يمنع المصحح واعطى المصحح
 وقد عارضنا له ان يوصف الى هرونة الرعية اذ الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد
 احد الوجوه ثابت معروف وعرفا وحقا فانه اذ امر السطفا انما ينفذ اذا وقي
 المهر واذا فله ينفذ وفي غير النعم وبغير النعم المهر ان لم يكن صالحا للدين
 لم يحل له تناوله المعلوم وليست الحق العترة المنزلة معلقة كاذبة مذهبهم فاعترض
 فقد سئل انتهى وهذا كل مع طلع النظر في شرط الواقعة في المهر اما ان كان شرط
 ولم يكن المهر مصحفا لم يصح توريده وانه كاه اهل للدين ليس له ان يبيع اتباع شرط
 والاهلية للدين ليس له ان يبيعه على له بصيرة والذكي يظهر انها مجوفة منطوق
 الكلام ومنه ومنه ويعرف الفاهم انه يكون له ساقعة اشتغال على الشيء بحيث
 صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على الخلق ان لم يكتب وانه يكون له قدر على
 اذ ياتي بحبيب اناسيل ويتوقف ذلك على ساقعة اشتغال في النعم والمهر
 بحيث صار يعرف الفاهم على المفعول الى غير ذلك واذ قالوا يلحق وان كان فاق
 بحضرة رت عليه **فايدة** فلو انه لم ينجب دعاءهم رجل له امرأة سيدة اهل
 فلو يطلها رجل اعطى ما لا سيما رجل دابن ولم يشهد كذا في حجر المحيط **فايدة**
 كل شيء يسئل عنه العبد يوم القيامة اذ العلم فاه الله لا ياتي له عنه لو طلب
 ثم يتيه اذ يطلب الزيادة منه وقيل رب زدني على فكيف ياتي له عنه ذكر في الغرض
حادثة سئل عن عترة سيدة فيها صفة لا يعمل فيها احد ولا يدرك والفاضة ليس
 فيها الحكم فهل له وضع حرانه بها لحفظ الحاضر والسجل للنفق العام ام لا **فاجبت**
 بالخير اذ اخذنا قولهم لوصافه الطري على المادة والمجد واسع فلم اذ يستعمل

يجوز اتباع شرطه

الطريق

وتم قولهم لو وضع انما تبينة
 وتمام في المسحور

الطريق في المسحور المعروف في القسنة العامة جاز ولو كاه المحجب وقولهم بان
 وتم قولهم باه العضد في الجامع اولى وقالوا للناظر ان يجره فانه للمحارب يتجره
 المسحور ولم يضع الشرط بالاجارة في ضايرة ولو شكك انه هذه الصفة في الغناء
 في حفظ السجلات للنفق العام فمهم جاز جعل بعض المسحور بقاء دفعه للضر العام
 وجوده في الخالة المحجب والوفات والمخاع دفعا للضر الخاص وهو ذوا وضع الفعل
 على رة وجوزوا باه العضد في الجامع اولى في العضد في بيته وصرحوا باه الفاضل
 يضع قطره في عينية اذ اجلس فيه للضمة وهو باه السجلات والمخاض والوفات
 تجوز واشتغال بعينه لها فاد كثره وتقدر جعلها كل يوم في بيت الفاضل الى الجامع
 دعاء الضرورة الى حفظها به **فايدة** معنى قولهم ان سيدة المصنف
 رواية والراجح رواية فيكون العترة عليه كذا في قصا البرازية **فايدة** اذ بطل
 التي تبطل ما في ضمة وهي معنى قولهم ان ابطال المتضمن بالشرط المتضمن قالوا ان
 اوافقك ضمن عترة فاد لا بد انما في البرازية وقالوا في الفاضل في ضمن عترة
 وباطل لا ينفذ في البيع كما في الملوحة وقالوا لولا انك دعي بالعترة
 وجب الضمان كما في حرانه المعتدين ولا يمتنع ما في ضمة في الازمة بقوله فانه
 لو قال اقلني فقتل او ضام بطلان ما في ضمة وقالوا كما في الحرانه
 فاجز الموقوف عليه ولم يكن فاضلا جهة لم يصح واذا قلت ان في العارة فانفع
 لم يبرح على موكاة منطوقا فقلت لاه الاجارة لما لم يصح ما في ضمة قالوا
 لو جدد النكاح لم يبرح منه بمر لم يبرح فقلت لاه النكاح المانع لم يصح فلم يلزم
 ما في ضمة في المهر وقولت في القسنة قد مسئلتين يلزم فيها لوجود الزيادة
 في الوعياط ولو قال لها اذ ابرأ تبينة فانه امر كثره جازي فاجز ان في قوله
 في هذه الصورة **وقد حادثة** اشترى جامع او فاه ووقفه فوه
 الى وقف اخر وشرط له شرط **فايدة** بطلان شرطه بطلان المتضمن في
 شر الجامع ووقفه فبطل ما في ضمة وكلوا اشترى عينية على لم يجر وكاه لاه

قوله انما يترك ما يطل ما في ضمنه من اسقاط المايه ثم قل ان كان
 يقع الواسع وتطيقه في الوقت لم يقع ولو سقط حكمه منها تحتها على هذه وجوه
 عنها ما ذكره في السور الواسع المار واجره او تجار طاب ثم ذكر ما مع بطلان
 الوجداء فقصص القاعده انه لو يطيب ليقوت الوجداء ضمن الوجداء وما يرد
 في المكاتب لو ابداه المولى غير بول الكلب لم يقبل عتق وبقى البذل مع اه الورد
 للمعتق وقول بطل المتضمن بالبدل ولم يطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره في الخفة
 لو صلح النسخ عال لم يقع كذا اسقاطا للخفة مع اه المتضمن لو ساقط
 طهره وقول بطل ما في ضمنه وقال الواسع شفعة بماله لم يقع وطفت فقد
 المتضمن ولم يطل المتضمن وقال الواسع العتق لمرأته او الخمر المخرجة اضرار
 ذكر النسخ باليد فاختارت لم يلزم المال وسقط خيارها فو بطل التزائم المال
 لو في ما في ضمنه وقالوا انك لا بالنسخ بمنزلة الخفة على الصحيح فليجيب المال سقط
قاعدة يقرب من عهده القاعده قوامه المتبني على الفاسد فسد من حيثها
 مسئلة الواسع الصحيح للوعود الفاسدة صحيحة على المختار وصل لوجه البناء على القاع
 فاسد ذكره البرازي في الدعوى ويتبين في الشرح قايده صحة بطلانها
 في المسئلة المختصة **قاعدة** اذا اجتمع الحصة قوامه العبد وصيا على الله
 لغنايه باذنه او فيما اذا احم وفي ملكه صيد وجب ارساله حقا لله تعالى ومنه
 يقول انه من باب الجمع بينهما لا الترتيب وكذا ان يسل على وجه التفسير ثم الف
 الثالث ثم الوصاية والنظام **تليق الف الرابع في الالف**
 بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله اوله وآخره والصلوة والسلام على
 من لم يمت ولم يزل باطنا وظاهرا **وبعد** فهذا هو الفن الرابع من الوصاية والنظام
 وهو فن الوصاية قال في الصحاح النظم في كلامه اذا عني مراده واكرم
 اللغز والجمع الوصاية مثل رطب واطاب واصل اللغز الورد بين القاص
 والفاضاين مستقيما الى اسفل لم يعدل غير بينه وبينه عروضا ليس فيها

فيجزي

فتجزي كانه بذلك او كان انما وقطعت قوما خيرة الفقهاء والعهدة وانما
 السجود على كبره ذكره ثم رايه قريبا الدخايل لا شريعة في الممان الخفية في
 عبد البر ابن النجدة فالتجنيدها احسنها باختصارا وتا وكما في على صفين
 او كاه ظاهرا **قاعدة** ما افضل المياه فقل ما شئت في صايعه على الصلوة واليوم
 اي يجوز الحاح اذا كاه الوضوء عند ركاي حيواته اخرج من اليها ليع
 الجميع واه مان لفعل الفارة انه كان هاديه من المنة بشرع كله والاولا اي لم
 يجب اخرج ولو واحد منها قل بشرع فيها الدلو لا خير في بشرع تحتها في
 فارة اي ما كبر لا يجوز الوضوء به وله تقصير في فعله في الخوض اعلاه فقتل
 واستل عثره في عثر اي ما طهره وجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ما مات فيه
 صغره يحرك وتنت **قاعدة** اي كبر لا يكون به في رعاها فقل كبره فيجب
 دونه القبط اي مكلف لا تجب عليه الف والاول فقل كاه في بلاد ارا غرت
 الشمس فيها طلعت اي فصلت فوصلته بقراءة المرأة فقل بصفة الحديث فقل
 في زهاد اي صلواة قراءة بعض المسوق فيها افضل من غيره فقل الترويح في حجاب
 الختم في رخصة فانما قرأ بعض سورة كاه افضل من قراءة سورة الاخلاص ويكون
 اه يقال في غيرها ايضا لاه البعض اذا كاه اكثر ايات كاه افضل اي صلواة
 افضل من غيرها واي صلواة صحيحة غا فقل بطل ترك صلواة وصلى بعدها
 في ركوا للفايئة فاه فضا لفايئة في ركوا الخ وهو صلا الامة فقل
 صحة الخمس وفي كلام في شرح الكفر اي صلواة فدت اصلها الحديث فقل
 الورد اذا قام الى الحامية قبل القعود قدر التمدد في وضع جهته فاحل قبل الورد
 ثمة ولو لم يزل الحديث فسد وصف الوضوء وفيه قال ابو يوسف انه صلواة
 فدت اصلها الحديث فبقيا في قول محمد بن اي فصل قال نعم ولم يزل صلواة
 فقل في اعتادها في كلام اي فصل من في اي اما فدت فقل المتدبر باسم
 ويتم اذا رآه دونه امام اي امرأة تصلي لوامعة الحال فقل اذا قرأت آية

قوله

صغره لا يجز بوضع الخباية فيه
فقل حذ عن

صلوة

سبعة سموت وتبعها الت معق اي فريضة يجب اداؤها ويحرم قضاؤها قبل
الجمعة اى رجل كراهية سبعة في مجلس واحد وتكرار الوجوب عليه فقل اذ لوها
خارج الصلاة وسجدتها ثم اعادها في الصلاة **ركوة** اى مال وجبت ركاة
ثم سقطت بعد الحول ولم يركل فقل الوجوب اربع الماهب فيه بعد الحول ولا ركوة
على الماهب ايضا اى تصايعون فارغ غير الدقة ولا ركوة فيه فقل الماهب القيص
او مال الصغار اى رجل يزكى رجل له اخوها فقل فمك تضاب سائمة لسان
مئادهم اى رجل مكن تضاب في النقد وحل له فقل له جوده لم يقبضها اى رجل
يشقى لداخفا اخرجها غرض دوة بعض فقل الماهب اذ افاضت من مرقته خرجها
بشرعهم اى رجل يحب له اخفاؤها فقل الماهب في الظلمة لا يعلمه كثر ماله
اى رجل غنى عند الوفا فقل له فقير عند محمد فقل له فقل له دوى ربيغلا ولا
نصا **الصوم** اى رجل فطر بلو عذر ولا كفارة عليه فقل له راه وراه وراه
الفاضة شهادته وكفارة فقل له كفارة في صحة صومته فقل اى رجل فطر صفة
في وقت النية ووقع فقل له بلغ بعد الطلوع اى صائم يتلج روي غيره
وعليه الكفارة فقل له يتلج روي جيبه اى صائم اضطر ولا قضا عليه فقل
ثم شرع فيه فقل له شرع بنية القضا فبيات اذ لو قضا عليه اى رجل
نوى النطق في وقت ولم يصح فقل الكافوا اى سلم قبل الزوال ونواه **الحج**
اى قارده لودم عليه فقل له حرم بها قبل وقته ثم اتي بها فلهما في وقته اى صير
يلزمه الاستغراض بالحج فقل له كفارة غنيا ووجبا عليه ثم استركل اى فاقه جاوز
المباني بلو احرام ولا دم عليه فقل له لم يقصد دخوله مكة او لم جاوز اول الحوافر
الشك اى اب ذوم بنته فمكفى ولم ينفذ عند الوفا فقل الاب السكوة
اذا ذومها باقل في مهر مثلها اى امرأة اخذت ثلث مهر مورثه فلو لم اذواج
في دم واحد فقل امرأة حامل طلق ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وولدت
قبل الاكل ثم تزوجت فمات اى رجل مات غم اربع نسوة واحدة منهن تطلب

قال في نسخة كفو وكذا
قوله قال ولم يكن كفو احد
اى فظير احد

المهر والميراث والثالثة لينة لا مهر لها ولا ميراث والثالثة لينة لها المهر دوة الميراث
والرابعة لها الميراث دوة المهر فقل هو عبد ذوم مولاه ائتمه ثم اعتقه ثم تزوج
مرة ونصرانية اى صغير توقف النكاح على اجازته فقل المكاتب الصغير اذ ذوم
مولاه اى اب ذوم بنته فلم يرض المولى فبطل فقل العبد اى جماع له من المصاهرة
فقل جماع الصغيرة والميتة اى مطلقة ثلثا دخل بها الثانية لم تحل فقل اذ امة
العقد فاسوا اى متعة استمتع برجعها ولم تحل لغيره فقل اذ اغتسلت
بقية لمة بلو غل **الطلاق** اى رجل طلق ولم يقع فقل اذ اقال عيبه الا
كان اى رجل قال كل امرأة اذ زوجها حتى تقوم الة هي طالق فمكفى ولم يقع
فقل اذ قصد تلك الة التي هو فيها وهذا اذا سكن اى رجل له امرأه
ارضعت احداها صبيا حرم الاخرى عليه وحدها فقل ذوم ابنة الصغير
امته فاعقبت فاختارت نفسها فمكفى باخر وله ذوم فارضعت الصبي
كاه ذوم ضرته بلابن هذا الرجل من ضرته على ذومها لانه صار ابنة في الوضع
فصار ضرته وجا حليله ابنة فلا يحق **المنا** اى عبد حتى بلو اعتاق وصار كفو
ملكه فقل حريه دخل دار ناعم عبده بلو امارة والعبد سلم عتاق واستوى على
سيده ملكه ويأكل بوجه اخر اى رجل صار مملوكا لغيره وصار العبد حرا اى
زوجين مملوكين تولد منهما ولقوا فقل الزوج عبد تزوج بالوذة امه ابنة بالوذة فالولد
ملك الاب وهو حر لانه ابن ابنة اى رجل عتق عبده وباعه وجاز فقل اذا
ارتقا العبد بغير عتقه فبناه سيده وباعه اى عبد عتق عتقه على شرط وجود
ولم يمتنع فقل اذا قال له اذ صليت ركعتي فانت حر فقل عتقه ثم تكلم ووصلت كعتق
عتقه فالركعة لا بد منه ضم اخرى اليها فكوة جائدة اى رجل ارغب عتقه ولم
يتمتع فقل اذا اسنده الى حاله صباه **الوفاء** قال لارأته اذ خرجت من هذا
المأ فان طالق فما الحيلة فقل يخرج ولا يحس له الماء الذي كان فيه زال

ما يكونه والظاهر انه لا يوجد لتلك الرواية **صلى** اي صلى لوقوفه
 بطل من المصالح ونقد الخضم البطل اليه فقل نحو الصلح في النعمة **مضاربة**
 اي مضارب يقيم ما النعمة ثم عنده فقل اذا لم يبق في يده منها لها شيء **حب**
 اياك اب ويحبه لونه ولم الرجع فقل اذا كان الدين مملوكا لا يجنيه اياك **حب**
 وجب دفع ثمنه الى الغائب فقل المسلم فيه اذا وجهه الى السلم الى المسلم اليه **حب**
 عليه رد رأس المال **اجارة** خات المتاجر في فتح التجارة باقرار المجردين
 ما الجيلة فقل ان جعل السنة او على قليله من الجرة ويجعل للاجرة الاكثر
وديعة اي رجل ادنى وديعة صدقة المودعي عليه ولم يامره القاض بالبيع
 اليه فقل اذا اقر المالك بالذمة وديعة وعلى المالك دين لم يبيع اقراره
 ولو صدقة الرضا يضمنه القاض دين المالك ويرجع المالك على الرضا فيضمنه القاض
 لتصدقهم وكذا في الوجدة والمضاربة والوديعة **عارية** اي شئ
 مكره للمعير بعد الطلب فقل اذا طلبت القسيمة في حجة الجوارح سيقا ليعقل ظمنا
 او الظير بوجها صار اليه لويافه الوديعة او فرس الفارس فقل المالك باعالة
 الذي قبله فقل الدين اي مودع ضمن المالك فقل اذا ظهرت مستحقة اي مودع
 لم يخالف ضمن فقل اذا امر بوضفها الى بعض ورثته فوضفها اليه بعد موته **المحاق**
 اياك كتابة نقصها غير القاضين فقل اذا كان المحاق مديونا فالقضاء نقصها اياك
 مكاتب ومديون جازيهم فقل اذا كانت حربة في دار الحرب او جرة في دار
 الاسلام او يلحق بدار الحرب مدين فيها سرها المولى **الماذرة** اي عينة وثيقة
 اذنه بالسكوت اذا رآه مولاه يبيع ويشتري فقل عبد الله في **الفصل** اي
 جل استملك شيئا ظنه شيئا فقل اذا استملك احد مصلحي الباب وادور
 خف اياك غاصب لو بغير بالرة على المالك فقل اذا كان المالك يبيع فقل اي مودع
 يضمن بلا تعد فقل مودع الفاص **شفعة** اي حصة سلم له الشئ ولم يطل فقل
 هو لو كمل بالبراءة **قصة** اي شرا فاما يمكن فعندما اذا طلبوها لم تقسم فقل

السكة الغير النافذة ليس له ان يبيعها وانه اجتمع على ذلك **مضاربة** اي
 عاقل نرجح ونسحق ولم يطل فقل اذا نسحق ولم يرد بها الشئ على المودع اي رجل
 نرجح ثمة غير مودع ولم يضمن فقل ان لا المضاربة في ايامها او قضايا شئها
 للذبح **الكراية** اي ائمان غير التوقيف بحكم اسمها فقل المذبح اياك الوديعة
 اي انا ائمان الاستعمال يكره المذبح فقل ما قصه لنفسه او مكانه في المحل
 تلك الصلاة فيه فقل ما عين صلوة دوة غير اياك ما قبل لا يجوز الرب
 منه فقل ما وضع الصبي فيه كراهة ماء اياك رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمنها
 فقل اذا وقع الحريق في محله من ماله او طغاية باذنه السلطان **جنايات**
 اي حارة اذا مات المحمي عليه فعليه نصف الدية واذا عاش فالدية فقل الخنازير
 اذا قطع حنقه الصبي خطا باذنه اسم اياك رجل قطع اذنه اذف وجب عليه شئ
 دقار وانه طلع رأسه فعليه حنقه ونيار فقل اذا جرح رأس الولد قطع اذف
 اذنه ولم يحن عليه دية وانه قطع رأسه فعليه الفرة او شئ في الذنوب يجب
 بالذمة دية وتكون انما ساقول الاشارة **فرايض** ما اكله ميراث
 في السلوح فقل ميراث سلع في الميراث كذا في المحيط اياك رجل قبل او صرح قال
 بما ارضى انما يرضى عنك وما لك وما لك واقتك مودع جاك فقل
 صحح تزوج بجوته رجل مريض ام امه وامه امه والمريض متزوج بجوته الصبي
 كذلك فقل لو تزوج بجوته المصطح في الميراث يبتين فالنكاح في حقه الصبي
 ام امه خاتمة واللقاة تمام امه عتاة وقد كاه ابوا الميراث مرقها ام الصبي
 فقل لو تزوجت بها اختا الصبي لوجه والمريض لو بغير فان مات الميراث
 لو بغير فان مات الميراث فانما الميراث الميراث والميراث الميراث
 فقل عن الصبي والميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 ما بقي منها اختا الصبي لوجه والميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
يتلوه الف الف الخامس فن الحبل بسم الله الرحمن الرحيم وبه العانة

المؤمن الذي يعلم وقاية الأمور غير التباس ويحكم بحسب علمه واداه من الله
والصلوة والادب على افضل من علمه عليه وفوض الامور كلها اليه **وبعد**
فهذه النسخ الخمسة من الوصايا والنظام وهو في الجمل من حيلة وهي الخلق
في تدبير الامور وهي تليق الفكر حتى يتردد الى المقصود واصحابها والاول احتمال
طلب الحيلة كراية المصالح واختلافها في البعير في ذلك فاختار من غير
كتاب الجمل لفتا كثير كتاب الحارث واختاره في المنطق وقال قال ابو سليمان
كذلك على غير ما كان في الجمل وانما هي التي في الجمل في الخلق من حسن قال
الله تعالى وقد سديك ضيقا فاضرب به ولا تحنت ودر في الحيلة ولو انك
صاغته تحربصا عين فقال عليه الصلوة والسلام اربيت صلوة بعثت ترك
بالسنة ثم اتبعت بسنتك ثم وهذا كله ان لم يود الى الضرر باحد انتهى
وفي فصل **الاول في الصلوة** اذا صلى الظهر اربعاً فاقم في المسجد فالحيلة
انه لا يجلس على راس الائمة حتى تنقلب هذه الصلوة فله ويصل مع الامة
الثاني في الصوم الشهر من شهرين متتابعين وصلح رجبا وصيامه فادى
شعبه نقص يومها فالحيلة انه يفي فعدة السنين في الصوم الاول
شهر رمضان عدا الشهر ولا يلقى له يصوم رمضان في يوم فويطر **الثالث**
في الزكاة ثم له نصاب اراد منع الجهر عنه فالحيلة ان تصدق بدينار من
العام اذ ليس النصاب لابنه الصغير قبل تمام بيوم فاستلقوا في الكراهة و
في خيانتها فقول محمد رضا للفرع عن الفقهاء انه لم يعل تغير دينه واراد
جعل في زكاة الغير فالحيلة ان تصدق عليه في ياحه منه غريته وهو افضل
من غيره ولو امتنع المديون من دفعه لم يدينه ويأخذه منه لكونه ظورا بحسب حق
فانه مانع دفعه الى القاضي فيكلفه قضاء الدين او يوقل المديون خارج الدنيا
بقبض الزكاة ثم يقبض دينه فيقبض الكيل ما وطما الى كل فطر فيه فامتنان
غير لم يدا فقه وثاني ما تقدم ولا فقه باه يوكلم ويغيب فليس علم الى الكيل

الوف غيبته عنهم من اختار ان يقول طاعتك فافت ويكلم ويضع فاه في قعر النمل
اخذه فافاه كاه للكتاب شربك في الاولين يخاف انه يثا في القبر فالحيلة
انه يتصدق بالدينين والدينين والدينين ما قبضه ثلاثين فلو كان ذلك والحيلة
في التكتفين به في الصلوات على غير ما هو عليه فيكون في الثواب بها ولو كان في غير
الرابعة القدية اراد القدية غرضه ابيه او صله قد وهو في غير موضع في
المنطقة فيتم يستوجب ثم يعطيه هكذا الى ان يتم **الخامس في الحج** اذا اراد ان
دخوله مكة بغير احوال من المقتات فصدى كما اذا دخل المواقف كتب فاه في عام
ان اراد ان يكون في السنة محرم في السفر فزوجها من غيره بغيره فالحيلة **السادس في النكاح**
ادعت امرأة نكاحه فالتكدر ولا بينة ولا عاين عند الوام عليه لا يملكها الزوج
ولا يورث بطلانها لانه يصير مقرا بالنكاح فالحيلة ان ياتيه القاضي ان يقول
كنت امرأة فانت طالق فلو انك اولى اذ هي نكاحها فالتكدر في الجمل في دفعه
عنها على قولها انه تزوج باخر واختلف في صحة اقرارها بنكاح غائب والحيلة
في صحة هبة الوب شيئا من ممتلكات الزوج انها ان كانت كبيرة فانه يرب كذا
بازنها على انها ان تزوجت الازفة فاناضا في نصحي وان كانت صغيرة فيجوز
البيعت بذلك العقد على الوب ان كاه مليا فيصير ويبر الازوج وان اراد
انه يزوجه عبدا على ان يكون له حرة يزوجه على ان يزوجها بغير الولي بطلان
المولى على ارادة واذا خاف من المرأة ان يخرج في بلوغها تزوجه على كراهة
انه لا يخرجها فاذا تزوجها كاه لها ثم قبلها او تزويها او ولها يدعي فادى
اراد اخراجها منها المتفرقة فاه خاف المتفرقة من الزوج انه لم عليها كذا
باعتها بذلك المال ثانيا فاذا خلف في ياتم والاولى انه يشترى شيئا ثم يبيع
او يتكلم له فيكون على قول الممل فاه يخاف في الاول ان اراد ان يزوجها خفي
من اولياها فلو كان اخ يزوجها من نفسه ثم يقول بخبره المتكلمة زوجت المرأة التي
جعلت امرها الى بصدوق كذا جوده المختص ان كاه كفوا وكونا الحولان انه

رجل كبير في العلم يفتي القضاة به ولو ادعت عليه مهرها وكاه قد دفعه الى ابيها
وخافت انكارها ينكر اصل النكاح وجازله الخلف بانه مات زوجها على كذا في صيدا
اليوم والاعتبار لبيته حيث كاه مطلقا حلف بغير زوج فالحيلة اذ يدعي
ويحجزه بالفعل وكذا لا يتزوج ولو حلف بغير زوج بغيره فزوجها فصح واجازة
الاب لم يثبت **الباب في الطلاق** كتب الى امرأة كل امرأة في غير فلوله
ثم حتى وفولته وبعث الكتاب اليها لم تطلق فليدنه وهدية حيلة جيدة والحيلة
للطالقة ثلوثا اذ يقول المحلل قبل انعقاده تزوجتك وجامعتك فانت طالق
ثلاثا او باقية فيقع بالحل مرة فاه خافه مرات كبله جامع فقول اذ تزوجتك
وامسكتك فوق ثلوثه ايام ولم اجامعك فيما بين ذلك والحيث اذ تزوجتها
على اذ امرتها بدها في الطلاق بشرط براءتها فذلك ثم قوله اما اذا لم يحلل
فقال تزوجتك على امرتك بغيرك فقبلت لم يضر بغيرها الا اذا قال على امرتك
بغيرك بعدها او تزوجتك فقبلت واذا خافت ظهور امرها في التحليل تب في
ثبوتها ما لو يشرى به مملوكا حقا كجامع مثله ثم تزوجها منه فاذ خلعها في
منها وتبضعه فينسخ النكاح ثم تبعت به الى الديار ونقضها باده فاما العبد
ليس يكون ويكن على رضى المولى وانها لو طلقها ليطلقها اليوم فالحيلة اذ
يقول لها انت طالق اذ قال الله او على الف لم تقبل حلف لا يطلونها فخلعها
ودفع له بل لم يثبت لو قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فزوجها فاذ خلعها فخلعها
فلم يطلها في البين هي ولو قال اذ لم اطلقك اليوم فانت طالق ثلوثا فالحيلة اذ
لها انت طالق على الف ورجع ولم يقبل في رضى وعلمه المهر في الطلاق فالحيلة اذ
تدخل بيتا ثم يقاتلها كذا امرأة في هذا البيت فيقول له لعدم عليه فقال له كل
امرأة لك فيه فهي بائن فيجب بذلك فظهر فيسودده عليه اذ لم تطلقه فخلعها
حلول ونقضها حرام فهي طالق فالحيلة اذ تجمل الحرة في القدر ثم تطلق البهيض
فيحلف لا يدخل دار فلو فالحيلة عملها في فيه لوقه فقال اذ اكلتها فخلعها طالق

واة طرحتها فوطا الى باكل النصف ويطرح او باقة عاقر فيه انت بغير امره
في الخلع سئل البهيض رضى الله عنه عن رجل قال لا راته انت طالق ثلوثا اذ
شأنته الخلع ولم اطلقك وحلفت على المهر انه لم يزل الخلع قبل الليل
فقال البهيض للمرأة عليه الخلع فسلمه فقال له قل خلعك على الف فقال لها فقل
لا اقبل ففعلت فقال قرحه واذهبى مع زوجك فقد بدلك ثلثا وحيلة اخرى
اذ تبسيع المرأة جميع ما ليكها من ثمنه قبل منعه اليوم ثم تبسيعها **الناهي**
الامر لا يتزوج بالكوثر عقد خارجا ولو في سوادها اما بنف او بوكلة او
عبد من امته ثم اذاده فالحيلة اذ يسبعها ثمنه فيزوجها ثم تدرجها ولا يطلونها
بغير رضى يخرج منها ثم يطلونها او يوطئ فيطلونها خارجا حلف لا يتزوجها بعد
مهرتين قال اذ تزوجتها هي طالق فزوجها الاولى اذ يطلونها قبل المهرين
حلفت امراته باء كل جارية بشرطها فهي حرة فقال نعم ناويا في بيعها صح
فبيعت ولو فخر بالمجارية السقيمة صحته بيعة ولو قال كل امرأة تزوج
عليك ناويا على رضىك صحته بيعا فمينا فقال نعم لو يكن ولا يصير ملكا
وهل يصح كذا في النكاح فاحذروا فاحذروا فاحذروا في النكاح اذ
يقول في المهر فاحذروا فاحذروا فاحذروا فاحذروا فاحذروا فاحذروا
ثم يفعل ثم يشره الحيلة في بيعه موطئ بغيره فاحذروا فاحذروا فاحذروا
في ملكي فانت حرة فتنقض البيع باقائه او خيار ثم اذ به فالحيلة اذ يخلعها
عليه ناويا مكانا غير مكانه او ذبا غير ذبانه فخلعها بغير رضى
يشره به باء عشر وثمنه اخر غير الثمن ثم يبيع الثمن فلوله فخلعها
الحيلة يبيع الثمن منه فخر اخر او يبيع منه بغير رضى او يبيع البهيم ويرى البهيم
او يبيع كل بيهيم منه او يبيع منه ويحجز البهيم لا يشره به فالحيلة اذ
نظر او يشره به فخر اخر او يشره به او يشره به او يشره به او يشره به
اخذ ربه شرفا فاحذروا فاحذروا فاحذروا فاحذروا فاحذروا فاحذروا

اه لا يافت عنه ياخذ في بيع الجمل عليه او يبيعه او يقره ويقره حيث اذ اكل
 فيه هذا الجمل يذوقه والقيس في عبيد وطينة غير بصيرها كما قاله لياكلها
 لئلا يبيع له اذ يبيعه فيكمل اذ صودف فكذا اذ ذلت فكذا يحل وانما لو كان
 عليه يبيعها ما لو فتنقه او يبيعه فيقتل الجاهل انما انقضت عدتها او تخرج
 من بيتها فكذا على ان يبيعها فيقتل الكلب انما اذ اذ صافا نتاجه ليعمل
 طلبه اذ يعلق من ثمنها فالحيلة اذ يذوق اخرى اسمها على اسم الفضة ثم يقر
 اوراقه فلو انه ناول الجديده او يكتب اسم الفضة في كفه اليسرى ثم يقر
 فلو انه جبر باليمين الى ما في كفه اليسرى فلو انما لو جبر باسما ثم يقر عليه
 الا سمان ليس بارقا فيقول ان ذاك رقبتي في كفه في اسم الفضة الى الابد
 ولا يثبت الحالف في كفه فلو انما نقل الوضعة يبيعها ثم يقره ويخرج اذ لم
 اخذ منك حتى وقال الاخر انك عطيتك فالحيلة لهما ان يقره في كفه في كفه في كفه
وتابع الحيلة للشرك في تبيع العبد وكذا انما يقره في كفه في كفه في كفه
 الحيلة في عتق العبد في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 للعبد ما لو دفع الموت له ليقبض منه بخرقة الشهادة واختلق في صحة اقرار الجاهل
 اعقده ولم يثبت حتى فتنقه اذ اقره اعتبر في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 الجاهل يبيعه انما اراد اذ يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 ثم يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
والصحة اراد الموت في مرض موته وخاف عدم اجارة الورثة يقرها وقضى
 رجل واد لم يبيعه وانما يتولى ما يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 يحل ما صدقة موقوفة على ما لا يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 بالذوق او يقره قاضيا في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
الثاني عشر في الشركة الحيلة في جوارها بالعرض اذ يبيع كل نصف متاع
 بنصف متاع الاخر ثم يقرها في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه

وتما صحت اقراره
 وتما صحت اقراره
 وتما صحت اقراره

هبة المرء في الذوق على انما اذ خلصت في الولادة بعد المرء عليه فالحيلة اذ
 شيئا من هذا المرء فاذا ولدت تنظر اليه فتره جبار الوتر واد مائة
 فذوقك الذوق وهكذا في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 والذوق على ما يفعل في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 فالحيلة اذ تشرى عنه ثوبا ملوفا بغيره ثم يقره بعد الذوق في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
الرابع عشر في البيع والشرا اراد بيع داره على انما اذ امكنه لهما والذوق
 فالحيلة اذ يقر المشتري اذ يبيع باعها ويقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 وعابا عليه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 وخاف المشتري من البائع اذ يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 باذ يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 اراد بالكذب وانما الحيلة انما يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 البائع قد باعه فاراد المشتري انما اذ يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 حوله فالحيلة اذ يبيع له بضعه ثوبا كناية في دينار ملوفا ثم يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 دينار ويقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 البراءه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 الحيلة في بيع جارية ليعتقها المشتري اذ يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 عتقت وانما اراد المشتري اذ يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 ذهب بالثمن وليس معه الا النصف يتقدم ما معه ثم يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 فلو يقره بالثمن في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 شيئا فليقره بعد جوارده في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 ببيع باعها البائع ليعتق اذ يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 اذ لا يبيع عليه المشتري انما الحيلة اذ يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه

بيع امواله وهو ان يقول البائع
 بعت منك هذا العبد على انما
 انما يقره في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه في كفه
 وتما صحت اقراره
 وتما صحت اقراره
 وتما صحت اقراره

الخامس عشر في الاستبراء الحيلة في عدم نزولها أو نودوها البايح أو لا ثم لا تحب
 حرة ثم يسبحا ويقبضها ثم يطلها قبل الاخرى او يطلها قبل القبض وجب على الزوج
 ان يزوجها المشتري قبل القبض ولو كان ثم يقبضها فيطلها وتوافق او لا يطلها يجعل
 امرها بيده كمالا وانما قلنا كمالا كماله يقبض على المجلس او يزوجها المشتري
 قبله ثم يزوجها ويقبضها فيقتلها في نواهي الحيلة ولو ساقطها **باب في عشرة في المديونات**
 الحيلة في ابداء المديونة ابرأ باطله او باجمله كذا وكذا اصله كذا وكذا في المديونات
 كذا وكذا في المديونات وكذا وكذا في المديونات وكذا وكذا في المديونات
 ان كان في باسع هذا الرجل على فله كذا وكذا في المديونات وكذا وكذا في المديونات
 انشع هذا المديون قبض المال وانه يحسب حرة وانما يحسب عليه في ذلك فيجب القاض
 عليه ويغفره في قبضه فاذا فعل ذلك ثم ابرأ او اقبل او ساقط او ما لا يحسب
 الى الحجة القاضيه لانه المديون على القبض فلو تعيد الحيلة فنته فانه يفعل
 ثم قال الحصة في يده وقال ابو حنيفة يجوز قبض المديون كاه باسعه قال ابو ابراهيم
 وناجيه وابرؤه وبهتة لانه لا يبرأ الحجة جازية الحيلة في نحر الدين فيعزل الطالب
 اما الاقرار كما سبق او الحوالة او اية يسع رجل من الطالب شيئا جازيا على فله ب
 او يصالح على ما على المطلوب ليعيد فيكون الدين لصاحب العبد اذا اراد المديون
 ان يبرأ وخاف ان لا يبرأ او اجل يكون وكذا في البيع فلم يبرأ به في تأجيله بعد
 العقد فالحيلة ان يبرأ المديون وجب كاه فله المديون كذا اذا اراد
 الشريك في دينه ان يبرأ نصيبه واجب المديون كاه فله المديون كذا اذا اراد
 يبرأه حصته في الدين حين وجب كاه فله المديون كذا اذا اراد المديون
 ان يبرأ وخاف ان يكون الطالب او بالدين ليعده واجم نفسه في قبضه فالحيلة
 ان يقبض الطالب المطلوب بالدين في حركه في قبضه او في قبضه وبهتة وكذا
 وتعليك وحدك احد لم يطل به التاجر المديون فله في حقه خلع في كذا
 او يبرأ عليه ما لزمه فاذا احتاله هذا ثم ظهر انه اقر بالمال قبل ان يبرأ واخذ

المال منه كاه له من الجميع على الطالب فيكون عليه الحيلة وحيلة اخرى ان يبرأ
 قبض الدين بقدر ما يبرأ من غير المطلوب يبرأ ببيع بثلث الدين للطالب على
 فاما مات كل من صاحبه احضر الشهود وقالوا لا تشهد واعلنا ان بعد وفاة الكفا
 فاننا واحدنا واشتري الآخر تشهد واعلنا المديون فله كاه فله كاه فله كاه
 وانه قال له المديون تشهد وجب اياه على فيما اذا لم يقبل له المديون كاه فله كاه فله كاه
 قال له يسع الشهادة الحيلة في تأجيل الدين ببيع مديون فله كاه فله كاه فله كاه
 على الزوج ان يبرأ المديون باذنه في ماعلى الميت في حرة فله كاه فله كاه فله كاه
 الطالب ان يبرأ كاه فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه
 حل الدين بحرة فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه
 ان الدين اذا لم يبرأ المديون لا يحل على كاه فله كاه فله كاه فله كاه
 على المتاجر فيديها والحيلة ان يبرأ المديون قدر ما يحتاج اليه فيضج الى الاجرة ثم
 يامر المديون بصفه اليها فيكون المتاجر وكذا في المديون فله كاه فله كاه فله كاه
 ان نقا لم يقبل منه الدين وكذا في المديون فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه
 والحيلة ان يبرأ المتاجر قدر المديون ويوفيه الى المديون فله كاه فله كاه فله كاه
 ويامر بالانفاق في المديون فيقبل بوليها او يبرأ المديون فله كاه فله كاه فله كاه
 عرضه باجرة معينة واذة له رب الدين بالبني فيها من الاجر جازا واذ انفق
 في البني استوجب عليه قدر ما انفق في قبضه فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه
 وابني المتاجر وكذا بالبني فقط في قبضه فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه
 جواز اجارة المديون في المديون بالزوج ان يسع الزوج في المتاجر او لا ثم يبرأ
 وقبضه بغيره كاه فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه فله كاه
 على ملك البايع وعلاوة الرغبة ان يكون بغيره او باكره وينصف بغيره
 خارج المديون في المتاجر غير جائز كاشتراط المديون والحيلة ان يبرأ في الاجرة
 بغيره ثم ياذنه بصفه وقبضه ما تقدم في المديون واشتراط العلف وطعام الخلع

فانما

على المتأجر عين جائد والمجمل ما تقدم في المرة أو جارة تنتهي بمرور اهله
 وأراد المتأجر جارة أو تنتهي بمرور المأجر بمرور جاراتها للمتأجر عشر سنين
 يزرع فيها ماشاء وما جرح فهو له أو يزرع بانه أجرها كجرح المسلمين وغير المتأجر
 بانه استأجرها لاجل في المسلمين وغير المتأجر بانه استأجرها لاجل في المسلمين
 فلا تبطل بمرور احداهما وإذا كان في الأرض عين نط أو قير فإذ كان يكون
 للمخاف بمرور بكانا للمتأجر عشر سنين وله الحق الانتفاع عشر سنين فحوزا
 إذا أجزأ أحد وفيها نخل فأراد أن يملك النخل للمتأجر يدفع النخل إلى المتأجر
 معاملة على أنه لرب المال جزء من الثمن والباقي للمتأجر **في**
منع الدعوى إذا ادعى عليه شيئا باطلا فالمجمل يكتفي باليمين أو يقر به له بینه
 الصغیر ولا جنبه وفي الثاني اختلفوا فيغيره لغير حقيقة فتوقف المستفید
 بالبيع فيا ومن الموعى فيقتل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبح التوب
 فيا وقد بطلت ولو قال لم اعلم او يسبح الموعى عليه حتى يتقرب به ثم يمس للمدعى
 يستحق المشتري باليمين **السادس عشر في القالة** المجمل في جواز شراء التاجر بالدينار
 لنفسه أو يترد بخلاف جسد ما امر به أو باكثر مما امر به أو يصرح بالشرا لنفسه
 بجنه موكلا أو يملك في شرائه المجمل في صحة ابراء الوكيل عن الثمن اتفاقا أو يدفع
 الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له أراد الوكيل أن يرضى المصاع للوكيل
 لا يضمن فالمجمل إذا يارده له في بینه وكذا لو أراد الابداع بستانه أو وكيل الوكيل
 مع اجبر له لو لا جبر الوكيل عليه أو يدفع الوكيل لا امر إلى القاضي فيأذنه
 في ارضها **الثم في النخبة** المجمل أنه يجب الوارثه المشتري ثم هو يرضى به
 قدر الثمن وكذا الصدقة أو يقر في أراد شرائها ثم يقر الاجر له بقدر ثمنها
 أو يرضى به عليه بغير ما يرضى دارا الجار بغير ثمن ثم يبيع المالك **والثم في**
في الصلح مات وترك ابنا وورثة ودارا فادعى رجل الوارضا لما على مال
 فانه صالحا على غير اقواله المال عليها اثنا والدار بغيرها اثنا والدار على مال عليها

نصفه كالدار والمجمل في جعل الوارث كغيره أو يصالحه اجنبية عنها على دار على
 أو يملك لها الثمن وله سبعة وأربعين المدة بأثرها الثمن واليمين **الثاني عشر في**
في القالة والثم في القالة المجمل في عدم الرجوع إذا افسس المالك عليه
 أو مات قبل أن يكتبه أو القالة على فله فله بحول والمجمل في عدم براءة المجمل
 في يمين المالك عليه **الثاني عشر في الهبة** المجمل في جواز رهن المبيع أو يبيع منه
 النصف بالختيار ثم يهدى النصف ثم يبيع المجمل في جواز انتفاع امرأته
 بالرهين أو يستقره بعد الرهن فلا يبطل بالعدية ويبطل بالعدية لكن يحرم
 على النضاه ما دام مستعمله فإذا خرج عاد النضاه المجمل في إثبات الرهن
 عند القاضي في عينة الرهن أو يرضى أنف فدفع بانه رهن عند قس
 فتعذر القاضي بالرهنية ورفع الخصوم **الثامن عشر في الوصية** الوصايا لا تبطل
 التخصيص بزوج وكاه وذماه فإذا خصص نزل بمصر ومخايا لثام وأراد
 ينفذ كل المجمل أو يشرط لكل أو يشرط لثام أو يشرط لم لا تنفذ المجمل
 في أنه يملك الوصية عن نفسه متى شاء أو يشرط الوصية وقدر الوصية المجمل
 في أنه القاضي يزل وصي الميت أو يوصي دينا على الميت فيخرج القاتل أو لم
 يبرأ منه الميت ثم الف الحامس **يتلوه الف الحامس من الف الف الحامس**
في الاشياء والنظام ليسم الله الرحمن الرحيم وهو حي القيوم لا اله الا هو على
 على عباد الله الذين اصطفى وبعد فهذا هو الف الحامس من الف الف الحامس
 وهو في الف الف الحامس من الف الف الحامس وهو في الف الف الحامس من الف الف الحامس
 المسمى بتبليغ المحبي **كتاب المصلحة وفيه بعض مسائل الطبارة** البقرة إذا
 سقطت في البئر لا تجوز الماء ونصها ينجس والموت أو البقرة عليها حلة ثم
 في التوبع ولو كذلك النصف وفي الخليل على هذا العباس لو نجس عليه أو في
 امرأة المصينة بخلاف غيره وامته والف الف الحامس من الف الف الحامس من الف الف الحامس
 امرأة لا ينفذ ما لا يتركه بالثمة وينفذ في ذنبا والف الف الحامس من الف الف الحامس من الف الف الحامس

فخرج المثل له ولو نظر المصلي الى المصنوع وقراءته فسدت له الى فرج امرأة ميتة
 لوه الاول يعلم وتعلم فيها والاثنان قال الامام بعد شهر كذا مجتنباً لوه اعاده
 عليهم ولو قال صلوتك بوجه وضوء وفي ثوب نجس اعدوا له كاهة متقية والرقا
 اذ اخباره الاول حثه بغيره والثاني يجهل اقيمة بعد شروع متفقاً ولو قطعها
 ومقتضياً بقطعها وبأنهم والرقا اذ الثاني لوه صلواتها الاول يسوق الفارة نجس
 لا بد لها للضرورة وهو ميت في دار الحرب مع ذنابه في جمع مصحح يصل عليه
 دار السلام لوه في دار الحرب قد يوجد ما مانا الوبه بخلافه في دار السلام
كتاب الزكوة يحذف تجليلها عن نصب يومه كذا نصاب وقيل الحول ولو حو
 تجليل العشر بعد الزرع قبل النبات والرقا انه فيها تجليل بعد وضوء السب في
 قبل الوكيل يديها لم يدها الترابية ونفسه وبالمسح ويجوز والرقا اذ حثه الصلوة
 على المسححة والمماضة على المصافحة شك في ادائها بالحوك ذاهبا في ادائها
 الصلوة بعد الوقت والرقا اذ جميع الوقتها هي الصلوة اذ شك في الا
 في الوقت استمرى زعفراناً يجعل على كذا التجارة لا زكوة فيه ولو كان قسماً
 وجبت والرقا اذ الاول سترك دوه اثنان والمخج والطبخ للطباخ
 والخض والصباوة للعصار والرب والرقا للرباعي كالزغارة والمصفر
 والزعفران للصباغ كالسمسم والرقا ظاهر **كتاب الصوم** نذر صوم
 يومين في يوم لا يلزمه الواحد ولو يوزجحتين في سنة لزمناه والرقا اذ
 محبتين فيها بنفسه وبالثاني بخلافه راق في رمضان في الملح قليلاً كثر وكثيراً
 لوه قليل نافع وكثير مضر وقضى وكفر بابتلاع سقطة في خارج لوه مضراً
 لو انها اتلوا في الصوم دوه الاول بلوغ **كتاب الحج** لورج الحرة بالحر
 جاز وبالحواجر لوه في الاول اخفاقاً للشيطة وفي الثاني اعزازه لول
 الحج على قدر صيرارهم الجرا ولود على قدر مسلم لوه والرقا اذ الاول مخطو
 والثاني مخطو به كل حال ولو غلط في وقت الوقوف لا اعاده وفي الصوم

السمسم يترك في صوم
 ديكر كذا واذا كثر
 يا غنى حقا دار
 اخر
 الرظ دوه في التلم بديع
 محاصلا
 بالبحر كذا في القار
 والرقا اذ في التلم
 بديع ومنه اذ في
 مخطو اخر

والزكاة

والزكاة اعادها والرقا اذ تداركه في الحج متقدروا في غير مسير اعلى العبد
 حجة في الاسلام ولو عتق العبد كفاه والرقا انقضاء السب في حق الفقير
 دوه العبد والحبس كالعبد والاعلى والرقا والمرأة بلو محرم كالفقير **كتاب**
النكاح ينبت بدوه الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه والرقا
 اذ النكاح في حق الله تعالى لوه الحول والجمعة منه سبحانه وتعالى بخلاف الملك فانه في حق
 العبد لوب قبض صداقها قبل الدخول وهي بغير بالوه لا قبضه ما وهبه الزوج
 ولو قبضها كاه له الاستزاد والرقا اذ انما تنحى قبض صداقها كاهه اذ ناداة
 بخلافه في المصروف لوقن امرأة يسرق هم اصولها وفروعها اذ لم ينزلوا
 انزل لوه الاول داع للجماع فاقم مقامه بخلافه في الملك من الادب
 حرة المصاهرة لا جماعة كداه الاول داع الى الولاء الثاني زوج امة على
 اذ كل ولادته حرة حتى النكاح والشرط وكواستزاد كذا كداه الثانية
 ينبت المظاهرة الاول **كتاب الطلاق** قال ليست اثنان وقع واه
 ولوداد الله لوه لوه لا احتمال الاول الاثنان وفي الثاني تحض الوصيا
 يحل وطى المطلقة رجعي لا النجس والرقا اذ الوطى حرم بخلافه لكا دوه
 تقبيل ابنا الزوج المستدة عياناً لا يحرم ولها النفقة وقال قيام النكاح بخلافه
 لعدم مصادفة النكاح في الاول بخلافه في الثاني انه طالق اذ دخلت الار
 عرا فدخلت لم يقع منه فدخل عرا ولو قال انت طالق اذ دخلت الدار لولا
 فدخلت حرة وقع المثلوث لوه العدد في الاول لا يصلح لطلاق في يصلح للزواج
 بخلافه في الثاني للمثلث عول وكيل بالطلاق ولو وكل بطلاق لوه عليه كذا
 يقع الطلاق والعقاق والادب والديبير والنكاح واه لم يعلم المعنى بالبلقي
 بخلاف البيع والهبة والادب والادب والادب والادب تلك متعلقة بالمال
 بلو رضاها بخلافه الثانية **كتاب العتاق** لو اضاقة الى فرض عتق
 له الزكوة لوه الاول ليعبر به على كل خلاف الثاني ولو قال عتقتك على اذن

الطلاق

بجمل من طلاقه عليه واجب

لا ينفك لولا الأول بوصف به دونه الثاني ولو قال كل عبد اشتريه فهو حر فاشتره فاداه
 ثم صحى لا يمتنع وفي النكاح تطلق ولو انحل في المأنة في الأول بالانكاح في الثاني
 اعتق أو عبده ثم قال لم أعني هذا يمتنع أو حره البياض واجب فيها ففقت
 أقامه له **الفصل الرابع من المحكمات** بسم الله الرحمن الرحيم لله الرحمن
 المحمدي وسلم على عباده الذي برصطفى **وبعد** هذا هو الفصل الرابع من كتابه
 والنظام عام وهو من المحكمات والمسلوات وهو في راجح فوكنت طالع فيه
 وأفر كتب الفتاوى وطالع من كتاب الكدر حرارا وطعنات عبد القادر كونه
 اختصرت في هذا الكلاس منها الزيد مقتصر غالبا على ما أشتمل على أحكام **باب**
أبو يوسف رضي الله عنه للدين من غير علاج في حقه فإرسل إليه أخته
 دعي الله رجل فكم غيبا بل غيبه **الاولى** قصار حجة التوب وجاؤه مقصرا
 هل يستحق الإحرام له فاجاب **أبو يوسف** يستحق البصر قال له الرجل أخطأت
 فقال لا يستحق فقال أخطأت ثم قال له الأول أنه كانت العصابة قبل الحج
 والاول **أنه** هل الدخول في الصلاة بالوضوء أم بالسنة فقال بالوضوء فقال
 أخطأت فقال بالسنة فقال أخطأت فتغير **أبو يوسف** فقال الرجل بها لؤة الكبير
 فرض ورفع اليدين سنة **أنه** طهر بسقط في قدر على النار فيه ثم ورمي
 حل بكونه أم لا فقال لا يكل فخذه قال لا يكل فخذه ثم قال أهكاه الخ مطبوخا
 قبل سقط الطير فيل ثلوثا ويكل ولحمه المرقق والوديء أكل **الابن** مسلم
 زوجة زمنية ماتت وهي حامل منه تدفع في أي المأنة فقال **أبو يوسف** في مقابر
 المسلمين فخذه فقال في مقابر أهل الذمة فخذه فقال تدفع في مقابر
 اليهود ولكن تحول وجهها عنه بكونه ويحمل إلى القبلة ثم القبلة لؤة الولد في
 البطن بكونه وجهه إلى ظهر أمه **المخامسة** أم ولاد رجل تزوجت بغير إذنه من لها
 فمات المولى هل تحب الودة من المولى فقال تحب فخذه فقال لو تحب فخذه ثم
 قال الرجل أهكاه الزوج دخل بها لوجب والد وجبت فلم **أبو يوسف** تقصيره

وكذا في الطلاق فله في
 الأثر وأنه لا ينفك
 إلا في صحيح

جميع تكون وجه إلى القبلة

فأداه

فأداه

إلى أبي حنيفة رضي الله عنه فقال زبقت قبل أهكاه فخصم كذا في إجارته الغنيص
 وفي مناقب الكدر **باب** أو سبب انفاده الله من مرضه فاشترى
 فداده الومام وقال لقد كنت أملك بوجهي للمأنة ولكن أصيب بمرض
 علم كثير فلما برأ أعجب بنفسه وعذله لمجلى الومامي وقال له حين جاء ما كان
 الومام من القصار سبحانه الله في ذلك لم يزل في دين الله ويعمل مجلسا كوحيا
 مشددا في الإجارة ثم قال في ذلك الله يستغني عما تتعلم فليس لك على نفسه انتهي
 وقال في آخر الحادي والخمسين مسألة جليله في أهكاه المبيع عليك مع البيع أو يده
 قال أبو القاسم الصفار جرح المصروع بين غياة وبجر في العصابة بملك المالك
 بها معا أو يدها أهكاه إلى أهكاه غياة أو يدها أهكاه غياة سقطت فأنكرت
 أهكاه الكدر مع ملو قارها الومام أو قبلها أو بعدها أهكاه أهكاه خلق نار في
 قطنة فاحترق مع الخلق أحترق أو قبل أو بعده وقد قال غير غياة وهو
 المبيع عند أكثر اصحاب أهكاه المالك في المبيع يقع مع له يده فيقع البيع والمالك
 جميعا في غير تقدم ولو تأخر لؤة البيع عقد مبادلة ومعاوضة فيجب البيع
 المالك في الطرفين معا وكذا المصروع في سائر العقود في النكاح والمطبخ وغيرهما
 عقد المبادلة إلى أهكاه وفي مناقب الكدر قال الومام **المخامسة** قد
 امرأة وفقرت امرأة وزهدت في أهكاه إلى **المخامسة** قال كنت حبا رافا
 نازلت إلى امرأة إلى شيء مطروح في الطريق فتوقعت أنها حرة وأهكاه إلى شيء
 فلما رصته إليها قالت أحفظه حتى تسلم لصاحبه الثانية **سنة** لئلا أهكاه غياة
 في الحق فلم يعرفها فكانت قد تعلمت الفقه في أهل والثالث كونه حرة ببعض
 المطرفات فكانت امرأة هذا الذي يقبله الخرج بوضوء الفقه في فتاوى
 ذلك حتى صار دأبه **قيل** الومام غيبر قال له أهكاه أهكاه أهكاه
 ولأخاف الله تعالى وأكل الميتة وأصله بذكره وسجود واشهد بالمأنة
 وأبعض الخرج وأجاب الفقيه فقال اصحابنا من هذا الرجل كحل فقال الومام

مت

عينة

هذا رجل يريها لله الجنة وخياف الله له النار ولو خياف الظلم ثم الله تعالى
 في غدا به وبالكل السمك والحراد ويصل على المجازة ويشهد بالشرع في بعض
 الموت وهو حي ويجب المال والولد وهما قننة فقام الابل وقيل راسه وقال
 اشهد انك للعالم على النسي وفي **افرائق النظرية** سئل الشيخ الامام ابو بكر
 محمد الفضل عن رجل يقول انا اذ اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فاه الله تعالى
 خوف عباده بالنار يقول تعالى فاقولوا النار التي اعوت للكافرين وقيل
 عن رجل عاخر فله الله تعالى فقال لا اخاف ردة الذنوب كذا انتهى وفي **مناقب**
الكردي قدم قتادة الكوفي فاجتمع عليه الناس فقال سئلت عن الفقه فقال
 الامام ما تقول في امرأة المتوفى فقال قول عمر رضي الله عنه تنصير بزوجها
 ثم تتعدى الوفاة وتزوج بما شاءت قال فاه جازوها الاول وقال لا يجوز
 وانما قال الثاني تزوجت ولكن زوجها ايتها في غرض فبعض قتادة وقال لا
 اجيبك بشيء وقال الامام رضي الله عنه خرجت مع جاه شيعي وحدث واعز المأ
 لصلقة المغرب فافتم جاهد باليتم لول الوقت فقلت نياخر الى آخر الوقت فان
 وجد الماء والديتم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهو اول مسئلة فالفها
 استاده وكاه الامام حارة لها غلام اصاب منها ذروة الفرج ففعلت
 فقال لها كيف تلو وهي بكر فقال لها اخرجتني قالوا اعترفتها قال لا
 اطلع منها ثم تزوجها منه فانما انزل عذرتها ردت الفلاح اليها فيبطل النكاح
ورجوع الامام الى بيته فلما رجع مع اصحابه اصابه بابل بابل في بعض
 بقلته فتكاد انما على شوة يفنت فكتب في الامام احسن نظر
 ابي ابي ليلا في نقطة فوجو قضية فيها شهادته فزاعه يشهد في تلك القضية
 فلما شهد استعظم شهادته وقال قلح للفنيات احسن فقال من قلح
 ذلك حين سكت ام حين ينفيت قال حين سكت قال اراد ان يترك
 احسن بالكوفة فافهم شهادته **كاه ابي حنيفة رضي الله عنه** في ولاية في

٩
 وانما اخاف الله تعالى
 وارجو فقال قول لا
 اخاف النار ولا ارجو
 الجنة صح

٦ قال صح

وفيها

وفي ولاية في الكوفة وفيها العلماء والاشراف وقود روح صاحبها ابنته فحين
 فخطب اليه فوقع كل شيء الى غير ذوقها ودخلها وافتم سخامة بقصصا على كل
 منها ثم رجع كل الى ذوقها **فصل الامام** رضي الله عنه فقال علي بن ابي طالب
 فاني بها فقال لا يجب كل مكانا اذ يكوه المصايب عنده قال نعم فقال كمل منها طلق
 اليه عنده اذ يكوه المصايب عنده قال نعم فقال كمل منها طلق
الخارئة اذ يكوه المصايب عنده قال نعم فقال كمل منها طلق
 العلماء عن ثلث مسائل واه هي ايجابها يقول لهم المال واه هي ايجابها يطلب في المصايب
 الخراج فكذلك العلماء فلم يأت احدوا به ففهم وكاه الامام اذ ذاك صبي حاضرا مع
 واستاذنه في حزب الروم فلم ياذنه لم فقام واستاذنه في الحليفة فاذنه لم وكاه
 الروم على المنبر فقال له اسئل انك قال نعم قال انزل مكانك الارض ومكان المنبر
 فنزل الروم وصعد ابي حنيفة فقال سل فقال اني شئته قبل الله قال هل تعرف الروم
 قال نعم قال يا قبل المحرم قال هو الاول ليس قبله شيء قال انما لم يكن قبل الواحد **الحادي**
 اللفظ شئ فكيف يكوه قبل الواحد الحقيقي فقال الروم في حركته وجه الله تعالى قال
 اذا وقعت السراجه في الحركه وجهه قال ذاك نور يستوي في الجهات الأربع
 فقال اذا كاه القوم الجاهل المتفاد انرايل كاه وجهه له في جهته فنور خالق السموات
 والارض الباتة العوائم المفيض كيف يكوه كاه وجهه قال الروم بما يذات فضل الله
 تعالى قال اذا كاه على المنبر شئ فلك انزل واذا كاه على الارض حركه على وجهه
 كل يوم وهو في شاة فترك المال وعاد الى الروم **احتجاج الامام الى الله** في طروحه **الحادي**
 فادع اعرابا قريه ما فلم يبعه الا بخمسة دراهم فاشترى به ثم قال له كيف انت
 بالسراجه فقال ان ربه في موضع بين يديه فاكل ما اراد وعطش فطلب الماء فلم
 يطمع حتى اشترى منه شربة بخمسة دراهم **وصية الامام الاعظم لابي يوسف**
رضي الله عنهما بعد نظر له من الرشدين من التيرة والاقبال على الناس
 فقال يا يعقوب وقر السلطانة وعظم منزلته واياك والكذب بين يديه

والدخول عليه في كل وقت مالم يدرك الحاجة عليه فانك اذا كثرت اليه لا
 تنهاه بك وصرفت من يدك عنده فكل منه كما انك من النار تتسرع وتتسارع
 ولا تدفع منها فانه السلط لا يدرك لو جرد ما يدرك نفسه واما انك وكثرة الكلام
 بين يديهم فانه ياخذ عليك ما قلته ليدرك في نفسه بغير قاسية انه اعلم
 والله يحيط بك قصص في اعين قوم ولكن اذا دخلت عليه توفد قدرك وقدره
 عرك ولا تدخل عليه وعنده من اهل العلم في تعرفه فانك اذا كنت اذ في حاله فيه
 لك تسرع عليه فيضرك واه كنت اعلم منه لك تحط عنه فقط يدرك
 عين السلط واذا عرض عليك شيئا في اعماله فلا تقبل منه الا بدواة تعلم
 برضاك ويرفع من هيبك في العلم والعقبا يا كليل يحتاج الى ارتكاب غيب
 غيرك في الحكومات ولو توصل اولي السلطنة وبعثت به بل تقرب اليه
 فقط وتباعد عن حاشية نيكوه محمديك وجاهلك باقيا ولو تكلم بين يديك
 العامة الوجبات ل عنه واما انك والكلام في العامة والتجار الا با يوجه الى العلم
 كليل يوقع عليك ويرغبك في المال فانهم يسيرون انظر بك ويتقنونه
 منك الى اخره الرسوة منهم ولا تفكر ولا تنبسم بين يديك العامة ولا تكثر
 الخروج الى السوق ولا تقبل المراهقين فانهم فتنة ولا بأس ان تعلم الاطفال
 وتسمع دوسهم ولا تمنع في قاعة الطريق مع المنيخ والعامة فانك اذا
 قد منهم اذ درك ذلك بعلمك واه اخرتهم اذ درك بك في حيث انما اسير بك
 فاه النبي صلى الله عليه وسلم قال في ابراهيم صغيرا ولم يفر كبير فاطيعا ولا
 على قواع الطريق فانادعاك ذلك فافقد في الحجة ولا ياكل في الاوقاف
 والماجد ولا تشرب في العمايات ولا في يديك الثيابين ولو تعلق على
 الخي نيت ولا تلبس الوبيا في الخلق وانواع الوبس فاه ذلك يفضي الى الكفر
 ولو تكثر الكلام في بيت مع امرائك في العرائش او في وقت حاجتك اليها فقل
 ذلك ولو تكثر معها وسرها ولا تقربها الا بدور الله تعالى ولا تقبل ما رثا

الخير بين يديها ولا باهر الجوارك فانها تنبسط اليك في كل حرك ولعلك
 اذا انكثت عن غيرها تكلم مع الرجال الجانب ولا تسرع احراة كاه لها
 بعل واب وام او بنت او قدر في البسطة اذ لا يدخل عليها احد من اهلها
 فاه المرأة اذا كانت ذمالة يدعي ابوها اذ جميع ما له له وانه عاوية في ذلك
 ولا تدخل بيت ابها ما قدره واما انك اذ ترضي اذ ترف في بيت ابها فانهم
 ياخذون امرالك ويكفون فيها غاية الطمع واما انك اذ تسرع في ذات الدنيا
 والبنات فانها تدفع جميع المال لهم وتسرق منه ما كثر وتنفق عليهم فاه الاول
 اعز عليها منك ولا تجتمع بين امرأتين في دار واحدة ولا تسرع في الابدان
 بغير انك تقدر على القيام بجميع ما يحيا واطلب العلم ولا تم جميع المال في الخلق
 ثم تدفع فانك اذ طلبت المال في وقت التعلم عجزت عن طلب العلم ودعاك المال
 الى الشر الجوارك والعامة في شغل بال الدنيا والنس قبل خصيل العلم فضعف
 ويجمع عليك الاول وتكثر عيا لك فتصاح الى القيام بمصالحهم ويترك العلم
 واشغل بال العلم في غفلة شبابك ووقت فراغ قلبك وخاطر كذا ثم تشغل بال المال
 ليجمع عندك فاه كثر الاول والعيا تشيخ الباه فاذا جمع المال قترع
 عليك يتقوى الله تعالى واد الولاية والصيحة بجميع الخاصة والعامة ولا تخف
 بالخاص ووقوتك ووقتيك ولا تكثر معاشرتهم الابدان يا شريك
 وقابل معاشرتهم بدو المال فانه اذ كاه في اهل الشغل بال العلم واه في كيا
 في اهل احبك واما انك اذ تعلم العامة باهر الدنيا في الكلام فانهم قوم قليل ومنه
 في تقوله بذلك وفي جاك بيت فتدرك في الما بل فلا تجب الا عن سؤاله ولو
 تفهم اليه غيره فانه يسوق بجواب سؤله واه بقيت عمره بين بغير كتب ولا يرض
 عن العلم فانك اذا عرضت عنه كانت معيشتك ضيكا وقل على شغل نفسك
 اتخذت كل واحد منهم ابنا ولولا لئ يبيع رغبة في العلم وفي ناقصك في العامة
 والسرقة فلا تنافسه فانه يذهب ما وجهك ولا تحسب في امره عندك

ولا فقه

الحق واه كاه سلفا فاولد قرض نفسك في العبادات اوله بالكره ما يفعله غيرك
 وليتعاظاها فافانته اذ لم يدرك منك الاقبال عليها بالكره ما يفعله غيرك
 فيك قل الرغبه واعتقد واه عليك ولا ينفكك الله ما تفهم الجمل الذي فيه
 واذا دخلت بلده فيها اهل العلم فلو اتخذها نفسك بل كن كواحد من اهلها
 انك لا تفقد جاههم والادب يحجبك عليك باجمعهم ويظنون في قدحك
 يحجبك عليك ويظنونه انك باعيتهم فتصير مطعوننا عندهم بله فائدة واه
 استفتوك في المسائل فلو تناقشهم في المناظرة والمطاردات ولا تتركهم
 شيئا الا عن دليل واضح ولا تظن في اساليبهم فافهم فيمنه وكن
 خيا لئلا ينس على مذكورين لك في شرك كما انت في شرك ولا تصلح امر العلم
 الا بعد اذ تجل سرة كوكبه بينه واذا ولدت السطاع على ليلته فلو قبل
 ذلك منه الا بعد اذ تعلم انه انما يولييك ذلك لئلا يعلل واما كراهه تنكح في
 مجلس النظر على خوف فاه ذلك يورث الخلل في الاحاط والتمس في اللق
 واما انك اذ تكثر الضحك فانه يمتد القلب ولا تكثر الا على طمانينة ولا تكن
 غيرة في الامور ومن دعاك في خلقتك فلا تجبه فاه ابراهيم فتادى خلقت
 واذا تكلم فلو تكثر صياحه ^{صياحه بيان} وتترفع صوته واتخذ لنفسك الكوف
 وقلة الحركة عادة في تحفة عند الناس ثباتك واكثر ذكر الله تعالى في
 الناس ليتعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك ورد اخلف الصلوة فقرأ فيها
 القرآن وتذكر الله تعالى وتذكره على ما اودعك في الصبر واكثر في النعم واتخذ
 نفسك اياما معدودة من كل شهر تصوم فيها ليقتدي غيرك بك ومما يرب
 نفسك وحافظ على حلتك انك لا تشبع في دنياك واخرتك بعلمك ولا تشبع
 ولا تتبع بل اتخذك مصليا يقوم باشتغالك واعتقد عليه في امورك ولا تظن
 الى دنياك والى ما انت فيه فاه الله تعالى عليك في جميع ذلك ولا تشتر
 الظاه المردية ولا تظهر في نفسك التقرب الى السطاة واه قوبك فاه

منهم

تدفع اليك فاه قطع احسانك واه لم تلم تقايتك ولا تشبع الناس في خطاياهم بل تشبع
 في صوابهم واذا عرف اننا بالمشقة فلو تذكرو به بل اطلب منه خيرا فادركه به الله
 في باب الدين فانك اذ عرفت في دينه ذلك فادركه للناس كيلا يتبعوه بخبره
 قال عليه السلام اذكر والمفاجرة يا فيه بخبره للناس واه كاه زاجاه في
 والدين في هذه الخلقة فادرك ذلك ولا يبال في جاهه فاه الله تعالى معك
 وما صرحت وما صرحت واذا فعلت ذلك مرة ما يورك ولم يتجاسر احد على
 البعد في الدين واذا ادريت في سلطانك ما له في الحق العلم فادرك ذلك مع
 اياه فاه يده اقل في يدك تقول له انا يطعك في الذي انت فيه ليطاعة
 وسلطانك على غيرك الله اذكر من سرك ما لا يوافق العلم فافهم في السلطان
 كما كذبتك اذ ارا وطب عليه ودمت لعلمه بغيره وبك فيكون في الدين فادرك
 مرة او مرتين ليوقف منك المجد في الدين والحسن في الامور بالمعروف فادرك
 ذلك مرة اخرى فادخل عليه ومذكرك في داره والنصيحة في الدين وما ظنه
 اه كاه مستدعا واه كاه سلطانا فادركه ما يحضره من كتاب الله تعالى سنة
 برسوله الله صلى الله عليه وسلم فاه قبل منك والوفيل الله تعالى يحفظك
 وادرك الموت واستغفر للمستأذنه اخذت عنهم العلم ودوام على التوبة واكثر
 من زيادة القبول والتمسح والمواضع المباركة واقل في العامة بالعرض
 عليك من ذنوبك في البيت صلى الله عروم وفي ذنوب الصالحين في المساجد
 والمقابر ولا تخالس احوال اهل الدنيا الا على سبيل الدعوة الى الدين ولا تكثر
 والشم واذا اذت المؤذنة فاصحب بدخول المسجد كيلا يقدم عليك العامة
 ولا تتخذ دارك في حوزة السلطان وما دابة على جارك فاستر عليه فانه امانة
 ولا تظهر اسرار الناس وما استأذنتك في بيتك فاستر عليه بما تعلم انه يترك الى
 الله تعالى قبل وصية هذه فانها تشفع بها في اولئك واخبرك انت الله تعالى واما
 والجل فانه يفتن به المرأ ولا تكن طماعا ولا كرايا ولا صاحب تجاليط بل حفظ

مررتك في الامور كلها واللبس في الدنيا بالبيضاء **الوجه** اكلها واطهرها
 فظهر افع نكس قلة الحرص والوعية في الدنيا واطهر في نفسك الفخ ولا تظهر الفقر
 واه كذا فقير وكذا زاهية فاه في ضعفته ههنا ضعفته متراكمة وادامتها في الطراف
 فلا تلتفت يمينا ولا شمالا بل وادام النظر الى الارض وادام النظر الى الجاه فلا تلتفت
 الناس في اجرة الجاه والمجالس بل ارجع على ما قطعك الواحدة لتظهر مروءتك بينهم **فقط**
 ولو سلم الامتعة الى الخائف ولو سائر الصانع بل اتخذ لنفسك نعمة يفعل لك
 ولو نكس بالحيات والرواية ولا تفرق الى الراجح بل اعتمد على غيرك وجعل الدنيا
 المحقة عند اهل العلم فاه ما عند الله خير منها وولا مودك غيرك ليمكك الاقبال
 على العلم فذاك اعظم لحاجتك واماك اذ تطلب الجاهدين وفيه يعرف الماظرة في
 في اهل العلم والذين يطلبون الجاه ويستوفون يدرك الما في ايام الناس فانهم
 يطلبون الجاه تجميلك ولو يبالوه منك واه عتوك على الحق وادخلت على
 كبار فلا ترفع عليهم عالم لم يرفعك لئلا يلحق بك منهم اذية وادامت في قوم فلا
 تتقدم عليهم في الصلاة ما لم يذكروك على وجه التعظيم ولا تدل الجاه وقد ظهرت
 او الفداء ولا تخرج الى المنظارات ولا تحضر عظام اللواتي الا اذا عرفت انك
 اذا طلق شيئا فيزلوه على فوكك بالجو فانهم اذ ضلوا ما لو اجل فانه عندهم عظام
 منهم وفيقول الناس اذ تسمى تسكونك فيما بينهم وفيه الوداد عليهم واماك
 والعصب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فاه القاص لا بد له ان يلدب وادارة
 انك ان مجلس له حوزة اهل العلم فاه كاه مجلس فاحضر بنفسك وادوية ما قبل
 كيه يفتقر الناس بحضورك فيطوفه صفة في العلم وليس هو على نكس الصفة
 كاه يصلح للفتوى فادركه ذلك والاه فلا تقبل من يدين يدك بل انزل عنه
 في اهل البيت كبر بكيه كاههم وكية على ولا تحرج اليك التواضع في مجلس
 عظم بما حكك وتمكيتك له بل وجه اهل محلك وعاصد الذين تهمد فيهم واحد
 في اصحابك وفوق اهل الجاه الى خطيب ناهيتك وكذا المملوءة الجاهل برب العبد

انه على

ولا تنس من صالح دعايتك وقبل هذه الموعظة من وانما اوصيك لتصلحك
 وصلة المسلمين انتهى **وفي افر تلي المحبوب** قال الحاكم الجليل نظرت
 في فلانة جرميل الامالي فغادر رب سماعة حتى انكسرت كتاب المنقذ وقال
 ابني بخنة القيل عن غير جهة او ذراك هذا جرميل انما الدنيا على الاخرة والجاه
 من افعي على وترت حة خيف عليه اه يحسن بما يسوق وقيل كاه سب وكذا انه
 لما راى في كتب محرمات وقطوب يوت جنسها وحذف مكرها فواي محرم
 في مناجه قال لم فعلت هذا بكيتي قال في القرباك الى فحذفت الكبر وروية
 المحرم فشرها فضض وقال قطعك الله كما قطعك كيتي فابني بالذراك
 حتى جعل على داس تجر من فتقطع نصيبي رحم الله **وهذا** اخرا ان
 في كتاب الوفاء والنقا في النعمة على مذهب الامام الاظم الى صيغة النعمان
 الله تاعنه وارضاه الجاه للفتوة السبعة التي وعدنا بها في خطبة القريوني
 نعيم بحيث ثم اطلعكم على نظير كتب احبابنا رحمهم الله **فاه الفراع** في ثائمه في
 والعشرين في مجازي الاخرة تسع سنين في حماة **وانه مرة نال**
 ستة اشهر مع كل ايام نعيمك الجسد والحيوة على الامام على نيل فصل
 والودع في حبه البرية الكلام وما يصعب باجاة الى يوم القيام وكتبه مؤلفه
 بيد القافية زين بن الجسم الحنفي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه ورحم والديه
 وكشف كروبه وطمح له بالخير علما **وهذا اخرا قال المؤلف** رضي الله تعالى عنه
 وارضاه في الجنة بتقليد ومثواه بماه محروية ومصطفاه واه وصحبا
 ومن والوه **ووافي الفراع** في كتابها في يوم الايام المباركة في نصف

في الجنة مؤلفه

شهر رمضان المبارك قدوم ورحمة من شمس
 حسن في والفت على يد الملك العزيز الحقير المعترف
 بالذنوب والخطايا النقص والتقصير والتواني
 التواضع على فطنته الوسايل في الفهم
 بقضاء حاجه موقعا

سید علی قزوینی

في القبة العظمى في سنة ١٢٥٥ هـ

الكتاب الذي فيه بيان ما في الدنيا من النعمان والآيات والبركات
والتي هي من نعم الله تعالى على عباده المؤمنين

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

[Faint handwritten text]

1. *Handwritten text in Arabic script, likely a title or heading.*
 2. *Handwritten text in Arabic script, likely a subtitle or introductory line.*
 3. *Handwritten text in Arabic script, likely a date or reference.*

... ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

مقبولہ فی حق

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

1871

تعلیم الدین الیوم

1275

100

Handwritten text, possibly a signature or date, is visible at the bottom of the page.

جمع نمازیده صکله فاشله آخر طریک قلمی اولاد در یوسف جمع و بنویسد صکله غیر
دخی نماز قلمور و خطیب مشهور دعا اندکله ال قاله و دعا ایکن جائز صدر
جمع قلمی اولاد آخر طریک سند اول قلمی اولی در سنه از پنج ایک رکعت دخی قلمور
دعا یه وقت اولور سه جائز در کسه ایستو

قوام و شهر کرده جمع تک و فوضده صکله اول سن طریک از پنج نیم اولی کرکده
و طریک خنده قرات نیم اولی کرکده متصل بیان بیور لم مصر او یماه قرا ده جمع
نماز قلمی جائز دکلر شرا خط جمع بحسب الخطای تحقیق اولوه مواضوه آخر طریک قلمی
دلای کسه جمع ده صکله قلناه در سنه جمع به متصل قلوب آخر طریک اول فصل الیک
اولی در شرا خط جمع تک تحقیق اولوه مواضوه جمع ده صکله شتی در ده رکعت
قلوب اندوه صکله ایک رکعت قلمی کسه آخر طریک در ده رکعت سند صکله ایک رکعت
مقدم قلمی ایستو ایستو رکعت قلمی سند مقدم قلمی قرات ادره کند و ایستو حکیم
ایستو کرکده قرات کیه ایستو والا سند اوله کیه قرات ایستو کسه صحیح محمد
عفی عنه

ایستو در جمع بی اولان رید زوج لری اولاد هندو زیننه خطا با غصیه حالده ایکوز بنک اوچ
خطا و بوش اوکل دیشی اوله حال هندو زینب نیم بوش اولور الحی — اوچ خطا
نوزیع متعارف دکلر اجاب عبد الرحمن العفر
عفی عنه

دخی قلمی ایستو ایستو رکعت قلمی سند مقدم قلمی قرات ادره کند و ایستو حکیم
ایستو کرکده قرات کیه ایستو والا سند اوله کیه قرات ایستو کسه صحیح محمد
عفی عنه

برای قلم چنانکه در کتاب آمده است که این حکم از دست این بزرگوار است
نیز در کتاب آمده است

فصل در بیان این که در کتاب آمده است که این حکم از دست این بزرگوار است
نیز در کتاب آمده است